بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
دائرة اللغة العربيّة
الدراسات العليا / الماجستير



القياس النحوي في كتاب سيبويه

صالح محمد أبو صيني

١٤١٠هـ ~ ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
دائرة اللغة العربية
الماجستير

القياس النحوي في كتاب سيبويه ١١٢

صالح محمد ابو صيني
ليسانس في اللغة العربية وآدابها - جامعة بيروت العربية / جيد جداً
دبلوم في التربية - الجامعة الأردنية / جيد.

أعضاء لجنة المناقشة :

١- الدكتور سمير ستيتية (المشرف) رئيساً ....
٢- الاستاذ الدكتور نهاد الموسى عضواً ....
٣- الدكتور سلمان القضاة عضواً ....

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات (١)

الصفحة

الصفحـة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي أضاء برسالة ربّه سبل العلم للباحثين، وبعد:

فقد سعى الباحث في هذه الرسالة إلى الإجابة عن تساؤلات كثيرة، حدّد أصولها في أسئلة ثلاث، هي:

- ما مفهوم القياس في كتاب سيبويه؟

- ما أثر القياس في توجيه منهج البحث اللغوي، الذي قام عليه الكتاب؟

- إلى أي مدى يمكن أن يستفيد علماء العربيّة المحدثون، من منهج الكتاب، في جهودهم الحثيثة لإعادة بناء درس النحو العربي، بما يتناسب مع مستوى التطوّر، الذي وصل إليه علم اللغة في هذا العصر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، قام الباحث بجمع النصوص التي تعالج جوانب هذه الدراسة، وركّز جلّ اهتمامه على دراستها وتحليلها، وأخضعها لمحاكمة تناولت كلّ دقائق علاقاتها البنائية، والتركيبية، والدلاليّة، ثمّ وازن بينها فبيّن ما تشابه منها وما اختلف، وأصدر عليها أحكاماً، وفقاً لحقائقها اللغوية، وبناء على نتائج الدراسة التي توصّل إليها الباحث بنفسه، أو حسب النتائج التي توصل إليها الباحث بنفسه، أو حسب النتائج التي صحّت لديه من دراسات العلماء قديمهم وحديثهم.

جعل الباحث نصوص كتاب سيبويه محور بحثه، فقام بقراءة أوليّة للكتاب، حدّد فيها النصوص التي تعالج أهداف البحث، فجمع كلّ

نصّ ورد فيه شيخ من شيوخ سيبويه، وكلّ نصّ وردت فيه كلمة (قياس)، وكلّ نصّ فيه كلمة (أصل، أو:حدّ) وما جرى مجراهما.

وحدّد الباحث في هذه القراءة، الأبواب التي عالج فيها سيبويه قواعد التحويل، من حذف، وزيادة، وترتيب، وعمل، وغيرها من مظاهر التغيّر التي تطرأ على الظواهر اللغوية.

وفي قراءة ثانية درس الباحث هذه النصوص في أبوابها، وكان يقابل بينها، وبين النصوص التي جمعها من كتب أخرى في الموضوع الواحد. ثمّ صنّف الباحث هذه النصوص حسب الموضع الذي تعالجه، ورصد أساليب المعالجة والمحاكمة التي أصدرها العلماء عليها، وبيّن أوجه الشبه والإختلاف في أحكامهم، ومنهجهم في دراسة الظواهر اللغوية في تلك النصوص. وكان الباحث في أثناء ذلك يؤيد رأياً، أو يرجح رأياً على رأي، او يردّ رأياً آخر. وكان يتخذ رأياً جديداً في بعض المسائل، أو يجمع شتات مسألة في رأي واحد.

... ...

جعل الباحث هذه الدراسة في بابين، شمل الباب الأوّل ثلاثة فصول، بحث في الفصل الأوّل:القياس في اللغة والإصطلاح، والقياس في الأخبار والنصوص المتقدمة، والقياس في النصوص المنسوبة الى عبد الله بن أبي اسحاق، والقياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمر الثقفي.

وبحث في الفصل الثاني القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء.

وفي الفصل الثالث القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، والنصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب.

وشمل الباب الثاني فصلين، عالج الفصل الأول القياس في النصوص المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، وتناول الفصل الثاني القياس عند سيبويه.

... ...

وقد أثبتت هذه الدراسة أنّ شيوخ سيبويه الذين وردت أسماؤهم في الكتاب قد درسوا اللغة بأسلوب علمي؛ فقد ثبت أنّهم كانوا يجمعون مادة البحث اللغوي من مصادرها الصحيحة، وكانوا يعالجونها في مستوياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية.

وكان هؤلاء العلماء معنيين، منذ نشأة النحو الأولى، بوضع كتب في النحو، يجمعون فيها أصولاً في قواعد العربيّة. رأينا ذلك واضحاً عند عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وما نسب إلى يونس بأنّه ألّف كتاباً سمّاه ((القياس في النحو)).

وتبيّن أنّ القياس هو المنهجُ الذي اعتمده كلٌّ واحد منهم في تصنيفه، فعبد الله بن أبي اسحاق كان معنياً بما يطّرد وينقاس، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء: يعملان على الكثير، ويسميان ما خالف ذلك لغات. وظهر ذلك جلياً في الأبواب النحوية والصرفية التي عالجها هؤلاء العلماء في كتاب سيبويه.

لقد أسّس سيبويه كتابه، على علم مجموعة من العلماء، كانوا جميعهم من القرّاء ضمن بذلك جانبين للأسلوب العلمي الذي أراد أن يقوم عليه منهجه في الكتاب؛ أولهما: أمانة النقل ودقّتها في النصوص المنقولة عن العرب؛ لأنّ اللغة التي ينقلها القارىء لها علاقة عقديّة بالقراءة التي يرويها.

ثانيهما: شمول النقل وسعة دائرة الاستقصاء، لأنّ القراءات كثيرة، فكان كلّ قارىء يحرص على أن يستقصي كلّ اللغات التي يمكن أن يصل اليها، ليجد ما يناسب قراءته من كلام العرب.

ولذلك وجدنا سيبويه يعتمد منهج القرّاء، ولا يعتمد منهج المحدّثين؛ لأنّ القارىء ينقل بحرفيّة النص، والمحدّث قد ينقل بالمعنى، والقارىء معنيّ بالجانب اللغوي، في حين قد يعني المحدّث بالجانب الفقهي بشكل أكبر.

... ...

وبيّنت هذه الدراسة، أنّ عبد الله بن أبي اسحاق، قد انتقل بالنحو من مرحلة جمع النصوص واستقرائها، إلى مرحلة التصنيف والتبويب، واتخاذ الوسائل النظريّة من قواعد أو رموز، يستغني بها الباحث عن ذكر الجمل والنصوص، وهذا ما صار يطلق عليه (تجريد القياس).

فعبد اللّه، كما اثبت هذا البحث، هو أوّل من اتخذ مقياساً نظرياً يمثل (أصل) الكلمة العربية حينما قال: ((أصل الكلام على فَعَل)). وعالج في ضوء هذا الأصل، مسائل الزيادة، والإفراد، والتثنية، والجمع.

فهو بذلك أوّل من ناقش نظرية (الأصل والفرع). وقد ميّز على أساسها اسم الفاعل المصوغ من الثلاثي، ومن فوق الثلاثي.

واثبتت هذه الدراسةأنه كان يعتمد في قياسه المسموع والمنقول عن العرب، وكان يستشهد بالقرآن الكريم، وبكلام العرب شعره ونثره، وكان يقيس على القليل، وما كان يستهين بكلام العرب على قلته.

ودلّت النصوص المنسوبة إليه أنّه كان يقلّب النصّ على وجوهه المختلفة، ويدرس علاقاته التركيبية والدلاليّة وما يترتّب على ذلك من حركات إعرابيّة. وهو أوّل من استخدم مصطلح (الوجه) إشارة إلى الحكم الذي يختاره العالم وفقاً لتغيُّر التركيب والدلالة.

وبيّنت هذه الدراسة أنّ عبد الله، كان يعي بابي البدل والاستثناء وعياً متقدّماً، وقد عالج في قياسه مستويات اللغة الصوتية، والصرفية، والنحوية، ظهر ذلك في الموضوعات التي عالجها كالإمالة، والممنوع من الصرف، والاسم المنقوص، والمبتدأ والخبر، وخبر كان، والنعت، والعطف، والحال، وواو المعيّة، والتحذير، والاستثناء.

... ...

وبيّنت هذه الدراسة أنّ عيسى بن عمر، استمرّ على منهج عبد الله في القياس على الكثير المطّرد، وتابعه في الاهتمام بلغة شعراء عصره، وزاد عليه في أنّه كان يلازم الشاعر، فيحفظ شعره، ويكتبه، ويراجعه بين يديه.

وقد عالج عيسى أبواباً نحوية جديدة، بحث فيها موضوعات تفصيلية، وكان لا يستهين باللغة، إذا ثبت لديه المنقول منها، مهما كانت قليلة.

وقد حفظت قراءته كثيراً من لغات العرب، وكان إذا اختلفت القراءات يختار ما يتناسب مع قياس العربيّة.

ودلّت النصوص المنسوبة إليه، أنّ فكرة العامل، وفكرة الأصول والفروع، وفكرة القياس على المعنى، كانت جميعها واضحة لديه.

وفي بعض النصوص كان عيسى يحشد أكثر من شاهد، لإبراز الأساليب الاستعماليّة، للظاهرة الواحدة.

وتبيّن أنّ القواعد التي توصّل إليها، في الاستثناء، والحال، والنداء، والنّصب على تقدير فعل مضمر، صارت أساساً في النحو العربي، ما زال مستعملاً إلى يومنا هذا، مما يدلّ على صحّة منهجه في البحث.

وصار منهجه في القياس، سبباً في إبراز ظاهرتي (الإضمار

والتقدير) في العربيّة، وبخاصّة في مجالات الثناء، والتعظيم، والذمّ، والمجاملة.

وأثبتت هذه الدراسة أنّ سيبويه، نقل عن عيسى مباشرة، وتبيّن، نتيجة لذلك، أنّ نحو عيسى وقياسه، كان لهما أثر في توجيه منهج والقياس على يدي سيبويه.

وأثبت تحليل النصوص المنسوبة إليه أنّ بعض مسائل القياس عند الخليل كان أساسه موجوداً في نحو عيسى وقياسه.

... ...

واتّضح من النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء، أنّ القياس انتقل على يديه من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النضج، وصارت تتضح فيه معالم النقل، والاستقراء، والتحليل والتفسير، والموازنة، والحكم، بشكل أكثر جلاءً.

وقد عرض هذا البحث أساليب المعالجة التي كان يتّبعها أبو عمرو في الأبواب النحوية المختلفة، كالحال، والنداء، والاستثناء، والظروف، ولا النافية للجنس، وعمل كم الخبريّة، وفي العلاقات التركيبية بعد أمّا،والتعريف والتنكير، وفي الحذف والتقدير، وفي الأبواب الصرفيّة كالنّسب والتصغير، والممنوع من الصرف.

وبيّنت هذه الدراسة أنّ سيبويه، كان يبني بعض الأبواب على قياس أبي عمرو، وأمثلته، واللغات التي عالجها، مثال ذلك ((باب ما يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)) وباب ((الألقاب))، وباب المعرفة الذي يكون فيه الاسم شائعاً.

ودلّت النصوص على أنّ الخليل اعتمد عليه: في أنّ (شبه الجملة) قد تكون خبراً في تركيب لا النافية للجنس، وفي قياس (كم الاستفهامية في التركيب والعمل على (عشرين درهماً).

وتبيّن أنّ أبا عمرو هو أوّل من قاس (كم الخبرية) على (ربّ) في العمل والدلالة. وهو أوّل من نبّه إلى أنّ المنادى: يحذف في مثل (يا ويحٌ لك، ويا ويلٌ لك) فتصبح (يا) حرف تنبيه، وقد خصص سيبويه لهذه الظاهرة باباً، اعتمد فيه أمثلة أبي عمرو وقياسه.

واتّضح أنّ أبا عمرو يوصّل لقواعد، لم تكن معروفة من قبل، من ذلك علاجه للمحلّى بأل إذا عُطف على منادى مفرد، وأنّه أجاز الترخيم في (مختار) و(منقاد) مع أنّ الألف فيهما أصليّة.

وهو أوّل من عالج الظروف والأحوال المبنيّة على فتح الجزأين، وأوّل من بيّن أنّ أسماء المكان تكون ظروفاً يقع فيها الفعل، فإذا لم يقع فيها الفعل عوملت معاملة أسماء الذوات، في رفعها ونصبها وجرّها.

وقد بيّن هذا البحث أنّ القياس هو المنهج الذي كانت تستقرّ على أساسه كلّ المسائل الجزئيّة في الباب، بالإضافة إلى أنّه المنهج الكلّي الذي اعتمده أبو عمرو في التقعيد والتنظير.

وقد عالج أبو عمرو في قياسه (ظاهرة الحذف والتقدير) و(ظاهرة الزيادة) وبرزت في أقيسته فكرة (العامل) بشكل جلّي، وظهرت نظريّة (الأصل) في النصوص المنسوبة إليه، وبخاصّة في الأبواب الصرفيّة، كالتصغير، والنسب، والممنوع من الصرف.

وتشير بعض النصوص إلى أنّه كان يعالج الظواهر اللغويّة، مستعملاً أساليب التجريد، والرموز. وكان يتّخذ أحكاماً منطقيّة لكنّها تستند إلى مسلّمات استقرائية، كان يعتمدها في الوصول إلى الحكم.

كان أبو عمرو يتوصّل إلى القاعدة بتحليل النصوص وتفسيرها، موازناً بين الجمل الأصوليّة وغير الأصوليّة، مبيّناً العلّة التي اعتمدها في قياسه.

وبيّنت هذه الدراسة أنّ الخليل اعتمد كثيراً من أمثلة أبي عمرو، واستند إلى قياسه، وبخاصة في باب النداء.

وعالجت هذه الدراسة (المقيس عليه) عند أبي عمرو، وبيّنت أثر قراءته في توجيه القياس.

... ...

وفي مرحلة التوسّع في القياس، عالج هذا البحث النصوص المنسوبة إلى الأخفش الأكبر، والنصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب.

فاتضح أثر اللغات والشواهد التي زوّد بها الأخفش كتاب سيبويه.

وقد عرض سيبويه، من منقول الأخفش، لغات عالج على أساسها (ظاهرة الحذف) و(ظاهرة الزيادة) في ضوء مفهوم (الأصل والفرع). من هذه اللغات: (لغة فزارة، وقيس، وطيّئ، وهذيل، وأزد السراة).

وقد ساعدت هذه اللغات في وضع تقييدات، واستثناءات، لبعض القواعد، التي كانت تتخذ أشكال أحكام مطلقة.

وتبيّن في هذه النصوص أنّ العلماء، صاروا يستشهدون على فروع القواعد، ممّا يدلّ على أنّ أصولها قد استقرّت لديهم.

ودلّت على أنّ الأخفش كان يستشهد بالبيت، وهو يعي موضع الشاهد فيه، فهو يقدّمه لتوجيه القاعدة. وكان سيبويه يبني الباب كلّه على هذا التوجيه.

وتبيّن أنّه كان يعرض المادة اللغوية، ويمثّل لها من كلام العرب، ويذكر مجالات استعمالها، وصولاً إلى معاني تجريدية، واستنتاج أمثلة من البنية العميقة.

وكان يحشد أنماطاً متنوعة من الشواهد (النثريّة، والشعريّة والقرآنية) لتفسير ظاهرة واحدة.

وذكر سيبويه أنّ أبا الخطاب، كان يرجع إلى رأويته اللغويّ (أبي ربيعة) في الأبنية والتراكيب الغريبة، ودلالاتها عند العرب.

وأظهرت النصوص أنّ سيبويه كان يسأل أبا الخطاب في بعض النصوص عن باب بأكمله ''وزعم أبو الخطاب، وسألته غير مرّة، أنّ ناساً من العرب ... يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت'' ممّا يدلّ على أنّه كان على علم بالبابين.

ودلّت هذه الدراسة أنه كان على وعي بمعنى الصدارة في أدوات الاستفهام، وأنّ أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل، وكان على وعي تام بظاهرة التحوّل في أسماء الأفعال المنقولة من (جار ومجرور، وظرف، ومصدر) بالإضافة إلى معالجته للمصدر المؤول، وعمل الصفة المشبهة.

ودلّت بعض النصوص أنّ الخليل، استند في بعض أقيسته، إلى اللغات التي نقلها أبو الخطّاب، وإلى الاقيسة التي توصّل إليها.

واثبتت هذه الدراسة أنّ أبا الخطّاب، اتبّع منهج شيوخه في محاكمة النصوص، واستخدم أساليبهم في الموازنة والقياس

... ...

وفي النصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب، ظهر أثر يونس واضحاً في أبواب الكتاب، وقد صرّح بذلك سيبويه في مواطن كثيرة من الكتاب، من ذلك قوله: ''وجميع ما ذكرت له في هذا الباب، وما أذكر له في الباب الذي يليه قول يونس''.

وبتحليل هذه الأبواب التي نسبها سيبويه ليونس، تبيّن أنّ القياس رسخت أصوله، وتكشّفت معالمه، قبل أن يبدأ سيبويه بتأليف الكتاب، وأنّ كثيراً من نصوص الكتاب وأبوابه، كان من إملاء أساتذته، ومن حفظه الذي نقله عنهم.

ودلّت أساليب المعالجة التي كان يستخدمها العلماء، أنّ منهج القياس كان واحداً.

ففي بعض الأبواب كان يونس يقوم بدور النقل عن شيوخه، فيما يدور عليه البحث في الباب، فيتبنّى رأياً موافقاً لرأيهم، أو ينقل عن العرب إضافة إلى ما أُثِر عنهم.

وكان سيبويه يتّخذ آراءه، محوراً يدور عليه البحث في بعض الأبواب .

وأثبتت هذه الدراسة أنّ يونس التزم المنهج العام الذي قام عليه قياس شيوخه، فجعل فكرة (الأصل) محوراً، تناول على أساسه مظاهر التغيُّر من (عمل، وحذف، وزيادة).

وتبيّن أنّ العلماء يتعاملون مع هذه الظواهر على أساس أنها حقائق لغوية، عالجوها كما هي، مثال ذلك فكرة الحذف التي نقلها يونس عن العرب، وأيّدها، وفسّرها، وضرب لها الأمثلة من واقع اللغة، ورواها عن الثقات من شيوخه.

وتناول الباحث النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل معاً، فدرس المسائل التي اتفقا فيها، والمسائل التي أتخذ فيها كلّ منهما موقفاً خاصاً.

وتبيّن أنّ تحليل الظاهرة اللغوية أخذ يسلك منحى متميّزاً على يديهما في النقل، والتثبّت، والتحليل والموازنة، وعرض الجمل الأصولية وغير الأصولية، وبيان أوجه الشبه، والاختلاف، والدلالة، والعمل، والإعراب، للوصول إلى قاعدة عامّة أو خاصّة.

وبيّنت هذه الدراسة أنهما كانا يتفقان في المنهج العام للقياس الذي ثبّت أركانه، عبد الله، وعيسى، وأبو عمرو، من قبل، بل كانا يتفقان في كثير من المسائل التفصيلية الدقيقة.

وكان الاختلاف في مسائلَ جزئيةٍ محدودة، لا تمسّ جوهر المنهج. دليل ذلك أنّ سيبويه كان يستحسن رأي أحدهما ويؤيّده في مسألة، ويرفضه في مسألة أخرى، وكان هذا دأبَ سيبويه في كلّ النصوص، المنسوبة إلى كلّ عالم، فيدرس اللغة، ويدرس رأي العالم، ويخضعهما لمحاكمة علميّة، قبل أن يدرج ذلك في قاعدة كليّة او جزئيّة، او يدرجه في باب، أو يصنّفه مع ما شاكله من المسائل.

وظهر في النصوص المنسوبة إلى يونس مبدأُ القياس على النظير، وتبيّن أنّه كان يقيس على القاعدة، التي استقرّت على أساس الاستقراء الصحيح، وكان يستطرد في التحليل والموازنة ليصل إلى قاعدة، أو وزنٍ مجرّد. وكان يوازن بين ما يسمعه من راويته اللغوي، وبين الشائع المستعمل، وبين ما كان مستعملاً من قبل.

عالج يونس في النصوص المنسوبة إليه المسموع من الأبنية، والمسموع من التراكيب، وبيّن التغيّرات التي تطرأ عليها.

وبرز مفهوم البنية العميقة واضحا في قياسه، وتبيّن أنّه كان يقيس على المعنى، وعلى القاعدة، وعلى التركيب، بالإضافة إلى قياس الأبنية؛ إذ كان يقيس المعتلّ على نظيره من الصحيح، ويقيس التغيرّ في التصغير على التغيرّ في جمع التكسير.

وظهرت عنده فكرة تعليق الفعل عن العمل، مثلما ظهرت فكرة المخالفة. ومع أنّه كان يتفرّد ببعض الآراء، مثلما كان يفعل سائر العلماء، فإنّه لم يكن صاحبَ مدرسةٍ مستقلّة.

استخدم يونس أساليب شيوخه في القياس، إلاّ أنّ قياسه شمل

مجالاً أوسع من المنقول، فاتسعت رقعة التطبيق.

... ...

وبيّنت هذه الدراسة أنّ القياس وصل إلى مرحلة الاكتمال، في النصوص المنسوبة إلى الخليل، وعلى يدي سيبويه في الكتاب.

ولتوضيح مفهوم القياس عند الخليل قام الباحث بدراسة استعمال كلمة (قياس) في كتاب العين، واستعمالها في كتاب سيبويه.

وتبيّن أنّ الخليل يَعني بالقياس: منهج التنظير والتقعيد الذي تدرس على أساسه الظواهر اللغوية، ويعني به من الناحية الأخرى التطبيق العملي لمبادئ هذا المنهج على الظواهر اللغوية.

وقد ظهرت مبادئ هذا القياس في ثلاثة مستويات: في المنهج العام الذي يشمل كلّ جوانب اللغة، وفي قياس التبويب والتصنيف، وفي قياس المسائل.

وتبيّن أنّ منهج القياس العام قام على نظرية الأصل، ودراسة مبادئ التحويل (التغيّر) من الأصل إلى الفرع، الذي اتضحت على أساسه (فكرة العامل)، و(فكرة الحذف) و(فكرة الزيادة) و(فكرة الترتيب) و(فكرة الإسناد).

واتضح أنّ نظرية الأصل استندت عند الخليل إلى أصول لغويّة من طبيعة اللغة، فاعتمد (أصل الحرف) في دراسة التثنية والجمع والتصغير والنسب والإعلال والإبدال، وما شابهها من الظواهر.

واعتمد (أصل الفعل) لدراسة الأفعال التي تشترك في اوزانها ودلالاتها وصرّح بمصطلح (أصل البناء) وأشار إلى أصل الدلالة، وأصل التركيب، وأصل الإعراب. وجاءت فكرة الأصل ملتحمة تماماً بكل مسائل القياس عنده.

وتبيّن انّ الخليل يحلّل تراكيب اللغة، على أساس أنّ الكلام يكون بين متكلّم وسامع، فهو يبيّن أنّ المتكلّم يبني تراكيبه، مراعياً حال السامع، ظهر ذلك جلياً في تحليله الجملة الاسميّة من الناحيتين التركيبية والدلاليّة.

واثبت الخليل أثر العامل، بالموازنة بين الأصل والفرع، وبين الاسناد والدلالة، وبين البنية السطحيّة والعميقة.

وقد عالج هذا البحث أساليب الخليل في القياس، وعرض نماذج من أقيسته، من ذلك قياس عمل الحروف المشبهة بالفعل على عمل الأفعال الناقصة (كان وأخواتها). وتبيّن انّه أوّل من قاس عمل الأفعال الناقصة على عمل الأفعال التّامة، وقاس إبطال عمل (إنّ) المكفوفة على إلغاء عمل (أرى) المعلّقة عن العمل. وعالج ظاهرة العمل في كذا وكأيّن بأسلوب من القياس. وقاس الحذف في التصغير على الحذف في جمع التكسير. وأجرى قياساً بين المركّب المزجي، والمختوم بتاء التأنيث. وقاس حذف جواب الشرط على حذف جواب (ربّ).

وقاس إعادة الترتيب في الجملة الاسميّة، على إعادة الترتيب في الجملة الفعليّة. وقاس تقديم المستثنى على المستثنى منه، على تقديم النعت على المنعوت. وقاس ترتيب جملة (إنْ) الشرطيّة، على ترتيب الجملة التي تشتمل على (أنْ) الناصبة. وغير ذلك من الأقيسة، التي عالجها هذا البحث في النصوص المنسوبة إلى الخليل.

وبين هذا البحث أنّ الخليل، تمكن باستخدام اسلوب القياس في التحليل، من الجمع بين ظاهرتين تتشابهان أو تختلفان في العمل.

ومن الموازنة بين البنية السطحية والبنية العميقة قاس تركيب (لا النافية للجنس) في مثل: لا رجل في الدار، على أساس أنّه جواب

لسؤال مقدّر في الذهن، تقديره:
هل من رجل في الدار؟

وكان في بعض الأقيسة يعلّل العمل، ويعلّل الإلغاء، ويذكر علّة الحذف، وكانت عِلَلُه مستمدّةً من واقع اللغة.

وقد اعتمد في قياس التصنيف فكرة الأصل والفرع، فجعل احدى أدوات الباب أصلاً، وجعل بقية الأدوات فروعاً لها. وكان يحاكم أبنية الباب وتراكيبه، حسب أبنيتها ودلالتها الأصلية، وما تخرج إليه من أبنية ودلالات فرعيّة، فيصنّفها في الباب على هذا الأساس.

وقدّم هذا البحث دراسة لباب (النداء) لابراز أثر الخليل في تصنيف مسائله، وتحليلها، والتمثيل لها.

وتبيّن أنّ (فكرة الخلاف)، التي ظهرت فيما بعد عند علماء الكوفة كانت أصولها واضحة في نصوص الخليل. وقد عالج الخليل الاستثنا على أساسها، مثلما تبيّن أنّ سيبويه عالج على أساسها بعض المنصوبات.

وتبيّن أنّ الخليل كان يعي، العلاقة بين الكلام المنطوق، وأصل الكلام كما يترتّب في الذهن (البنية العميقة). ظهر ذلك جليّاً في كلّ الأقيسة التي قدّمها، من (حذف، وزيادة، وعمل، وإعادة ترتيب) وكان يمثّل لكلّ ذلك من الذهن، مستعملاً تركيبه المأثور: ((وإنْ كان لا يُتكلّمُ به)). ويبيّن أثر التحويل في كلّ ذلك، وما ينجم عنه من علاقات تركيبيّة وبنائية، وما يترتّب على كلّ ذلك من دلالات جديدة.

... ...

ودلّت هذه الدراسة، أنّ سيبويه جمع كلّ ما سمعه من علمائه، من مفردات، وتراكيب، وأمثلة، وشواهد، وقراءات، ولغات. وحفظ منهج النظر اللغوي والذي كان يمارسه كلّ عالم في معالجة الظاهرة

اللغوية. وثبت أنّ سيبويه كانت له جهوده الخاصة في الاستماع إلى العرب، والنقل عنهم.

وقام سيبويه بدراسة كلّ ذلك من جديد،فصنّفه وبوّبه، وفق خطّة مدروسة، ظهرت آثارها في صفحات الكتاب وبخاصة في مثل قوله: ''وسترى تفصيلَ ذلك في باب كذا إن شاء اللّه''. أو في مثل قوله: ''وقد قِيسَ وَبُيِّنَ فيما مَضَى''.

وكان يرصد كلّ مسألة من مسائل الباب في مكانها بعد محاكمة لغتها، وأمثلتها، وشواهدها، وذكر أوّل عالم تناولها، ورأي العلماء فيها، ثم كان يناقش كلّ الآراء فيرجّح رأياً، ويرفض آخر، مبيّناً حجته وشواهده، في كلّ ذلك. وكان يتبنّى رأياً جديداً إذا لم تثبت لديه صحة الآراء السابقة.

وكان يجمع شتات المسألة في باب واحد، أو يجمع الأبواب المترابطة تحت عنوان باب كبير، يجعل الباب الأوّل أصلاً، وباقي الأبواب فروعا له.

وتبيّن أنّ سيبويه اعتمد المنهج العام الذي اعتمده شيوخه في القياس، وجعل (نظرية الأصل) أساس مبادئ القياس، وأساساً في قواعد التحويل التي اتضحت معالمها بشكل جلّي في كتابه.

وقد خصص هذا البحث فصلاً خاصاً لأساليب النظر التي كان يتّخذها سيبويه في معالجة الظاهرة اللغوية، بالإضافة إلى أنّ هذا البحث كان يوضّح دور سيبويه، في كلّ نصّ من نصوص العلماء فيما تقدّم. وتبين أنّ هؤلاء العلماء سلكوا جادّة الصواب، حينما جعلوا القياس أداتهم، التي حوّلوا بها (النحو) الى عِلْمٍ له أصوله، وفروعه، وقوانينه، التي تعامَل بالقياس فَتَثْبُتُ وَتَتَجَدَّدُ على أساسه.

وقد ظهر هذا الفهم واضحاً في قول الكسائي: ''إنما النحو قياس يُتّبع''(١)، وظهر في قول أبي علي الفارسي: ''النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب''(٢).

---

(١) بغية الوعاة / ج١ / ص ١٦٤ ، وانباه الرواة / ج١ / ص ٦٧ .

( ) التكملة / ص ١٦٣ .

وفي ذلك قال ابن الأنباريّ: ''النحو كلّه قياس''(١). فالقياس هو منهج البحث اللغوي، الذي اعتمده علماء الكتاب، وقد بيّن الدكتور أحمد زكي، أن القياس هو الأساس الذي يقوم عليه كلّ علم: ''والعلم لا يمكن أن يكون في ألفاظه شيئ من الإبهام، وعلى هذا فأساس العلم القياس''(٢).

وهذا يحدونا إلى أن نعود إلى قياس لغتنا الأصيل، لنعيد بناء علم اللغة على أساس صحيح.

... ...

وبعد، فإنني أجد نفسي مديناً لاستاذي الفاضل الدكتور سمير ستيتية، الذي أشرف على هذه الرسالة، فكان خير موجّه ومرشد، وأفدت من غزير علمه، ووفير فضله، ما أمدّني بطاقة إضافية، مكّنتني من المضاء بقوة في مسالك هذا البحث، واستطعت بعون الله ومساعدته المتواصلة أن أنجز هذا العمل المتواضع.

وأتقدّم بالشكر للاستاذين الفاضلين، الاستاذ الدكتور نهاد الموسى، والدكتور سلمان القضاة، اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأسأل الله القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، إنه سميع مجيب.

---

(١) لمع الادلة ٩٨ - ٩٩.

( ) في سبيل موسوعة علمية / ص ٥.

الباب الأول

الفصل الأول - مرحلة التأسيس

- القياس في اللغة والاصطلاح

- القياس في النصوص المنسوبة إلى عبد الله بن أبي اسحاق

- القياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

القياس في اللغة والاصطلاح

أولاً: القياس في اللغة:

قال ابن منظور (١): ''قاس الشيء يقيسه قياساً، واقتاسه وقيّسه، إذا قدّره على مثاله، والمقياس: المقدار، والقياس: ما قيس به... والمقايسة: مفاعلة من القياس، يقال: هذه خشبة قيس أصبع، أي: قدر أصبع.

ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما'' ومما قاله الأزهريّ في القياس (٢): ''هو يخطو قيساً، أي: يجعل هذه الخطوة ميزان هذه الخطوة، ويقال: قصر مقياسك عن مقياسي، أي: مثالك عن مثالي''. وقال الجوهري: (٣) ''قست الشيء بالشيء: قدّرته على مثاله... يقال: تقيّس بهم فلان، إذا تشبّه بهم أو تمسّك منهم بسبب؛ إمّا بحلف أو جوار أو ولاء''.

''وفسّر ابن الأثير قول أبي الدرداء: ''خير نسائكم التي تدخل قيساً وتخرج تيساً'' أنها إذا مشت قاست بعض خطاها ببعض، فلم تعجل فعل الخرقاء، ولم تبطئ، ولكنها تمشي وسطاً معتدلاً، فكأن خطاها متساوية''(٤).

وقال الفيروز أبادي (٥): ''قاسه بغيره، وعليه، يقيسه

---

(١) لسان العرب (قيس)

(٢) تهذيب اللغة (قاس)

(٣) الصحاح (قيس)

(٤) اللسان (قيس) والتهذيب (قاس) .

(٥) القاموس المحيط (قاسه).

قياساً وقيساً واقتاسه: قدّره على مثاله فانقاس، والمقدار مقياس، وتقيس: تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب، وقايسته: جاريته في القياس، وقايست بين الأمرين: قدّرت، وهو يقتاس بأبيه، واويّ يائي''.

ومما ذكره الزبيدي: (١): ''وجمع المقياس مقاييس، ورجل قيّاس: كثير القياس، وهو مقيس عليه''.

وقال ابن سيده (٢): ''والمقياس: ما قيس به، وتقايس القوم: ذكروا مآثرهم، وقايسهم إليه: قاسهم به''.

ومما قاله ابن فارس (٣): ''القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرف فتقلب واوه ياء، والمعنى جميعاً واحد... ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس، تقول: قايست الأمرين مقايسة وقياساً''.

ومن معاني القياس في القواميس المعاصرة:

''القياس (في اللغة): ردّ الشيء إلى نظيره، والقياس (في علم النفس): عمل عقلي يترتب على انتقال الذهن من الكلي إلى الجزئي المندرج تحته...

''القياس (في الفقه): حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما... والمقياس: ما قيس به أداة أو آلة (ج) مقاييس''(٤).

---

(١) تاج العروس (قيس)

(٢) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة (ق ي س).

(٣) معجم مقاييس اللغة (ق و س).

(٤) المعجم الوسيط (قاس)

وانظر: أساس البلاغة (قيس).

ومما قيل في القياس كذلك: ''القياس: مصدر، وعند المنطقيين: قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، فالعالم حادث. وعند الأصوليين: إبانة مثل حكم المذكور بمثل علته في الآخر (ج) قياسات. ويستعمل القياس في تشبيه الشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابهة. ويطلق القياس في اصطلاح العلماء على ما يقابل السّماع'' (١).

....

فالقياس، كما دلّت معاجم اللغة، إنّما هو ردّ الشيء إلى نظيره: بتقدير أحدهما على مثال الآخر، أو بالموازنة بين الشيئين، أو بتشبيه أحدهما بالآخر، أو يكون بالمماثلة بين الشيئين، أو باقتداء أحدهما بالآخر.

ويلاحظ أن هذه الكلمات (تقدير، موازنة، تشبيه، مماثلة، اقتداء) يمكن أن تتّخذ صبغة علمية في مجالات الدراسة اللغوية تؤدي دلالات محدّدة إذا استخدمها العالم في تبويب الظواهر اللغوية، ودراستها وتفسير العلاقات فيما بينها، ورد بعضها إلى بعض لعلاقة جامعة.

ثم نلاحظ ايضاً هذا التشابه اللافت للنظر بين القياس في اللغة (رد الشيء إلى نظيره) والقياس في الفقه (حمل فرع على أصل) ويكاد يكون معناهما واحداً إذا قرّبنا بين المعنيين، فقلنا: (هو: الحكم لمسألة لاحقة بالحكم الذي ثبت لمسألة سابقة). وبذلك يتضح أن القياس يدرس اللغة الأصيلة بخصائصها وأساليبها ويعالج لغة الحاضر والمستقبل في

---

(١) المحيط المحيط (قاس).

ضوء خصائص تلك اللغة الأصيلة وأساليبها.

ثانياً: القياس في الاصطلاح:

قال ابن الأنباري: (١) ''وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: ''هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع''. وقيل: ''هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع'' وقيل: ''هو اعتبار الشيء بشيء بجامع''.

وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم؛ وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل". فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو''. وبذلك يتبين أن القياس:

١ - دراسة واعية للمسموع أو المنقول بالرواية الموثوقة من فصيح كلام العرب، تتناول خصائصه ودلالاته، وقد برز من هذه الخصائص في النص: (الإسناد، والرتبة، والدلالة).

٢ - تصنيف هذا المسموع في أبواب، يضم كل باب منها ما اتفقت أحكامه من كلام العرب، لتكون هذه الأبواب وتلك الأحكام

---

(١) لمع الادلة في أصول النحو / ص ٩٣ . وانظر الاقتراح / ص ٩٤ / ٩٥ .

واضحة في ذهن عالم اللغة إذا احتاج إلى القياس على المسموع، ولتكون جاهزة في متناول من يتعلم اللغة، فيبني كلامه على أسس معلومة وقواعد صحيحة.

٣- والمرحلة الثالثة هي عملية القياس نفسها، وفقاً لحاجة من يقيس، فهو يرتّب الكلمات في السياق اللفظي مثلما ترتبت المعاني في نفسه،على أساس المعايير اللغوية الصحيحة التي أصبحت بين يديه (١).

وعملية القياس هنا تعني تطبيق الحكم الذي ثبت للفصيح المسموع على كلام جديد يركّبه المتكلم وفق المقاييس العربية، وهذا ما عناه ابن جني بقوله: ''ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب'' (٢).

كلمة (قياس) في الاخبار والنصوص المتقدمة

قال ابن سلّام: ''كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي''(٣) وقال: ''ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل. وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلاً. وكان ابن أبي اسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها'' (٤). وقال ايضاً ''وقلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي اسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد (الصويق)؟ قال: نعم، عمرو ابن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يَطّرِد وينقاس (٥)... وأخبرني يونس، أن ابن أبي اسحاق قال

---

(١) انظر دلائل الاعجاز / ص ٤١ وما بعدها.

(٢) الخصائص / ج ١ / ص ١١٤.

(٣) طبقات فحول الشعراء / ج١ / ص ١٢.

(٤) نفسه / ص ١٤.

(٥) نفسه / ص ١٥.

للفرزدق في مديحة عبد الملك:

على عمائمنا يُلقى وأرحلنا ... على زواحف يُزجى مخها ريرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي ريرٌ، وكذلك قياس النحو'' (١). وقال أبو الطيب اللغوي (٢): ''ثم توفي ميمون الأقرن، وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو وقاسه''.

ويبدو أن الروايات المتقدمة شجعت بعض الباحثين المعاصرين، فقال يوهان فك: ''إنّ عبد الله بن أبي إسحاق توسّع توسّعا كبيراً في استعمال القياس اللغوي'' (٣).

وقال الدكتور ناصر الدين الأسد: ''إنّ ابن أبي اسحاق وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس'' (٤).

تدل النصوص والروايات السابقة على أنّ القياس كان معروفاً في مرحلة مبكرة من نشأة النحو؛ فأبو الأسود الدؤلي أسس العربية ووضع القياس، وابن أبي إسحاق بعّج النحو، ومدّ القياس والعلل. فوضْعُ القياس نشأ مع تأسيس العربية، والتوسع في القياس حدث مع التوسّع في النحو، وهو ما تشير اليه جملة: بعّج النحو، ومدّ القياس.

فما هو القياس الذي وضعه أبو الأسود؟ وكيف توسّع به عبد الله بن أبي اسحاق؟

قام أبو الأسود بعمليتين جليلتين: أولهما: نقط المصحف

---

(١) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٧ ، وانظر انباه الرواة / ج ٢ / ص ١٠٥ .

(٢) مراتب النحويين / ص ٣١ . وانظر المزهر / ج ٢ / ص ٣٩٨ .

(٣) العربية / ص ٥٥ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلي / ص ٤٣٦ .

الشريف(١)؛ وثانيهما: وضع كتاب في النحو، كما دلّت الأخبار الموثوقة(٢)، ضم بعض الأبواب النحوية.

فعملية نقط المصحف مكّنت أبا الأسود من دراسة لغة القرآن الكريم من الناحيتين الصرفية والنحوية؛ لأن عملية الضبط شملت بنية الكلمة كما شملت حركة أواخر الكلمات، وهي الحركة الإعرابية، وإلى هذا أشار الدكتور محمد مهدي المخزومي بقوله: ''رأى أولو الأمر ما كان بين المسلمين من جدال وخلاف، وخافوا أن يتفرّق المسلمون شيعاً وأحزاباً، فعمل زياد بن أبيه على إعرابه، فندب لذلك أبا الأسود الدؤلي، فقام بعمله المعروف''(٣).

وفي اعتقادي أن دراسة أبي الأسود الدؤلي للغة القرآن الكريم، جعلته يلاحظ أواصر القربى بين الصيغ المتماثلة والتراكيب المتشابهة، ممّا شجّعه على تصنيف هذه الصيغ والتراكيب في أبواب، ينتظم في كل باب منها نسق من الألفاظ والتراكيب يخضع لخصائص مشتركة، هذه الخصائص والأسس البنائية والتركيبية أو الدلالية التي يخضع لها الباب، صار يطلق عليها فيما بعد القاعدة الصرفية أو النحوية.

وليس غريباً على من درس القرآن صوتاً صوتاً، وحرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، وتركيباً تلو تركيب، أن يضع أصولاً عامة تؤطّر بعض أبوابه، فيقول مثلاً: هذا باب الفاعل، وهو مرفوع دائماً. وهذا باب المفعول، وهو منصوب دائماً، وهذا باب المضاف إليه وهو مجرور دائماً، وهذا باب التعجب، وهذا باب الاستفهام، وهذه الأدوات تنصب وهذه تجزم، وهذه تجرّ.

---

(١) انباه الرواة / ج ١ / ص ٥١ . وانظر : أبو الأسود الدؤلي / ص ١٨٧ .

(٢) انباه الرواة / ج ١ / ص ٥١ ، وانظر أمالي الزّجاجي / ص ٢٣٩ ، والفهرست / ص ٤٦ .

(٣) مدرسة الكوفة / ص ١٨ ، ١٩ .

فإذا ثبت هذا عن أبي الأسود، فإنه يكون، بلا شك، أوّل من وضع القياس. والقياس هنا يقترب كثيراً من المعنى اللغوي (التقدير والموازنة) فإنّ أبا الاسود كان يوازن بين الألفاظ والتراكيب المتماثلة ليسلكها في باب تصدق عليه أحكام عامة، تساعد من يتعلم اللغة أو يدرسها في الوصول إلى المعنى الذي يدور في ذهنه. وهكذا فإن أبا الاسود قد (قايس) بين مفردات اللغة وتراكيبها وقاس بعضها على بعض، فتحققت على يديه المبادىء الأولى للقياس.

لقد تكونت المبادىء النظرية الأولى في القياس حينما قال أبو الأسود الدؤلي لكاتبه: ''إذا رأيتني قد (فتحت) فمي بالحرف فانقط نقطة في أعلاه، وإذا (ضممت) فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا (كسرت) فمي فاجعل النقطة تحت الحرف'' (١). وهكذا أخذت تتأصل مصطلحات الإعراب الأولى: الفتح، والضم، والكسر، ويتضح ذلك أكثر حينما نجد أبا الأسود يستفيد من خبرته في دراسة الأبنية والتراكيب القرآنية، فيستنبط أبواباً في النحو، ويؤيد ما نذهب إليه أن الأبواب التي تنسب إلى أبي الأسود لها علاقة مباشرة بالحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ارتباطها بالدلالة، فجعل للفاعل باباً لأنه وجد أنه مرفوع دائماً، وجعل المفعول به في باب لأنّه وجده منصوباً دائماً، وجعل المضاف إليه في باب لأنّه وجده مجروراً دائماً. وهذا التنظير البسيط له علاقة مباشرة بملاحظات أبي الأسود (فتحت فمي، وضممت، وكسرت).

وتفيد الروايات والنصوص أيضاً أن عبد الله بن أبي إسحاق: ''فرّع النحو وقاسه''، وأنه: ''أول من بعّج النحو ومدّ القياس'' وبأنه: ''أشدّ تجريداً للقياس'' (٢). وهكذا

---

(١) مراتب النحويين / ص ٩ ، وأخبار النحويين البصريين / ص ٣٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٤ ، وانظر مراتب النحويين / ص ٣١ .

نجد أن القياس قد انتقل في عهد عبد الله بن أبي اسحاق إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة التوسّع (مد القياس) والتنظير العلمي (أشد تجريداً للقياس).

ويؤيد هذا التوجه النظري وهو القياس الذي يميز هذه المرحلة، ما نفهمه من مقارنتهم بين علم أبي عمرو بن العلاء وعلم ابن أبي إسحاق: ((كان أبو عمرو بن العلاء (أوسع) علماً بكلام العرب، ولغاتها وغريبها)) في حين: ((كان ابن أبي إسحاق (أشدّ) تجريداً للقياس))(١). فهذا النصّ يجمع علوم العربية التي كان يعنى بها العلماء آنذاك، وهي: (كلام العرب، ولغات القبائل، وغريب المفردات والألفاظ، والقياس). ويشير كذلك إلى أن علماء اللغة كانوا يتقنون قدراً مشتركاً من كل هذه العلوم، ولكن بعضهم كان يتفوّق في فرع منها بالاضافة إلى إحاطته بباقي الفروع، ولذلك كان ناقل الخبر دقيقاً في استعمال صيغة التفضيل بين أبي عمرو (أوسع علماً بكلام العرب) وابن أبي اسحاق (أشد تجريداً للقياس) ليدل على أنهما اشتركا في عموم مسائل العلم، ولكن كل واحد منهما تفوّق في تخصص معين في فروع اللغة.

فأبو عمرو بن العلاء كان عنده علم بالقياس، ولكنه كان يتفوق في كلام العرب، ولغات القبائل، والغريب، وابن أبي إسحاق كان عنده علم بكلام العرب، ولغات القبائل، والغريب، ولكنه كان يتفوق في القياس، فكان أشد ميلاً إلى التنظير والتقنين، وهو أول من استعمل مصطلح القياس بمعناه العلمي الذي يتناسب مع ثقافة العصر فيما أعلم، فقد قال للفرزدق: ((إنما هي رِيحٌ، وكذلك (قياس) النحو))(٢). ومما يثبت ميله إلى التوجه النظري في القياس قوله ليونس: ((وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو، يطَّرِدُ وينقاس))(٣).

(١) طبقات النحويين / ج ١ / ص ١٤ .

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٧

(٣) نفسه / ص ١٥ .

وهكذا نجد أن الدراسات اللغوية في هذه المرحلة قد شبعت من دراسة لغات العرب وغريبها . يؤيد ذلك قوله ليونس الذي سأله عن لغة العرب في (الصويق والسويق): ''وما تريد إلى هذا؟''. وأصبحت دراسة الأبواب النحوية أمراً مألوفاً: ''عليك بباب من النحو'' وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن تبويب النحو بدأ في زمن أبي الأسود.

وقوله: ''.. يطّرد وينقاس'' دليل على أنه كان أستاذ مدرسة القياس في زمانه، وما تلاه من أزمنة إلى يومنا هذا. فالقياس عنده على (المطّرد) وهو الكثير الذي يتفق في خصائصه التركيبية والبنائية، وأمكن أن يصدر عليه حكم ليس فيه اختلاف.

وبذلك وصل القياس إلى مرحلة منهجية، يتضح ذلك إذا لاحظنا أن أبا عمرو بن العلاء اتّبع هذا المنهج، وأن عيسى بن عمر الثقفي سار عليه كذلك. فقد ذكر القفطيّ أنَّ عيسى ابن عمر: ''وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه، وهذّبه، وسمّى ما شذَّ على الأكثر لغات''(١)، ومثل ذلك يروى عن أبي عمرو بن العلاء: ''كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات''(٢).

إذن أصبح القياس على (المطّرد) منهجاً التزم به عبد الله بن أبي إسحاق، واتبعه عيسى بن عمر، وسار عليه أبو عمرو بن العلاء، وهو المنهج الذي يمكن أن نفسّر في ضوئه كثيراً من الأحكام النحوية التي أخذت تصدر عن النحاة فيما بعد. وهذا يشير إلى أن المبدأ الذي قامت عليه الدراسات النحوية كان واحداً، ولا أتفق مع الذين يذهبون إلى وجود

---

(١) انباه الرواة / ج ٢ / ص ٣٧٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين / ص ٥٠

تيارات نحوية متناقضة في هذه المرحلة، فيجعلون الحضرمي وعيسى في تيار القياس، ويجعلون أبا عمرو ويونس في التيار المنهجي، والخليل في تيار ثالث (١) . لأن الاختلاف بين العلماء لم يكن في المنهج، وإنما كان في تفسير بعض الظواهر اللغوية ضمن إطار واحد، هو القياس على المطرد.

---

(١) انظر التيار القياسي في المدرسة البصرية . د. أحمد مكي الانصاري / ص ١٣ .

قياس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي

يتميز عبد الله بن أبي إسحاق بأهمية خاصة بين علماء العربية القدامى، بالرغم من قِلّة النصوص المنسوبة إليه، للأسباب التالية:

١- لأنه أقدم من نُسبت إليه نصوص نحوية وصرفية في كتاب سيبويه (١)، والكتب النحوية التي جاءت بعده.

٢- يعدّ عبد الله المؤسس الأول للقياس النحوي، باعتراف مؤيديه في القياس ومعارضيه، وإلى هذا أشار أحمد أمين بقوله: «لقد ذكروا أن ابن أبي إسحاق كان شديد التجريد للقياس، وهذا القياس الذي مهر فيه الخليل هو الذي أوجد النحو، ووسع اللغة من وجوه عدّة» (٢).

٣- كان عبد الله يولي اهتماماً ملحوظاً بلغة عصره، ويسعى جاهداً لتخليصها من اللحن والخطأ، ولعله كان يقصد أن تبقى اللغة دائماً مطّردة مع قياس العربية الأولى، فتصلح بالتالي أن تُتّخذ مقاييس صحيحةً للناشئة في ذلك العصر، وللأجيال اللاحقة فيما بعد. وخير دليل على ذلك الأخبار الكثيرة التي نقلها الرواة في تتبّعه لشعر الفرزدق الذي كان يعاصره (٣).

٤- ينسب إلى عبد الله اختيار في القراءة (٤)، وهذا يعني أن ثقافته كانت امتداداً لثقافة العلماء الذين سبقوه، وأن هدف هذه الدراسة ما زال خدمة القرآن الكريم ونصوصه.

٥- تحوّل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي بالدراسات اللغوية

---

(١) هناك نصوص منسوبة الى عبد الرحمن بن هرمز، ولكنها جميعها في القراءات، ولم تظهر فيها معالم نحوية قياسية واضحة، كما ظهر عند الحضرمي، انظر مثلا: سيبويه، الكتاب / ج ٣/ ص ١٣٤.

(٢) ضحى الاسلام / ج ٢ / ص ٢٢٩.

(٣) انظر مثلا: طبقات فحول الشعراء / ص ١٥.

(٤) غاية النهاية / ج١/ص ٤١٠.

نحو التنظير والتثنين، بعدما كانت الدراسة قائمة على جمع المفردات، ولغات القبائل، وتصنيفها والموازنة بينها، ويتضح ذلك بجلاء من النص التالي:

((زعم يونس عن أبي إسحاق (١)، قال: أصل الكلام على (فَعَل) ثم يُبْنى آخره على عدد من له الفعل، من المؤنث والمذكر، من الواحد والاثنين والجمع، كقولك: فعلت، وفعلنا، وفعلن، وفعلا، وفعلوا، ويزاد في أوّله ما ليس من بنائه، فيزيدون الألف، كقولك: أعطيت إنما أصلها: عطوت، ثم يقولون: معطي فيزيدون الميم بدلاً من الألف، وإنما أصلها عاطي.

ويزيدون في أوساط (فَعَل): افتعل، وانفعل، واستفعل، ونحو هذا، والأصل فَعَل، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل فمن ذلك في القرآن: ((وأرسلنا الرياح لواقح)) وإنما يريد: الريح ملقحة، فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم = طوّحتني الطوائح، وإنما هي المطاوح، لأنّها المطوّحة، ومن ذلك قول العجاج:

* يكشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ*

وهي من: أدلى دلوه. وكذلك قول رؤبة:

---

(١) هكذا ورد في المجاز، وهو تحريف على ما أعتقد، وقد أشار محمد عبد السلام هارون أنّ مثل هذا التحريف ورد في احدى نسخ المخطوطات التي نقل عنها وهي التي رمز اليها بـ(ط) وذلك في مناقشة (تسمية المونث بعمرو أو زيد) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣ / حاشية ٤ .
ويبدو أنّ الدكتور عبد الحسين الفتلي، محقق كتاب الأصول، لابن السراج اعتمد النسخة المذكورة في المسألة نفسها، لذلك وجدناه ينقل: "فان سمّيت المونث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، وهذا قول أبي اسحاق" ج٢ / حاشية ص ٨٥ .
وكذلك نقل الشيخ عبد الخالق عظيمة، محقق كتاب المقتضب للمبرد: "هذا قول أبي اسحاق" في المسألة ذاتها . ج ٣ / حاشية ص ٣٥ . وفي حاشية الصفحة نفسها نقل في المسألة بعينها: "في شرح الكافية لابن مالك/ح / ص . : "... ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمرو ويونس وابن أبي اسحاق" وبذلك يتبين أنّ أبا اسحاق في نصّ (أبي عبيدة في المجاز) هو نفسه ابن أبي اسحاق، ويتأكد ذلك بجلاء حينما نعلم أنّ يونس هو الذي روى النصّ، ولا نعلم من شيوخ يونس من كان يُعرَف بأبي اسحاق الاّ عبدَ الله بنَ أبي اسحاق .

يَخْرُجن مِنْ أَجْوازِ ليلٍ غَاضِ

وهي من أغضى الليل، أي سكن»(١).

يكشف لنا النص المتقدم عن طبيعة المنهج الذي أخذ يسلكه درس النحو في هذه المرحلة، ويتمثل ذلك في الحقائق التالية:

١- الانتقال من مرحلة جمع النصوص واستقرائها، إلى مرحلة تصنيف هذه النصوص في أبواب، ليسهل إصدار أحكام جامعة عليها، وقد ظهر في النص أمثلة جلية، تشير إلى تلك الأبواب التي أصبحت متداولة، من ذلك مسألة «إسناد الفعل إلى الضمائر» ومسألة «الفعل المجّرد والفعل المزيد».

ففي المسألة الأولى تناول: الإسناد إلى المذكر والمؤنث (فعلَ) (فعلْنَ)، والإسناد إلى ضمير المتكلم (فعلتُ) والإسناد إلى ضمير جماعة المتكلمين (فعلْنَا) والإسناد إلى ضمير المثنى (فَعَلا).

وفي المسألة الثانية تناول صيغ الفعل التي تشكلها الزيادة في أوّل الكلمة وفي وسطها: «انفعل، استفعل، افتعل».

٢- تتمثل في هذا النص عملية: «تجريد القياس» وأقصد بذلك: اتخاذ الوسائل النظرية، من قواعد أو رموز يُستغنَى بها عن إعادة ذكر الجمل والنصوص، فقد اتخذ (فَعَل) مقياساً نظرياً يمثل جذر الكلمة العربية.

وقد عدّ ابن إسحاق ضمائر المفرد والمثنى والجمع من المذكر والمؤنّث (زوائد) يمكن أن تلحق بكل فعل، وبدلاً من أن يمثل بقوله: كتب، كتبا، كتبوا، قال: فعل، فعلا، فعلوا، فصار عنده هذا المقياس النظري يدل على كل فعل، وعلى كل صيغة على وزنه، فاستغنى به الباحث عن تكرار الأمثلة، ولا أعلم - فيما قرأته من النصوص- أحداً سبق ابن أبي إسحاق في هذا المجال، وما زال هذا المقياس، على بساطته، من أنجح المقاييس النظرية استعمالا في النحو.

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، تحقيق، د: محمد فوءاد سركين، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م، ج١ / ص ٣٧٦ - ٣٧٧. (فيما بعد: أبو عبيدة - المجاز). وأنظر ديوان روبة في: مجموع أشعار العرب / ص ٨٣. وتتمة البيت: نضو قداح النابل النواصي.

٣- يجعل هذا النص ابن أبي إسحاق الحضرمي أوّل من ناقش مسألة (الأصل والفرع) في اللغة العربية على ما أعلم. وهو هنا يتحدث عن (أصل) الكلمة، أي: عن حروفها الأصلية التي تظهر في كل اشتقاقاتها وتصرّفها، ويجعل غيرها زوائد.

ولذلك وجدناه يميّز بين اسم الفاعل المصوغ من فوق الثلاثي مثل (ملقحة، ومطوحه) فيردها إلى (لقح، طوح) وبين (لواقح، وطوائح) التي اشتقت من مصدر الثلاثي، وهو الأصل كما يرى ابن أبي إسحاق.

٤- الاستشهاد عنده من القرآن بالدرجة الأولى: ''وأرسلنا الرياح لواقح'' ومن ثم بكلام العرب شعره ونثره.

وفي ضوء هذه المفاهيم النظرية، يمكن أن نناقش المسائل النحوية، التي عالجها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، نضع في مقدمتها بعض النصوص، التي يعالج فيها أصوات العربية، بأسلوب تظهر فيه ملامح القياس عنده بجلاء:

الهمـــــز

''تكلم ابن أبي إسحاق في الهمز حتى عُمِل فيه كتاب ممّا أملاه'' (١)، ويكفيه في هذا المقام شهادة أبي عمرو بن العلاء الذي قال: (فغلبني ابن أبي إسحاق في الهمز'') (٢).

قال سيبويه: ''وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل

---

(١) مراتب النحويين / ص ٣١

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٤ .

قوله: قرأ أبوك، واقرئ أباك، لأنك لا يجوز لك: قرأ أبوك فتحققهما، فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب، وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، وقد تكلَّم ببعضه العرب، وهو رديء، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديء'' (١).

وقال المبّرد: فأما ابن أبي إسحاق فكان يرى أن يحقق الهمزتين، كما يراه في الواحدة، ويرى تخفيفهما على ذلك، ويقول: هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل، وأخفف إن شئت استخفافاً، وإلاَّ فإنَّ حكمهما حكم الدالين، وما أشبههما، وكان يقول في جمع خطيئة إذا جاء به على الأصل: هذه خطائي، ويختار في الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنّه لا يرى التخفيف فاسداً''(٢).

فابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وهو يعتمد في قياسه هذا على السماع الذي اعترف بصحته سيبويه بقوله: ''وقد تكلَّم ببعضه العرب''، ويشير سيبويه إلى أن بعض النحويين رجّحوا رأي ابن أبي إسحاق: ''وأناس معه'' وفي اعتقادي أن هؤلاء النحويين كانوا معاصرين لابن أبي إسحاق، ولذلك قال ابن يعيش: ''وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين'' (٣)

ولو أمعنا النظر في نص المبّرد ،لظهرت لنا ملامح القياس واضحة، عند الحضرمي، فهو يجريهما على (الأصل)، وحكمهما عنده حكم الدالين، وما أشبههما; فالدالان وما أشبههما من

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٤٣ .

(٢) المقتضب / ج ١ / ص ١٥٩ .

(٣) شرح المفصّل / ج ٩ / ص ١١٨ .

الحروف مقيس عليه، يجوز فيها الادغام. والهمزة حرف كباقي هذه الحروف، يجوز فيه الادغام كما جاز في باقي الحروف، فهو (مقيس) على ذلك الأصل.

ونلاحظ أن ابن أبي إسحاق كان يقيس على القليل، ولا يهمله ولا يجعله شاذاً، أو رديئاً كما ذكر سيبويه، مع أنه لم يجد رأي من خالف قياسه فاسداً، بل كان يجيزه، وهذا يعني أنه كان لا يستهين بالمسموع عن العرب على قلته.

المنوع من الصرف

. قال سيبويه: ((فإنْ سمّيت المؤنّث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف وهو قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدّثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشدّ ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمّى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكّر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنهما على أخفّ الأبنية))(١).

أول ما يلفت نظر الدارس في هذا النصّ قول سيبويه: ((وهو القياس)) وهو يشير بذلك إلى قاعدة نحوية صارت بدهية لدى العلماء المذكورين، وهي أن العَلَم المؤنث يمنع من الصرف دون نقاش، فقاس هؤلاء العلماء كل اسم يطلق علماً على المؤنث حتى لو كان يطلق من قبل على المذكر، فهو إذن قياس على القاعدة. وكان ابن أبي إسحاق إماماً لهؤلاء النحاة في هذا المجال، كما يبدو من النص، فهو يقيس ظاهرة لغوية جديدة، على ظاهرة أصيلة لعلة جامعة بينهما.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٤٢ .

والدليل على أنهم يقيسون بوعي علمي قوله: ''والأصل عندهم تسمية المؤنث بالمؤنث، وأن أصل تسمية المذكر بالمذكر'' فهم يحملون الفرع، وهو تسمية المؤنث بالمذكر على الأصل وهو تسمية المؤنث بالمؤنث، فيجعلون للفرع الحكم الذي ثبت للأصل.

ونلاحظ أن سيبويه يتبنى قياس يونس وأبي عمرو، الذي يستند في أساسه على قياس عبد الله بن أبي إسحاق. أما المبرد فإنه يكتفي بعرض الرأيين، دون أن يرجّح أحدهما على الآخر: ''فإن سمّيت مؤنثاً بمذكر فإن فيه اختلافاً''(١).

ونجد أن عيسى كان يصرفه لأنه على (أخف الأبنية). فقياس عيسى يستند إلى أصل آخر، فالمذكر عندهم أخف من المؤنث، فهو يعتمد بناء الاسم المذكور لادلالته، ومع أن علته عقليّة فإن لها سنداً من الواقع اللغوي. وهذا المنهج في القياس يلاحظ في كل أساليب القياس عندهم.

الإمالة:

قال سيبويه: ''ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً، إلا ما كان منكسر الأول، وذلك: خاف وطاب وهاب. وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيّر عزّة يقول: صار بمكان كذا وكذا. وقرأها بعضهم خاف'' (٢).

وقال المبّرد: ''واعلم أنّه ما كان من (فَعِل) فإمالة

---

(١) المقتضب / ج ٣ / ص ٣٥١ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٠ - ١٢١ .

ألفه جائزة حسنة، وذلك نحو: صار بمكان كذا'' (١).

وقال ابن السراج: ''الخامس: ما يمال لأن الحرف الذي قبل الألف تكسر في حال، أعني ''فَعِلْتُ''، وذلك نحو: خاف، وطاب، وصاب.

وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنّه سمع كثيّر عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا، وقرأ بعضهم خاف'' (٢).

أول ما يلاحظ في هذه النصوص أن ابن أبي اسحاق يعتمد في قياسه على السماع، وأنه كان يقبل لغة الشعراء في عصره ويعتمدها لغة فصيحة لقياسه، ثم نجد أنّ منهجه هذا كان صحيحاً، فقد أثبتت القراءات القرآنية صحّة ما ذهب إليه: ''وقرأها بعضهم خاف''.

ولذلك فإن العلماء تلقوا هذه القاعدة في الإمالة بالقَبول، واعتمدوها دون مناقشة.

القياس في المسائل النحوية عند الحضرمي

المبتدأ والخبر:

''مدح الفرزدق يزيد بن عبد الملك بأبيات فيها:

مُسْتَقْبِلِينَ شمالَ الشّامِ تضرِبُهُم .. بحَاصِبٍ كنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
على عَمائِمِنَا يُلْقَى وأَرْحلِنَا .. عَلَى زواحفَ تُزْجَى مخُّها رِيرِ

---

(١) المقتضب / ج ١ / ص ١٩٨ .

(٢) الأصول / ج ٣ / ص ١٦٢ .

قال ابن أبي إسحاق: أساءَ، إنما هي رِيرٌ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. وقال يونس: والذي قال حسن جائز. فلمّا ألحّوا على الفرزدق قال: على زواحفَ تزجيها محاسيرِ، قال: ثم ترك الناس هذا، ورجعوا إلى القول الأول''(١).

نظر عبد الله بن أبي إسحاق في تعبير الفرزدق ''مخها رِيرِ'' فوجده يخالف أيسر القواعد النحوية، وذلك أنّ الجملة الاسمية مكوَّنة من عنصرين رئيسين: موضوع الكلام فيها مبتدأ، وحكمه الرفع، والحكم عليه خبر للمبتدأ، وهو مرفوع أيضاً، وهذا يقتضي الفرزدق أن يقول: (رِيرٌ)، فهو قياس على القاعدة النحوية، يؤيده قول ابن أبي إسحاق: ''وكذلك قياس النحو''.

وبذلك يكون هذا النصّ دليلاً على أن الحضرمي كان يعني المعنى الاصطلاحي للقياس. والدليل على ذلك أن الذين أجازوا الجرّ في (رير) معتمدين على قياس ''يونس الذي قال في تعبير الفرزدق: ''والذي قال حسن جائز'' جعلوا كلام يونس قياساً على القاعدة، فجعلوا (مخُّها) فاعلاً مقدماً للصفة المشبهة (رير)، وقالوا في هذه القاعدة: ''هذه هي القاعدة النحوية الرّحبة، تلك التي تتسع لكل ما ورد عن العرب من شعر فصيح''(٢).

فيونس قاس هذه الظاهرة اللغوية الجديدة (قول الفرزدق) على قاعدة نحوية ثابتة برأيه، جاءها الثبات من فصيح كلام العرب الذي يمثّلها. وكذلك فعل الحضرمي.

---

(١) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٧ ، وانظر الموشح / ص ١٥٦ - ١٥٧ ، وتذكرة النحاة ، ص / ١٥٦ - ١٥٩ ، وانظر ديوان الفرزدق / ج ١ / ١٣ ، والخزانة ج ١ / ١١٥ ———
وقارن بالتيار القياسي في المدرسة البصرية / ص ٥٠

(٢) التيار القياسي في المدرسة البصرية / ص ٣٥ .

وفي اعتقادي أنّ قياس الحضرمي كان أدقّ؛ لأنّه قاس على قاعدة لا خلاف فيها، ويؤيّدها كل فصيح من شعر العرب ونثره، في حين لم يجد أنصار قياس يونس في هذه المسألة إلّا الضرورات الشعرية، فجعلوا قول الفرزدق ضرورة (١). لكن الحضرمي كان يريد لشعر الفرزدق أن يتجنب الضرورة، لا سيّما وأنّه معاصر لهذا العالم، وأنّ هذا العالم الجليل كان يعي ببصيرته أنّ هذا الشعر،سيكون مرجعاً للأجيال القادمة فيما بعد، وأنه سيقاس على أساسه الفصيحُ من كلام العرب في الأجيال اللاحقة.

وقد استجاب الفرزدق لهذه الرَّغبة واستبدل بالتعبير قوله: ''تزجيها محاسير''، وهذه الاستجابة اعتراف من الفرزدق بأنه أخطأ أسمع القياسين، وهو من ناحية أخرى اعتراف بصحة قياس الحضرمي.

وكان الفرزدق يعلم علم اليقين أن ابن أبي إسحاق متمكّن من قواعد العربية، وتفصيلاتها، ولذلك كان يرجو أن يجد مخرجاً لتعبيره في العربية: ''أما وجد ... لبيتي مخرجاً في العربية''(٢). ويبدو أن الحضرمي أصرّ على قياسه تأكيداً لاحترام القواعد النحوية في كلام الشاعر.

خبر كان

روى الزيادي عن الأصمعي قال: ''حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له كيف تنشد هذا البيت:

---

(١) خزانة الادب ج ١ / ١١٥ - ١١٦ .

(٢) نفسه / ص ١١٥ - ١١٦ .

وعينانِ قالَ اللّهُ كُونا فكانَتَا فَعُولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ

قال: كذا أنشد، فقال ابن أبي اسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَعُولَيْنِ؟ قال الفرزدق: لو شئتُ أن تسبِّح لسبَّحت. ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئت أن تسبّح لسبّحت؛ أي لو انّه نصب لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد: إنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. قال أبو الفتح: كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احْدُثَا، فحدثتا، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا''(١).

وقد اكتفى المبرِّد في هذا المقام بالحديث عن (كان) التامة بقوله: ''وكان في هذا الموضع لا يُحتاج فيه الخبر، وذلك قولك: أنا أعرفه قد كان زيد، أي: قد خُلِق، وتقول: قد كان الأمرُ، أي: وقع'' (٢).

واستشهد بقوله تعالى: ''إلاّ أن تكون تجارة حاضرة'' (٣)، وفي هذه القراءة يقول ابن مجاهد: ''قرأ عاصم وحده بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. قال ابو بكر: ''واشك في ابن عامر'' (٤).

واعتقد أن ابن أبي إسحاق كان يجيز انشاد الفرزدق على الرفع (فَعُولانِ) مثلما كان الفرزدق يعلم صحة إنشاده على النصب (فعولين). ومعرفة الفرزدق واضحة من قوله: ''لو شئت أن تسبّح لسبّحت''، ويقصد به، كما أعتقد، لو شئت أن أجعل السامع يتعجّب من قدرة الله لنصبت، وهذا قياس المتكلم المتمكّن من القاعدة اللغوية، فيختار التركيب الذي يلائم الدلالة، ويتصرَّف بالحركة الإعرابية بناءً على ذلك.

---

(١) الخصائص / ج ٣ / ص ٣٠ ، وانظر الاشباه والنظائر ج ٣ / ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) المقتضب / ج ٤ / ص ٩٥ - ٩٦ .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢ .

(٤) السبعة في القراءات / ص ١٩٣ .

وفي اعتقادي أنّ هذا المعنى هو الذي أراده الحضرمي من توجيهه لقراءة البيت، ولذلك رأيناه يسأل الفرزدق، بل يعرض عليه الأمر عرضاً: ''ما كان عليك لو قلت: (فعولين)'، وقياس الحضرمي هنا قياس العالم، وهو قياس على القاعدة، لأنه قصد أنّ هذه الدلالة تتناسب مع القاعدة التي تكون (كان) بموجبها عاملة، وينبغي حينئذ أن يكون خبرها منصوباً.

ولما سمع ابن أبي اسحاق المعنى الذي عناه الفرزدق قبله، وإن كان غير مفضل لديه، ولم يحكم عليه بالخطأ ولا بالإساءة.

وهذا الحوار مع الفرزدق يوضح لنا أسلوب ابن أبي اسحاق في توجيه لغة النصّ، فهو يقلّب النص على وجوهه المختلفة موازناً بين التركيب والمعنى، واختلاف حركات الاعراب، وأثرها في اختلاف الدلالة.

النعت المقطوع:

قال سيبويه: ''وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحّم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال: ضربته لم يقل أبداً إلاّ المسكينَ يحمله على الفعل. وإن قال: ضرباني قال: المسكينانِ، حمله أيضاً على الفعل. وكذلك مررت به المسكينِ. يحمل الرفع على الرفع والنصب على النصب، والجر على الجرّ.

ويزعم أنّ الرفع الذي فسّرنا خطأ، وهو قول الخليل،

رحمه الله، وابن أبي اسحاق'' (١).

يبين سيبويه أن رأي الخليل، في هذه المسألة، مطابق لرأي ابن أبي إسحاق، وهذه إشارة واضحة إلى أثر قياس ابن أبي إسحاق في قياس الخليل، وبذلك فإن تفسير الحضرمي هو الأصل في المسألة.

وقد وضح سيبويه رأي الخليل في الصفحات السابقة (١) حين قال: ''وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين، فقلت: مررت به البائسُ، كأنه لما قال: مررت به، قال: المسكينُ هو، كما يقول المسكينُ ... وفيه معنى الترحّم ... فما يترحّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل، رحمه الله'' (٢).

فالخليل إذن يجعل الرفع على تقدير اسم، ويجعل النصب على تقدير فعل، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه ابن أبي إسحاق.

إلاّ أن يونس كان يرفض هذا القياس، وكان يحمل الرفع والنصب والجرّ في الترحّم على البدل، ويرفض التقدير: ''ليس يرفع شيئاً من الترحّم على إضمار شيء''.

ويبدو أنّه ليس منفرداً في هذا القياس، لأن الخليل في موضع آخر حمل الترحُّمَ على البدل (٣): ''وزعم الخليل أنّه يقول: ''مررت به المسكينِ على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل: مررت به أخيه''.

أما القياس الذي حاول فيه يونس أن يتفرّد عن قياس

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٧٧ .

(٢) نفسه / ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) نفسه / ص ٧٥

الخليل وابن أبي إسحاق، فقد حمل فيه (المسكينَ) على الحال: ((وأما يونس فيقول: ((مررت به المسكينَ على قوله: مررت به مسكيناً. وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررت بعبد الله الظريفَ، تريد: ظريفاً))(١)

فسيبويه يرفض هذا القياس، ومن أسلوب التعليل الذي عرضه سيبويه يمكن أن نفهم طريقة العلماء الذين ذكرهم في القياس، وسيبويه يرفض أن تكون كلمة (المسكين) حالا؛ لأن (بناءها) على هذه الصورة (يدخل فيه الالف واللام) لا يصلح لهذا (الموقع) في التركيب، لأنه حينئذ يلتبس بالنعت.

وهذا يعني أنّ علماء العربية وفي مقدّمتهم عبد الله بن أبي إسحاق كانوا يدرسون بناء الكلمة ويدرسون خصائص التركيب، وصلاحية كل بناء في كلّ موقع من مواقع التركيب.

وتشير النصوص المتقدّمة إلى أنّ تفسير الظواهر الاعرابية كان يعتمد الدلالة، وفي ضوئها كان يلجأ النحويّ إلى التقدير: (أرحم المسكين) و (المرحوم المسكين). وهذا التقدير عملية عقلية، لكنّها ترتكز على السليقة اللغوية عند العالم، وخبرته بالنصوص الفصيحة ودلالاتها عند العرب، وهذا يعني أنّ أصل التركيب مضمر في ما يسميه علماء اللغة (البنية العميقة) في المصطلح الحديث.

ويبدو أن يونس لجأ إلى حمله على البدل ليتخلّص من التقدير، إلاّ أنّ معرفة الخليل بهذا الرأي، واختياره التقدير يعني أنّ التقدير في هذه المسألة أقوى في إبراز المعنى ودلالة التركيب.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٧٦

العطف

قال ابن إسحاق الزجاجي (١)، في تعليقه على بيت الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَع من المالِ الاّ مُسحتًا أو مُجلفُ (٢)

كأنه قال: ((أو مجلفٌ كذلك))، ومنهم من يرويه: ((إلاّ مسحتٌ أو مجلفٌ))، فيرفعهما جميعاً، ويحمله على المعنى، لأنه إذا قال لم يَدَع فكأنه قال: لم يَبْقَ)).

وروى ابن جنّي هذا البيت بكسر الدال (يدِع)، وقال (٣): ((فأما قولهم: ودع الشيء يدِع- إذا سكن - فاتّدع؛ فمسموع متّبع، وعليه أنشد الفرزدق البيت ... فمعنى ((لم يدِع)) - بكسر الدال- أي: لم يتّدع ولم يثبت، والجملة بعد ((زمان)) في موضع جرّ ... وتقديره- لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحتٌ أو مجلّفٌ؛ فيرتفع ((مسحت)) بفعله و ((مجلّف)) عطف عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى)).

وقال ابن الانباري (٤): ((فرفع مجلف على الاستئناف، فكأنه قال: أو مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم)).

وإلى ذلك ذهب ابن منظور معتمداً على تفسير الكسائي: ((أو مجلف كذلك، ونحو ذلك، رواه الكسائي وفسّره، قال: وهو

---

(١) كتاب الجمل في النحو / ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) ديوان الفرزدق / ج ٢ / ص ٢٦ .

(٣) الخصائص / ج ١ / ص (٩٩ - ١٠٠) .

(٤) الانصاف / ج ٢ / ص ١٨٨ - ١٨٩ .

كقوله: ضربت زيداً ضربت زيداً، وعمرٌو، تريد: وعمرو كذلك، فلما لم يظهر له الفعل رفع'' (١).

''ويروى أن ابن أبي إسحاق سأل الفرزدق: ''بِمَ رفعت مُجلَّفَا؟'' فقال: على ما يسوؤك وينوؤك. علينا أن نقول، وعليكم أن تتأوّلوا، وقال يونس: قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق: وللرفع وجه. وقال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهاً. وكان يونس لا يعرف لها وجهاً'' (٢).

احتفل النحاة، قديمهم وحديثهم (٣)، بهذا البيت، وسبب ذلك كلّه كلمة قالها الحضرمي: ''بِمَ رفعتَ مجلَّفَا؟'' وهو سؤال يدلّ على أن فكرة العامل قد ثبتت في أذهان علماء النحو في زمن مبكّر.

وسؤال الحضرمي، فيما أرى، كان لصالح لغة بيت الفرزدق، فالحرف (أو) يبدو لأوّل وهلة، وحسب ما يتناسب مع بساطة العربية، يبدو حرف عطف، وأعتقد أن الفرزدق ما عنى غيرَ ذلك، فاقتضته قافية القصيدة أن يرفع المعطوف على منصوب، ولذلك ارتبك حينما سأله الحضرمي عن المعنى، الذي جعله يرفع مُجلَّفاً، أو العامل الذي قدّره في رفعه، فما أجاب، لأنّه ما كان يعرف الجواب، واكتفى بالشتم.

ولكن ابن أبي إسحاق، وجّه لغة البيت على الاستئناف، حينما قال: للرفع وجه.

ويبدو أن ابن أبي اسحاق كان يرمي إلى غرضين، أولهما: أن يعتني شعراء عصره بلغتهم، وأن يوفّق الشاعر بين صياغة التراكيب والدلالة التي تؤديها.

---

(١) لسان العرب (ودع)

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج٢/ ص ٢١.

(٣) النصوص المتقدمة تدل على اهتمام القدماء، وانظر من المحدثين مثلا: يونس البصري (ص ٨١-٨٢)، والتيار القياسي (ص ٢٧-٣٦).

ثانيهما: أنّ الحضرمي يرى أنّ لغة الشعراء في عصرة ستكون لغة الاحتجاج في العصور التالية، ولذلك كان مهتماً بتهذيبها ومتابعة تراكيبها، إذ إنّ كلّ تركيب منها سيصبح مقياساً يَقْتَفِي أثَرَهُ المتكلّمون في الأجيال القادمة، وهذا التفكير ليس ببعيد على ذهن عالم لغوي قارىء كالحضرمي.

واهتمام الحضرمي بعربية عصره،تعني أنه يهتم بالركن الرئيس من القياس؛ أعني بذلك (المقيس عليه) وهو المنقول والمسموع من كلام العرب.

الحال

قال ابن جنّي (١): إنّ ابن أبي اسحاق قرأ: ''هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم'' (٢) بنصب (أطهرَ) على الحال، وجعل (هنّ) ضمير فصل، وقد أنكره أبو عمرو بن العلاء: ''فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه اللحن. يقول ''لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم، بالنصب'' (٣).

أما المبّرد فقد قال: ''وأمّا قراءة أهل المدينة: ''هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم'' فهو لحن فاحش، وإنما كانت قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية'' (٤).

لكن السيرافي يقول: ''وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان،

---

(١) المحتسب / ج ١ / ٣٢٢ .

(٢) سورة هود / آية ٧٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص (٣٩٦ - ٣٩٧) .

(٤) المقتضب / ج ٤ / ص ١٠٥ .

وأطهر لكم، منزّل منزلة المعرفة في باب الفصل ... قلت والذين رويت عنهم قراءة (أطهر) بالنصب هم: الحسن، يزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدّي'' (١).

نخلص من كل هذه الآراء، إلى أنّ عبد الله بن أبي إسحاق يريد أن ينبّه، باختياره لهذه القراءة، إلى ظاهرة لغوية فصيحة، وهي ظاهرة ضمير الفصل، فنصب (أطهر) على الحال من بناتي، وجعل الضمير فصلاً بين الحال وصاحبها، وضمير الفصل يفصل عادة بين معرفتين، أو بين ما كان في منزلة المعرفتين. وهنا تظهر قدرة ابن أبي إسحاق اللغوية بإشارته الخفيّة، إلى أنّ (أطهر لكم) في منزلة المعرفة في هذا المقام لأنها مخصّصة، وإن كانت نكرة في الظاهر، وهذا ما تنبه إليه السيرافي من سكوت سيبويه على قراءة الحضرمي. ولم يثنه موقف أبي عمرو بن العلاء المقرىء الكبير، وذلك أن عدم سماع أبي عمرو للقراءة جعله يطعن فيها، ويُلَحِّن صاحبها، وهذا الأمر جعل المبرّد، فيما أعتقد - يُلَحِّن ابن مروان، وينسب إليه عدم العلم في العربية، ظنّاً منه أن سيبويه يؤيد رأي أبي عمرو، ويطعن في القراءة.

وهكذا نرى أن ابن أبي اسحاق كان يختار القراءة، التي تصلح شاهداً لغوياً على مسائلَ غايةٍ في الدقة، ممّا يدل على تمكنه وسعة اطلاعه في القراءات والنحو في آن معاً.

التحذير:

قال سيبويه: ''ولو قلت: إياك الأسدَ، تريد: من

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / حاشية ص (٣٩٦) . ولا أعتقد أنّ السيرافي " ينكر على سيبويه " كما ذهب علي نجدي ناصف ، في سيبويه امام النحاة / ص ١٦٧ ، وانّما وضّح السيرافي سكوت سيبويه على القراءة ، وبيّن أنّ سيبويه ينكر المثال : " ما أظن أحدا هو خيرا منه " لان (أحدا) نكرة .

الأسد، لم يجز كما جاز في (أنّ)، إلاّ أنهم زعموا أنّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّه إلى الشّرِ دَعّاءٌ وللشّرِ جالبُ

كأنه قال: إياكَ، ثم أضمر بعد إيّاك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء'' (١).

وقال المبرّد: ''لا يجوز أن تقول: إيّاك زيداً ... وأما قوله: إيّاك أن تقرب الأسد فجيّد، لأن (أنْ) تحذف معها اللام لطولها بالصلة، تقول: أكرمتك أنْ اجتَرَّ مودة زيد فالمعنى: إيّاك احذر من أجل كذا، فهذا جائز، وإن أدخلت الواو فجيّد، لأن أنْ وصلتها مصدر.

فأما (إياك الضّربَ) فلا يجوز في الكلام، كما لا يجوز: إيّاك زيداً، فإن اضطر شاعر جاز، لأنه يشبّه للضرورة بقوله: "أن تقربا". وعلى هذا: (وأنشد البيت) ...فأضمر بعد قوله: إيّاك، فعلاً آخر على كلامين، لأنه لمّا قال: إيّاك أعلمه أنه يزجره، فأضمر فعلاً، يريد: إتق المراء يا فتى'' (٢).

هذا النصّ يشير إلى منهج الحضرمي/في تعامله مع النصوص اللغوية الفصيحة/التي تخرج على قياس المطّرد لديه من النصوص والقواعد.

أمّا (الحكم) الذي أصدره عليه، فإنّه: (أجازه في شعر). ذلك لأنه ما سمعه في النثر، وحينما سمعه في الشعر، لم يقف منه موقف المتعصب المتزمت لبدنّه في القياس، وإنّ

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢/

(٢) المقتضب / ج ٣ / ص ٢١٣ .

اعترف له بفصاحته في ميدانه الذي سمع فيه.

وهذا المنهج يتمثّل، كما ذكرنا من قبل، في: (القياس على الكثير المطّرد، أمّا ما خالف ذلك فهو لغات).

ومع أنّ هذا البيت ليس لغة، ومع أنّ سيبويه والمبّرد صرّحا بأنه ضرورة في شعر، فإنّنا نرى الحضرمي قد تحفظ قبلهما، واكتفى بالإشارة بأنه (جائز في شعر) فكان حكمه هذا دليلاً على احترامه للمسموع من فصيح كلام العرب.

الاستثناء:

جاء في كتاب سيبويه: «أنشد بعض الناس هذا البيت رفعاً للفرزدق:

ما بِالمَدِينَةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلاَّ دَارُ مروانِ.

جعلوا (غير) صفة بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء، لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق»(١).

وقال المبرد بعد أن ذكر البيت: «تجعل (غير) نعتاً، يخبر أنها غير واحدة، بل هي أدوُر، ودار الخليفة تبيين وتكرير (٢)، وإلاّ دار مروان بدل.

وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء، على قوله:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٤٠.

(٢) يقصد بأنها عطف بيان، وعند الأعلم (مروانا) ج ١ / ص ٤٣٨ ، وهو الأرجح.

ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً.

وإن شئت قلت: ما بالمدينة دار غيرَ واحدة إلاّ دارَ مروان، فتنصب (غير) لأنه استثناء، وإن شئت رفعت ونصبت دار مروان؛ أيهما شئت جعلته بدلاً ونصبت'' (١).

وقال ابن السراج بعد أن ذكر البيت: ''ترفع (غير) وتنصب دار مروان، ولك أن تنصبهما جميعاً على قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً، ورفعهما جميعاً لا يجوز إلاّ أن تجعل (غير) نعتاً، فيصير الكلام كأنك قلت: ما بالمدينة دارٌ كبيرةٌ إلاّ دارُ مروان'' (٢).

يلاحظ من دراسة النصوص:

١- أنّ ابن إبي إسحاق كان يعي بابي (البدل والاستثناء) وعياً متقدّماً، فهو يبحث في جملة الاستثناء (التامة المنفية)، إذ يجوز في الاسم الواقع بعد إلاّ فيهما الإتباع على البدلية، والنصب على الاستثناء، وكذلك في (غير وسوى) اللتان تعاملان معاملة الاسم الواقع بعد إلاّ. وقوله: (فمن جعلها بمنزلة الاستثناء) دليل على أنّه يعي أنّه يجوز له أن يجعل (غير) في هذا المقام بمنزلة التابع للمستثنى منه. بالإضافة إلى أنّه يشير أنّ الاعراب عنده فرع المعنى، فالمتكلم هو الذي يرفع وينصب حسب الدلالة التي يريد أن يحققها في الكلام.

٢- يصل ابن أبي إسحاق إلى مرحلة متقدمة في درس الاستثناء حينما يقول: (لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما) وقد فسّر الأعلم الشنتمري سبب وجوب النصب في هذا المقام؛ لأنّه (استثناء بعد استثناء) (٣).

---

(١) المقتضب / ج ٤ / ص ٤٢٥.

(٢) الاصول / ج ١ / ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٣) المقتضب / ج ٤ / حاشية ٤٢٥.

(٣) تحصيل عين الذهب / ج ١ / حاشية / ص ٤٣٨.

وقد وضح ابن السرّاج هذه الظاهرة اللغوية بقوله: ((فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً، فتنصب عمرا؛ لأنّه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف، فهذا مما يبصرك أنّ النصب واجب بعد استغناء الرافع بالمرفوع...فتنصب أيهما شئت وترفع الآخر))(١).

٣- صيغة (الحكم) الذي أطلقه ابن أبي إسحاق على التركيب: (لم يكن له بد من أن ينصب) تدلّ بوضوح تام على (الوجوب) وهذا يعني أنّ العالم درس هذه الظاهرة اللغوية في نصوصها المنطوقة والمسموعة مما جعله واثقاً من إصدار حكم مطلق عليها، والحكم غاية ما يسعى صاحب القياس أن يصل إليه في المقيس عليه، ليترتب على المقيس حكماً مماثلاً.

وهو يشير الى العلة بقوله: ((فمن جعلها بمنزلة الاستثناء فلم يكن له بد من أن ينصب)) فعلة النصب أنّه استثناء بعد استثناء. وهكذا تتجه القاعدة النحوية إلى النضج على يدي عبد الله بن أبي إسحاق.

٤- اعتمد كلّ من المبّرد وابن السراج رأي سيبويه في المسألة، وقد رأينا سيبويه في النص يسلّم لقياس ابن أبي إسحاق، لذلك عرضه دون تعليق، وهي سمة واضحة في أسلوب سيبويه، فحينما لا يجد وجهاً آخر للمسألة، فإنّه يعرضها كما قالها صاحبها.

واو المعية:

قال سيبويه في قوله تعالى: ((يا ليتنا نرد ولا نكذّب

---

(١) الاصول / ج ١ / ص ٢٨٣.

بآيات ربنا ونكون من المؤمنين'' (١): ''فالرفع على وجهين ... وأمّا عبد الله ابن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية'' (٢)

أختار الحضرمي في هذه الآية قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم، إذ جاء في ما نقله ابن مجاهد: ''وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص: ''ولا نكذّبَ ونكونَ) بنصبهما. هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن عامر'' (٣).

وعلّق ابن السرّاج على الآية بقوله: ''وكان حمزة ينصب لأنه اعتبر قراءة ابن مسعود الذي كان يقرأ بالفاء وينصب'' وذكر بأنّ الفرّاء: ''يختار في الواو والفاء الرفع؛ لأن المعنى: يا ليتنا نردُّ ولسنا نكذبُ، استأنف'' (٤).

وابن أبي إسحاق حينما يختار قراءة النصب فإنّه يجعل الواو للمعيّة، وهو اختيار يتناسب مع موضوعية عالم في القراءات ؛ إلى جانب أنّه يبين حِكْمَةَ صاحبه وفهمه لطبيعة البشر. فكيف يضمن الانسان أنّه لو أعيد إلى الدنيا بعد موت، أن يطوّع طبيعته البشرية فيعملَ عمل الخير، ولا يكذب بآت الله، ويكون من المؤمنين؟

فإذا كانت الواو للمعيّة ترتب على ذلك أن ينتصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو، فيكون المعنى: ياليتنا نردُّ وأنْ لا نكذبَ، فيدخل عدم التكذيب في التمني.

ولذلك رأينا الحضرمي يتوجه بالتركيب ليخدم الدلالة

---

(١) الانعام / آية ٢٧.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤٤ .

(٣) كتاب السبعة . ص ٢٥٥ .

(٤) الاصول / ج ٢ / ص ١٨٤ - ١٨٥ . وانظر : البحر المحيط / ج ٤ / ١٠٢ .

التي يختارها، ويجعل قياسه على المعنى، وهو بذلك يرسّخ مفهوماً تمسّك به النحاة فيما بعد، وهو أن الإعراب فرع المعنى، وهو بذلك يوسّع قاعدة القياس، فهو يتيح الفرصة أمام من يتكلم اللغة أن يكون أمامه غير واحد من الاختيارات الفصيحة.

ثم إنّه يشير إلى الفروق بين اختلاف التراكيب والدلالات التي يقتضيها كل اختلاف، فهو يعلم أن قراءة الرّفع صحيحة فصيحة، ولكنه يختار قراءة النصب ليشير إلى دقة المعنى الذي يؤديه التركيب هنا، وإلى بساطته حيث يؤدها هناك. وكلاهما فصيح صحيح.

إعراب الاسم المنقوص:

قال سيبويه في بيت الفرزدق:

فَلَو كانَ عبدُ اللهِ مَولًى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عبدَ اللّهِ مَولى مواليا

''فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل'' (١).

وعلق المبرّد على البيت بقوله: ''فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علّة فيه'' (٢).

وذكر ابن السرّاج بيت الفرزدق المذكور، في باب (ضرورة الشاعر) وجاء في الحاشية: ''أجرى موالي على الأصل ضرورة، والقياس موالٍ؛ لأنّه منقوص'' (٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٣١٣.

(٢) المقتضب / ج ١ / ص ١٤٣.

(٣) الاصول / ج ٣ / ٤٤٥.

وقال ابن يعيش معلّقاً على البيت: ''ففتح في موضع الجرّ، وهو قول أهل بغداد، والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي اسحاق وسائر البصريين'' (١).

أمّا المرزباني فإنه اكتفى بقوله: ''ردّ الياء إلى الأصل''(٢)
وذكر عبد القادر البغدادي: ''أنّ بعض العرب يجرّ نحو جوار بالفتحة فيقول: مررت بجواريَ، كما قال الفرزدق: مولى مواليَ، بإضافة موالي إلى مولى، والألف للاطلاق، وجمهور العرب يقول: مررت بجوارٍ، ومولى موالٍ بحذف الياء والتنوين في الجرّ والرفع، وأمّا في النصب عندهما فلا تحذف الياء، بل تظهر عليها الفتحة، نحو: رأيت جواريَ'' (٣).

وعرض سيبويه رأي يونس والخليل: ''وأمّا يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررت بجواري قبل. وقال الخليل: هذا خطأ... لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة'' (٤).

وسيبويه في هذا النص يتحدث عن الاسم المنقوص إذا سمي به وجعل عَلَماً: ''وسألت الخليل عن رجل يسمى جوار... وسألته عن رجل يسمى أعمى''. وإلى هذا ذهب الاشموني (٥)
وبذلك يبطل احتجاج من أدّعى صحة ما ذهب إليه الفرزدق، إلاّ أن يجعله ضرورة.

وفي اعتقادي أن صاحب الخزانة اعتمد رأي يونس حينما ذكر أن (بعض العرب يجرّ)، لأنه استشهد بلغة الفرزدق في

---

(١) شرح المفصل / ج ١ / ص ٦٤ .

(٢) الموشح / ١٥٧ .

(٣) خزانة الادب / ج ١ / ص ١١٤ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٣١٢ .

(٥) شرح الأشموني / ج ٢/ ص ٥٢٠ .

البيت، ومع ذلك فإنه يؤكد أن جمهور العرب يقول: ''مررت بجوار''، وهذا يؤيد أن القياس الذي اعتمده ابن أبي إسحاق كان صحيحاً (١).

ويبدو أنّ هذه الضرورة لم يكن مسموحاً بها في نظر الحضرمي، لمن كان من فحول الشعراء بمستوى الفرزدق. ولقد رأيناه يجيز لغات عدّها النحويون المتأخرون ضرورات، فعبد الله يوجّه اللغة اذا أمكن توجيهها، ويجيزها اذا كان لها وجه في العربية، لكنه يرفضها إذا لم يكن لها وجه، ولا يقبلها.

وبعد، فهذه لمحة عن عبد الله بن أبي إسحاق، أرجو أن تكون قد كشفت جانباً مناسباً من نحوه وقياسه. ويمكن إيجاز المبادىء التي تستفاد من قياس الحضرمي كما يلي:

١- كان عبد الله أحد القرّاء، وكان يختار من القراءات ما يتناسب مع أصول العربية التي تحصّل إليه علمها، وقد أثّر اختياره هذا في قراءة تلاميذه من بعده وفي نحوهم (٢).

٢- وكان على علم واسع بكلام العرب بالإضافة إلى علمه بلغة القرآن الكريم، شهد له بذلك الحسن البصري حين قال: ''تقول رَعُفْتَ، وأنتَ رأس في العربية'' (٣). وشهد له بذلك أبو عمرو بن العلاء كما يظهر من النص التالي:

''روى أبو عمرو بن العلاء، قال: كنّا عند بلال بن أبي بردة، فأنشد الفرزدق:

تُريه نُجُومَ اللَّيلِ والشَّمسُ حَيَّةٌ ... زِحامُ بِناءِ الحارثِ بنِ عِبادِ

---

(١) خلافا لما حاول اثباته الدكتور أحمد مكي الانصاري في (التيار القياسي في المدرسة البصرية / ص ٣٩ .

(٢) انظر : غاية النهاية / ج١ / ٦١٣ ، و : وفيات الأعيان : ٤٨٦/٢ ، وعيسى ابن عمر الثقفي / ص ٢٢ .

(٣) تذكرة النحاة / ص ١٥٨ .

قال عَنْبسةُ بن معدان: الزِّحام مُذكَّر. فقال الفرزدق: اغرب. قال عبد الله بن أبي إسحاق: والزِّحام له وجهان: أن يكون مصدراً مثل الطّعان والقتال، من قولهم: (زاحمته زِحاما) فهذا مذكّر كما قال عنبسة. أو يكون جمعاً للزَّحمة، يراد بها الجماعة المزدحمة؛ لأن الزِّحام هو المزاحمة، كما أن الطّعان هو المطاعنة'' (١).

٣- توسّع ابن أبي إسحاق في تصنيف الأبواب النحوية، ودراسة موضوعاتها بدقة، ظهر ذلك في المسائل التي رأيناها تناقش لأول مرة في تاريخ درس النحو العربي.

٤- اعتمد مبدأ القياس على الكثير المطّرد، ولم يهمل ما شذّ قياسه، وإنما كان يجيزه ويسميه لغة إذا وافق لغة فصيحة، وهذا المبدأ تحوّل إلى منهج ثابت عند عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء فيما بعد.

٥- اهتم بلغة عصره، لاحظنا ذلك في متابعته لشعر معاصريه كالعجّاج، ورؤبة، والفرزدق، فيستشهد بشعرهم حيناً، ويناقشه ويحلّله ويوجهه حيناً آخر. وكان يحاول دراسة تقليب التراكيب التي يسمعها على وجوهها الفصيحة، ويتحرّى لها من الدلالة بما يتناسب مع مقاييس العربية التي يعرفها.

٦- رسم منهجاً للقياس التجريدي، الذي ينتقل فيه عالم اللغة من دراسة النص الفصيح، إلى الاستشهاد على فصاحته بلغة القرآن الكريم، ولغة العرب نثرها وشعرها، والانتقال إلى تسجيل القاعدة، واتخاذ الموازين والرموز كوسائلَ علميّةٍ في القياس.

٧- اثبتت النصوص المتقدمة أنّ النحاة من بعده كانوا يقتفون

---

(١) الموشح / ص ١٦٥ - ١٦٦ .

أثره، ويتبعون قياسه، وأن مبادئه التي اعتمدها كانت صحيحة.

٨- لم يخرج قياس عبد الله بن أبي إسحاق عن أطر الدراسة اللغوية، فقد درس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، وهو بالإضافة إلى ذلك ،لم يكن يهمل الجانب العقلي للّغة؛ ظهر ذلك في تقليب التراكيب بحثاً عن (البنية العميقة) في نفس المتكلم: ((علىْ أي شيء رفعت؟)) و ((ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما)).

بل إنَّه كان لا يحفل بالهجاء في سبيل الحفاظ على بعض خصائص اللغة.

وهكذا، نجد أن عبد الله بن أبي إسحاق، كان أول معلم في تاريخ النحو والقياس؛ يحاول أن يتخذ من النحو علماً، له أسس ومبادىء تحفظ على أساسها اللغة وتحفَّظ.

القياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمر في كتاب سيبويه

تمهيد:

نشأ عيسى في أسرة تعنى بالقرآن والأثر، فكان هو وأبوه عمر بن عبد الله الأعرج معنيين بالقراءات القرآنية، وكان أخوه وعمه معنيين بالأحاديث النبوية الشريفة (١). قال فيه الجزري: ''عيسى بن عمر، أبو عمر الثقفي النحوي البصري، معلم النحو، ومؤلف الجامع والإكمال، عرض القرآن على عبد الله ابن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وأثبت الحافظ أبو العلاء قراءته على الحسن، ولا شك أنه سمع منه، وروى عن ابن كثير وابن محيصن حروفاً، وله اختيار في القراءات على مذاهب العربية'' (٢).

وهذا يثبت أن القراءة القرآنية كانت المنهل الأول الذي كان يرتوي منه النحاة الأوائل، ثم ينطلق النحوي بعد ذلك إلى تخصصه وقد درس لغة القرآن، وفسرها بفصيح كلام العرب نثره وشعره.

وأول ما يطالعنا في منهج عيسى في النحو أنه وضح مفهوم القياس الذي أرسى قواعده أستاذه الحضرمي، إذ: ''وضع كتابه على الأكثر، وبوبه، وهذبه، وسمى ما شذ على الأكثر لغات'' (٣). وهذا يذكرنا بقول عبد الله بن أبي إسحاق ليونس: ''عليك بباب من النحو يطرد وينقاس'' (٤).

فالحضرمي يشير على تلاميذه أن يجمعوا ما كان على قياس

---

(١) انظر : عيسى بن عمر الثقفي / ص (١٩ - ٢٠) .

(٢) غاية النهاية / ج ١ / ص ٦١٣ .

(٣) انباه الرواة / ج ٢ / ص ٣٧٥ ، وانظر : أخبار النحويين البصريين / ص ٥٠ .

(٤) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٥ .

واحد مما يطّرد في باب واحد، وأن يتبعوا المسائل النحوية على هذا الأساس.

ولذلك رأينا عيسى يطرح أبواباً نحوية جديدة لم تنقل إلينا أخبارها في نحو الحضرمي، ونجد عيسى يتوسّع في مناقشة تفاصيل الباب، ويبحث في دقائق مسائله.

وإذا علمنا من أخبار أبي عمرو بن العلاء، ومن النصوص المنسوبة إليه، أنّه كان يقيس على الكثير المطّرد، ويسمّي ما خالف ذلك لغات، فإنه يتبين لنا أن منهج النحو والقياس قد استقر على هذا الأساس الثابت، الذي أرسى جذوره الحضرمي. وهو بذلك يفتح الباب أمام التأليف في النحو، خاصة في مرحلة جمع الأبواب والتوسع في مناقشة تفصيلاتها.

فليس غريباً في هذه المرحلة إذن أن تنسب إلى عيسى بن عمر عملية تأليف أو تصنيف، أما قضية الكتب السبعين (١)، ففي اعتقادي أنها أبواب نحوية، من الممكن أنه كان يجمعها في أوراق، فإذا ما تجمّع لديه عدد كبير من هذه الأوراق، وضعها في كتاب سمّاه (الجامع). وهذه مسألة تحتاج إلى بحث وتقصّ لا أجد المقام يتسع إليهما الآن.

سيبويه ينقل مباشرة عن عيسى

---

١ - في الاستثناء:

((هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً:

---

(١) إنباه الرواة / ج ٢ / ص ٣٧٥ .

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلاّ زيداً، وما أتاني أحد إلاّ زيداً. وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلاّ زيداً، فينصب على غير رأيت؛ وذلك أنّه لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً›› (١).

اعتمد سيبويه أمثلة عيسى، واعتمد الحكم الذي خرج به من استقراء الأمثلة، وهي جمل بسيطة ممّا سمعه عيسى عن العرب، اختار منها ثلاثة نماذج تمثل هذه الظاهرة اللغوية، إذا كان المستثنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، واتخذها نماذج تمثل كل كلام العرب، في مجال هذه الظاهرة، ورتّب عليها حكماً، وهو أنَّ الاسم بعد إلاّ في الجملة التّامة المنفيّة، يكون منصوباً على الاستثناء، إذا لم يكن تابعاً للمستثنى منه على البدل.

وقد اعتمدت كتب النحو هذه القاعدة، وما زالت تعتمدها إلى يومنا هذا.

وقد أورد ذلكم المبّرد وعلّق عليه بقوله: ‹‹أما النصب فعلى البدل من (أحد) وإن شئت فعلى أصل الاستثناء›› (٢).

وأمّا ابن السرّاج فإنه يورد الأمثلة ذاتها تقريباً: ‹‹فإذا قلت: ما قام أحدٌ إلا زيداً، وما ضربتُ أحداً إلاّ زيداً، وما مررت بأحد إلاّ زيداً، فإن لم تقدّر البدل، وجعلت: ما قام أحد، كلاماً تامّاً، لا يُنوَى فيه الإبدال من (أحد) نصبت››(٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢/ ص ٣١٩ .

(٢) المقتضب / ج ٤ / ص ٤٠٢ .

(٣) الأصول / ج ١ / ص (٢٨٢ - ٢٨٣) .

ويرتب سيبويه في نهاية النص، ظاهرة قياسية متطورة؛ فهو يقيس عملاً على عمل: ''وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم'' أي أنّ المستثنى انتصب بما قبله لأنّه منقطع عنه في المعنى، مثلما انتصب الدرهم بكلمة عشرين،لأن الدرهم ليس من العشرين في المعنى.

وفي اعتقادي أنّ هذا القياس بالأصل لعيسى. دليل ذلك أن سيبويه ينسب القاعدة برمتها لعيسى، ويجعلها عنواناً للباب: ''هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً، حدّثنا بذلك يونس وعيسى''.

ولا أستغرب أنْ تكون الفقرة كلُّها من إملاء عيسى،أو ممّا أُثِر عنه.

هذا النص يبين حركة التطور التي اخذت تتنامى في النمو والقياس: نلاحظ أنّ البحث صار ينسحب على مسائل تفصيلية في الباب، ويتضح فيه أيضاً منهج الانطلاق من الشاهد ، إلى المثال ، إلى القاعدة. ويظهر فيه كذلك ملمح التعليل البسيط،في تركيب الشاهد أو المثال،قبل تجريد القاعدة على أساسهما.

٢- إعراب ضمير الفصل:

جاء في كتاب سيبويه: ''وقد جعل ناس كثير من العرب هو واخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنّك تقول: أظن زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمراً اخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها:

((وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)) (١) . وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركْتَها   وكُنْتَ عَلَيْها بالمَلا أنْتَ أقْدَرُ (٢)

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهوَ العاقلُ)) (٣) .

في هذا النص يتبين تماماً منهج سيبويه في سن القاعدة النحوية؛ فهو يعرض القاعدة ويسندها لـ: (أناس كثير من العرب) ويستشهد عليها بكلام رؤبة : (أظن زيداً هو خير منك) . ويفسر الضمير بجملة جديدة: (أظن زيداً أبوه خيرٌ منه) ، فيجعل الضمير (هو) في جملة رؤبة بمنزلة المبتدأ الظاهر (أبوه) في جملته، والحقيقة أن هذا التمثيل في الأصل للخليل الذي يقول في الباب نفسه: (لأن هو بمنزلة أبوه)(٤) .

ويستشهد على القاعدة باختيار عيسى، الذي أعتقد أنه كان الأساس في إبراز الظاهرة، فعيسى أيّد قراءة ابن أبي إسحاق: ((هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم)) لإبراز ظاهرة الفصل من أساسها، وهو هنا يؤيد قراءته: ((كانوا هم الظالمون)) (٥) لإبراز الجانب الثاني من الظاهرة، وهو وقوع ضمير الفصل في موقع المبتدأ، وما بعده خبر له (مبني عليه) كما جاء في نص سيبويه. ثم يؤيد سيبويه هذه القاعدة ببيت قيس بن ذريح، وكلام أبي عمرو بن العلاء، ليبين أن النحويين قبله درسوا الظاهرة، ووجهوها، وكان له فضل إبرازها وإثبات صحتها، وتصنيفها في مكانها من الباب.

ونلاحظ أمانة النقل عند سيبويه، حينما نجده ينسب القاعدة كلّها إلى من سبقوه: ((وقد جعل ناس كثير من العرب

---

(١) الزخرف / الآية ٧٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل / ج٣ / ١١٣ ، والبحر المحيط / ج ٨ / ص ٢٧ ، ولسان العرب (ملا) .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢/ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٤) نفسه / ص ٣٩٧ .

(٥) جاء في البحر المحيط / ج ٨ / ص ص ٧٨ : "والظالمون قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين" .

هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه''، وهذا يذكرنا بأمانة القرّاء .

فكلمة (ناس) يطلقها هنا على العرب الفصحاء الذين استشهد بلغة بعضهم في النص، وعلى النحويين الذين اعتمد آراءهم النحوية في آنٍ واحد، في حين رأيناه يخص بكلمة (ناس) النحويين وحدهم في قوله: ''وقد زعم ناس أن هو ما هنا صفة'' (١) .

٢- في تقدير محذوف:

ينقل سيبويه عن عيسى قوله: ''وأما قولهم راشداً مهدياً، فإنهم أضمروا :ذهب راشداً مهدياً، وإن شئت رفعت كما رفعت مصاحبٌ معانُ، ولكنه كثر النَّصْبُ في كلامهم ... ومثله هنيئاً مريئاً ... وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مُصاحباً ... ومن ثَمَّ قالوا: مصاحب معانُ، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور ... فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسه ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسه غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرتَ الاسم'' (٢) .

ذكر سيبويه هذا النص في باب: ''ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف'' (٣) . ولم يذكر سيبويه من شيوخه غير يونس وعيسى، فذكر يونس أربع مرات ولم يذكر عيسى إلا في النص المذكور. مما يرجّح بأن عيسى هو أول من عالج

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢/ ص ٣٩٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٧١ .

(٣) نفسه / ص ٥٨ - ٧٣ .

الظاهرة، وأن يونس عزّزها بالشواهد، وبما يؤيدها من كلام العرب، كما هو واضح مما نسب إلى يونس في الباب.

ويشير النصّ، كما تشير الشواهد والأمثلة والنصوص في الباب، أنّ الحذف والإضمار ظاهرة مألوفة في العربية، بدليل أن العربيّ كان يُضمِرُ وكان يُظهِرُ في الجملة ذاتها: ''وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجراً، وإن كان شراً فشراً'' (١).

ولكن عيسى يحاول أن يضع لجوانب هذه الظاهرة قاعدة تكون مقياساً ثابتاً لها (أن شئت رفعت) و (إن شئت نصبت)، و (لكنّه كثر النصب في كلامهم).

ويرتفع سيبويه بهذه القاعدة إلى مستوى أعلى من التجريد، حينما يوضّح أن النصب يكون على إضمار الفعل، وأن الرفع يكون على إضمار مبتدأ: (فإذا رفعت ... فالذي في نفسك ما أظهرت) أي الاسم، (وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت) أي: أضمرت الفعل.

وفي اعتقادي أن هذه الظاهرة اللغوية، التي أبرزها العلماء الأوائل من أمثال عيسى بن عمر، كانت إحدى الظواهر (٢) الأساسية التي قامت عليها نظرية النحو عند العرب، والتي تمثّلت فيما بعد في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (٣). وظهرت بالتالي جليّة في علم اللغة الحديث على يد التوليديين التحويليين.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٥٨ .

(٢) أقصد ظاهرة الإضمار والحذف، وظاهرة الزيادة، وظاهرة التقديم والتأخير التي صارت موضوعات أساسية في علم اللغة الحديث . انظر : النحو العربي والدرس الحديث / ص - ١٤ .

(٣) انظر : دلائل الاعجاز / ص ٦٦ - ٦٧ .

٤- في النسب:

ذكر سيبويه: ''وإن أضفت إلى (فَعِل) لم تغيّره، لأنها إنما هي كسرة واحدة، كلهم يقولون: سَمُرِيّ. والدُّئِل بمنزلة (النَّمِر) تقول: دُؤَلِي وكذلك سمعناه من يونس وعيسى''(١).

وقد وضّح ذلك المبّرد بقوله: ''فأما غير المعتل فنحو قولك في (النَّمِر نَمَرِيّ) وفي شَقِرة شَقَرِيّ). ألا ترى أنّك سوّيت بين (فِعِل وفَعَل). فلو كان مكان الكسرة ضمّة لم تغيّره، لأنه لم يتوال ما تكسره، وذلك قولك في سَمُرة = سَمُرِيّ لا غير'' (٢).

وقال ابن السّراج: ''وإذا نسبت إلى اسم على وزن (فِعِل) مكسور العين، فإنّك تفتحها استثقالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلاّ حرفاً واحداً، وهو النسب إلى النَّمِر: نَمَري، وفي شَقِرة: شَقَرِيّ'' (٣).

مما تقدم يلاحظ اهتمام عيسى بالمسائل الدقيقة في النّسب، وهو دليل على أنّ العلماء صاروا يهتمون بالمسائل التفصيلية في الباب الواحد من أبواب اللغة، وصاروا يرصدون شواهده ولغاته، ويجمعون المتشابه منها، فيصدرون عليهما (أحكاماً) بعد ملاحظة وظائفها في بناء الكلمة أو بناء التركيب.

ويلاحظ أن علماء النحو اللاحقين،صاروا يعتمدون المسموع من العلماء السابقين، سواء أكان ذلك نقلاً للمسموع من كلام العرب، أم من القواعد الأوّليّة التي تحصّلت لدى السابقين، وممّا يقوّي ذلك،أنّ الأمثلة التي يستعملها العلماء المتأخرون لإثبات قواعدهم، هي ذاتها الأمثلة التي نقلها العلماء الأوائل نقلاً من

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٣٤٣ .

(٢) المقتضب / ج ٣ / ص ١٣٧ .

(٣) الأصول / ج ٣ / ص ٦٤ .

أفواه العرب. وهذا يعني أنَّ عالم اللغة كان في زمن عيسى،يقوم بدورين: فهو يسمع الظواهر اللغوية من أفواه المتكلمين، ويجمعها من ناحية، ثم يقوم بتصنيفها وتبويبها والتقعيد لها في آن واحد.

٥- في الهمز:

ومن الظواهر الصوتية التي نبّه إليها عيسى، ما جاء في القراءة التي يرويها عنه سيبويه مباشرة بقوله: (١) ''وقال الذين يخفّفون: ''ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخَبْءَ في السموات'' (٢) حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته،كما لم يكن ليلتقي ساكنان. ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة ، فلا نبتدىء بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن؛ كما لا نبتدىء بساكن. وذلك قولك: أمر. فكما لم يجز أن تبدأ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن''.

استشهد سيبويه بالقراءة التي نقلها عن عيسى؛ ليثبت القاعدة التي توصل إليها في ختام النص: ''فكما لم يجز أن تبدأ الهمزة [ساكنة]، فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن.

وهذه القاعدة منقولة في الأصل عن عيسى: ''وقال الذين يخفّفون ... حدثنا بذلك عيسى'' اعتماداً على القراءة التي نقلها، ومقتضاها: كأنّه قال جلّ شأنه: (ألا اسجدوا) على الأمر وزيدت (يا) التي للنداء، وحذفت ألف (اسجدوا) وألف يا

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٥٤٥

(٢) النمل / الآية ٢٥ .

صارت: (ألا يسجدوا): وهي قراءة الكسائي، وقرأها بقية السبعة بتشديد اللام: (ألّا يسجدوا) على تقدير: (لئلا يسجدوا) (١).

ومن الملاحظ أن كل النصوص التي ينقلها سيبويه مباشرة عن عيسى، اقترنت بذكر يونس ما عدا هذا النص (حدّثنا بذلك عيسى) فهل سمع سيبويه مباشرة من عيسى؟ إنّ هذا النص بالإضافة إلى النصوص المتقدمة تجعلني أرجح هذا الرأي.

٦- في الوقف:

ينقل سيبويه عن عيسى مباشرة: ''وقد يقول بعض العرب: ارمْ في الوقف، واغزْ، واخشْ، حدّثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلّم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه'' (٢).

وجاء في أصول ابن السّراج: '' فأما المعتل إذا جزم أوقف للأمر ففيه لغتان: من العرب من يقول: ارمه ولم يغزه، واخشه، ولم يقضه، ولم يرضه، ومنهم من يقول: ارم واغز واخش، فيقف بغير الهاء، قال سيبويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس، وهذه أقلّ اللغتين'' (٣).

وتأتي أهمية هذا النص المنسوب إلى عيسى، من أنّ النحويين في هذه المرحلة، ما كانوا ليهملوا لغة يسمعونها، أو يثقون بنقلها عن العرب، وإن كانت أقلّ من غيرها في الانتشار، وهي

---

(١) انظر كتاب السبعة في القراءات / ص ٤٨٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ١٥٩ .

(٣) ج ٢ / ص ٣٨٢ تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي . (حرك : ارم ، واغز ، واخش ، وهو خطأ في النقل عن المخطوطة على ما أعتقد ، لأن اللغة التي عدها سيبويه أقل اللغتين بالوقف على الحرف ساكنا (ارم ، اغز ، اخش)، كما نقف على آخر الفعل الصحيح ، كما أشار سيبويه في النص الذي نقلناه من كتابه) .

لغة فصيحة بنظرهم، جديرة بالاهتمام بها والمحافظة عليها على قلتها.

وهذا يذكرنا بما جاء في كلام ابن جني عن اللغات: "باب اختلاف اللغات وكلها حجّة: أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ... وليس له أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ... ولكن غاية ماله أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ... وأما ردّها فلا" (١).

وفي اعتقادي أنّ منهج عيسى ومن عاصره من العلماء، في التعامل مع اللغات والظواهر اللغوية، هو الذي استند إليه ابن جني في نصه المذكور، وهو منهج علمي صحيح يدرس اللغة كما هي، ولا يهمل منها أيّ جانب، ويَشْدّد في سن القوانين اللغوية من واقع هذه اللغة.

سيبويه ينقل عن عيسى بأسلوب غير مباشر (٢)

عمل اسم الفاعل:

"وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرِ اللّهَ إلاَّ قَلِيلاً (٣)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه

---

(١) الخصائص / ج ٢/ ص ١٠ .

(٢) وذلك بقوله : (زعم عيسى ، ويذهب عيسى ، وكان عيسى يقول ، وهو عند عيسى ، وعلى قول عيسى) ، ولا يقول : (حدثنا عيسى ، أو سمعنا عيسى) كما رأينا في النصوص السابقة .

(٣) ديوان أبي الأسود / ص ١٢٢ .

لالتقاء الساكنين ... وهذا اضطرار'' (١).

ذكر سيبويه هذا النص في باب: ''هذا باب من أسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع'' (٢) وفيه يقيس اسم الفاعل المنوّن على الفعل المضارع في المعنى والعمل ''وذلك قولُه: هذا ضاربٌ زيداً غداً- فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً'' (٣).

وذكر أن العرب يحذفون التنوين للخفّة، ولا يتغير من المعنى شيء؛ فيضاف اسم الفاعل إلى مفعوله: ''فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً التنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى'' (٤) أي أن الاضافة شكلية لفظية، لأنه ما زال يحافظ على دلالة الفعل المضارع.

واستشهد بالبيت الذي أنشده عيسى، ليبين أن التنوين لم يحذف هنا استخفافاً كما جرى في الإضافة اللفظية، وإنما حذف لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، كأنه قال: ولا ذاكرٍ الله بالتنوين، وقد ذكر ذلك ابن يعيش معلقاً على البيت: ''أراد: ولا ذاكرٍ اللهَ إلاّ قليلاً بالتنوين، ولذلك نصب، إلاّ أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين'' (٥).

وفي اعتقادي أن سيبويه قصد هذا الوجه، وهو الصواب، خلافاً لما ذكره عبد السلام محمد هارون الذي قال: ''ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة'' (٦). ويؤيد ذلك قول الأخفش الأوسط في تعليقه على البيت: ''إنما طرح التنوين لغير معاقبة إضافة ... لأنه أسقط التنوين لاجتماع الساكنين'' (٧).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٢) نفسه / ص ١٦٤ .

(٣) نفسه / ص ١٦٤ .

(٤) نفسه / ص ١٦٤

(٥) شرح المفصل / ج ٢ / ص ٦ .

(٦) كتاب سيبويه / ج١ / حاشية ١٦٩ .

(٧) معاني القرآن / للأخفش / ج١ / ص ٨٦ .

وتابع المبرِّد سيبويه بأن حذف التنوين للضرورة، وقاسه على حذف التنوين من العَلَم إذا وصف بابن مضافاً إلى علم آخر، في مثل: ''هذا زيدُ بن عبد الله؛ لأنه وقف على زيد، ثم نعته''(١).

وفي اعتقادي أن عيسى أنشد هذا البيت ليشير إلى هذه الظاهرة اللغوية في عمل أسم الفاعل، ومما يدل على أن هذه المسألة كانت موضوع بحث للتنظير في عصر عيسى،أن المبرِّد يرى أنَّ الحذف هنا جائز حسن للضرورة، ويردّه إلى حكم النعت والمنعوت مستشهداً على ذلك برأي أبي عمرو بن العلاء في: ''هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف هنداً؛ لأنه لم يلتق ساكنان، وكان ابو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين'' (٢).

ومما يدل على أن عيسى أنشد البيت للاستشهاد على الظاهرة النحوية،أنَّه عالج جوانب اسم الفاعل في مسائل أخرى: ''ولا خارجاً من فيَّ زور كلام'' و ''هل أنت باعث دينار لحاجتنا'' كما سيأتي إن شاء الله، وكل هذا يشجعني أن لا أستبعد بأن التعليق الذي أورده سيبويه بعد البيت، إنما هو تعليق عيسى بن عمرو، وهو قوله: ''لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين'' (٣) وعلى هذا يكون هذا القياس الذي اختاره عيسى مقدمة بنى عليها أبو عمرو بن العلاء قياسه في مسألة النعت والمنعوت: ''هذه هند بنت عمر''.

وعرض سيبويه ظاهرة أخرى من أساليب استعمال اسم الفاعل وعمله، وذلك بإضافته غيرَ منوّن إلى مفعوله، وجوازِ العطف على مفعوله المجرور لفظاً بالجرّ أو بالنصب، واستشهد على ذلك بقوله: ''وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت:

---

(١) المقتضب / ج ٢/ ص ٣١٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٧١ . وذكر في الحاشية أنّ البيت من الخمسين .

هل انت باعثُ دينارٍ لِحَاجَتِنَا   أوْ عبدَ ربٍّ أخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ (١)

وقد فسّر ابن السراج هذا الشاهد بقوله: ((أراد: بباعث التنوين، ونصب الثاني لأنه أعمل فيه مقدّراً تنوينه، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍّ، ولو جرّه على ما قبله كان عربياً جيداً)) (٢).

وقد مثّل سيبويه لهذه الظاهرة بقوله: ((وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار، ... وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنه قال: ويضربُ عمراً، أو ضاربٌ عمراً)) (٣).

وهكذا نجد أنّ عيسى، سار يحشد أكثر من شاهد، لإبراز الجوانب النحوية والأساليب الاستعمالية للظاهرة الواحدة: تكون هذه الشواهد اللغوية أساساً للواقع اللغوي الذي يعتمده النحوي في قياسه، ويتّضح ذلك بشكل أوضح، حينما نجد أنّه يعالج في المسألة التالية جانباً من ظاهرة اسم الفاعل.

إعراب اسم الفاعل:

((وأما قوله، وهو الفرزدق (٤):

على حَلْفَةٍ لا أشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٧١ . وذكر في الحاشية أنّ البيت من الخمسين .

(٢) الأصول / ج ١ / ١٢٧ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٤) ديوان الفرزدق / ج ٢ / ص ٢١٢ ، والخزانة / ج ٢ / ٢٧٠ .

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً. ألا تراه ذكر عاهدتُ في البيت الذي قبله فقال:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وإنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً ومَقَامِ

ولو حمله على أنه نفي شيئاً هو فيه ولم يُرِد أنْ يحمله على عاهدت جاز.

وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى، لأنّه لم يكن يحمله على عاهدت'' (١).

فسيبويه يستشهد به على أنّ ''ولا خارجاً'' منصوب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، وهذا واضح من قوله: ''كأنّه قال: ولا يخرج خروجاً'' أمّا عيسى فإنّه كان يرى أنه حال معطوفة على جملة ''لا أشتم'' الواقعة في محل نصب حال، وقد أجاز سيبويه ما ذهب إليه عيسى.

وقد ذكر الاستراباذي رأي كلّ من سيبويه وعيسى دون أن يرجّح أحدهما على الآخر: ''قال سيبويه: معناه لا أشتم شتماً ولا يخرج خروجاً، وقال عيسى بن عمر: هو حال معطوف على الحال الذي هو ''لا أشتم'' أي: غيرَ شاتم ولا خارج'' (٢).

وفي اعتقادي أنّ قياس عيسى أرْجَح، لأنّ رأي سيبويه يقتضي تقديرين: أولهما: أن نجعل اسم الفاعل يقوم مقام المصدر، وثانيهما: أن نقدّر لهذا المصدر فعلاً ينصبه، وهو أمر لا يحتاج إلى تقدير وينسجم في دلالته (ولا خارجاً) مع دلالة ما قبله (ولا أشتم).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٤٦ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب / ج ١ / ص ١٧٧ .

وقد لمّح السيرافي إلى مثل هذا الرأي الذي أذهب إليه بقوله: ''وهذا يعجبني، لأنّ عاهدت في موضع المفعول الثاني، فقد تمّ المفعولان بعاهدت'' (١). وذهب الفرّاء إلى أنهما حالان والعامل (عاهدت) (٢).

وهذا يعني أنّ عيسى كان معنيّاً باستقراء الأشعار، التي تصلح لدراسة جوانبَ مختلفةٍ في باب واحد. وقد أثمرت دراسته في إبراز جوانب اسم الفاعل (منوّناً عاملاً، ومحذوفَ التنوين لالتقاء الساكنين، ومحذوفَ التنوين استخفافاً، واسم الفاعل المنصوب على الحال، والجملة الواقعة في محل نصب حال). ونلاحظ التداخل في دراسته بين القضايا الصرفية والقضايا التركيبية، وإن كان تركيزه منصباً على التركيب والإعراب والدلالة، كما تقدّم.

البدل من ضمير المخاطبين:

''وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ، لأنّ معناه لِيَدْخُلْ.. فحمله على المعنى... فإذا قلت: ادخلوا الأوّلُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ فالرفع، لأنّ معناه معنى كلّهم، كأنه قال: ليدخلوا كلُّهم'' (٣).

عرض سيبويه هذا النص في باب ''ما ينتصب فيه لأنه حال وقع فيه الألف واللام'' (٤) ومثّل على اقتران الحال بالألف واللام بقوله: دخلوا الأولَ فالأولَ فهو بمنزلة قولنا: دخلوا واحداً واحداً، وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأولُ فالأولُ، فتجعله بدلاً كأنك قلت: دخل الأولُ فالأولُ. فإن قلت: ادخلوا، فالنصب هو الوجه عند سيبويه، ولا يكون بدلاً.

---

(١) المقتضب / ج ٣ / حاشية ص (٢٦٩).

(٢) نفسه / حاشية / ص ٢٧٠.

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٤) نفسه / ص ٣٩٧.

ووضّح المبرّد ذلك في باب: ((ما يكون حالاً وفيه الألف))(١) بقوله: ((فإذا قلت: ادخلوا الأولَ فالأولَ، فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع؛ لأن البدل لا يكون من المخاطب؛ لأنه لو قدرته بحذف الضمير لم يجز؛ فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه، ويقول: معناه: لِيَدْخُلِ الأولُ فالأولُ. ولا أراه إلا جائزاً على المعنى؛ لأن قوله: ادخل، إنما هو: (ليدخل) في المعنى)).

كلام عيسى في النصّين يدل على أنه كان يقيس، وهو يعي أنّه يقيس؛ ((كان عيسى يجيزه...ويقول: معناه: ليدخل...)) وهو يقيس التركيب الذي عرضه على المعنى، فهو يقيس (ادخلوا) على معنى (ليدخلوا)، وذلك لأنّهما يشتركان في الدلالة على الأمر، فإذا كنا لا نستطيع أن نقول: ادخل الأولُ، فإننا نقول: ليدخل الأولُ، ولذلك جعل هذا التركيب (ادخلوا الأولُ فالأولُ) الذي سمعه من العرب، على ما أرى (٢)، وهو لا ينسجم مع القياس، جعله على قياس معنى تركيب صحيح القياس يؤدي الدلالة ذاتها.

وهذا النوع من القياس (وهو القياس على المعنى) يَعْبُرُ بالنحو في مرحلة متطورة من الدراسة والاستقراء. ومع أنّ سيبويه لمّح إلى إنكاره، إلاّ إنّه ركّب قياساً على غراره حينما أجاز: ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ؛ لأنّ (معناه) كلّهم، كأنه قال: ليدخلوا كلّهم.

فإذا كنا لا نستطيع أن نقول: ادخل الأولُ، فإننا لا نستطيع أن نقول: ادخل كلُّهم. ولكنّ سيبويه حمله على المعنى، فكان ينبغي أن يقبل قياس عيسى على المعنى كذلك.

تنوين المنادى المفرد:

((وأما قول الأحوص:

---

(١) المقتضب / ج ٣ / ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) " لأنه لم يكن ليروي إلاّ ما سمع " انظر كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٦ .

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليسَ عليكَ يَا مَطرُ السَّلامُ

فإنّما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف؛ لأنّه بمنزله اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال ... وكان عيسى بن عمر يقول: ((يا مطراً)) يشبّهه بقوله يا رَجُلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس، إذا نوّن وطال كالنكرة)) (١).

ذكر المبرد أن علماء النحو اختلفوا في تنوين المنادى المفرد اضطراراً؛ فإن الخليل وسيبويه والمازني يَرَوْنَ رفعه، ويقولون هو بمنزلة ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، وأما أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عُمَر الجَرْمِيّ فإنّهم يُلزِمونه النصب، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: نَرُدُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نرده بالاضافة والتنوين إلى الأصل، وهو عندهم بمنزلة قولك: مررت بعثمانَ يا فتى، فمتى لحقه التنوين رجع الى الخفض (٢).

وقول سيبويه: (له وجه من القياس) يعني أنَّ عيسى اعتمد في رأيه على قاعدة نحويّة توصّل إليها بعد دراسة النصوص العربية، فصار يعدّها مرجعاً في قياس الظواهر اللغوية، وقد وضح المبرد هذه القاعدة بقوله: (نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نردُّه بالاضافة والتنوين إلى الأصل) وقد وافقه أبو عمرو بن العلاء، ويونس، وأبو عُمَر الجرمي على صحة هذا القياس.

ونحن نجد من ناحية أخرى أنَّ سيبويه الذي اعتمد قياس الخليل في هذه المسألة، لم ينكر قياس عيسى وأبي عمرو ومن تبعهم فقال:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢/ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وانظر : الأغاني / ج ١٤ / ص ٦٤ ، والخزانة / ج١ / ٢٩٤ ، وانظر : أمالي الزجاجي / ص ٨١ - ٨٣ . وقد عرض الدكتور ابراهيم حسن آراء العلماء وحججهم ، وأجاز تنوين الضم أو النصب في الضرورة / سيبويه والضرورة الشعرية / ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

(٢) المقتضب / ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ . وانظر : خزانة الأدب / ج ١ / ص ٢٩٤ .

(له وجه من القياس) مع أنه لم (يسمع عربياً) يقوله.

وهذا يعني، أن أصحاب القياس الأول اعتمدوا في قياسهم على ما سمعوه عن العرب، وإن لم يصل إلى سيبويه.

وبذلك نجد أن حركة القياس في النحو كانت متكاملة، وأن الخلافات بين النحاة كانت ظاهرة صحيّة: فهي تدفع النحويين إلى استقراء جميع الظواهر اللغوية بحثاً ودراسة، ثم إنها تبرز جوانب القوة والضعف في القواعد التي توصلوا إليها، مما يدفعهم إلى تطوير وسائلهم، وإعادة النظر في أساليبهم، واختبار صحة المعلومات التي تحصّلت لديهم باستمرار.

وقد اتفق كل من أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر في قراءة قوله تعالى: ((يا جبال أوّبي معه والطيرَ)) (١) بنصب (الطير)، ولكنهما اختلفا في (عامل) النصب (٢)، ((كان عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيدُ والحارثَ؛ لما لم يمكنه ويا الحارث. وقال أبو عمرو: لو كان على النّداء لكان رفعاً، ولكنها على إضمار)) ((وسخّرنا الطيرَ)) لقوله على إثْر هذا: ((ولسليمانَ الريحَ)) (٣).

وفي اعتقادي أن قياس عيسى كان أصح؛ لأنه يبتعد عن التقدير من جهة، ولأن النداء سابق في الآية، فيصبح المعنى: يا جبال ويا طيرُ أوّبي معه.
ويستفاد ممّا تقدّم:

١- أن مسائل النداء كانت مدروسة بالتفصيل في هذه المرحلة، يظهر ذلك من مناقشة العلماء لها، فهم يتناولون تراكيب مألوفة لديهم وهم يناقشون مسائل المنادى المفرد المبني على الضم، والمنادى المنصوب،

---

(١) سبأ / الآية ١٠ . انظر المقتضب / ج ٤ / ص ٢١٢ .

(٢) في البحر المحيط / جـ ٧ / ص ٢٦٣ : "قرأ الجمهور (والطيرَ) بالنصب عطفا على موضع يا جبال..
وقال أبو عمرو : بإضمار فعل تقديره : وسخرنا الطير .

(٣) طبقات النحويين واللغويين / ص ٤١ .

والمنادى المفرد المنوّن للضرورة، والمنادى المنوّن المنعوت بكلمة ابن أو بنت، وتابع المنادى.

٢- أصبحت فكرة العامل واضحة في أذهان هؤلاء العلماء: فلا بد للمنصوب من ناصب، لذلك جعله عيسى منصوباً على النداء، في حين قدّر له أبو عمرو فعلاً (سخّرنا) ينصبه.

نصب المضارع:

''وزعم عيسى أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا- ولم يكن ليرويَ الا ما سمع: جعلوها بمنزلة هل وبل''(١)

بيّن سيبويه في أوّل الباب أنّ (إذن) تعمل في الفعل وتُلْغَى، وقاسها على (أرى) التي تعمل في الاسماء وتلغى (٢). ويبدو أن هذا القياس كان معروفاً قَبْل سيبويه؛ لاننا نجده يتقل تفسير المسألة عن الخليل ويونس: ''واعلم أن إذن كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى... فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل. وبذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي مهنا بمنزلة أرى لا تكون إلا ملغاة'' (٣).

وينقل قول يونس: ''إن تأتني آتِك إذن أُكرمْك، إذا جعلت الكلام على أوّله ولم تقطعه، وعطفته على الأوّل. وان جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنت مجيباً'' (٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٦ .

(٢) نفسه / ص ١٢ وانظر : المقتضب / ج٢ / ص ١٠ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٤ .

(٤) نفسه / ص ١٥ .

فـ(إذن) ملغاة في مثل: أنا إذن آتيه، وهي بمنزلة (أرى) كما قدّم الخليل، ويجوز إلغاؤها في مثل: إن تأتني آتك، إذن أكرمك في رأي يونس، وهو حسن عند سيبويه لأنه بمنزلة: فإذن أفعل.

لكنّ سيبويه استغرب أن تكون ملغاة في الجواب: إذن أفعلُ. فالمعروف لديه أنها تعمل في هذا التركيب، لذلك وجدناه يعرض ذلك على يونس، الذي أكّد له أن عيسى ثقة ينبغي أن يُعتَمَدَ رأيُه.

فهي إذن لغة لم يسمع بها يونس . وهذا يدلّ على قلة انتشارها، ومع هذا فإننا نجد أن عيسى لم يهملها، ونجد يونس يساعد سيبويه على اعتمادها في قياسه: ''جعلوها بمنزلة هل وبل'' فيجوز إلغاؤها، وإن كانت هذه اللغة قليلة.

ومما يلفت النظر في النص أنّ سيبويه هو الذي أخبر يونس بهذه اللغة: ''فأخبرت يونس بذلك''، وكان المتوقع عكس ذلك، فهل سمع سيبويه من عيسى؟ أم أنّه ينقل من أوراق عيسى وإملاءاته؟ كل ذلك محتمل. ولكن ما زالت تعوز أدلة دامغة تقطع بذلك.

الحكايــــة:

''وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ''فدعا ربه إنّي مغلوب فانتصر''(١) أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: ''والذين اتخذوا من دونه أولياء، ما نعبدهم'' (٢) كأنه قال- والله أعلم -: قالوا: ما نعبدهم. ويزعمون أنّها قراءةُ ابنِ مسعود، ومثل ذلك كثير في القرآن''(٣).

---

(١) سورة القمر / آية ١٠ .

(٢) سورة الزمر / آية (٣) .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٤٣ .

استشهد سيبويه بقراءة عيسى، بعد أن عرض رأي يونس الذي وضَّح أسلوب الحكاية، وعلاقته بفتح همزة إنّ أو كسرها: «وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنّه منطلق، فقال: إذا لم تُرِد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنك ذاهب؟ وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول: إنك ذاهب؟» (١).

وهذا النص يبيّن أنّ مفهوم الحكاية كان واضحاً في أذهان العلماء قبل سيبويه، وأنّهم كانوا على وعي بعلاقة التركيب بالدلالة: فإذا كانت (قال) بمعنى (ظن) تفتح همزة انّ، ويتشكل المصدر المؤول ليدل على الشيء المعتقد فيه. أما إذا كانت (قال) بمعنى (حكى)، فإنك تكسر همزة إن، وتكون جملة إنّ هي جملة القول أو الحكاية كما سمّاها هؤلاء العلماء.

وهكذا نجد أن قراءة عيسى كانت عاملاً في إبراز هذه الظاهرة اللغوية، وتوضيحها، بالإضافة إلى أنّه أشار بذلك إلى علاقة التركيب بالدلالة. ومن الواضح أن عيسى جعل الفعل (دعا) بمعنى (قال) وجعل جملة (إني مغلوب) مقول القول). مما شجع سيبويه على تقدير (الفعل (قالوا) في الآية الثانية، وشجّع العلماء على استقصاء هذه الظاهرة في لغة القرآن، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((ومثل ذلك كثير في القرآن)).

الحال:

((ومن قال: هذا أولُ فارسٍ مقبلاً، من قِبَل أنّه لا يستطيع أن يقول: هذا أولُ الفارسِ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي أن يصفه بالنكرة... وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك. وقد يجوز

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٤٢ .

نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى'' (١).

أراد سيبويه أن يبيّن أن (أول فارس في باب الحال) نكرة، فقاس تركيبه: هذا أوّل فارس مقبلاً، على تركيب عيسى: هذا رجل منطلقاً، فموقع أوّل فارس، كموقع (رجل)، فكل منهما مسبوق بالمبتدأ (هذا) وبعده حال (مقبلاً، منطلقاً)، وكل منهما في محل رفع خبر المبتدأ.

ويدل المثال الذي اعتمده سيبويه لعيسى، أنّ عيسى قد توصل الى أن الحال قد تكون من النكرة، مثلما يمكن أن تأتي الحال من المعرفة، غير أن الحال من النكرة تنوب الصفة عن معناها، فقولنا: هذا رجل منطلقاً، معناه: هذا رجل منطلق. أما الحال من المعرفة فإن فائدتها غير فائدة الصفة، لأنها تبين الهيئة التي حدث عليها الفعل عند وقوع الفعل، لا عند الإخبار عنه، كما هو في الحال من النكرة.

وهناك إشارة في النص، إلى أن اصل هذا القياس الذي ذكره سيبويه إنما هو لعيسى: ''وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى'' أي أن عيسى هو أول من قال: يجوز نصب: (مقبلاً) في: هذا أول فارس مقبلاً، حملا على نصب (منطلقاً) في: هذا رجل منطلقاً.

ومما يؤيد ذلك، أن الخليل أشار الى هذا القياس: ''وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً''. بل إن الخليل يتخذ قول عيسى مقياساً يقيس عليه ظواهر جديدة في الباب نفسه: ''ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل'' (٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢/ ص ١١٢ .

(٢) نفسه / ص ١١٢ .

(٣) نفسه / ص ١١٢ .

النعــــت:

أولا:- النعـت إذا كـان فعلاً للمنعـوت أو فعـلا لسببـه:

مثـل: مـررت بـرجـلٍ قـائمٍ أبـوه، وكـذلـك جميـع أسمـاء الفاعليـن: لأن اسـم الفـاعـل يجـري مجـرى الفعـل. (١)

ويـرى سيبـويـه أن النعـت فـي هـذا البـاب يتبـع منعـوتـه فـي حـركـة إعـرابـه،سـواء أكـان منـوناً أو حـذف منـه التنـويـن تخفيفـاً مـع إرادة معنـاه، ويتبـع منعـوتـه كـذلـك إن كـان مضـافـا أو غيـر مضـاف.

وقـد فسّـر السيـرافـي ذلـك بقـولـه: ''فـي هـذا البـاب أشيـاء أجمـع النحـويـون عليهـا واختلفـوا فـي غيـرهـا. فجعـل سيبـويـه المجمـع عليـه أصـلاً قـدّره، ورد إليـه مـا اختُلـف فيـه... والـذي أجمعـوا عليـه أن الصفـة إذا كـانـت فعـلاً للأول أو لسببـه، أو لهـا التبـاس بـه وكـانـت منـوّنـة: فـإنهـا تجـري علـى الأول، كقـولـك: مـررت بـرجـل ضـاربٍ زيـداً، وضـاربٍ أبـوه زيـداً، ومـلازمٍ أبـاه زيـدٌ. ثـم اختلفـوا إذا كـانـت مضـافـة. فـأمـا سيبـويـه فـأجـرى علـى الأول كهـي لـو كـانـت منـونـة، وأجـرى غيـره بعضهـا علـى الأول، ومنـع إجـراء بعـض'' (٢).

قـال سيبـويـه: ''وإنمـا ذكـرنـا هـذا لأن نـاسـاً مـن النحـوييـن يفـرقـون بيـن التنـويـن وغيـر التنـويـن، ويفـرقـون إذا لـم ينـونـوا بيـن العمـل الثـابـت الـذي ليـس فيـه عـلاج يـرونـه، نحـو الآخِـذ والـلّازِم والمُخـالِـط ومـا أشبهـه، وبيـن مـا كـان عـلاجـاً يـرونـه، نحـو الضّـارِب والكَـاسِـر، فيجعلـون هـذا رفعـا علـى كـل حـال، ويجعلـون الـلازم ومـا أشبهـه نصبـاً إذا كـان واقعـاً، ويجـرونـه علـى الأول إذا كـان غيـر واقـع.

---

(١) الأصـول / ج ٢ / ص ٢٣ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / حاشية ص / ١٩ .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى'' (١).

ذكر سيبويه في هذا النص فريقين من النحويين المتقدمين، ثم جعل عيسى مثلاً للفريق الأول، وجعل يونس مثلاً للفريق الثاني. والذي يعنينا في هذا المقام رأيُ الفريق الأول، لأنه سيطلعنا على منهج عيسى في تعامله مع الظواهر اللغوية. وأصحاب الفريق الأول:

١- يفرّقون بين التنوين وغير التنوين، فإذا كان النعت في هذا الباب منونا فإنه يجري على الأول؛ أي أنه يتبع المنعوت في حركة إعرابه، وهم في هذا متّفقون مع إجماع النحويين. وهذا الإجماع جعله سيبويه أصلاً قاس عليه غيرَ المنوَّن، معتمدا على العرب الموثوق بعربيتها: ''ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه'' (٢).

٢- ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت وما كان علاجا: أي أن الخلاف بينهم وبين جمهور النحاة كان على النعت (المضاف) في هذا الباب:

أ- فإذا كان اسم الفاعل الذي وقع نعتا في هذا الباب فعلاً ثابتاً ليس فيه علاج، مثل: الآخذ والملازم والمخالط، فإنهم يجعلونه منصوباً إذا كان واقعاً.

ب- ويجعلون ما كان فيه علاج، مثل: الضارب والكاسر، مرفوعاً على كل حال.

ج- يجرونه على الأوّل، أي أنهم يُتْبِعونه لحركة المنعوت، إن كان

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / حاشية ص / ٢١ .

(٢) نفسه / ص ٢٠ .

غير واقع.

ويتضح من كلام سيبويه في الباب:

١- أن هؤلاء الذين يمثلهم عيسى، اعتمدوا في قياسهم على كلام العرب: ''فان زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: به داء مخالطه، وهو صفة للأول'' مع أنه يوجهه ليتناسب مع القياس الذي اختاره.

٢- وأن استقراءهم للنصوص كان دقيقاً، فهم يبحثون في العلاقات الصوتية (التنوين) وبنية الكلمة (اسم الفاعل) والتركيبية (النعت) والدلالية (علاج وغير علاج) ودلالة الزمن (واقع وغير واقع) في الظاهرة اللغوية الواحدة.

٣- كان اهتمامهم بالحركة الاعرابية لأنها مظهر الدلالة، والدلالة هي المحصّلة التي يؤديها التركيب نتيجة لكل هذه العلاقات.

٤- أصبح رأي عيسى أصلاً معتمداً، وذلك في الجزء الذي لاختلاف فيه، وهو دليل على أنّ الأصول النحوية أخذت تستقر في زمن عيسى، وهذا يعني أن بعضاً من المسائل النحوية قد نضجت بعد البحث والدراسة، وصارت تأخذ شكل قاعدة ثابتة.

٥- يصف سيبويه هذا المنهج في بحث الظواهر اللغوية بأنه قياس: ''ولو أن هذا القياس لم تكن العرب تقوله لم يلتفت إليه''، فتحليله للنصوص اللغوية، وعرضها على المستعمل من كلام العرب، للوصول إلى قاعدة نظرية هو القياس، وبالمقابل فإن تحليل الفريق الآخر للنصوص إلى قاعدة نظرية قياس هو الآخر.

فالقياس كما يفهم من الممارسات اللغوية التي أسندها سيبويه الى عيسى، هو استقراء الظواهر اللغوية للوصول إلى قواعد تنظم خصائصها.

وبذلك يثبت سيبويه بأن القياس كان واقعاً علمياً يمارسه هؤلاء العلماء القدماء، خلافاً للدكتورة منى إلياس التي توصلت إلى أن عيسى: ''ربما سارع إلى سنِّ قاعدة مُطَّرِدة على استقراء ناقص، وربما اجترأ كاجتراء شيخه على الطَّعن فيما يقع في كلام العرب... وليس بين أيدينا من أقواله وآثاره ما يُعين على بسط القول في مذاهبه'' (١).

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه، بأنَّ القياس بمفهومه النظري كان واضحاً في أذهان العلماء المتقدمين، قول الدكتور تمام حسّان:

''ولعلَّ الذي دعا ابن سلّام إلى وصف الحضرمي بأنه مدّ القياس، هو معرفته أن الحضرمي قد حوّل النحو من طابع الانتحاء التطبيقي الذي رسمه عليٌّ بن أبي طالب بقوله: ''انح هذا النحو يا أبا الأسود'' إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه'' (٢).

والحقيقة أن هذا النص، ومثله كثير في كتاب سيبويه، يجعلنا نقول: إن ما جاء في كتاب سيبويه كان نتيجة لحركة علمية فذة، يستحق كلُّ جَانِب منها دراسةً جِديَّة.

ثانيا: قطع النعت للمدح والتعظيم:

''وزعم عيسى أنه سمع ذا الرّمة ينشد هذا البيت نصباً:

---

(١) القياس في النحو / ص ١٧ .

(٢) الأصول ، دراسة ابستمولوجية / ص ١٦٧ - ١٦٨ .

قد حمّلت قيسُ بن عيلانَ حَرْبَها ... عَلَى مُسْتَقِلٍّ للنَّوائِبِ والحربِ
أخَاها إذَا كانتْ عِضَاضاً سَمَا لها ... على كُلِّ حَالٍ من ذَلُولٍ ومِنْ صَعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنَّك لم تُرِد أنْ تحدِّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله ثناءً وتعظيما، ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكرْ أهلَ ذاك، واذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره'' (١).

جعل سيبويه هذا النص في باب ''ما ينصب على التعظيم والمدح''(٢)، ويلاحظ أنَّه مأخوذ من قول الخليل: ''فجعله ثناء وتعظيما''، وقد ابتدأ الباب بالحكم الذي صار قاعدة لهذا الباب: ''وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته''.

وقول الخليل: ''كأنه قال: اذكر أهلَ ذاك، واذكر المقيمين'' إشارة إلى قوله تعالى: ''والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة'' (٣)، وإلى قول مهلهل (٤):

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً ... أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الأَعْمَامِ

ولم يشر سيبويه إلى الخليل عندما ذكر النصوص (٥)، ممّا يدل على أنَّ هذه النصوص، هي النماذجُ اللغويةُ التي كانت موضوعَ دراسةٍ من قِبَل كلِّ علماء العصر، يتقلها العالم، ويحتجُّ بها لقيمتها اللغوية في إثبات صحة الظاهرة من ناحية، ولإثبات صحة الحكم الذي يُتَّخذ على أمثالها من ناحية أخرى، ولا حاجة لذكر أولِ من احتج بها لشهرتها بذاتها، أو لشيوعها ونسيان أوّل من احتج بها، فإذا دعت الحاجة إلى ذكر من احتج بها، لتقوية الاحتجاج بشهرته

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) نفسه / ص ٦٢ .

(٣) سورة النساء / الآية ٦٢ .

(٤) انظر : الأصمعيات / ١٥٦ : القصيدة والبحر نفسه والقافية نفسها ، لكن البيت ليس فيها .

(٥) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٣ .

العلمية، أو لتحميله مسؤولية الحكم، فحينئذ يذكر اسم العالم إلى جانب الظاهرة؛ ومثل ذلك في هذا الباب:

''وسمعنا بعض العرب يقول: ''الحمد لله ربَّ العالمين'' فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربيّة'' ومثله: ''وزعم عيسى أنه سمع ذا الرّمة...''.

فهذا النص الذي نقله عيسى، نموذج لغوي لاثبات هذه الظاهرة. والدليل على أنه ينوي الاحتجاج به لاثبات القاعدة قول سيبويه في النص: ''وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت (نصبا)''، فقوله (نصبا) تركيز على موضع الشاهد في البيت (أخاها).

وذِكْرُ الخليل مباشرة بعد الشاهد، وتعقيبُه عليه وعلى النصوص المتقدّمة (وزعم الخليل أنَّ نَصْبَ (هذا) على أنّك لم تردْ...) يدل على أنَّ القاعدة: التي ذكرها (فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل'' كان أصلا معروفاً لدى عيسى؛ وأنه كان يتخذ هذا الشعر شاهداً (نموذجاً لغوياً) عليها. مما يجعلنا نجزم بأن منهج الاستقراء اللغوي كان صحيحاً عندهم، بل كان واضحاً، وهذا يذكرنا بالنصوص المنسوبة الى ابن أبي اسحاق، الذي كان يتخذ نماذجه من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعره ونثره.

وهذا الجانب من البحث اللغوي، يأتي في مقدمة ما يسميه علم اللغة الحديث (الاستنباط) أو: ''دراسة اللغة عن طريق وضع أنموذج يفسّر القضايا اللغوية الممكنة ملاحظتها ويدرس العلاقات القائمة فيما بينها'' (١).

---

(١) الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادىء والأعلام / ص ١٥٧.

مظاهر قياس عيسى في اللغة والصرف والقراءة.

١- في اللغة:

تدل أخبار عيسى على أنه كان مهتماً بحضور مجالس الشعراء، وأنه كان يحفظ بعض الأشعار ويقرأها بين يدي الشاعر، وتدل على أنه كان ينقل هذه الأشعار كتابة قبل أن يؤديها كما سمعها.

أما حضوره مجالس الشعراء، فيستدل عليه من الخبر التالي: ''... ... ... حدثنا الأصمعي عن عيسى بن عمر قال: قال ذو الرّمة للفرزدق: مالي لا ألحق بكم معاشرَ الفحول، فقال له: لتجافيك عن المدح والهجاء، واقتصارك على الرسوم والديار'' (١).

ومما يدل على قراءته الشعر للشاعر: ''... حدثنا الأصمعي، قال: قال عيسى بن عمر: كنت في يوم من أيامي أقرأ على ذي الرّمة شيئاً من شعره، فقال لي: أصلح هذا الحرف، فقلت: وإنك لتكتب؟ قال: نعم قَدِم علينا حضرمي لكم، فعلّمنا الخط في الرّمل'' (٢).

وقال أبو عبيدة، مشيرا الى أنه كان يكتب ما يسمعه من ذي الرّمة: ''حدثني عيسى بن عمر، قال: قال لي ذو الرّمة: أنت والله أعجب إليّ من هؤلاء الأعراب؛ أنت تكتب، وتؤدي ما تسمع، وهؤلاء يهُون على أحدهم وقد نحَتَه من جبل أن يجيء به على غير وجهه'' (٣).

يستفاد من الاخبار المتقدمة، أنّ عيسى كان يسير على خطى عبد الله بن أبي إسحاق، في اهتمامه بلغة الشعراء في عصره، ونلاحظ أنّ عيسى يتفوق في هذا المجال فهو يحفظ الشعر ويتلوه على الشاعر

---

(١) الموشح / ص ١٧٤ .

(٢) الموشح / ص ٢٨٠ .

(٣) نفسه / ص ٢٨١ .

ويدوّنه، وهذا يوضّح لنا جانباً من ثقافته اللغوية.

إلا أن ما يلفت النظر تلك اللغة البسيطة التي نقلها الأصمعي وأبو عبيدة حرفياً عن عيسى: (كنت في يوم من الأيام أقرأ على ذي الرّمة) و (أنت تكتب وتؤدي ما تسمع) وهذا مخالف للأخبار التي ذهبت إلى أن عيسى كان صاحب تقعير في الكلام (١)، ويبدو أن ما سمّاه الإخباريّون تقعيراً، كان بتأثير غريب اللغة الذي كان يسمعه من شعراء البادية وهو شاب،كما أشار في الأخبار السابقة، وكما نقل عنه أبو عبيدة: ((قال أبو عبيدة: سمعت عيسى بن عمر يقول: كنت وأنا شاب أقعد بالليل،فأكتب حتى يتقطعَ سوائي، أي وسطي)) (٢).

وقد نقل عنه الاسترابادي حكماً في (فُعْل) جاء على شكل قاعدة مطلقة: ((قال عيسى بن عمر: انَّ كلَّ فُعْل كان، فمن العرب من يُخفّفه، ومنهم من يُثقّله، نحو: عُسْر، ويُسْر)) (٣).

ونقلها من قبله الأخفش الأوسط: ((وأما قوله: ((اتتخذها هزُؤاً)):

فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخففه. وزعم عيسى أنَّ كلَّ اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم، فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخففه، نحو اليُسْر والعُسْر والرُّخْم. وقال بعضهم ((عذراً)) خفيفة أو ((نُذُر)) مثقلة، وهي كثيرة، وبها نقرأ، وهذه اللغة التي ذكرها عيسى بن عمر يتحرك أيضاً ثانية بالضم)) (٤).

ومن الأخبار التي تُؤَيّد متابعته الشعراءَ، ونقلَ ما جاء من اللغات في أشعارهم ما نقله السيوطي حول قول أبي النجم في (لعل):

اغْدُ لَعَنّا فِي الرِّهَانِ نُرْسِلُه

---

(١) نزهة الألباء / ص ٢٨.

(٢) مجاز القرآن / ج ٢ / ص ١٧٠.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب / ج ١ / ص ٤٦.

(٤) معاني القرآن / الأخفش الأوسط / ج ١ / ص ١٠٢.

"قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشده هكذا" (١)، ونص على أنه بالغين المعجمة.

٢- في الصرف:

تقدم الكلام على (النّسب) في النصوص التي ذكر سيبويه أنه سمعها مباشرة من عيسى، وفي اعتقادي أن المسائل الصرفية كانت تعالج في هذه المرحلة مع المسائل اللغوية على أنها نحو، أو لغة، ولكن المسألة الصرفية الواحدة كانت تحتل باباً خاصاً يشمل كل آراء العلماء السابقين والمعاصرين فيها، يتضح ذلك من عرض سيبويه في النص التالي:

"فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدّثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمّى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر. وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنّه على أخف الأبنية" (٢).

يبين هذا النص بجلاء أنّ مفهوم القياس كان واضحاً في أذهان العلماء المذكورين، وأنهم كانوا يتخذونه منهجا علمياً لحمل غير المنقول على المنقول لعلة بينهما.

فتسمية المؤنث بالمؤنث هي الظاهرة اللغوية التي جعلها ابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء أصلاً:

وتسمية المؤنث بالمذكر، عندهم، فرع، وهذا يجعل لفظ المذكر

---

(١) همع الهوامع / ج ٢ / ص ١٥٥ ، وانظر : الممتع في التصريف / ج ١ / ص ٣٩٥ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٤٢ .

عندهم يدخل في حكم لفظ المؤنث، لأنه علم مؤنث.

فالحكم عندهما: لا يجوز الصرف؛ لأنّ العلَم المؤنث ممنوع من الصرف.

أما عيسى فإنه يعتمد علّة ثانية، ولذلك نجد الحكم في قياسه يختلف عن حكم الحضرمي وأبي عمرو: فالاسم الثلاثي ساكن العين أخفّ الأبنية، والملفوظ لدينا لفظه. وإن دل على مؤنث، فهو باق على خفّته، ولذلك وجب صرفه كما يصرف المذكر.

ومع أني أرجح رأي الحضرمي وأبي عمرو الذي اعتمده يونس وسيبويه كما يظهر في النص، إلا أن علاج عيسى للمسألة يدل على وعي متقدم، فهو يعالجها على أساس أنها مسألة ثقلية؛ أي أنها مسألة صوتية، خاصة وأنها تبحث في التنوين وعدمه. وهو، فيما أعرف، أول من ذكر الأبنية الخفيفة والابنية الثقيلة، وهي إشارة إلى أنّ بناء المذكر في العربية، أخف من بناء المؤنث، لوجود علامات التأنيث في المؤنث، مما دفعهم لجعل المذكر أصلاً، والمؤنث فرعاً عليه.

بدأ عيسى يتخذ قياساً خاصاً يخالف فيه قياس ابن أبي إسحاق، ويخالف غيره من العلماء المعاصرين، ولكنه لا يخرج عن إطار المنهج العام للقياس الذي صار سمة النحو العربي كلّه.

فإذا سميت رجلاً بـ(ضارب) وأنت تأمر، فهو عنده ممنوع من الصرف، وعلة حكم هذا القياس عنده: أنه: عَلَم على وزن الفعل، وهو مصروف عند سيبويه، اعتماداً على رأي الخليل الذي اعتمد قياس أبي عمرو:

''زعم يونس: أنه إذا سميت رجلاً ب(ضارب) من قوله: ضاربْ، وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنها حيث سارت اسماً، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم ... وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا؛ وإنما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخُطا . والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابنُ جَلا وطلاع الثّنايا   متى أضعِ العمامةَ تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية'' (١).

فعلّة الصرف في قياس أبي عمرو ومن تبعه، أنّ هذا العلم المنقول عن الفعل (ضارب)، ليس في أوّله الزوائد التي تبقيه على وزن يختص بالفعل كأحمد ويزيد؛ وإنما سار على وزن خاص بالاسم المتمكن الذي يرفع وينصب ويجر.

وقول سيبويه: (الزوائد التي ليس في الأصل (عندهم) أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل)، دليل على أن هناك حركة علمية، قامت بتصنيف الأسماء والأفعال، وتوصّل العلماء فيها إلى أصول ثابتة للاسماء وأخرى للأفعال، وهذا الأصل متفق عليه من قِبَل كل العلماء، أي أن الجانب الوصفي قد نضج واتفق عليه، ولكن الاختلاف كان في العلة التي يعتمدها كل عالم للقياس.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

وقياس عيسى في هذه المسألة: أن كل عَلَم منقول من الفعلية، سواء أكان الوزن مما يختص بالفعل أم لم يكن، فإنّه ممنوع من الصرف.

ومع أن قياس عيسى أسهل وأعم (١)، إلاّ أنّ قياس أبي عمرو الذي اعتمده الخليل ويونس وسيبويه أدق. وقد جاء فيه سيبويه بالقول الفصل، حينما استشهد بما سمعه من قول العرب: ''سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا''.

وعلى ذلك فإن (جلا) في بيت سحيم، علَم على وزن الفعل ممنوع من الصرف في قياس عيسى، بينما جعلهما سيبويه والخليل على الحكاية، اعتماداً على قياس أبي عمرو، مما اضطرهم إلى تحليل البنية العميقة لتفسيره، أو التأويل كما ذكر ابن يعيش:

''وقيل: إنه اسم علَم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفعل، سواء كان ذلك البناء يغلب وجوده في الأفعال أو لا يغلب. وأصحاب سيبويه يتأولونه على أنه سمي به، وفيه ضمير، فهو جملة، والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب'' (٢).

وهكذا يصل الشاهد إلى تقدير آخر فيستشهد به على أن جملة (جلا) من الفعل وفاعله صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها (٣).

وبذلك أصبح القياس منهجاً ثابتاً تتفق فيه الآراء حول مسألة تشيع وتستمر، وتختلف حول مسألة أخرى، فيتناول اللاحقون عملهم بالدراسة والبحث من جديد، مرجعهم الأول لغة العرب، والأصول الثابتة التي أرسى قواعدها شيوخهم المتقدمون، وكل ذلك يخضع

---

(١) يرى الشيخ مصطفى الغلاييني أنّ قياس عيسى في منع صرف الحكم المنقول عن الفعل مطلقاً صواب: " وما قوله ببعيد من الصواب، وان خالفه الجمهور .... لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم وصفة، فهو قوة له في منعه من الصرف ": جامع الدروس العربية / ج ٢ / ص ٢٢٠.

(٢) شرح المفصل / ج ٣ / ص ٦٢ .

(٣) نفسه / حاشية ص ٦٢ .

للدراسة والبحث والمناقشة إلاّ ما صح نقله من فصيح كلام العرب؛ لأنه هو الأساس وهو الغاية.

٢- في القراءات:

قال ابن الجزري: ((عيسى بن عمر ...معلم النحو...وكان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية)) (١).

وقد مر بنا أثر عيسى في توجيه بعض الظواهر اللغوية، مثل ظاهرة ضمير الفصل، وظاهرة الحكاية. ومن ذلك ما ذكره أبو عبيدة (٢) في تفسير قوله تعالى: ((وامرأته حمالةَ الحطب))(٣): ((وكان عيسى بن عمر يقول: حمالة الحطب نصب، يقول: هو ذم لها)). فهذا الاختيار في القراءة، وهذا التوجيه كان له أثر في ظاهرة قطع النعت على تقدير فعل للذم، أو تقدير فعل للتعظيم والمدح، الأمر الذي ظهر واضحاً في عنوان سيبويه: ((هذا ما يجري على الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)) (٤). وفي مثله قال الخليل: ((لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً (٥).

ومما نقله أبو عبيدة: ((إنّ هذان لساحران)): ((قال أبو عمرو وعيسى ويونس: ((إن هذين لساحران)) في اللفظ، وكُتب (هذان) كما يزيدون وينقصون في الكتاب، واللفظ صواب)) (٦). وقراءة أبي عمرو التي ذهب إليها عيسى أنّ (إنّ) هي المؤكدة العاملة، و (هذين) اسمها، واللام للتأكيد، و (ساحران) خبرها. وعندهما (هذان) بالألف شكل املائي ورسم كتابة، ولفظه بالياء. وهذا خلاف ما ذهب إليه باقي القرّاء بأنها: (هذان) بالالف، على لغة ((لبني الحارث بن كعب)) الذين يلزمون المثنى الألف في كل حال (٧).

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء / ج ١ / ص ٦١٣ .

(٢) سورة المسد / آية ٣ .

(٣) مجاز القرآن / ج ٢ / ص ٣١٥ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٧٠ .

(٥) نفسه / ص ٧٤ .

(٦) مجاز القرآن / ج ٢ / ص ٢١ . وانظر : ابن مجاهد / كتاب السبعة / ص ٤١٩ .

(٧) انظر : القراءات القرآنية ، وأثرها في علوم العربية / ج ٢ / ص ١٥٥ .

وهذا يؤكد أن عيسى كان إذا اختلفت القراءات يختار ما يتناسب مع أصول العربية وقياسها.

وخلاصة ما يمكن أن يقال في قراءة عيسى أنها مثلت كثيراً من لغات قبائل العرب، مثل: تميم وأسد ومن يلحق بهما من قبائل مثل مضر، وهذيل، وعقيل، وبكر بن وائل، وضمّت لغات لليمن وأزد شنوءة، وقضاعة، (١).

أمّا في النحو فإن قراءة عيسى (٢) أبرزت كثيراً من الظواهر الإعرابية، والدلالية والتركيبية، التي ظهر أثرها جلياً في قياس عيسى كما تقدم، وفي النحو العربي بشكل عام.

وقد اعترف علماء النحو لعيسى باهتمامه في متابعة النص القرآني، ومحاولة الوصول الى دلالاته عن طريق النحو، من ذلك ما رواه الأخفش:

((...وحدثني شيخ من أهل العلم، قال: سمعت عيسى بن عمر يسأل عمرو بن عبيد: ((إن الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم)) أين خبره؟ فقال عمرو: معناه في التفسير: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به، فقال عيسى: جاءت يا أبا عثمان)) (٣).

ونحن نرى عيسى في هذا النص ينبّه إلى مسألتين؛ أولاهما: أن الخبر هو الذي يتمّم المعنى في الجملة، ثانيهما: أن الخبر يجوز حذفه إن دل عليه السياق، وحينئذ لا بد من تقديره، وهذا ما فطن إليه عمرو بن عبيد، بعد سؤال عيسى الذي اتخذ من الآية الكريمة شاهداً على هاتين الظاهرتين، بأسلوب علمي طريف، فعلى يدي عيسى ومعاصريه من علماء النحو صارت القراءة هدفاً ووسيلة في وقت واحد؛ فهي هدف لأن في اتقانها وصيانتها حفظ للقرآن الكريم ولغته، وهي

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر : عيسى بن عمر ، ص (١٩٧ - ٢٠٧) .

(٢) نفسه / ص (٢٧٧ - ٢٨٥) .

(٣) معاني القرآن / الأخفش / ج ٢ / ص (٤٦٧ - ٤٦٨) .

وسيلة لأنها شاهد أصيل على خصائص العربية وظواهرها اللغوية المختلفة.

وبعد هذه الجولة في نحو عيسى، يتبين لنا:

١- أنّه استمر على منهج عبد الله بن أبي إسحاق في القياس على الكثير المطرد، وسمّى ما خالف ذلك لغة. وتابعه في الاهتمام بلغة شعراء عصره، بل زاد عليه في أنه كان يلازم الشاعر فيحفظ شعره ويكتبه ويراجعه بين يديه.

٢- عالج أبواباً نحوية جديدة، وبحث فيها موضوعات تفصيلية، مما يدل على توسّع مجال النحو في زمنه، ويحتمل أن كتابه الجامع كان يضم هذه الأبواب التي استكثرها معاصروه، فجعلوه مبين كتاباً.

٣- كان لا يستهين باللغة إذا صحّ لديه المنقول منها، مهما كانت قليلة الانتشار، وقد حفظت قراءاته كثيراً من لغات العرب، وهو بذلك يوجّه هذا اللغات في القياس أو يوجه القياس إليها. واذا اختلفت القراءات فإنه يختار ما يتناسب مع قياس العربية.

٤- ثبت من دراسة النصوص أن مفهوم القياس النظري، كان واضحاً في ذهنه وأذهان معاصريه.

٥- صارت فكرة العامل واضحة في النصوص المنسوبة اليه، واتضح كذلك مفهوم الأصول والفروع، مثلما اتضحت فكرة القياس على المعنى.

٦- رأيناه يحشد أكثر من شاهد لإبراز الجوانب النحوية والبنائية، والأساليب الاستعمالية للظاهرة الواحدة، كما هو ظاهر في نصوص اسم الفاعل.

٧- عالج الظاهرة اللغوية الواحدة على جميع مستوياتها: الصوتية والصرفية، والتركيبية والدلالية.

٨- صارت القواعد التي توصَّل إليها، في الاستثناء والحال والنداء والنصب على تقدير فعل مضمر، أساساً في النحو العربي ما زال معتمداً إلى يومنا هذا، مما يدل على صحة منهجه في البحث.

٩- كان منهجه في القياس وأسلوبه في تفسير التركيب، سبباً في إبراز ظاهرتي (الإضمار والتقدير) في العربية، خاصة في مجال الثناء والتعظيم والذم والمجاملة.

١٠- وجدنا أنّ سيبويه ينقل مباشرة عن عيسى، وهذا يعني أن نحو عيسى وقياسه كان لهما أثر كبير في توجيه النحو والقياس على يدي سيبويه.

١١- وأن بعض مسائل القياس عند الخليل كان أساسها موجوداً في نحو عيسى وقياسه.

١٢- صارت العلة التي يُبنى عليها الحكم تبرز في قياسه، وقد توسع الخليل في ابراز العلل وتنوعيها،ممَّا يدل على أنه تلقى أصل المنهج من شيوخه أمثال عيسى وأبي عمرو.

وهكذا كان عيسى عالماً جليلاً، له في تأصيل النحو العربي يد تشكر ولا تنكر.

... ...

الفصل الثاني - مرحلة النضج

- النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء -

القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء

أبو عمرو:

إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، وأحد القراء السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد، كان أبو عمرو رأسا في حياة الحسن البصري (١). وقد قال فيه الحسن: ((كادت العلماء أن تكون أربابا))(٢).

فإذا كان أبو عمرو قد تبوّأ هذه المكانة من العلم في حياة الحسن، فإن هذا يعني أنّ أبا عمرو تربّع على كرسي العالمية نصف قرن من الزمان، فقد توفي الحسن البصري سنة (١١٠هـ وقيل ١٠١هـ) وتوفي أبو عمرو سنة (١٤٥هـ) (٣)، فليس غريبا أن يكون أستاذ أساتذة النحو من بعده.

((وكان أبو عمرو بن العلاء يجمع طوال حياته أشعار العرب القدماء، ولاسيّما أشعار الجاهلية، كما كان يدأب على شرحها، وإجراء الملاحظات اللغوية عليها)) (٤).

وهذا العلم الواسع بلغة العرب وشعرها، كان سببا في اتّساع مجال القياس عند أبي عمرو، وإنْ كان منهجه في القياس امتدادا لمنهج عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر. وخير دليل على ذلك أنّه يلتزم قاعدتهم الأساسية، فهو يعمل على الأكثر، ويسمّي ما خالفه لغات: ((يقول ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب؟ فقال: لا، فقلت: ما تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني

---

(١) السبعة / ص ٧٩، وانظر: غاية النهاية / ج ١ / ص ٢٨٨. وانباه الرواة / ج ٤ / ص ١٣١.

(٢) نور القبس / ص ٢٥ - ٢٦.

(٣) نزهة الالباء / ص ٢٥.

(٤) تاريخ الادب العربي / بروكلمان / ج ٢ / ص ١٢٩.

لغـات»» · (١)

فهـو معنيّ بتصنيـف كتـاب يضع فيـه أصـول قواعـد العربيـة، على أسـاس ما جمعـه من أشعـار العـرب ولغتهـم، فإن خـرج على أصولـه شيئ فهـو «عنده» لغـات، وهـذا ما رأينـاه في منهـج عيسـى الذي وضـع كتابـه على الكثيـر المطّـرد، وسمّـى ما خالفـه لغـة·

ويبـدو أنّ هـذا المنهـج في التصنيـف النحـوي تنامـى واتضـح مفهومـه لـدى يونـس، ممّا شجعـه على تسميـة كتابـه (القيـاس في النحـو)· (٢)

على أنّ الذي يعنينا في هـذا البحـث، دراسـة النصـوص المنسوبـة إلـى أبي عمـرو في كتـاب سيبويـه، لعلّهـا تلقـي الضـوء على جوانـب درس النحـو لديـه، ومسلكـه في القيـاس·

---

(١) طبقـات النحـويين / ص ٣٩ ·

(٢) ذكره بروكلمان في : تاريخ الأدب العربي / ج٢ / ص ١٣٠ · والسيوطي في المزهر / ج٢ / ص ١٤٣ ·

١- الحـــال

''واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة، فيقول: هذا رجل أخوك.

ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ أسودَ النّاس، وهذا زيدٌ سيدَ الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو» (١) .

أراد سيبويه أن يبيّن أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة، سواء أجاءت من نكرة كما مثّل عيسى: ''هذا رجل منطلقا'' أم من معرفة كما مثل سيبويه: ''هذا زيد منطلقا'' وذلك انسجاما مع عنوان الباب الذي سمّاه: ''باب ما لا يكون فيه الاسم إلّا نكرة''(٢).

وفي اعتقادي أنّ النصّ المذكور كلّه ممّا نقله يونس عن أبي عمرو، بدليل أنّ الإشارة (ذلك) التي تكررت ثلاث مرات في النصّ، وهذه الإشارة تربط أوّل النص بالأمثلة التي نسبها يونس إلى أبي عمرو.

ومثال عيسى الذي اعتمده سيبويه في أوّل الباب لاثبات أنّ: (أول فارس) نكرة قياسا على (رجل)، يدل دلالة أكيدة على أنّ الحال من المعرفة، والحال من النكرة، كان أمرا مدروسا في زمن عيسى وأبي عمرو.

وتأسيسا على ما تقدم، فإنّ الأمثلة المعروضة في النص هي

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١١٢ .

(٢) نفسه / ص ١١٠ .

امثلة أبي عمرو، والقاعدة التي قدمها في بداية النص هي قاعدته، توصل إليها بتحليله الخاص، أو أنه نقلها من التراث النحوي الذي عاشه أو نُمّل إليه.

هذه القاعدة مركبة من قاعدتين، تشير الأولى إلى أن صفة المعرفة لا تكون إلاّ معرفة، وتشير الثانية إلى أنّ المعرفة، التي صلحت نعتا للمعرفة، لا تصلح أن تكون حالا، لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة.

وتقديم القاعدة هنا على الأمثلة يعني، على ما اعتقد، أنّ الأمثلة نتيجة لها، ولا يعني أنّها استنبطت منها، مما يدل على أنها معروفة لدى أبي عمرو من قبل، والدليل على ذلك أنّ سيبويه يعرضها كأنها بدهية لا نقاش فيها، مما يدل على أنها كانت إحدى القواعد الأصول التي لا خلاف حولها.

واستعمال هذا النوع من الأمثلة، يشير الى أسلوب متطور في القياس، فهو قياس سلبي على القاعدة، لأنّ القياس الايجابي على القاعدة يقتضي أن يولّد جملا صحيحة (أصولية)، أمّا توليد الجمل غير الصحيحة (غير الأصولية) فإنه قياس سلبي.

فنقول بمقتضى القاعدة: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا زيدٌ اخوك، وهذا زيدٌ أسودُ الناس، وهذا زيدٌ سيدُ النّاس، وبذلك تكون هذه الجمل أصولية.

أما الجمل التي عرضها أبو عمرو في النص، فإنها الجمل التي لا تجوز، وهي بذلك جمل غير أصولية.

وفي هذه الأمثلة إشارة إلى أهمية حركات الإعراب في

الدلالة في لغتنا العربية، وهو ما كان علماؤنا الأوائل يعونه تمام الوعي، فالنصب في الجمل المذكورة يهيئ السامع لمفهوم الحال بينما الرفع يهيئ السامع لمفهوم النعت.

٢- الاستثناء:

''وحدثني يونس أنّ أبا عمرو كان يقول: الوجه أن تقول: ما أتاني القومُ إلاّ عبدُ الله. ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم، لما جاز أن تقول: ما أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة كما قلت: ''ولم يكن لهم شهداءُ إلاّ أنفسُهم'' (١) لكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحد إلاّ قد قال ذاك إلاّ زيد، لأنه ذكر واحدا''(٢).

كلمة (الوجه) التي استخدمها أبو عمرو مصطلح نحوي استعمله القدماء وهم يعنون به (الحكم) الذي يراه النحوي أصح من غيره، ويكون التوجيه عادة في المسائل التي تختلف فيها الاتجاهات النحوية، فيختار النحوي وجها يعتمد فيه على قياس يقتنع بصحته.

والوجه الذي اعتمده أبو عمرو في هذا النص: أن المستثنى في الجملة التامة المنفية، يكون بدلا تابعا للمستثنى منه في حركة اعرابه، ومثّل له بقوله: ما أتاني القومُ إلا عبدُ الله، بالرفع على البدل. وهو بذلك يشير إلى الوجه الثاني ويحاول ردّه ودحضه، والوجه الثاني هو (حكم) عيسى الذي يجيز في المستثنى في هذا الموقع أن يكون منصوبا على الاستثناء، كما تقدّم.

وقد اعتمد أبو عمرو في قياسه هذا على (التركيب والمعنى):

---

(١) سورة النور / آية ٦.

(٢) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣١١ - ٣١.

وقد فسّر سيبويه ذلك في أول الباب، فإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فكأنك قلت: ما أتاني إلا زيدٌ، وإذا قلت: ما رأيت أحدا إلاّ زيداً، فكأنك قلت: ما رأيت إلاّ زيداً، ومثل ذلك ما مررت بأحدٍ إلاّ بزيدٍ، فكأنك قلت: ما مررت إلاّ بزيدٍ، وبذلك يجعل سيبويه قياس أبي عمرو أساسا يبني عليه الباب.(١)

ويردّ أبو عمرو على قياس عيسى، معتمدا على (التركيب والمعنى) أيضا، فهو يعترض أن عيسى ومن ذهب مذهبه، يجيزون نصب المستثنى في الجملة التامة المنفية، حملا على نصب المستثنى في الجملة التامة المثبتة، أي أنهم يقيسون جملة: ما أتاني القومُ إلا زيدا، على جملة: أتاني القوم إلاّ زيدا، وهذا لا يجوز عند أبي عمرو، لأنه لا يجوز أن تقول: أتاني أحد بالايجاب، قياسا على ما أتاني أحد بالنفي. وفي الختام استشهد على قياسه هذا بالآية.

والحقيقة أن عيسى اعتمد في قياسه على كلام العرب: ''حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدا ... الخ''(٢). ولذلك وجدنا سيبويه لا ينكره، بل يعتمده، ويبني عليه بابه، ويقوّيه بقوله: ''والدليل على ذلك أنّه يجيئ على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا.(٣) والمبرد يجيز النصب ويجعل البدل أجود. (٤)

٢- المنادى

أ- ''وقال قوم: يا أخانا زيدٌ. وقد زعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة. قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ، كما كان قوله: يا زيدُ أخانا بمنزلة: يا أخانا، فيحمل وصف المضاف مفردا بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثر في

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣١١ .

(٢) نفسه / ص ٣١٩ .

(٣) نفسه / ص ٣١٩ .

(٤) المقتضب / ج ٤ / ص ٣٩٠ .

كلام العرب، لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون منادى، كما ردّوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وكما ردّوا: أتقول حين جعلوه خبرا إلى أصله''(١).

اعتمد سيبويه في باب النداء رأي الخليل اعتمادا يكاد يكون كاملا، ويبدو أنّ الأمثلة التي يطرحها الخليل في هذا الباب، كانت معروفة من قبل، بدليل أن إجابات الخليل عليها كانت جاهزة، وقد يكون الفضل في جمعها وتصنيفها في باب واحد من صنع سيبويه، ولكنّ هذه الأمثلة ما زالت تيد الدراسة، يؤيد ذلك الحوار والمناقشة التي دارت حولها بين الخليل وسيبويه في أول الباب.

وجملة: ''وقال قوم: يا أخانا زيدُ'' في أول النص المذكور ذكرها سيبويه ليتمّ قول الخليل في مسألة: ''يا أخانا زيدا'': ''قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب، وهو الأصل، لأنّه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: يا أخانا زيدُ''. (٢)

وأرجح أنّ الخليل في مسألة ''يا أخانا زيدا'' يعتمد قياس أبي عمرو، الذي كان يرى أنّ التنوين يرد إلى الأصل، وهذا واضح من قوله: عطفوه على هذا المنصوب، وهو الأصل''. ومما يدل على أثر أبي عمرو في قياس الخليل المذكور في أول الباب، أنّ الجملة التي نقلها سيبويه ليتمّ قول الخليل، كانت من الجمل التي ناقشها أبو عمرو، وبني على أساسها قياسا صار معتمدا في النداء. وذلك في قياسه (زيد) في قولنا: يا أخانا زيد، على (زيد) في جملة النداء يا زيد. وهو بهذا القياس يمهد لظهور القاعدة، التي تعامل المفرد إذا كان وصفا للمنادى المضاف، معاملة المنادى المستقل. والجملة التي بنى عليها أبو عمرو هذا القياس أقل في

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٥ .

(٢) نفسه / ص ١٨٤ - ١٨٥ .

كلام العرب من قولهم: ''يا أخانا زيدا'' فإذا كان أبو عمرو ويعرف هذه اللغة القليلة، ويجري عليها القياس، فلا شك أنه يعرف قياس اللغة الأكثر انتشارا، مما يؤكد ما ذهبنا إليه، بأن أصل قياس الخليل في أول الباب، يستند في بعض أسسه إلى قياس أبي عمرو.

ويختتم سيبويه هذه المسألة مشيرا إلى نوع جديد من القياس وهو الذي يسميه بعض العلماء المحدثين (١) (القياس الاستعمالي) أو قياس متكلم اللغة، وذلك حينما يسند إلى العرب أنفسهم أنهم هم الذين ردوه إلى الأصل، وعلة القياس أنهم أزالوه عن موضعه؛ فكلمة (زيدا) عادت إلى النصب في التركيب حينما تحول من موقع المنادى إلى موقع تابع المنادى، وكذلك كلمة (منطلق) عادت إلى الرفع في تركيبها، حينما تحولت من موقع خبر ما العاملة عمل ليس، إلى موقع خبر المبتدأ وهو الأصل قبل دخول (إلا) في لغة أهل الحجاز.

وقد فسر ابن السراج علاقة الدلالة بالحركة الإعرابية في هاتين المسألتين بقوله: ''البدل يقوم مقام المبدل منه، تقول: يا أخانا زيدُ أقبل، فإن لم تُرِد البدل وأردت البيان، قلت: يا أخانا زيدا، لأنّ البيان يجري مجرى النعت''. (٢)

ب- ومما يؤكد أنّ جمل الباب كانت مجموعة، وأنّها كانت قيد الدراسة قبل الخليل، أن سيبويه يذكر معها اسم العالم الذي ذكرها أو نبّه إلى ظاهرة لغوية فيها، ويحاول سيبويه أن يفسر رأي صاحبها، مستشهدا بكل ما يؤيدها أو يدحضها من الشواهد، التي جمعها سيبويه عن المسألة من شيوخه خاصة يونس والخليل، مثال ذلك قوله:

''وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أنّ رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلُ، فأمّا قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره، وقال

---

(١) الأصول / تمام حسان / ص ١٦٧ ، وانظر : المفصل في تاريخ النحو / ص ١٤٧ .

(٢) الأصول في النحو / ج ١ / ص ٣٤٣ .

رؤبـــة: (١)

إني وأسطار سطرن سطرا   لقائل يا نصرُ نصراً نصرا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله: يا زيدُ زيداً، وأمّا قول أبي عمرو فكأنّه استأنف النداء، وتفسير: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، كتفسير يا زيدُ الطويلُ، فصار وصف المفرد إذا كان مفردا بمنزلته لو كان منادى. وخالف وصف أمسِ؛ لأنّ الرفع قد اطّرد في كل مفرد في النداء''.(٢)

ولا يكتفي سيبويه بمجرد التفسير، وإنما يقابل هذه الظواهر اللغوية في المسألة الواحدة ويدرس علاقاتها، ويجرّد على أساسها قاعدة: ''فصار وصف المفرد إذا كان مفردا بمنزلته لو كان منادى''. أو يعتمد القاعدة التي وصلت إليه ممّن سبقوه، كما اعتمد قول: الخليل: ''قلت ... فلم لا يكون كقولسه لقيته أمسِ الأحدثِ؟ قال: ---- ليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا، فلما اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته''(٣)

خرج سيبويه من نقاشه في هذا النص، بالقاعدة التي ذكرها في النص المتقدم على أنها مسلمة: ''وخالف وصف أمس لأن الرفع قد اطرد في كل مفرد في النداء''، ولعل هذا يوضح أصل المسلمات التي يعرضها سيبويه،في كل صفحة من صفحات الكتاب؛ فإنّما هي ثمرة الحوار العلمي بين العالم وشيوخه، توصّل إليها العلماء مع شيوخهم، مثلما توصل سيبويه إلى هذه المسلّمة مع شيخه الخليل.

ج- وقد كان لقراءة أبي عمرو أثر في تأصيل مسائل النداء، فقراءة

---

(١) انظر : ملحقات ديوانه / ص ١٧٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) نفسه / ص ١٨٣ .

''يا جبال أوّبي معه والطيرَ''(١) كان أساسا في تجريد القاعدة التي تجيز النصب في المعطوف على المنادى إذا كان المعطوف محلّى بأل: ''وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيد والنضرَ فنصب، فانما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيْ إلى أصله. فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: ''يا جبال أوّبي معه والطيرُ'' فرفع''(٢).

اختار الخليل الرفع؛ لأنه أكثر في كلام العرب، واستشهد على ذلك بقراءة الأعرج. (٣) ولكنه ذكر علة القياس الذي اعتمده أبو عمرو: ''إنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيْ إلى أصله'' إشارة إلى رأي أبي عمرو ومن ذهب مذهبه في أن الألف واللام والتنوين يردان إلى الأصل.

وبين السيرافي أنّ المبردّ يختار النصب في قولنا: يا زيد والرجل، ويختار الرفع في قولنا: يا زيد والنضر، لأنّ (نضر) معرفة قبل دخول الألف واللام، أما الألف واللام في (الرجل) فإنها قد أفادت معنى، وهو معاقبة الاضافة، فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيما هو بمنزلته الاضافة والنصب. (٤)

ووجدت أنّ المبرّد يستحسن النصب بقوله: ''والنصب عندي حسن على قراءة الناس'' (٥) ويلاحظ أنه جعل قراءة أبي عمرو قراءة الناس، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه أبو حيان: ''قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفا على موضع يا جبال .... وقال أبو عمرو: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير''.(٦)

د- أمّا قراءة أبي عمرو: ''يا عبادي فاتقون''(٧) فقد أصبحت أساسا في قاعدة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: ''واعلم أنّ بقيان الياء لغة في النداء، في الوقف والوصل، تقول: يا غلامي

---

(١) سورة سبأ / الآية ١٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) هو عبد الرحمن بن هرمز القارىء النحوي.

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / حاشية ص / ١٨٧.

(٥) المقتضب / ج ٤ / ص ١٣ .

(٦) البحر المحيط / ج ٧ / ص ٦٣ .

(٧) سورة الزّمر / آية ١٦ .

اقبلْ. وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول: ''يا عبادي فاتقون''(١).

وقول سيبويه (لغة) يعني أنها لغة قليلة، يدل على ذلك قول ابن السراج: ''فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل، لا تثبت الياء ... وثبات الياء فيما زعم يونس في المصاحف لغة''.(٢) وكذلك جعل المبرد حذفها أجود: ''فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل: أجودها حذف الياء''.(٣) ويقيس المبرّد حذف الياء في هذا المقام، على حذف التنوين في المنادى المفرد، وعلّة هذا القياس عنده، أنّ الياء زيادة في الاسم المنادى، غير منفصلة منه ''معاقبة للتنوين حالّة في محلّه، فكان حذفها هاهنا كحذف التنوين في قولك: يا زيدُ''. (٤)

هـ- وأبو عمرو هو أول من نبّه، فيما أعلم، إلى أنّ الياء تكون للتنبيه في مثل قولنا: يا ويلٌ لك، ويا ويحٌ لك، وقد خصّص سيبويه لهذه الظاهرة بابا اعتمد فيه مثال أبي عمرو وقياسه:

''هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعوّ له ها هنا، وهو غير مدعوّ، وذلك قول بعض العرب: يا للعجب ويا للماء، كأنّه نبه بقوله يا غير الماء للماء، وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويلٌ، ويا ويحٌ لك، كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له ... كسروها لأنّ الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلته إذا قلت: هذا لزيد. فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعوّ إلى ما بعده لأنه سبب المدعو. وذلك أنّ المدعوّ إنما دعي من أجل ما بعده، لأنّه مدعوّ له''(٥) وأبو عمرو هو أول من نبه إلى أن العرب في هذا النمط اللغوي تحذف المنادى المستغاث به، وهذا ما أشار إليه ابن السراج: ''وقد تحذف العرب

---

(١) كتاب سيبويه، ج٢ / ص ٢١٠ .

(٢) الأصول في النحو / ج١ / ٣٤٠ .

(٣) المقتضب / ج ٤ / ٢٤٥ .

(٤) المقتضب / ج ٢ / ص ٢٤٦ .

(٥) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٨ - ٢١٩ .

المنادى المستغاث به مع (يا) لأنّ الكلام يدل عليه، فيقولون: يا للعجب، ويا للماء؛ كأنه قال: يا قومٍ للعجب، ويا قومٍ للماء، وقال أبو عمرو وقولهم: يا ويلٌ لك، ويا ويحٌ لك، كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له"...(١)

ويتضح من نص ابن السراج، أنّ التعليق بعد المثال هو قول أبي عمرو، مما يؤيد أنّ القاعدة والقياس في نص سيبويه، من إيحاء أبي عمرو، إن لم يكن نص عليها بالحرف.

وقد أراد سيبويه أن يبيّن أن اللام الداخلة على المستغاث به تكون مفتوحة، وأنّ اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة؛ لأنه مدعو له. وجعل البصريون (٢) فتحها واجبا لتفصل بين المدعوّ والمدعوّ له. وكسرت مع المدعوّ له المظهر، للفصل بينها وبين لام التوكيد في مثل قولنا: إنّ هذا لَزيدٌ، إذا أردت التوكيد، و: إنّ هذا لِزيد، إذا أردت الملكية.

ويرى المبرد (٣) أنها تفتح مع المدعوّ له على الأصل؛ لأن أصل هذه اللام الفتح، تقول: هذا لَه، وهذا لَك. وهذا ما أشار إليه أبو عمرو حينما اختار مثال: يا ويح لَك. مما يؤكد أن فكرة الأصل كانت أساسا في القياس عند أبي عمرو. وكان هذا كافيا ليرتب عليه سيبويه قياس: يا لَلناس لِلواشي، ويا لَقومي لِفرقة الأحباب على قولنا: هذا لِزيد، ليبين أنّ لام المستغاث له مكسورة مثل لام الملكية (لِزيد).

٥- ويتضح من النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو أنه كان يعالج مسائل النداء على أساس من القياس، ويؤصل لقواعد لم تكن مذكورة من قبل، من ذلك علاجه للمحلّى بـ(أل) إذا عطف على منادى مفرد:

---

(١) الأصول في النحو / ج١ / ص ٥٤ .

(٢) نفسه / ص ١٥١ .

(٣) المقتضب / ج٤ / ص ٥٤ .

قال الزجاجي: ''وإن عطفت اسما فيه ألف ولام على اسم مفرد منادى كان له في المعطوف وجهان: الرفع، حملا على اللفظ، والنصب حملا على الموضع .... و''يا زيد والغلام'' بالنصب عطفا على موضع ''زيد'' لأنه في موضع نصب، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء''.(١)

وقد رأينا عيسى بن عمر يتبنى هذا القياس في قوله تعالى: ''يا جبال أوّبي معه، والطير''، واعتماد هذا القياس من قبل المتأخرين، يدل على أنه استقر في زمن عيسى وأبي عمرو، ولا يخالفه رأي أبي عمرو إذ قدر فعلا ''مخرنا'' ينصب (الطير) في الآية، لأنه نفى العطف على المحل في الآية فحسب، في حين أنّه استمر على اعتماد القياس، وهذا ما جعل الزجاجي يجعله مذهبا ينسب إليه: ''وهو مذهب أبي عمرو''.

وكذلك فعل ابن الضائع إذ نسب هذا القياس إليه، وحاول أن يذكر علته: ''وقال ابن الضائع في تذكرته: أبو عمرو يختار النصب في نحو: يا زيدُ والغلامَ ... لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ... فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر''.(٢)

وذكر أبو حيان أنّ أبا عمرو كان يعالج المنادى المُرخَّم: ''أجاز أبو عمرو في منقاد أن تقول في ترخيمه: يا منقّ''. (٣)

واشترط سيبويه لما يحذف منه حرفان في الترخيم، أن يكون الذي قبل الآخر من أحرف اللين زائدا مكملا أربعة فصاعدا، وقبله حركة من جنسه.(٤) وقد اختل في (منقاد) شرط واحد، وهو أنّ الألف أصيلة، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله:

---

(١) الجمل في النحو / ص ١٥١ .

(٢) الأشباه والنظائر / ج٢ / ص ٤٤ - ٤٤٣

(٣) تذكرة النحاة / ص ٣٨ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٥٦ - ٢٦١ .

''بخلاف نحو ((شمأل)) علما: فانّ زائدة - وهو الهمزة - غير حرف لين ... ونحو ((مختار، ومنقاد)) علمين، لأصالة الألفين''.

ويبدو أنّ علّة هذا القياس، الذي يمكن أن نسميه قياس حذف، عند أبي عمرو، هو التخفيف، وهو ما ذكره الخليل: ''فزعم الخليل، رحمة الله، أنهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء: ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة''.(١)

وإذا كان أبو عمرو قد سمع هذا الترخيم من العرب، وهو ما أذهب إليه، فانّ قياسه هذا ينبغي أن يعتمد.

... ...

٤ - الظرف:

أ- الظروف والأحوال المبنية على فتح الجزأين:
جاء في كتاب سيبويه: ''وأمّا يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ، فانّ العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر، ولا يجعله اسما واحدا. ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلاّ في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ بمنزلة شيْ واحد إلاّ في النداء.

والآخر من هذه الأسماء في موضع جر، وجعل لفظه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر. وزعم يونس، وهو رأيه، انّ أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيْ

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٥٥.

منه ظرفا أو حالا»»(١).

يرى سيبويه أنّ الأصل في هذه الأسماء أن يضاف الاسم الأول إلى الاسم الثاني: ««فالأصل في هذا والقياس الإضافة. فإذا سميت بشيء من هذا رجلاً أضفت، كما أنك لو سميته ابن عم لم يكن إلاّ على القياس»»(٢) ومعنى (الأصل) هنا: أصل الاستعمال اللغوي. وقوله (القياس) يشير به أنّ هذه الأسماء قيست على (ابن عم)، وفي نهاية النص الأول إشارة إلى أنها قيست على (خمسة عشر). وعلة هذا القياس كثرة الاستعمال والتخفيف كما يوضح المبرد: ««وأما قولهم يا ابن أم، ويا ابن عم - فإنهم جعلوهما اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .... فلما كان كذلك خفف فجعل اسما واحدا»»(٣) والأصل في ابن عم الإضافة: (يا ابن عمي)، وكذلك الأصل في الاستعمال اللغوي لهذا التركيب، قال المبرد: ««ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك نحو قولك: يا غلام غلامي، ويا صاحب صاحبي، ويا ضارب أخي»»(٤).

وقد اعتمد سيبويه قياس أبي عمرو في هذه الأسماء، ووجده موافقا للرواية الصحيحة، ولقياس ثقات العلماء من شيوخ سيبويه: ««وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ (خمسةَ عشرَ)، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب. ولا أعلمه إلاّ قول الخليل»».

وهذا يعني أنّ الخليل أيضا وجد هذا القياس ناضجا فاعتمده. وكل هذا يدل على أن حركة نحوية واسعة المجال كانت قائمة في أيام أبي عمرو، وأنّ القياس كان منهجا لتثبيت الأصول التي تحاكم على أساسها الفروع، وتصبح الفروع الأصيلة أصولا تتحدد على أساسها فروع جديدة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣/ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٠٣ .

(٣) المقتضب / ج٤ / ص ٢٥٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٥٠ .

وجعل يونس (كفةَ كفةَ) من الأسماء المبنية على فتح الجزأين في الحال والظرف، وأشار الى أنّ الأصل فيها الاضافة، مستشهد بما نقله من كلام رؤبة: ''... أنّ يونس زعم أنّ رؤبة كان يقول: لقيته كفة عن كفة يا فتى''. (١)

ب- خلف، وما جرى مجراها:

بيّن سيبويه أنّ أسماء الأماكن تكون ظروفا تقع فيها (٢) الأشياء، وتكون فيها، فتنصب لأنها موقوع فيها ومكون فيها، ويقيس علاقة (عمل) ما قبل الظرف بالظرف، على علاقة ما قبل التمييز بالتمييز، وكأنه يوضح أنّ ما قبل الظرف يكون غير محدد فيحدده الظرف بحدود المكان، مثلما يكون ما قبل التمييز مبهما فيوضحه التمييز ويحدده.

ويمثل لذلك بقوله: (فالمكان قولك: هو خلفك، وهو قدامك، وهو تحتك ... ومن ذلك: هو ناحية من الدار ... وداره ذات اليمين .... وقالوا : منازلهم يمينا ويسارا وشمالا.

واستشهد على ذلك بقول عمرو بن كلثوم: (٣)

صددتِ الكأسَ عنّا أمّ عمرٍو وكانَ الكأسُ مجراها اليمينَا

وعلّق عليه بقوله: ''أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه''. (٤)

وقوله: ''أي على ذات اليمين'' يعني أنّ أبا عمرو يجعل (اليمينا)

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٠٤ .

(٢) نفسه /ج١/ص٤٠٤ .

(٣) نفسه / ص ٤٠٥ .

(٤) نفسه / ص ٤٠٥ .

منصوبا على الظرفية كما انتصب (ذاتِ اليمين) في المثال السابق: دارهُ ذاتَ اليمين، ومثله: ذاتَ الشمال، وشرقيَّ الدار وغربيَّ الدار. وهذا يعني أنّ سيبويه اعتمد رأي أبي عمرو في هذه المسألة، وبذلك يكون قياسه مبنيا على أساس هذا الرأي.

وممّا يؤكّد ذلك أنّ سيبويه اعتمد رأي أبي عمرو في الجانب الثاني من المسألة: ''وإن شئت قلت: داري خلفَ دارك فرسخان، تلغى خلف كما تلغى فيها إذا قلت: فيها زيد قائم. وزعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان، فشبهه بقوله: دارك منّي فرسخان، لأنّ خلف ههنا اسم، وجعل (من) فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهب قويّ، وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك: خلف، فتنصب وترفع، لأنك تقول: أنت من خلفي، ومعناه أنت خلفي''(1).

فمثلما تكون اسماء الأماكن ظروفا تنتصب انتصاب الظرف، فإنها تكون أسماء تعامل معاملة أسماء الذوات: في رفعها ونصبها وجرها، حسب وقوعها داخل التركيب، وهذا ما أشار إليه أبو عمرو حينما جعل (من) فيها بمنزلتها في الاسم. فدخول (من) جعل (خلف) على قياس ياء التكلم في قولنا: منّي، فقد قاس أبو عمرو: داري من خلف دارك فرسخان على: دارك منّي فرسخان، وعلّة القياس عنده أنّ (خلف) هنا اسم مثل (ياء التكلم) بدليل دخول (من) عليها، وعلى ذلك فإنه يجعل (خلف) وما أشبهها ضمن الظروف المتصرفة.

ونلاحظ أنّ أبا عمرو رفع (فرسخان) على أنها خبر المبتدأ (داري)، وعليه اعتمد سيبويه فقال: (تلغى خلف)، أي: لا تكون خلف هنا في موقع الخبر مثلما كانت في جملة: زيد خلفك. وقاس سيبويه هذا الإلغاء على قوله: فيها زيد قائم، لأنّ (فيها) هنا تحوّلت من موقع الخبر إلى موقع الظرفية، وكذلك تحولت (خلف) في جملة: داري خلف دارك فرسخان.

---

(1) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤١٧ .

ومع أنّ سيبويه قاس قوله: أنت من خلفي على معنى: أنت خلفي إلاّ أنّه لم ينكر قياس أبي عمرو، وأكدّ بأنّه ''مذهب قوي''.(١)

تبين ممّا تقدم، أنّ القياس هو المنهج الذي كانت تستقر على أساسه كل المسائل الجزئية في الباب، بالإضافة الى أنه المنهج الكلي الذي كان يعتمده العلماء في التنظير.

ج- بكرة وغدوة:

''اعلم أن غُدْوَةَ وبُكْرَةَ جعلت كل واحدة منهما اسما للحين، كما جعلوا أُمَّ حُبَيْنٍ اسما للدابّة معرفة .... وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضا وهو القياس، أنّك إذا قلت: لقيتُه العامَ الأوّلَ، أو يوماً من الأيام، ثمّ قلت: غدوةً أو بكرةً، وأنت تريد المعرفة، لم تنون. وكذلك إذا لم تذكر العام الأوّل، ولم تذكر إلاّ المعرفة ولم تقل يوما من الأيام، كأنك قلت: هذا الحِينُ في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب''.(٢)

عرض سيبويه هذا النصّ في مقدمة الباب الثاني الذي سمّاه: ''هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف''(٣) وتحدث فيه عن بكرة وغدوة وضحوة وعشية وسحر. ''فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلاّ نكرة على كل حال''(٤). وأمّا سحر فقد بيّن أنه يمنع من الصرف لأنه معدول كما عدلت أخر.(٥)

وفي حديثه عن بكرة وغدوة جعل رأي أبي عمرو هو القياس؛ لأنه موافق لما تقوله العرب. وجعل رأي الخليل لغة، ولكنه أيّدهما بكلام

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤١٧ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٢٩٣ .

(٣) نفسه / ج٣ / ص٢٩٤ .

(٤) نفسه / ص٢٩٤ .

(٥) نفسه / ص ٢٨٣.

أبي الخطاب، الذي نقل كلام من يثق به من العرب، ثمّ استشهد على صحّة هذه اللغة بالآية الكريمة: ''ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيا''(١).

وخلاصة رأي أبي عمرو، أنّ غدوة وبكرة لا ينصرفان في المعرفة. وبين المبرد أنهما لا ينصرفان ''من أجل التأنيث'' وأنهما صارا معرفة لأنه بينت كلا منهما ''اسما لوقت بعينه''(٢). ووضح ذلك سيبويه، بقوله: فإذا جعلتهما اسما لهذا المعنى (هذا الحينُ) لم تنوّن.

وكلمة (وهو القياس) في هذا النصّ، تعني أنّ هذا الاستعمال اللغوي الذي ذكره أبو عمرو، ينسجم مع كلام العرب الكثير الذي أصبح قاعدة متبعة عند سيبويه، وعلة هذا القياس الدلالة على معنى زمن معين (هذا الحين). وفي حديث أبي عمرو ما يؤكد أنّ النحاة صاروا يذكرون علة القياس بوعي: إذا قلت: .... وأنت تريد المعرفة لم تنوّن'' وقوله: لم تنون هو الحكم، فهو يحمل ظاهرة لغوية (غدوة وبكرة) على ظاهرة لغوية أخرى (الممنوع من الصرف) لعلة جامعة (المعرفة والتأنيث).

ومما يلاحظ أن المقيس عليه ليس تركيباً بعينه أو بناءً معينا، ولكنه كل ممنوع من الصرف، ولذلك كان هذا القياس قياسا على القاعدة التي تثبت للظواهر اللغوية.

٥- لا النافية للجنس:

:''وإن شئت قلت: لا غلامينِ ولا جاريتينِ لك، إذا جعلت لك خبرا لهما، وهو قول أبي عمرو. وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجعلت لك خبرا، لأنه لا يكون إضافة وهو خبر لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمرا أو مظهرا''(٣).

---

(١) سورة مريم / آية ٦٢.

(٢) المقتضب / ج٤ / ص ٣٥٤.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٨٢.

ذكر سيبويه هذا النص في باب (لا النافية للجنس) الذي سمّاه: (باب المنفي المضاف بلام الاضافة) واستدل على نفيها للجنس من كونها جوابا لسؤالك: هل من رجل في الدار؟ فكان الجواب: لا رجلَ في الدار. وقد دلّ وجود (مِن) في السؤال على أنّ الاستفهام لاستغراق جنس الرجال؛ لأنّ مِنْ هنا استغراقية تشمل كل أفراد الجنس، فقيس الجواب عليها، وكانت (لا) تشمل في دلالتها على النفي جميع أفراد الجنس، فهي تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها.

وقد بيّن سيبويه في أوّل الباب، أنّ التنوين يسقط من اسمها المنفي للاضافة، وذكر أنّ اللام في قولنا: لا أبا لك، زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، واستدل على ذلك بتفسير الخليل الذي قال بأنّ الألف في (أبا) إنما هي علامة النصب في الأسماء الخمسة، ولا تظهر معها إلاّ في الاضافة. واستشهد على ذلك بقول العرب: لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، وبأنّ العرب تقول: لا أباك في معنى لا أبا لك.(١)

وقاس سيبويه إقحام اللام في: لا أبا لك، على اقحام (تيم) الثانية في قولهم: يا تيم تيم عدي، في النداء، وعلى إقحام اللام في قولهم: يا بؤس للحرب، إذ التقدير يا بؤسَ الحرب، فكانت اللام زائدة بين المتضايفين للتوكيد.(٢)

ويعتمد الخليل وبعده سيبويه على قول أبي عمرو: لا غلامين ولا جاريتين لك، بأنّ التنوين يثبت في هذا المثال لأنّ (لك) هنا شبه جملة في محل رفع خبر، وليست اللام هنا زائدة، وعليه فلا إضافة في التركيب ولا حاجة لاسقاط النون. وفي اعتقادي أنّ أبا عمرو هو الذي أشار الى أنّ المتكلم أراد أن يجعل (لك) خبرا في هذا التركيب، يستفاد ذلك من قول سيبويه في النص: ''إذا جعلت لك خبرا، وهو قول أبي عمرو''. وعليه فإنّ إشارته هذه هي التي بينت أنّه لا تكون إضافة

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٧٦ .

(٢) نفسه / ص (٢٧٦ - ٢٧٨) .

مع وجود الخبر. وبذلك كان رأي أبي عمرو أساساً لما ذهب إليه كلّ من الخليل وسيبويه، بأنّ لا النافية للجنس مع اسمها المبني يكونان بمنزلة اسم واحد، قياساً على خمسةَ عشرَ، وقالا بأنّ اسم لا في قولنا (لا غلامين لك) مبني على الياء في محل نصب، وأنّه مع لا بمنزلة اسم واحد.

وقد أنكر المبرد ذلك، وحجته: ''أنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً. لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد''.(١)

وردّ عليه ابن يعيش بأنّ: ''هذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا تام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شكّ أن يكون مؤنساً، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا''(٢).

ومما يؤيد ما ذهب إليه سيبويه والخليل، ما ردّ به ابن هشام على المبرد بقوله: ''ولو صح هذا للزم الإعراب في ''يا زيدان، ويا زيدون'' ولا قائلَ به''(٣).

٦- عمل (كم الخبرية):

''واعلم أنّ كم لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ، لأنّ المعنى واحد، إلاّ أنّ كم وربّ غير اسم بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجلٍ أفضل منك، تجعله خبركم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو''(٤).

بيّن سيبويه في أوّل (باب كم) أنها تكون استفهامية، وحينئذ تعمل فيما بعدها النصب، فيصبح تمييزاً للعدد المبهم في (كم). قياساً على (عشرين) وما شابهها من الأعداد المنونة التي نصبت تمييزها (درهماً)

---

(١) المقتضب / ج٤ / ص ٣٦٦ . وانظر الكافية في النحو / ج١ / ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) شرح المفصل / ج٢ / ص ١٠٦ .

(٣) مغني اللبيب / ج١ / ٦٣ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٦١ .

فوضح الابهام في العدد عشرين، وعلّة هذا القياس أنّ التمييز هنا ليس من صفة العدد ولا محمولا عليه.

أمّا كم الخبرية فإنها قيست على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، ووجه الشبه أنّ كلا منها يضاف الى الاسم بعده فيعمل فيه الجرّ.

ويتّضح من النصّ أن سيبويه اعتمد في قياس كم الخبرية على قول أبي عمرو، مثلما اعتمد في قياس كم الاستفهامية على قول الخليل ، الذي يستشف منه أنّه منقول من شيوخ الخليل: ''وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتك مبنيّ؟ فقال: القياس النّصب، وهو قول عامة الناس. فأمّا الذين جّروا فإنهم أرادوا معنى مِنْ''(١).

فقول الخليل: القياس النصب، يعني أنّ التراكيب التي تدرس منها (كم) كانت مجموعة، وأنّها كانت مدروسة، وأنّ أحكامها كانت معروفة، وأنّ قياسها كان معروفا. ويعزّز هذا قوله: وهو قول عامة الناس، فقد تبين أن سيبويه يطلق كلمة الناس على النحويين، وبذلك نجد الخليل يعتمد في تثبيت هذه القاعدة، على ما توصل إليه من تقعيد شيوخه وعلى رأسهم أبو عمرو.

أمّا القياس الذي أسنده سيبويه لأبي عمرو في النصّ، فإنّما هو لابراز العمل والدلالة؛ فهو يقيس عمل (كم) الجرّ فيما بعدها، على عمل (ربّ) الجرّ فيما بعدها، وكذلك فإنّ (كم) تعني التكثير مثلما تعني (ربّ) التكثير، والاسم بعد كل منهما مفرد مجرور. وهكذا يلتقي هذا القياس مع القياس الذي ذكره سيبويه؛ لأنه يجيز أن يكون مجرور كم الخبرية مفردا، مثلما أجاز، قياسا على: ثلاثة رجالٍ، أن يكون جمعا مجرورا، بالإضافة إلى ابراز دلالتها على التكثير.(٢)

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٦٠ .

(٢) أشار ابن السراج الى ذلك بقوله : " وتقول : كم رجلٍ قد لقيت ... وان شئت قلت : كم رجال قد لقيت ... فيجوز الجمع اذا كان خبرا ، ولا يجوز اذا كان استفهاما أن تفسر بجميع " : الأصول في النحو / ج١ / ص ٣١٨ .

٧- العلاقات التركيبية بعد (أمّا):

١- إذا جاء بعدها اسم لا يجري مجرى المصدر:

وقد خصص سيبويه لذلك بابا سماه: ((باب ما يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)) وبدأ بالنصّ الذي اسنده إلى أبي عمرو: ((وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو. وذلك قولك: أمّا العبيدُ فذو عبيد، وأما العبدُ فذو عبد، وأمّا عبدان فذو عبدين)).(١)

والضمير في قوله: (أنّه قول أبي عمرو) عائد على عنوان الباب، وهذا يلقي الضوء على أسلوب أبي عمرو في القياس؛ فقوله: (يختار فيه الرفع) دليل على أنّ بعض العلماء في عصر أبي عمرو اختاروا فيه غير الرفع. وقوله: (ويكون فيه الوجه) دليل على أنّ أبا عمرو كان واحدا ممن اختار الرفع، وقوله (الوجه) دليل على أنه (الحكم) الذي يعتمده هو، أما قوله (يختار) فإنما يدل على كثرة من اعتمد الاختيار. أمّا قوله (في جميع اللغات) فهو إشارة إلى بني تميم والحجازيين الذين مرّ ذكرهم في الباب الذي سبق،(٢) فبنو تميم يرفعون المصدر إذا أدخلت في أوله الألف واللام دفعا لتوهم الحال، لأنّ الحال لا تدخله الألف واللام. والحجازيون قد ينصبون المصدر المحلى بأل على أنه مفعول لأجله. أمّا الاسم الذي لا يكون مصدرا، فإنّ أبا عمرو يشير إلى أنّه لا يكون فيه إلاّ الرفع، كما يظهر من عنوان الباب.

ولمّا استقر له هذا الحكم في هذه الظاهرة، مثّل له بالأمثلة التي يبدو أنها صارت تقليدية في زمنه، ولكنها أمثلة تصلح لإبراز القاعدة: أمّا العبيدُ فذو عبيد .... الخ.

وقد بين السيرافي أنّ (الاسم المرفوع بعد أمّا هنا) مرفوع وجوبا على الابتداء، وما بعده خبره.(٣)

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٨٧ .

(٢) نفسه / ص ٣٨٥ .

(٣) نفسه / ص ٣٨٨ .

وقد استغلّ سيبويه قياس أبي عمرو هذا وحكمه، لتوضيح جوانب المسألة: ((وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أمّا العبدَ فذو عبد، وأمّا العبدَ فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث.(١) وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر. كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيدَ والدراهمَ، أي: للعبيد وللدراهم، وهذا لا يتكلم به، وإنّما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أما العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح، لأنّه لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبث إذ أجرى المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتبٌّ)).(٢)

ففي هذا النصّ قسم سيبويه النحويين إلى فريقين الفريق: الأول مثّله أبو عمرو، وتبعه يونس، ولم يخالفه الخليل، والفريق الثاني لم يسمّ سيبويه أفراده، وإنما اكتفى بقوله: ((فقال النحويون)) ونسب إلى كل فريق قياسا. فأما النحويون فإنهم اعتمدوا قول قوم من العرب، وقد حكم سيبويه على هذه اللغة بأنها قليلة خبيثة، فهي ضعيفة، كما أشار السيرافي، لأنها قليلة الانتشار، ولكن مجرد وجود اللغة جعله يجيزها على قلتها.

ووجه الضعف في هذه اللغة أنها قامت على قياس ضعيف، فقد قاس هؤلاء النحويون الاسم على المصدر، ذلك لأنّ الاسم لا يقدر له فعل من لفظه ينصبه كما يقدر للمصدر، أمّا (الجماء الغفير، وخمستهم) فإنما جاز حملها على المصدر؛ لأنها يمكن أن تؤول بمشتق، فقياسها قياس على معنى مجتمعين، ولذلك أمكن أن تقع حالا مثلما يقع المصدر المحلّى بأل حالا في مثل (أرسلها العراك)(٣)، كأننا قلنا: جامين غافرين، وفي خمستهم: جميعا. أمّا اسم الذات كالعبد وما أشبهه فلا

---

(١) علق عليه السيرافي بقوله: "وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجها، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه، إلاّ أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة. وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير الملك، والملك مصدر، كأنّه قال: أمّا ملك العبيد، كما تقول: أمّا ضرب زيد فأنا ضاربه" نفسه / حاشية ص ٣٨٩.

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٨٩.

(٣) نفسه / ص ٣٧٢.

يقاس على المصدر.

وقد جعل سيبويه قول النحويين: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد، ضعيفا، لأنّه لو أفرد لكان الرفع هو الصواب، لأنّ علة القياس تبقى على ضعفها في (العبيد).

ويبين سيبويه أن ضعف هذا القياس، يشبه ضعف قياس من قال: ويلٌ لهم وتبٌّ. فهم يعطفون (تبّ) على (ويل) أي انّهم يثبتون لتب (لهم) ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا كان معه (له). ولكنّهم رفعوا، وهذا ضعيف.(١)

ولا اشك في أنّ سيبويه ينسب إلى أبي عمرو ومعاصريه، بأنهم ناقشوا هذه المسائل، وبنوا عليها قياسهم، يتضح ذلك من قوله في النص: ''وهذا لا يُتكلّم به، ووجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس....''. ممّا يوضح منهجهم جميعا، بأنّهم بنوا قياسهم على المطّرد في كلام العرب، ولم يرفضوا القليل.

وممّا يدل على أنّ هذه المسائل كانت تعالج في زمن أبي عمرو، أنّ عيسى بن عمر يستشهد بقول رؤبة:

فيها ازدهاف أيّما ازدهاف(٢)

نصب (أيّما) على اضمار فعل دلّ عليه المصدر ازدهاف، كأنه قال: تزدهف أيّما ازدهاف.

ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو من نصب المصدر النائب عن فعله: ''عن أبي عمرو بن العلاء، قال كعب بن زهير:

---

(١) كتاب سيبويه/ج١/ حاشية / ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) نفسه: / ص ٣٦٤ وانظر : ديوان روبة : / ص ١٠٠ .

تسعى الوشاة جنابيها وقيلهم   إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول(١)

قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: معناها: ويقولون، وكذا كل شيء من هذا المنصوب كان في موضع ((فعل)) أو ((يفعل)) كقولك: صبرا ومهلا وحلا، أي: اصبر، وامهل، وتحلل))(٢).

ويؤكد أبو عبيدة أن أبا عمرو يعتمد في أحكامه هذه على ما ثبت بالنقل الصحيح عن العرب: ((والعرب تفعل مثل هذا إذا كان في موضع ((فَعَلَ)) أو ((يَفْعَلُ)) نصبوه))(٣).

وهكذا يتضح أن سيبويه وجد ثروة لغوية وفيرة، وأصولا نحوية ناقشها العلماء، فوازن بين قياسهم، واختار الوجه الذي رآه يتناسب مع أصولهم، ومع ما استجد من الأصول لديه، ومما جمع بعدهم، ولكنه اشبع كل ذلك بحثا وتحليلا، حتى نضجت المسائل بين يديه، وقدّم خلاصة كل ذلك في كتابه.

٢- قياس أمّا أنت منطلقا على: لأنْ صرت منطلقا:
((وسألته عن قوله: أمّا أنت منطلقا انطلقُ معك، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس. وذلك لأنه لا يُجازَى بأنْ، كأنه قال: لأنْ صرت منطلقا أنطلقَ معك))(٤).

أورد سيبويه هذا النص في باب (الجزم في جواب الطلب) الذي سمّاه: ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل))(٥). وقوله: وذلك لأنه لا يجازى بأنْ إشارة الى أنّ (أمّا) في هذا التركيب ليست جازمة وانها مركبة من (أنْ) المصدرية و(ما) الزائدة، وقد بين سيبويه(٦) أنّ (ما) لازمة لأنها عوض عن الفعل المحذوف،

وقال السيرافي: اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف

---

(١) ديوانه / ص ١٩.

(٢) مجاز القرآن / ج١ / ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) نفسه / ص ١٢٢.

(٤) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٠١.

(٥) نفسه / ص ٩٣.

(٦) نفسه / ج١ / ص ٩٢.

الفعل في هذا ونحوه(١)، وبين أنّ الكوفيين يجعلون (أنْ) بمعنى (إنْ) الشرطية، في حين يقول البصريون إنّه بمعنى التعليل، أي: لأن كنت منطلقا انطلق معه، وشبهوه ب(إذ). وإلى مثل هذا التفسير ذهب ابن هشام.(٢)

وسيبويه ينسب هذا التفسير للخليل، ويشير بأنه يوافق فيه رأي يونس وأبي عمرو، ويتبين من رأي السيرافي أنّ المسألة ليست رأي عالم بذاته، وإنما هو رأي مدرسة علمية، كانت تتناول الظاهرة بالبحث والتنقيب والتحليل، حتى تستقرَّ على رأي، يتفق مع الظواهر اللغوية المشابهة، ومع الأصول اللغوية التي توصلوا إليها.

وبذلك نجدهم في زمن أبي عمرو قاسوا: أمّا أنت منطلقا على: لأنْ صرت منطلقا، معتمدين على الدلالة المشتركة بين التركيبين، وموقع خبر (صار) في التركيبين، فاستدلوا بـ(منطلقاً) في التركيب التام على أنها (خبر صار) في التركيب الذي جرى فيه الحذف، وبذلك استطاعوا أن يتوصلوا بالقياس، إلى التركيب الذي كان مختفياً في البنية العميقة.

وقد انتقل هذا القياس الى الخليل قبله، وناقش فيه سيبويه فاعتمده، ولم يجد اللاحقون تفسيراً غيره لهذه الظاهرة كما رأينا عند السيرافي وابن هشام، ومع أن الكوفيين اعتمدوا القياس نفسه، إلا أنني أجد حملهم (أن) على معنى الجزاء أسهل.

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/حاشية/٢٩٣ .

(٢) مغني اللبيب / ج١ / ص ٦٠ - ٦١ وانظر الامالي الشجرية (ص ٨١ - ٨٣) .

٨- في الحذف والتقدير:

''ومثل ذلك قول الخليل، رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجلَ إمّا زيداً وإمّا عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفّق زيداً أو عمرا'' (١).

يبيّن النص أنّ أبا عمرو ومعاصريه من علماء النحو، كانوا يستخدمون القرائن اللفظية والمعنوية، للوصول الى البنية العميقة للتركيب، فدلالة (ألا رجل) على التمنّي ساعدتهم على تقدير تركيب من البنية العميقة (اللهم اجعله)، وهذا التقدير يتناسب مع الموقع الإعرابي (زيداً) فهو مفعول به للفعل المقدّر (اجعله).

وقد أتخذ هذا الاسلوبُ في التحليل شكلَ المنهج، ممّا يدلّ على قناعتهم بنجاعته، في تفسير الظواهر اللغوية من هذا النوع، وقد خصّص سيبويه لذلك باباً خاصاً سمّاه: ''هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل''(٢). وفي هذا العنوان يشير سيبويه إلى علة الحذف (لكثرته في كلامهم). وهذ يعني أنه محذوف لأنّ المعنى العام للتركيب يدل على وجوده، وقوله (بمنزلة المثل) يعني أن هذا التركيب له بعد تاريخي، مثلما أن قصة المثل لها بعد قصصي تاريخي، وأنه صار كالمثل تتلقاه بالقبول على شكله التركيبي والبنائي.

ظهرت فكرة (الحذف والتقدير) في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو، كما مرّ في: أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك، وقد

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٨٦ .

(٢) نفسه / ص ٢٨٠ .

نبّه على وجود هذه الظاهرة في العربية في معرض الشتم مثل وجودها في معرض التعظيم، وقد فسّر الخليل ويونس أنّ الحذف يكون على تقدير مبتدأ أو تقدير فعل، وذلك في نصب (حضجر) في قول الشاعر:

حضجرٌ كامٌّ التوامين تَوكّأت على مرفقيها مستهلّةَ عاشرِ (١)

وزعموا أنّ أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً'' (١).

فمن الدلالة العامة على الذمّ، قدّروا فعلاً يتناسب مع رواية النصب، التي أشار اليها أبو عمرو، وقدّروا مبتدأ يتناسب مع رفعه على أنّه خبر.

وهكذا صاروا يتوسّلون إلى (البنية العميقة) بهاتين القرينتين: الدلالة العامّة، والموقع في التركيب، وحركة هذه الكلمة في الموقع.

ومما يؤكد أنّ هذا المنهج، في تحليل التراكيب اللغوية، كان معروفاً في زمن أبي عمرو، ما نسب إلى عيسى: ''وأمّا قولهم: راشداً مهدياً، فانهم أضمروا: (ذهب) راشداً مهدياً، وإن شئت رفعت ... وإن شئت نصبت ... حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما'' (٢).

... ...

٩- المعرفة والنكرة:

أ- أعلام الأجناس

ذكر سيبويه بعض الأسماء المفردة، والألقاب، والكنى التي

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٧١ ، وذكر في الحاشية أنّ البيت من الخمسين .

(٢) نفسه / ج١ / ص ٢٧١ .

تطلق أعلاماً على الأجناس، كقولهم للأسد أُسامة، وأبو الحارث، وللثعلب ثُعالة، وأبو الحصين، ومثل ذلك ابن عِرس، وأم حُبيّن وسامُ أبرص، وجعل ذلك تحت عنوان: ''هذا باب من المعرفة، يكون فيه الاسم شائعاً في الأمّة'' واستدل على أنّ هذه الأسماء معرفة، بالقياس الذي نسبه إلى أبي عمرو:

''ويدلّك على أنّ ابن عرس وأمّ حُبيّن وسامّ أبرص وابن مطر معرفة، أنّه لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمرو. ألا ترى أنّك لا تقول: ابو الجخادب.

وهو قول أبي عمرو، حدّثنا به يونس عن أبي عمرو''(١).

فقد قاس أبو عمرو هذه الأسماء على الأعلام، ووجه الشبه بينهما أنّ الجزء الثاني من هذه الأسماء، وهو المضاف إليه، لا تدخله الألف واللام فلا يقال: أبو الجخادب كما لا يقال: أبو الزيد، وإنما يقال: أبو جخادب كما يقال: أبو زيد، ممّا يدلّ على أنها معرفة بمنزلة (زيد وعمرو).

ب- الألقاب:

''إذا لقّبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيسُ قفّةٍ قد جاء، وهذا زيدُ بطّةٍ فإنّما جعلت قفّة معرفة؛ لأنّك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيسٌ. فلو نوّنت قفّة. صار الاسم نكرة، لأن المضاف إنّما يكون نكرة

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٩٦ .

ومعرفة بالمضاف اليه، فيصير قفّة ها هنا كأنّها كانت معرفة قبل ذلك ثمّ أضفت إليها''(١).

اعتمد سيبويه قول أبي عمرو في (باب الألقاب) فقدّمه في أوّل الباب على شكل قاعدة، كما نلاحظ في أوّل النص، ثم فسّره بالأمثلة التي، أعتقد، أنّها كانت متداولة في عصر أبي عمرو.

ولمّا وصل إلى القاعدة الثانية نسبها إلى أبي عمرو مرة أخرى، ثمّ وضّحها بالأمثلة:

''فإذا لقّبت المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبدُ الله بطةُ يا فتى، وكذلك ان لقبت المضاف بالمضاف''. (٢)

وهذا القياس الذي قام به أبو عمرو قياس على الأصل، فالأصل في الاسم في العربية أن يكون مفرداً مثل: زيد وعمرو، أو أن يكون مضافاً كقولنا: عبدُ الله، وامرؤ القيس، والكنيه لا تكون الا مضافة كقولنا: أبو زيد وأبو عمرو، وليس من أصل التسمية في العربية أن يكون للرجل اسمان مفردان، ولذلك جعل أبو عمرو الاسم المفرد مضافاً اليه، قياساً على عبد الله، وأبي زيد، لينسجم الاسم مع اللقب مع تركيب الكنية، وتركيب عبدالله، وهما أصل في التسمية، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله: ''فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب اذا كانت اسماء على أصل تسميتهم، ولا يجاوزوا ذلك الحد''.(٣)

واذا لقب المفرد بمضاف، أو لُقّب المضاف بمفرد، فإنّ أبا عمرو يجعل قياسه على النعت، وذلك لان اللقب قد يقع على اثنين

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) نفسه / ص ٢٩٥ .

(٣) نفسه / ٢٩٦ .

فنحتاج الى الصفات، وهو تفسير المبرد: ''ألا ترى انه تقول: جاءني زيدٌ، فاذا خفت ان يلتبس بزيد اخر قلت: الطويلُ، ونحوه، لتفصل بينهما''. (١)

وقد فسر سيبويه قياس أبي عمرو بقوله: ''جرى أحدهما على الآخر كالوصف'' أي أنّ لقب المفرد اذا كان مضافا، يجري منه مجرى الطويل من زيد في قولنا: زيد الطويل، وكذلك لقب المضاف اذا كان مفردا، كقولنا: هذا عبد الله بطة يا فتى.

ويلاحظ من هذا القياس، أن فيه دراسة واعية لأساليب الاستعمال اللغوي في المقيس عليه، ومراعاة ذلك في المقيس، وبذلك تكون الأساليب الجديدة منطبقة تماما على أصل الاستعمال اللغوي، لا تتجاوزه، والى هذا أشار سيبويه بقوله: ''على أصل تسميتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد''. (٢)

ويشير سيبويه إلى مسلّمة لغوية، يبدو أنها وصلت إليه من المسلمات النحوية، التي توصل إليها العلماء في زمن أبي عمرو، وذلك: ''أن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه'' (٣)، ونحن نرى أن أبا عمرو جعل المضاف إليه (وهو اللقب) معرفة، فإنما جعلت (قفة) معرفة في قولنا: هذا قيس قفة، لانها لو جعلت نكرة لصار الاسم كله نكرة، فاشارة أبي عمرو الى اضافة الاسم المفرد الى اللقب المعرفة، تدل على أن هذه المسلمة كانت بدهية عنده.

١٠- نصوص توضح بعض جوانب القياس عند أبي عمرو:

قال السيوطي: ''يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حُوِّل للمبالغة إلى

---

(١) المقتضب / ج٤ / ص ١٧ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٩٦ .

(٣) نفسه / ٢٩٥ .

فَعَّال، وفَعُول ومِفْعَال وفَعِيل، وفَعِل ... وأنكر الكوفية إعمال الكلّ. أي إعمال الخمسة ... وأنكر أكثر البصريين الأخيرين، أي فعيل وفعل لقلتهما. وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل، لأنه أقل ورودا حتى إنه لم يسمع إعماله في شر. وقال أبو عمرو: يعمل فَعِل بضعف''(١).

في هذا النصّ يصرح أبو عمرو بفكرة العامل بقوله (يعمل)، ويستفاد من النصّ أنّ أوزان صيغ المبالغة الخمسة كانت معروفة لديه، ممّا يؤكد صحة الأوزان التي نسبت إلى الحضرمي الذي قال: ''أصل الكلام على (فعل) ...الخ''. وهذا يعني أيضا أنّ الخليل بنى على هذا الأساس حينما صنّف تفعيلات العروض.

و:''قال الأصمعيّ: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمّة في قوله:

حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُناخةً   على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا(٢)

في إدخاله (إلاّ) بعد قوله (ما تنفك)، وعلّق الفضل بن الحباب قائلا: ما زال زيد إلاّ قائما، ويقول ثعلب: لا يدخل مع ما ينفك وما يزال (إلاّ) لأنّ (ما) مع هذه الحروف خبر، وليست بجحد''. (٣)

يدل هذا النصّ على نضج في الاستقراء في عصر أبي عمرو، فأداة الحصر (إلاّ) لا يكون قبلها إلاّ نفي، والأفعال (ما زال، وما انفك) أفعال موجبة و(ما) فيها ليست نافية كما توهم ذو الرمّة، ولذلك حكم أبو عمر على جملته بأنّها غير صحيحة، أي أنّها (غير أصولية) فهي لا تتناسب مع أصول اللغة وقواعدها، التي أصبحت واضحة لعلماء اللغة، بفضل استقرائهم، الذي غطّى كلّ الجوانب التي استطاعوا أن يتوصلوا إليها، من لغة منطوقة أو مكتوبة.

---

(١) همع الهوامع / ج٥ / ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) انظر : ديوان ذي الرمة / ج٣ / ص ١٤٢٠ .

(٣) الموشح / ص ٢٨٦ .

وقال المبرد: ((فمن ذهب إلى حذف التنوين لالتقاء الساكنين، قال: هذه هندُ بنتُ عبد الله)) فيمن صرف هندا؛ لأنه لم يلتق ساكنان، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين، ويحتج بما ذكرته له في النداء من قولهم: يا زيد بن عبد الله، وقال: هذا بمنزلة قوله: هذا امرُؤٌ ومررت بامرِئٍ، ورأيت امرَأً، تكون الراء تابعة للهمزة فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن، وهو وابن شيء واحد))⋅(١)

في هذا النصّ بنى أبو عمرو حكمه بجواز حذف التنوين في (هندُ بنت عبد الله) لتكون (هند) مع صفتها (بنت) بمنزلة اسم واحد، قياسا على المنادى العلم الموصوف بكلمة (ابن) إذ صار مع صفته بمنزلة اسمٍ واحد، وهو يقيس (هند بنت) على (امرؤ، وامرأ، وامرئ) ووجه الشبه بينهما (علة القياس) أنّ (هندا) مع صفتها (بنت) بمنزلة اسم واحد هو (امرؤ) ولذلك تبعت الحركة في آخر هند، حركة آخر كلمة (بنت)، كما تبعت حركة الراء حركة الهمزة في كلمة (امرئ)⋅

وهذا التداخل في القياس، يدل على أنّ هذه الظواهر اللغوية الكثيرة كانت مجموعة لديهم، حفظا كان ذلك أو كتابة، وأنهم درسوا خصائصها، ولذلك كان الائتلاف والتباين فيما بينها واضحا في دراستهم⋅

وهنا نتذكر أنّ أبا عمرو، كان راوية لفصيح كلام العرب شعره ونثره، وبذلك تمثّلت فيه ظاهرة (الكفاية اللغوية) وتمثلت فيه ظاهرة (الأنموذج) اللغوي، لأنّه عربي فصيح يدرك بفطرته الجمل الأصولية وغير الأصولية، والقواعد الصحيحة وغير الصحيحة في العربية، بالاضافة إلى أنّه عالم، درس الظواهر اللغوية على أساس من القياس،الذي اعتمد فيه كثيرا على فكرة التباين والتشابه بين الظواهر اللغوية⋅ وهذا ما

---

(١) المقتضب / ج٢ / ٣١٤⋅

سيتضح أكثر في ختام هذا البحث إن شاء الله.

وقال المرزباني: ''قال أبو عمرو بن العلاء: عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية وما تُعلّق عليه إلاّ بحرف واحد، قوله:

ثُمَّ قالوا تُحبُّها قلت بهراً   عدد القطرِ والحصى والترابِ(١)

وكان ينبغي أن يقول: أتحبُّها، لأنّه استفهام. قال: وقوله بهرا: أي تعسا، وفي رواية أخرى أنه قال: وله وجه إن أراد الخبر ولم يرد الاستفهام .... وقال أبو عمرو بن العلاء: ويكون بهرا بمعنى حُبّاً ظاهرا، من قولهم: قمر باهر''.(٢)

نجد في هذا النص أنّ أبا عمرو يستشهد بالشعر والنثر على حد سواء، وقوله: حجّة،دليل على أنّ الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء لاثبات صحة كلام جديد أو ردّه، كان منهجا متبعا عند علماء النحو في عصر أبي عمرو، فيتخذون كلام العرب الفصيح مقاييس يقيسون عليها كل كلام جديد، ونجد أبا عمرو يردّ قول الشاعر، لأنه خالف أصلا من الأصول، فالأصل في الاستفهام أن يكون بذكر الأداة، وبذلك تكون جملته غير أصولية، ولكنه يلتمس له وجها آخر يناسب التركيب ولكن باختلاف الدلالة:''إنْ أراد الخبر ولم يرد الاستفهام''.

ثمّ نرى أنّ أبا عمرو كان يهتم بالجانب المعجمي في هذه الظاهرة، فيقدم دلالتين لكلمة (بهرا)، وهو يعلم أنّ الشاعر أراد دلالة واحدة، وهذا يعني الاهتمام بالجانب التعليمي في البحث اللغوي، فهو يعلم أنّ له تلاميذ ينقلون عنه، وكل واحد منهم يمكن أن يختص بمستوى من مستويات اللغة.

وفي النصّ تأكيد على أنّ أبا عمرو يحتج بشعر الاسلاميين من

---

(١) انظر ديوان عمر ابن أبي ربيعة / ج١ / ص ٣٧.

(٢) الموشح / ص ٢١٥ - ٣١٧.

الشعراء، فقد رأيناه يتابع شعر ذي الرّمة، وها هو ذا يصرّح بأنّ شعر ابن أبي ربيعة حجّة. وبذلك يكون أبو عمرو قد سار على الدرب الذي رسمه ابن أبي إسحاق الحضرمي، في الاعتداد بشعر المعاصرين من الشعراء، ولكن بمتابعة لقهم والتنبيه على الجمل غير الأصولية في لغتهم. وهكذا نجد علماء النحو يفتحون حدود الاحتجاج الزمانية على مصراعيها. أمّا قول أبي عمرو في ذي الرّمة: ''وقال أبو عمرو بن العلاء: إنّ امرأ القيس أوّل الشعراء وذا الرمّة آخرهم''(١) فإنّما كان في مجال (النقد الشعري) ولم يكن تحديدا لآخر من يحتج به، جريا على تصنيف الشعراء في طبقات عند النقاد القدامى.

وقد نسب السيوطي إلى أبي عمرو بعض المصطلحات، التي تدل على أنه كان يتخذ القياس منهجا: ''حكى أبو عمرو بن العلاء أنّ لغة تميم إهمال ليس مع إلاّ (حملا) على (ما) كقولهم: ليس الطيب إلاّ المسك، بالرفع على الإهمال''(٢). فقوله: (حملا) إشارة واضحة إلى قياس إهمال عمل ليس على إهمال عمل (ما) عند بني تميم.

وقال: ''اختلف في المتعدّي بالهمزة، على أقوال: أحدها: أنّه سماع في اللازم والمتعدي وعليه المبرد. ثانيها: قياس فيهما وعليه الأخفش والفارسي. ثالثها: قال سيبويه: قياس في اللازم سماع في المتعدي. ورابعها: قياس مطلقا في غير باب عَلِم، وعليه أبو عمرو''(٣).

وهنا نجد أبا عمرو يستعمل (حكما) مطلقا،يجعله قاعدة تكون مقياسا للظواهر اللغوية المستجدة على منوالها - وقوله: قياس مطلقا منسوب إلى أبي عمرو بلفظه أو بمفهومه، وهو على كلتا الحالتين تأكيد من السيوطي، بأنّ القياس كان منهجا عليا عند أبي عمرو ومعاصريه، يعالجون على أساسه الظواهر اللغوية.

---

(١) تاريخ الادب العربي / بروكلمان / ج١ / ص ٢٢٢ .

(٢) همع الهوامع / ج / ص ٨٠ .

(٣) نفسه / ج٥ / ص ١٤ .

ومن الأحكام المطلقة التي نقلها السيوطي عن أبي عمرو قوله في مثل: حبذا الصبرُ شيمةً: ''وقال أبو عمرو: تمييز مطلقا''(١). وقد أيّد أبو حيان ما ذهب إليه السيوطي: ''حبذا زيدٌ راكباً، وحبذا أخوك ماشيا، نصبتهما على الحال، وكان أبو عمرو بن العلاء يرى نصبه بالتمييز، لأنّه يحسن أن نقول: حبذا زيد من راكب''(٢).

ونحن نلاحظ في ما فسره أبو حيان أنّ أبا عمرو اتخذ حكمه على أساس من القياس، فهو يقيس: حبذا زيد راكبا على حبذا زيد من راكب، فهو قياس تركيب ودلالة، لأنّ دلالة من على التنكير وعلى استغراق عموم الجنس كانت سببا (علة) في اختيار حكم الموقع الإعرابي، وهو التمييز.

ونسب السيوطي إلى أبي عمرو رأيا في تصنيف الأسماء، إلى مشتق وغير مشتق: ''فأمّا جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين، مثل الخليل، وأبي عمرو، و... على أن بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق''.(٣)

مظاهر القياس في النصوص الصرفية المنسوبة إلى أبي عمرو:

نسب سيبويه إلى أبي عمرو معالجة بعض القضايا الصرفية، كالممنوع من الصرف، والتصغير، والنسب، والتعدية، والتذكير والتأنيث، وتغير المبنى لتغير المعنى.

من ذلك قوله: ''وكان أبو عمرو يقول: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف، ويقول: لمّا كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا: لا أدرِ، ولم يكُ، ولم أبلُ، وخذْ، وكُلْ، وأشباه ذلك، وهو كثير''(٤).

---

(١) همع الهوامع / ج ٥ / ص ٤٩.

(٢) تذكرة النحاة / ص ٨٥.

(٣) الاشباه والنظائر / ج٥ / ص ١٤٤.

(٤) كتاب سيبويه / ج٣ / ٥٠٦.

فأبو عمرو يعلل حذف التنوين من هند لكثرة الاستعمال اللغوي، ويقيسه على (لا أدري) التي حذفت ياؤها لكثرة الاستعمال. ونلاحظ أنه يحشد أمثلة كثيرة من الظواهر اللغوية التي أعدها لهذا القياس، وهذا يعني أنه ينظر إلى اللغة نظرة كلية وهو يعالج مسألة جزئية بسيطة، وهذا واضح من قوله: ''وهو كثير'' مما يدلّ على أنه بنى حكمه على استقراء كثير من الظواهر اللغوية، التي أثبتت وجود الحذف في العربية لكثرة الاستعمال.

ومن الظواهر الصرفية التي يبرز فيها التعليل عند أبي عمرو، ما ذكره سيبويه بقوله:

''وإذا حقّرت سرحان اسم رجل قلت: سُريحين صرفته، لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنّك تقول في تصغير غضبان: غُضَيْبان .... ولكنك تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله، فإذا قلت إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأنّ آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرته، وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس''.(١)

فعلة منع الصرف في سرحان أنّه علم مختوم بألف ونون زائدتين، فلمّا صُغّر انتفت العلّة، فصرف لأنه خرج عن قياس غضبان الذي بقي ممنوعا من الصرف بعد التصغير لبقاء العلة فيه. وقاس أبو عمرو علة منع الصرف في غضبان، الذي وجدت الزيادة في آخره، على منع الصرف في العلم المنقول من الفعل إذا كانت الزيادة في أوّله، فلمّا خرج عن وزن الفعل صُرف، وكذلك سرحان لمّا خرج عن قياس غضبان صرف.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٧ .

ويلاحظ في تحليل هذا القياس تداخل الظواهر اللغوية في القياس الواحد، ممّا يدل على وجود رصيد وفير من الثروة النحوية في المسائل المختلفة، سار العالم يسخّر وجوه الاختلاف والتشابه فيما بينها، مثلما كان يستغل في قياسه وجوه الاختلاف والتشابه بين الظواهر اللغوية نفسها، فقد أصبح أبو عمرو يستخدم الأحكام والقواعد التي تم التوصل إليها، ويكتفي بالتمثيل عليها من الظاهرة اللغوية. وهذا يبين كيف تطور القياس إلى قياس على القاعدة، ولكن دون الاستغناء عن النموذج اللغوي، الذي صار يظهر على شكل مثال.

وممّا ظهرت فيه علّة القياس عند أبي عمرو قول سيبويه: ((وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، يجعله اسما لقبيلة))(١). فإذا أطلق الاسم (علما على مؤنث) فهو ممنوع من الصرف عند أبي عمرو، واتخذ هذا التعليل في صرف (سبأ) في بعض النصوص، لأنّه يكون حينئذ علما على مذكر فيصرف، وجعل سيبويه ذلك قاعدة لما شابه ذلك من أسماء: ((وصرفت تيما وأسدا، لأنك لم تجعل واحدا منهما اسما للقبيلة .... فأمّا ثمود وسبأ، فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين)).(٢)

ومن ذلك أيضا: ((فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول: ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأنّ المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر))(٣).

نلاحظ في هذا النص وضوح سلسلة السند من الحضرمي إلى سيبويه، فأبو عمرو والحضرمي مؤسسان في هذا القياس، يظهر فيه حمل ظاهرة لغوية جديدة على أخرى أصيلة لعلة بينهما، فقوله (إنّ) دليل على الاستقبال، وعلى أنّ التسمية لم تحدث بعد ولكنّهما جائزة،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٥٣ .

(٢) نفسه / ٢٥٣ .

(٣) نفسه / ص ٢٤٢ .

وهذا يوضح أنّ القياس عندهم، وسيلة من وسائل تجددّ اللغة على أساس أصيل، والمقيس هنا عمرو، وزيد علما للمؤنث، والمقيس عليه العلم المؤنث، والحكم المنع من الصرف، علة ذلك أنّ أصل تسمية المذكر للمذكر وأصل تسمية المؤنث بالمؤنث.

وقول سيبويه (وهو القياس) يعني: الحكم الذي يتمشى مع القاعدة الأصلية التي ثبتت للظاهرة اللغوية. وهنا نجد أن الحضرمي وأبا عمرو أسّسا هذه القاعدة ولكنها بقيت عرضة للمحاكمة اللغوية، حتى ثبتت في النهاية على يدي سيبويه، وهذا يشير إلى التقويم المستمر في هذا المنهج العلمي. ومما يؤكد ذلك صمود هذه القاعدة أمام نقد عيسى بن عمر، الذي تبنى قياسا مخالفا فيها على ما تقدّم.(١)

ومما ظهرت فيه علة القياس كذلك، ما ينصرف من الأسماء المشبهة بالأفعال إن سميت بها، فقد: ''زعم يونس: أنّك إن سميت رجلا بضارِبْ من قولك: ضارب وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سميته ضارَبَ، وكذلك: ضرَبَ. وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنّها حيث صارت اسما وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل، غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو الاسم، وبمنزلة حجر وتابل، كما أنّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضب ويعمل إذا صارت اسما''(٢).

فإذا كان العلم المنقول من وزن الفعل، مزيدا في أوله بالحروف التي تكون في أوائل الأفعال، فإنّه يمنع من الصرف، وعلّة المنع عند أبي عمرو العلَميّة والوزن الخاص بالفعل، فإذا انتفى جانب من هذه العلّة

---

(١) أنظر : كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٤٢ .

(٢) نفسه / ص ٢٠٦ .

المركبة من علتين صرف الاسم، لأنّ الزوائد التي فيه من خصائص الأسماء. وتظهر في هذا النص فكرة الأصل التي تكاد تلازم النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو، فهناك زوائد،الأصل فيها (عندهم) أن تكون في أوائل الأفعال، كالهمزة التي في أول أحمد، والياء في أول يزيد، والتاء في أوّل تغلب. والأصل في بعض الأوزان أن تكون خاصة بالاسم مثلما أنّ الأصل في بعض الأوزان أن تكون خاصة بالفعل.

وبذلك ثبت هذا القياس عند النحويين اللاحقين، لأنه اعتمد الأصل وبالتالي سار على قياس قول العرب، ولم يثبت قياس عيسى في هذه المسألة عند سيبويه: ''وأمّا عيسى فكان يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا'' وهكذا صار التقويم المستمر من العلماء اللاحقين، يتتبّع قياس السلف، فيؤيد ما اتفق مع المبادئ الأساسية للقياس، ويرد ما خالفها في ضوء ما يستجد من المعلومات ومن الأصول النحوية التي تثبّت منها اللاحقون.

....

وقد برز التقويم المستمر لقياس أبي عمرو، في النّسب بشكل جلي، فقد: ''حدثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقول في ظبية: ظبييّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلاّ هذا. إذ جاز في أمية وهي معتلة، وهي أثقل من رَميي.

وأمّا يونس فكان يقول في ظبية: ظَبَوِيّ، وفي دُمْيَة: دُمَوِيّ، وفي فِتْيَة: فِتَوِيّ.

فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفَعِلة، لأنّ اللفظ بفَعِلة إذا أسكنت العين، وفعلة من بنات الواو سواء ... فلمّا رأوها آخرها كآخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُمية كفُعِلة،

وجعلوا فتية بمنزلة فعلة، هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما،،.(١)

فأبو عمرو ذكر المثال الذي يجري عليه القياس، وقد وضح سيبويه هذا القياس بقوله: ''لأن القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه هاء ... فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل.،،

أي أن المعتل بالياء مثل (ظبي) أو بالواو مثل (غزو) يقاس في نسبته على غير المعتل سواء ألحقته تاء التأنيث مثل (ظبية، وغزوة) أم لم تلحق، فيصبح: ظبييّ وغزويّ، تماما كما مثل أبو عمرو.

وقد تبع الخليل هذه القاعدة، وقارنها بقياس آخر ذكره يونس، وهو قوله في (ظبية: ظَبَوِي)، فحاول الخليل تعليل قياس يونس بأن أصحابه حملوا فِعلة على فَعلة، وذلك لأن شكل البناء واحد. ولكنه فضل قياس أبي عمرو، وعده (أقيس، وأعرب) أي أنه يتمشى مع القاعدة الأصلية فهو أقيس، ويتمشى مع المسموع من كلام العرب فهو أعرب.

أما سيبويه فإنه يرد قياس يونس، ولا يقبل في هذه الظاهرة إلا قياس أبي عمرو، وهذا يفهم من قوله: ''لا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا) إشارة إلى قياس أبي عمرو. وقد ثبت قياس أبي عمرو للدراسة والبحث، فأصبحت قاعدته أصلا في قواعد النسب إلى يومنا هذا.

وهذا التقويم المستمر، الذي كان يقوم به العلماء اللاحقون لقياس شيوخهم المؤسسين، يفسر لنا ظاهرة الخلافات النحوية، إذ كان بعضهم يؤيد قياسا لقناعته بحكمه وعلته ولغته في الأصل، وكان البعض

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٤٧ .

الآخر يرد هذا القياس لعدم قناعته بذلك، ولكنّ المنهج واحد، فلا يعني اختلافهم في قياس مسألة أنّهم مختلفون في مبدأ القياس ومنهجه، بل كانوا جميعا يعتمدون مبدأ القياس حتى في ردّهم مسألة من مسائل القياس.

وفي النسب إلى ما كان على حرفين ولحقته الزوائد، يقول سيبويه: (١) ''فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإنْ شئت حذفت الزوائد، ورددت ما كان له في الأصل. وذلك ابن، واسم واست، واثنان، واثنتان، وابنة، فإذا تركته على حاله قلت: اسميّ، واستيّ، وابنيّ، واثنيّ في اثنين واثنتين. وحدثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله وإن شئت حذفت الزوائد، ورددته إلى أصله فقلت: سمويّ، وبنويّ، وتصديق ذلك أنّ أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بنويّ، وزعم يونس أبا عمرو زعم أنّهم يقولون: ابنيّ، فيتركه على حاله''.

ففي هذه المسألة يعتمد سيبويه رأي أبي عمرو ويؤيده بخبر يونس، فينسب إلى الكلمات المذكورة (ابن، واسم، ..) على لفظها، ويجيز أنّ يردّه إلى الأصل فيعيد إليها الواو الذي حذف منها، ويعتمد في ذلك خبر أبي الخطاب. وبذلك يصل العلماء في حركة علمية متنامية، إلى حكم نهائي ثبّته سيبويه في كتابه.

ومثل ذلك تتبعهم لقياس أبي عمرو في النسبة إلى (حيّة وليّة)(٢) فأبو عمرو كان يقول: حيِّيّ وليِّيّ. ولكن الخليل استغل قول العرب في حية بن بهدلة (حَيَوِيّ) وكان تعليله لذلك أنّ الياء الثانية قلبت واوا كراهية أن تجتمع الياءات، وحركت الياء الأولى بالفتح ؛ لأنّها لا تثبت وقبلها ياء ساكنة، أمّا ليّة فإنّ الياء الأولى فيها ردّت إلى الأصل، بالإضافة إلى التعليل السابق في حيّة فصارت لَوَوِيّ، وقد اعتمد سيبويه قياس الخليل وتعليله، لأنّه اعتمد لغة العرب المتداولة، وأهمل قياس

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٦١ .

(٢) نفسه / ص ٣٤٥ .

أبي عمرو وإن لم يردّه، تحفظا لأنه يعلم أنّ أبا عمرو ما كان يعتمد قياسا دون أن يكون له أساس من لغات العرب، ولكن يبدو أنها لغة قليلة الاستعمال، ولذلك لم يذكرها.

....

وفي التصغير كان أبو عمرو: ''يقول في حُبارى: حُبَيِّرة، ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتأنيث''. ويلاحظ أنه قلب الألف الزائدة الأولى ياء وأدغمها بياء التصغير، وجعل تاء التأنيث المربوطة بدلا من ألف التأنيث.

وقد جعل سيبويه لهذا الاسم الثلاثي الذي فيه زائدتان بابا بدأه بكلمة: قُلَنْسُوَة فقاس تصغيرها (قُلَيْسِيَة، وقُلَيْنِسة) على جمع التكسير قلانس، وقلاس، ونسب هذا القياس للخليل، ثم قاس عليها (حبنطى) التي فيها حرفان للزيادة وقليتهما الحاق الثلاثي بالخماسي فقال فيها: (حُبَيْط، وحُبَيْنِط). ثم قاس على ذلك حُبَارَى: ''إن شئت قلت: حُبَيْرى كما ترى، وإنْ شئت قلت حُبَيِّر''(١).

والقياس الذي اعتمده أبو عمرو، راعى معنى التأنيث، فأثبت التاء. لكنّ الخليل وسيبويه وجدا انه يخالف القاعدة التي التزما بها في قياسهما، وذلك أنّ الخماسي يصغر قياسا على تكسيره، ومع هذا فإننا نجد سيبويه قد عرض قياس أبي عمرو دون ان يصدر عليه حكما. وفي اعتقادي أنّ أبا عمرو كان صاحب فكرة ردّ المحذوف، فكان يقول في (هار: هُوَيِّر، ومَيت: مُوَيِّت، وشاك: شُوَيِّك)(٢) كأنه يصغر (هائر، ومائت، وشائك) فاذا كان يرد هذه الزوائد في التصغير وليس لها أثر في المعنى، فمن باب أولى أن يرد حرف التأنيث من أجل دلالته المعنوية.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٣٦ .

(٢) همع الهوامع / ج٦ / ص ١٣٧ .

وقد ردّ سيبويه قياس عيسى بن عمر في تصغير (أحوى) فقال سيبويه: ''وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف. وهو خطأ''(١) ولم يجز قياس أبي عمرو: ''وأمّا أبو عمرو فكان يقول: أحيٍّ، ولو جاز هذا لقلت في عطاء: عطيٍّ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة''(٢). ولكنّ سيبويه أيّد قياس يونس في هذه المسألة: ''وأمّا يونس فقوله: هذا أُحَيُّ، كما ترى، وهو القياس والصواب''(٣).

وهكذا نجد سيبويه دائما يتناول أقيسة العلماء، يقارن بعضها ببعض، ويستعرض علّة كلّ قياس، ثم ينظر في الأحكام التي توصلوا إليها، ويعرض كلّ ذلك على ما تحصّل إليه من كلام العرب، ومن القواعد الثابتة التي صارت مسلمات اتفق عليها جمهور النحاة، وبالتالي فإنّه يختار منها حكما نهائيا، أو يصدر حكما جديدا إذا لم تثبت تلك الأقيسة للمحاكمة المذكورة.

وتشير بعض النصوص المنقولة عن أبي عمرو، إلى أنه صار يعالج الظواهر اللغوية، مستعملا أساليب متطورة من التجريد والرموز، وصار يتخذ أحكاما منطقية في أساسها في محاكمة الأبنية والتراكيب، وأخذ يستخدم مسلمات استقرائية يستند إليها في الوصول إلى الحكم: ''وأمّا موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو أيضا مُفْعَل؛ بدليل انصرافه بعد التنكير، وفُعلى لا ينصرف على كل حال، وقال أيضا: إنّ مُفْعلا أكثر من فُعلى، فحَمْل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع؛ لأنّ فُعلى يجيءُ مؤنثا لكل أفعل تفضيل، ومُفْعَل لا يجيءُ إلا من باب أفعل يفعل، فهو عنده لا ينصرف للعجمة والعلمية وينصرف بعد التنكير كعيسى''(٤).

فقوله: (باب أفعل يُفعِل، ومُفعَل، وفُعلى، وأفعل التفضيل) يدل على أن التبويب صار يتخذ شكل التجريد والرمز، وهو توجّه إلى

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٧٢.

(٢) نفسه / ص ٤٧٣.

(٣) نفسه / ص ٤٧٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب / ج٥ / ص ٣٨٤.

استعمال المنهج الرياضي في معالجة المسائل النحوية.

ومن المسلمات التي استخدمها قوله: ''وفُعلى لا ينصرف على كل حال'' و: ''إنّ مُفْعلا أكثر من فُعْلى''.

وهذه المسلمات التي أخذت صبغة تجريدية،كانت نتيجة لاستقراء متواصل من العلماء المعاصرين والسابقين.

وقد رتب عليها قياسا منطقيا بقوله: ''فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع''. ومع هذا فإن هذا القياس المنطقي يتمشى مع أساس المنهج الذي اعتمده كلّ العلماء الى هذا الوقت وهو بناء الحكم على أساس المطّرد.

واعتمد لهذا القياس علتين اختارهما من المسلمات الاستقرائية التي يتفق عليها جمهور النحاة: ''لأنّ فُعلى يجيئ مؤنثا لكل أفعل تفضيل، ومُفْعل لا يجيئ إلاّ من باب أفعل يفعل''.

وبذلك استطاع أن يصدر حكمه النهائي،بعد هذا الأسلوب من العلاج التحليلي: ''فهو عنده لا ينصرف''. والعلة: للعجمة والعلمية و''ينصرف بعد التنكير''.

وقد نقل العلماء اللاحقون نصوصا كثيرة، تدلّ على أنّ أبا عمرو عالج مسائل الاعلال والابدال والادغام بالأسلوب الذي تقدّم.(١)

وأصبحت ظاهرة التقويم المستمر منهجا لدى العلماء، فهم لا يُقرُّون إلاّ ما يثبت للبحث والدراسة، ويتلاءم مع الحقائق اللغوية، ويُنبّهون إلى المسائل التي لا تثبت للبحث، أو يضيفون إليها ما نقص منها، أو يصوّبون ما فيها من خطأ أو خلل، مثال ذلك: (٢)

---

(١) انظر مثلا : شرح المفصل / ج ١٠ / ص ٣٥ ، ٥٠ ، وهمع الهوامع / ج٦ / ص٢٠٢، والمقتضب / ج٢ / ص ١٠١ .

(٢) شرح المفصل / ج٥ / ص ٧٤ - ٧٥ .

''قال الجرمي: سمعنا أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: إذا أرادوا المعروف قالوا: له عندي أياد، وإذا أرادوا جمع اليد قالوا: أيدٍ، فذكرت ذلك لأبي الخطاب، فقال: ألم يسمع أبو عمرو قول عديّ:

ساءها ما تأمّلَتْ في أيا ـــــ دِينا وأسيافنا إلى الأعناق''(١)

يدل هذا النص على المتابعة المستمرة لما يصدر عن العلماء، فيتناوله تلاميذهم ومعاصروهم بالتحليل والدراسة. ولكن عملهم هذا لا يسلم هو الآخر من التقويم أيضا، دليل ذلك أنّ بعض العلماء انتصروا لرأي أبي عمرو فأوردوا للشاهد السابق رواية أخرى.

ساءها ما بنا تبين في الأيد ـــــ ي وأسيافنا إلى الأعناق

وبذلك يبطل الاستدلال بالبيت.

---

(١) شرح المفصل ٥ حاشية ص ٧٤ ، وفيه أنّ البيت المذكور لعديّ بن زيد العبادي .

المقيس عليه عند أبي عمرو:

أ- الشعر:

كان أبو عمرو يرتكز في قياسه على ثروة لغوية واسعة، اكتسبها في شبابه الذي كرّسه لجمع أشعار العرب وشرحها، واجراء الملاحظات اللغوية عليها.(١)

ويستفاد من الأخبار المنسوبة إليه، أنّ توجهه لحفظ الشعر وروايته، كان أسبق من توجهه إلى حفظ القرآن الكريم وقراءته، فقد روى أبو عبيدة أنّه قال في قصيدة عرضها عليه ابن مناذر: ''دعني من هذا، فإنّي قد تشاغلت بحفظ القرآن عن هذا''.(٢)

وقد حاول أبو حيان أن يربط بين مفهوم أبي عمرو للفصاحة، وبين حديث الأحرف السبعة: ''عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: نزل القرآن على سبعة أحرف، أو قال: سبع لغات، منها خمس بلغة العُجز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن، وهي خمس قبائل أو أربع منها: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وقال أبو عمرو: أفصح العرب: عليا هوازن، وسفلى تميم''. وفي اعتقادي أنّ هذا النص ليس فيه تحديد للقبائل التي تؤخذ عنها اللغة، بقدر ما يدل على تأييد أبي عمرو، بأنّ لغة القبائل المذكورة تتناسب مع قياس العربية أكثر من غيرها، ولا ينفي ذلك فصاحة غيرها من قبائل العرب عند أبي عمرو.

وممّا يؤيد ذلك: أنّه كان ينقل المفردات الغريبة والأساليب النادرة لبعض القبائل ولا يحكم بأنها غير فصيحة، فقد حكي عن أبي عمرو: ''قال: لغة كنانة نعِمَ بالكسر، وربما أبدلوا الحاء من العين

---

(١) أنظر : تاريخ الأدب العربي / بروكلمان / ج٢ / ص ١٢٩ .

(٢) الموشح / ص ٣٠٥ .

فقالوا: نحِمْ'' فيعدها فصيحة ويعللها صوتيا: ''لأنها تليها في المخرج، وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم، حكى ذلك النضر بن شميل''، وقد صرح أبو حيان بأنّ هذه اللغة فصيحة كما فهم ذلك من نص أبي عمرو: ''نعم: الفتح في العين، والكسر لغتان فصيحتان''(١).

ونقل أبو عمرو لغة بني حنظلة في إبدال الجيم من ياء النسب، مما يدلّ على أنّها عنده فصيحة على قلتها وندرتها. ''وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمِج. قال: قلت: من أيهم؟ قال: مُرِّج، يريد: فُقَيْمِيّ، ومُرِّيّ''(٢).

ومما يدل على اهتمام أبي عمرو بمفردات العربية، ومتابعته لأبنيتها وحركات بنائها ودلالاتها؛ أنّه فرح عندما سمع أعرابيا يقول (فَرْجة) بفتح الفاء، تماما مثلما فرح بنبأ وفاة الحجاج، وبيّن الأصمعي أنها بالفتح (من الفَرَج) ومن الضم (فُرْجة الحائط ونحوه)(٣).

ونجده يفرق بين صريف الفحول وصريف الإناث: ''لأنّ صريف الفحول من النشاط، وصريف الإناث من الإعياء''.

وأن يقال للبعير ''جوت جوت إذا دعوته للماء'' وكان أبو عمرو يقول: ''إذا أدخلت عليه الألف واللام ذهبت منه الحكاية''(٤).

وكان أبو عمرو خبيرا بالشعر والشعراء، فهو يوازن بين كبار الشعراء موازنة الخبير بلغتهم وأساليبهم التعبيرية، ''فأبو حيّة النميري أشعر في عِظَم الشعر - عنده - من الراعي''(٥) و''ما يصلح زهير أن يكون أجيرا للنابغة''(٦) و''أوس بن حجر أشعر من زهير،

---

(١) تذكرة النحاة / ص ٤٤٣.

(٢) سرّ صناعة الاعراب / ج١ / ص ١٧٦، وانظر: الممتع في التصريف / ج١ / ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب / ج١ / ص ٣٨.

(٤) الموشح / ص ٥١ - ٥٢.

(٥) شرح المفصل / ج٤ / حاشية ص ٨٢.

(٦) الموشح / ص ٢٥٠.

ولكنّ النابغة ملأ منه''(١).

وهو يعرف أخبار الشعراء وخفاياهم، فالطرماح يكتب ألفاظ النبيط ويدخلها في شعره(٢)، والفرزدق يسرق بيت المتلمس لأنّ ضوالّ الشعر أحب إليه من ضوالّ الإبل.(٣) وهو يتبع أخبارهم في مجالسهم: ''سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أربعة من الشعراء غلبوا بالكلام، منهم الأعشى... ونابغة بني جعدة... والأخطل ..... وفضالة بن شريك''(٤).

وكان يصدر عليهم أحكاما، ما أحد أحبّ إليّ شعرا من لبيد بن ربيعة، لذكره الله، ... وعدي بن زيد في الشعر مثل سهيل في الكواكب، يعارضها ولا يجري مجراها.(٥)

وقد شهد ذو الرمّة لأبي عمرو بأنّه مفرد في علمه، وكان تلاميذه يعرضون محفوظاتهم من شعر الشعراء بين يديه، وبرز من بينهم في هذا المجال الأصمعي وأبو عبيدة.(٦)

خلاصة ما في القول أنّ أبا عمرو كان حفيا بلغة الشعراء قدامى ومعاصرين يروي أشعارهم، ويفسرها، ويبين ما فيها من ملاحظات لغوية لتلاميذه، وكان هذا الجانب من لغة العرب هو الأساس الذي اعتمده في قياسه، يقيس على أساسه الظواهر اللغوية المستجدة. أمّا الجانب الثاني فكان يتمثّل في قراءة أبي عمرو.

(١) الموشح / ص ٥٩ .
(٢) نفسه / ص ٣٢٥.
(٣) نفسه / ص ١٧٢ .
(٤) نفسه / ص ٦٤ - ٦٥ .
(٥)-(٦) نفسه ص (٨٩،١٠٠ ، ١٠) ، (٥١ - ٥٢ ، ٢٨٢ - ٢٨٣) .

ب- القــــراءة :

توصـــل أبو عمـرو إلى بعض المسلمـات الصوتيـة من بعض القراءات التي اختارها، من ذلك قولـه: (١) ''فليس من كـلام العـرب أن تلتقي همزتـان فتحققا، ومن كـلام العرب تخفيـف الأولـى وتحقيق الثانيـة، وهو قـول أبي عمرو، وذلك قولـه: ''فقد جا أشراطها''(٢)، و: ''يا زكريـا إنّا نبشـرك''(٣).

وقد اعتمـد سيبويـه هذه المسلمـات فقاس عـدم تحقيـق الهمزتيـن في كلمتيـن، على لغـة أهـل الحجاز التي لا تحـقق الواحـدة، وعلة هـذا القياس الاستثقـال: ''واعلـم أنّ الهمزتيـن إذا التقتا وكانـت كل واحـدة منهمـا من كلمة، فإنّ أهـل التحقيـق يخففـون إحداهمـا ويستثقلـون تحقيقهمـا .... كما استثقل أهـل الحجـاز تحقيـق الواحـدة''(٤).

ويلاحـظ في النص أنّ أبا عمـرو استشهـد بالقـراءة على صحـة ما توصـل إليـه من كـلام العرب، وهـذا يعنـي أنّ هـذه العينات من لغـة العـرب كانـت مجموعـة لديـه حـول هـذه الظاهـرة، مما جعـل القـراءة تسـاعد في إصـدار حكـم مطلـق عليهـا.

ويتضـح ذلـك من قـول سيبويـه في ظاهـرة (الاختـلاس) الصوتيـة: ''وأمّا الذيـن لا يشبعـون فيختلسـون اختـلاسـا، وذلـك قولـه: يضربهـا، ومن مأمنـك، يسـرعـون اللفـظ، ومن ثـم قـال أبو عمـرو: ''إلى بارئكـم''(٥).

فهـو يعـرض أمثلـة من كـلام العـرب في هـذه الظاهـرة، ويستشهـد عليهـا بقـراءة أبي عمـرو. وقـد عـرض أبو حيـان هـذه الظاهـرة على شكـل قيـاس؛ إذ قيـس تسكيـن الكسـرة الثانيـة في كلمتيـن مثـل: إلى بارئكـم على

---

(١) كتاب سيبويـه / ج٣ / ص ٥٤٩ .

(٢) سورة محمـد ، آيـة ١٨

(٣) سـورة مريـم / آيـة ٧ .

(٤) كتاب سيبويـه / ج٣ / ص ٥٤٩ .

(٥) نفســه / ج٤ / ص ٢٠٢ .

تسكين الكسرة الثانية في كلمة واحدة مثل: إبْل: ''وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة، فإنّه يجوز تسكين مثل إبْل؛ فأُجرِيَ المكسوران في بارئْكم مجرى إبْل''(١).

وذكر السيوطي أنّ أبا عمرو: ''حكاه عن لغة تميم، وخرّج عليه قراءة: ''وبعولتْهن''(٢)، بسكون التاء، و: ''ورسلْنا''(٣) بسكون اللام. ''فتوبوا إلى بارئْكم''(٤) و: ''مكر السيّئْ''(٥) و: ''وما يشعرْكم''(٦) و: ''يأمرْكم''(٧) بسكون أواخرها''(٨).

وقد استشهد سيبويه بقراءة أبي عمرو لإثبات ظاهرة (المماثلة) في العربية بين الهمزة والياء والواو، فإذا جاءت الهمزة ساكنة وقبلها ضمة تقلب واوا، وقاسها على الواو الساكنة إذا كانت مسبوقة بكسر قلبت ياء لمجانسة الكسرة، وكما قلبت الياء الساكنة واوا لمجانسة الضمة قبلها مثل: مُوقن،ومُوسر، ومُونس، ومُوبس .....''وزعموا أنّ أبا عمرو قرأ: ''يا صالحيتنا'' جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واوا... وهذه لغة ضعيفة؛ لأنّ قياس هذا أن تقول: يا غلامُوجَل''(٩).

وأوضح أبو حيّان: ''أنّ أبا عمرو أبدل الهمزة واوا لضمة حاء صالح''(١٠). وبذلك كانت قراءة أبي عمرو تجري على ما ذكره سيبويه بأنّه القياس. أمّا اللغة التي ضعّفها سيبويه، فيبدو أنّها لغة ما أحبَّ أبو عمرو أن تندرس، خاصة وأنّ هناك قراءةً تثبت صحتها.

وقد استغل أبو عمرو علمه بالقراءات، فأبرز في قراءته ظاهرة الحذف في العربية، من ذلك حذف تاء التأنيث من الاسم، فقد نسب إليه سيبويه: ''وكان أبو عمرو يقرأ: ''خاشعا أبصارهم''(١١) وقاس ذلك على حذف تاء التأنيث من الفعل في مثل قولنا: ذهب نساؤك، وقوله تعالى: ''فمن جاءه موعظة من ربّه''(١٢).

---

(١) البحر المحيط / ج١ / ص ٢٠٦ ، وهو يردّ على المبرد الذي قال : قراءة أبي عمرو هذه "لحن".
(٢) البقرة / آية ٢٨٨ .
(٣) سورة المائدة / آية ٣٢ .
(٤) سورة البقرة / آية ٥٤ .
(٥) سورة فاطر / آية ٤٣ .
(٦) سورة الانعام / آية ١٠٩ .
(٧) سورة البقرة / آية ٦٧ .
(٨) همع الهوامع / ج١ / ١٨٧ .
(٩) سيبويه ، الكتاب / ج٤ / ص ٣٣٨ .
(١٠) أبو حيان - البحر المحيط / ج١ / ٣١ .
(١١) كتاب سيبويه/ج ٢/ ٤٣، سورة القلم /آية ٤٣ ، وسورة المعارج / آية ٤٤ .
(١٢) سورة البقرة/ آية ٢٧٥ / وانظر : كتاب سيبويه/ج ٢/ ص ٤٣ .

وقد رأى الخليل بأنّ حذف التاء في هذه الأسماء مقيس على المؤنث الذي لا يشاركه المذكر في الفعل: ''كقولك: مطفل للقطاة، وكقولك: ''مرضع'' التي بها الرضاع''(١) . وبيّن أنّ الكائنات تعامل معاملة المذكر إذا أريد أنها في طاعتها لله بمنزلة العاقل الذي يبصر، كقوله تعالى: ''كلّ في فلك يسبحون''(٢) و''رأيتهم لي ساجدين''(٣) و: ''يا أيّها النّمل ادخلوا مساكنكم''(٤).

وهكذا نجد أنّ هذه القراءة كانت عاملا في دراسة جوانب التذكير والتأنيث بشكل أشمل لهذه الظاهرة.

ومن مظاهر الحذف في قراءة أبي عمرو، حذف ياء المتكلم عند الوقف: ''وذلك قولك: هذا غلام، وأنت تريد: هذا غلامي، وقد أسقان، وأسقن، وأنت تريد: أسقاني، وأسقني، لأنّ ني اسم. وقد قرأ أبو عمرو: ''فيقول ربي أكرمن''(٥) و''ربي أهانن''(٦) على الوقف''(٧).

وقد رتب سيبويه على هذه القراءة قياسا، إذ قاس حذف هذه الياء على حذف ياء قاضي، وعلة هذا القياس عنده: ''لأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال، فشبهوها بياء قاضي، لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في اسم''(٨). وجعل تركها في الوقف: ''أقيس وأكثر''(٩). فقوله: أقيس تمشيا مع القاعدة، وقوله أكثر إشارة الى شيوع الاستعمال اللغوي.

وهذا يعني أنّ قراءة أبي عمرو بحذف الياء في الوقف كانت إحياء لهذه اللغة وحفظا لها من الاندثار، وقد تبين لنا في قراءة: ''يا صالحيتنا'' أنه ذكر القراءتين، فهو يعلم القراءة التي تتمشى مع القياس، ولكنه ذكّر بالقراءة الأخرى مع أنّ لغتها قليلة، وما كان ذلك إلا ليحفظها وليبين أنّها فصيحة بدليل موافقتها للقراءة الموثوقة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٤٧ .
(٢) سورة الأنبياء / آية ٣٣ .
(٣) سورة يوسف / آية ٤ .
(٤) سورة النمل / آية ١٨ .
(٥) سورة الفجر / آية ١٥ .
(٦) سورة الفجر / آية ١٦ .
(٧) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ١٨٥ - ١٨٦ .
(٨) نفسه / ص ١٨٥ .
(٩) نفسه / ١٨٥

وفي ضوء قراءة أبي عمرو عالج سيبويه بعض القضايا التركيبية؛ من ذلك أنّ سيبويه أصدر حكما مطلقا على أنّ ضمير الفصل لا يكون إلّا بين المعرفتين: ''فلم تصر فصلا إلّا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلّا لمعرفة'' وتبعه المبرّد في ذلك: ''وإنّما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، وما قاربهما من النكرات''(٢). ومع أنّ أبا عمرو ردّ قراءة: ''هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم''(٣) بالنصب، ورآه لحنا، إلّا أنّ سيبويه اعتمد لغة أهل المدينة في هذه القراءة، وجعل: ''أطهر لكم'' بمنزلة المعرفة: ''وأمّا أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع''(٤).

وأما قوله: ''فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنا''(٥) فإنّ رأي أبي عمرو هذا لا يلزم سيبويه، بل نجد سيبويه يستغربه: ''يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة''(٦).

وكان سيبويه أكثر دقة من المبرد في علاج هذه القراءة، فمع أنّ المبرّد نقل القاعدة نقلا صحيحا كما تقدم، فإنّه تابع أبا عمرو في ردّ القراءة: ''أما قراءة أهل المدينة ''هؤلاء بناتي هنّ أطهركم'' فهو لحن فاحش، وإنّما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية''(٧) مع أنّ السيرافي أثبت أنّ هذه القراءة صحيحة، وأنّها بالإضافة إلى ذلك تتناسب مع القاعدة.(٨)

وقد قرأ أبو عمرو: ''فأصّدّق وأكونَ من الصالحين''(٩) فانتصب (فأصّدق) في جواب الاستفهام: ''هلا أخّرتني'' وجعل (أكون) معطوفا عليها بالنصب، وقال أبو عمرو: ''وأكون من الصالحين، وذهبت الواو من الخطّ كما يكتب أبو جاد (أبجد) هجاء''(١٠). فكانت قراءته على قياس قاعدة العطف.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٩٦ .
(٢) المقتضب / ج٤ / ص ١٠٣ .
(٣) سورة هود ٧٨ .
(٤) سيبويه / ج٢ / ص ٣٩٦ .
(٥) نفسه / ٣٩٦ .
(٦) نفسه / ص ٣٩٦
(٧) المقتضب / ج٤ / ص ١٠٥
(٨) سيبويه ، الكتاب / ج٢ / حاشية ص ٣٩٦
(٩) سورة المنافقون / آية ١٠ .
(١٠) مجاز القرآن / ج٢ / ص ٢٥٩ .

ولكن سيبويه ذكر الآية برواية الجزم، وعرض هذه القراءة على الخليل، ففسّرها على (التوهم): ''لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا''(١).

ومن القراءات التي عزاها أبو عمرو للزيادة والنقصان في الخط والكتابة: ''إنّ هذان لساحران''(٢): ''قال أبو عمرو وعيسى ويونس: إنّ هذين لساحران، في اللفظ وكُتب (هذان) كما يزيدون وينقصون في الكتاب، واللفظ صواب''(٣).

وفي اعتقادي أنّ ردّ أبي عمرو لهاتين القراءتين يدلّ على أنه لم يسمع شيئا من لغتيهما، فحملهما على الخطأ في النقل عن الكتابة، واعتماد بقية القراء السبعة هاتين القراءتين (بجزم أكنْ) وبالألف (هذان) دليل على وجود هاتين اللغتين وإن لم يسمع بهما أبو عمرو، وخير دليل على ذلك أنّ تلميذه أبا الخطاب أفاد بأنّ قوما من العرب، يعاملون المثنى بالألف في أحواله الإعرابية الثلاث: ''وزعم أبو الخطاب أنّه سمع قوما من كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب''(٤).

ويبدو أنّ سيبويه لم يقتنع بتخريج أبي عمرو؛ لذلك لم يذكر اسمه مع القراءة لأنّ اختيار أبي عمرو في قراءتها كان يتناسب مع القاعدة الأمّ، وهي القاعدة البسيطة التي توجب نصب اسم إنّ، وأن يكون المعطوف على المنصوب منصوبا، وهما القاعدتان اللتان قاس على أساسهما أبو عمرو، ممّا يدلّ على أنّه كان يحيل على الأصل إذا التبست عليه، الظواهر.

وممّا أثر عن أبي عمرو، أنّه كان في قراءته يماثل بين اللام

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٠١ .

(٢) سورة طه / آية ٦٣ .

(٣) مجاز القرآن / ج٢ / ص ٢١ .

(٤) نفسه / ص ٢١ .

والتاء، وبين والثاء، فيدغم في: ''بل تؤثرون''(١) فيقرأ: ''بتؤثرون'' و: ''هثّوب''.(٢) وقد رأى المبرد أن التبيين في (هل ثوّب) أحسن: ''لأنّ الثاء والتاء لا تقربان من اللام كقرب الراء''(٣).

وإذا لاحظنا أنّ هاتين اللامين، في القراءتين المذكورتين مرقّقتان، علمنا أنّ أبا عمر اختار قراءته للمماثلة في الترقيق بينهما وبين التاء والثاء، مع أنّ اللام مجهورة وهما صوتان مهموسان.(٤)

وجوّز أبو عمرو المماثلة بين الراء واللام فقرأ: ''يغفر لمن يشاء''(٥) و: ''يغفر لكم''(٦)، ومع أنّ السيوطي قال بأنّ يعقوب الحضرمي، واليزيدي، والكسائي والفرّاء وأبو جعفر الرؤاسي جوزوا هذا الإدغام(٧)، إلاّ أنّنا نجد ابن جنّي يدفع ذلك: ''فأمّا قراءة أبي عمرو: ''يغفر لكم'' بادغام الرّاء في اللام فمرفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، وإنّما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس''(٨).

فإذا علمنا أنّ الراء واللام في هذه القراءة يشتركان في الترقيق والجهر وأنهما لثويان(٩)، تبين لنا أنّ قياس أبي عمرو في هذه المسألة أدق من قياس ابن جني، فإن هذه الصفات المشتركة تجعل المماثلة بينهما ممكنة، وبذلك تقدّم لنا قراءة أبي عمرو خدمة جليّ، إذ تدفع علماء الأصوات والنحو، لدراسة جوانب الظاهرة اللغوية صوتيا بالإضافة إلى دراسة جوانبها الأخرى.

وممّا يدل على أنّ أبا عمرو يدرس الظواهر الصوتية في ضوء القراءة قول ابن جني: ''عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: ''لم يتسنّ''(١٠) لم يتغير، وهو من قوله تعالى: ''من حمأ مسنون'' أي متغير، فقلت له: ''لم يتسن من ذوات الياء، و''مسنون'' من ذوات التضعيف، فقال: هو مثل: ''تظنّيت'' وهو من

---

(١) سورة الأعلى / آية ١٦.

(٢) سورة المطففين / آية ٣٦.

(٣) المقتضب / ج١ / ص ٢٥٢ ، وكتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٥٩.

(٤) انظر : دراسة الصوت اللغوى / ص ٢٧٤.

(٥) سورة الفتح / آية ١٤.

(٦) سورة الأحقاف / آية ٣١.

(٧) همع الهوامع / ج٦ / ص ٢٩٩

(٨) سر صناعة الاعراب / ج١ / ص ١٩٣

(٩) دراسة الصوت اللغوى / ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(١٠) البقرة / آية ٢٥٩.

الظن. وأصله على هذا القول: ((لم يتسنَّن)) ثم قلبت النون الآخرة بياء هربا من التضعيف، فصار (يتسنَّي) ثم أبدلت الياء ألفا فصار يتسنى، ثم حذفت الألف للجزم فصار: ((لم يتسن))(١).

وفي هذه الدراسة الصوتية يتضح المنهج العلمي الذي كان سائدا، وهو تفسير اللغة باللغة، والقرآن بالقرآن، وقياس الظاهرة على ظاهرة ثبت فهمها، أو ثبتت قواعد القياس فيها، (فيتسنى) مأخوذ من (مسنون) مثلها أخذ (تظنّي) من (مظنون) أي أنّ كلا منهما من مصدر واحد وأن اختلف البناء النهائي لاختلاف الدلالة واختلاف التركيب، وهذه إشارة إلى أنّ هذه اللغة اشتقاقية، فلابد عند أبي عمرو من معرفة المصدر وهو الأصل لمعرفة الدلالة العامة، والاختلافات الصوتية تجت عن التغير الذي طرأ على الأبنية لتؤدي دلالات جديدة، ولتتخذ مواقع إعرابية جديدة في التركيب اللغوي.

ولذلك نجد اللغوي يتتبع الظواهر الصوتية، وتغيراتها في ضوء الأصل، فتتضح الزيادة ويتضح الحذف، الذي يجري على أساس المقابلة والمقايسة بين الأصل والفرع. وقد رأينا هذا واضحا عند عبد الله بن أبي إسحاق، فلا غرابة إذن أن نرى تطوره ونضج المنهج فيه على يدي أبي عمرو.

---

(١) انظر : شرح المفصل / ج ١٠ / ص ٢٥ .

الفصل الثالث (مرحلة التوسّع)

أ- القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر.

ب- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب

القياس في النصوص المنسوبة إلى الأخفش الأكبر (١)

أ- في اللغات:

نقل سيبويه عن أبي الخطاب بعض المفردات العربية التي تختلف في بنائها، أو في حركاتها عن المألوف فيها، وسمّى هذه الأبنية (لغات)، فكان يسمّي قبائلها تارة، ويكتفي بنسبتها إلى (العرب) تارة أخرى، من ذلك: ((قول بعضِ العرب في أَفْعَى: هذه أَفْعَيْ، وفي حُبْلَى: هذه حُبْلَيْ، وفي مُثَنَّى: هذا مُثَنَّيْ، فإذا وصلتَ صيّرتَها ألفا. وكذلك كلُّ ألف في آخر الاسم. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس؛ وهي قليلة. فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء... وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف، لأنها خفيّة لا تحرك، قريبة من الهمزة. حدّثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب؛ وزعموا أن بعض طيء يقول: أَفْعَوْ، لأنها أبين من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمدّ)) (٢).

يلاحظ من النص أن هذه (اللغة) التي حكم سيبويه بأنها قليلة، كانت تتخذ شكلاً من القياس، فإنّ أهلها يحوّلون الألف في آخر الكلمة ياء ساكنة في الوقف، فإذا وصلوا صيّروها ألفاً، وهم يتّبعون في ذلك قاعدة ثابتة يدلّنا عليها قول سيبويه: ((وكذلك كل ألف في آخر الاسم))، مما يشجّعنا على القول بأنّ العربي كان بفطرته ميّالاً إلى القياس في اللغة.

---

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطّاب الاخفش الاكبر، من أئمة اللغة والنحو، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كل بيت. انظر ترجمته في: (السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢/ص ٧٤، والقفطي، انباه الرواة، ج ٢ / ص ١٥٧، وابن الانباري، نزهة الالباء، ص ٤٤، واللغوى، مراتب النحويين، ص ٤٦، والزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٠).

(٢) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ١٨١.

ومن الواضح أن سيبويه يختار القياس الأكثر انتشاراً: ''فأمّا الأكثر الأعرف فأن تَدَع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء'' ويجعله قياساً علمياً، فيتحوّل من طبيعته اللغوية الفطرية، إلى شكل قاعدة عليّة، يقدّمها للعلماء لدراستها، وللعامة لاتّباعها في كلامهم.

ومع أنّه لم يرفض لغة طيء في (أفْعَوْ) فإنّه يلمّح إلى قلة الناطقين بها في قوله (بعض طيّ)، وكأنه يشير بطرف خفي إلى أنّ مثل هذه اللغات القليلة تحفظ ولا يقاس عليها.

ونسب أبو الخطاب إلى هذيل، أنّهم يكسرون فاء الكلمة فيقولون: (لِعِبْ، ونِعِم) في: (لَعِب، ونَعِمَ)، وخرّج سيبويه على هذه اللغة قراءة: ''إنّ الله نِعِمّا يعظكم به''(١) : ''وأمّا قول بعضهم في القراءة: ''إن الله نِعِمّا يعظكم به'' فحرّك العين فليس على لغة من قال نِعْمَ فأسكن العين، ولكنّه على لغة من قال: نِعِمَ فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا لما قالوا: لِعِبَ'' (٢).

ويستخدم سيبويه أسلوبه في القياس، لدراسة هذه الظواهر اللغوية، التي جرى فيها تغيير عن الأصل: ''وحدثنا أبو الخطاب، أنّ ناسا من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل، وما زِيل زيد يفعل، يريدون: زال وكاد؛ لأنّهم كسروها في (فَعَل) كما كسروها في (فَعَلْت) حيث أسكنوا العين وحولوا الحركة على قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف، وقال، وباع، وهاب، فهؤلاء الحركات مردودة إلى الأصل، وما بعدهن توابع لهن، كما يتبعن إذا أسكن الكسرة والضمة في قولهم: قد قِيل، وقد قُول'' (٣).

---

(١) النساء / آية ٥٨ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٤٠ .

(٣) نفسه / ص ٣٤ - ٣٤٣ .

فسيبويه يحلل هذه اللغة، على أساس فكرة (الأصل) و (التحويل) عن هذا الأصل؛ لأسباب صوتيه وبنائية، فالفعل (كاد) مثل (باع)، وزنه إذا بني على فَعُلْتُ يصبح (كَيِدْت) تسقط حركة الفاء، وتحوّل إليها حركة العين (الياء) لتصير كِيدْت، فيلتقي ساكنان، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، ليصبح الفعل (كِدْت). أمّا في وزن فَعَل فإنها (كَيَد) تحركت الياء وقبلها فتحة فقلبت ألفاً، فصارت (كاد).

ويرى سيبويه أن هؤلاء العرب، قاسوا حركة (كاد) في وزن (فَعَل) على حركتها في وزن (كِدت) الذي أصله (كَيِدت)، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل في (فَعَل) وهو الفتح.

وقد أكثر سيبويه من استعمال مصطلحي: (الأصل، والتحويل) في هذا الباب (١)، فقد استعمل مصطلح (الأصل) اثنتي عشرة مرة، وكان يعني به أصل الحركة، أو أصل بناء الكلمة. أما مصطلح (التحويل) ومشتقاته فقد استعمله أربع عشرة مرة، وكان يعني (التغيير) الذي يطرأ على الحركة، أو على بناء الكلمة، وبذلك كان مصطلح (التحويل) عنده يقابل مصطلح (الأصل).

وحفظ لنا أبو الخطاب لغات بعض القبائل، التي كانت تتخذ الواو والياء والألف علامات إعرابية، بدلاً من الضمة والكسرة والفتحة، فقد: "زعم أبو الخطاب أنّ أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري جعلوها قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف» (٢).

ومن الواضح أن كلمة (قياس) في هذا النص تعني: نظاماً ثابتاً يُتّبع بشكل مستمر في الظاهرة اللغوية، وما شابهها في هذا النظام.

---

(١) كتاب سيبويه ج٤ ص ٣٣٦ - ٣٤٥.

(٢) الأصول في النحو / ج٢ / ص ٣٧٢.

ومما له علاقة بفكرة الأصل، وبفكرة الزيادة، وبظاهرة الحذف، في بنية الكلمة العربية ما ذكره سيبويه: ''وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرآهم، يجيء الفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم'' (١).

مثل هذه اللغة شجّعت العلماء، أن يؤكدوا بأنّ الأصل الثلاثي لهذا الفعل (رأى) وأن مضارعه أرأى، بدليل استعمال العرب له (أرآهم). وهذا جعل سيبويه يجزم بأن الهمزة الوسطى حذفت للتخفيف في ''أرى، وترى، ويرى، ونرى'' (٢).

ومن اللغات التي ذكرها أبو الخطاب: ''أنّ ناساً من العرب يقولون: أدْعِه من دعوت فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذْ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردِّ يا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أني لست مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا''(٣).

هذا النص يدل على أنّ سيبويه ينسب إلى العربي قياساً صحيحاً، ولكن العربي في بعض الأحوال القليلة النادرة، قد يخطىء هذا القياس الصحيح، فيتوهم تركيباً أو بناء، أو دلالة في جملة سابقة، فيبني عليها كلاماً لاحقاً، ولذلك يخالف القياس الأصيل.

لقد كان دور أبي الخطاب أنّه عرض هذه اللغة، التي تخرج على القياس، أما سيبويه فإنه قاسها على ظاهرة مشابهة، وهي عطف (سابقٍ) بالجرِّ على توهُّم الجرِّ في (مدرك) بتقدير:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥٤٦.

(٢) نفسه / ٥٤٦

(٣) نفسه / ج٤ / ص ١٦٠. وانظر البيت في: ديوان زهير / ص ١٠٧.

لست بمدركٍ ولا سابقٍ، وكان هذا التفسير بإيحاء من الخليل، كما تقدّم(١) في هذا البيت، وفي تخريج الخليل للآية: ''فأصدّقَ وأكنْ''(٢).

وكذلك في هذه اللغة؛ فقد توهّم بأن العين ساكنة، لأنه آخر حرف في الأمر المبني على السكون بتقديرهم، فالتقت الدال الساكنة بالعين الساكنة، فحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين (اذْعْه) صارت (ادعِه).

ويدلنا هذا الاسلوب في منهج سيبويه، كيف يستخدم الظواهر المتشابهة أو المختلفة في تفسير مسائل اللغة، فهو يحشد كل الظواهر اللغوية التي تجمّعت لديه، لإثبات حكم أو لنفيه. وقد حكم على هذه اللغة بأنها: (لغة رديئة، وهذا غلط). وفي اعتقادي أن هذا لا يعني أنه يرد اللغة وإنما يريد أن يرصدها، ويبين خروجها على القياس لأصحابها أنفسهم.

ولقد أوحت بعض اللغات، التي نقلها أبو الخطاب إلى سيبويه، أحكاماً قياسية في التصغير وجمع التكسير، فقد جعل سيبويه باباً لما يصغّر على جمع التكسير على القياس، مثل خَاتَم الذي يُصغَّر على خُتَيتِم، وطابَق على طُويبِق، ودَانَق على دُوينِق، ''والذين قالوا: دَوانيق وخَواتيم وطوابيق إنما جعلوه تكسير فَاعَال، وإن لم يكن من كلامهم. كما قالوا: مَلاَمِح والمستعمل في كلامهم لَمْحة، ولا يقولون مَلْمَحة، غير أنّهم قد قالوا: خَاتَام، حدثنا بذلك أبو الخطاب'' (٣).

فأبو الخطاب حفظ لنا هذا المفرد (خَاتَام) فاتخذه سيبويه مقياساً (فاعال) استطاع على أساسه تقدير مفرد لـ(خواتيم، ودوانيق وطوابيق) وإن كان هذا المفرد غير مستعمل، ولكن نظيره يدل

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٦٥.

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٤٢٥.

(٣) نفسه / ج٣ / ص ٤٢٥.

على أنه (أصل) موجود في (البنية العميقة) للغة هؤلاء القوم. وفي لغة العرب ما يؤيد هذه الظاهرة، سرعان ما نجد سيبويه قد استحضر ذلك من مجموعاته، فهناك (ملامح) و (الملحمة) غير مستعملة، وهي القياس، ولكن المستعمل لمحة.

تمكن سيبويه من إصدار بعض الأحكام المطلقة، في بعض الظواهر التي تجمعت لديه فيها نماذج، تمكنه من إصدار هذه الاحكام المطلقة، إلا أن بعض اللغات التي أوردها أبو الخطاب، كانت تساعد سيبويه في إصدار استثناءات في أحكامه المطلقة، من ذلك: ''وليس في الكلام فِعِلى، ولا فَعَلى، ولا فِعْلى... ولا يكون في الكلام فَعِّيل. ويكون على فُعَّيل، وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيق، حدّثنا به أبو الخطاب عن العرب''(١).

وهذا يعني أن عمل أبي الخطاب، كان يتمّم الاستقراء عند سيبويه أو يجعله قريباً من الكمال.

ومما يتعلق بفكرة الأصل ما ذكره أبو الخطاب في النّسب، فقال: ''إنّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بَنَوِي'' (٢). فكلمة أبناء مفردها (ابن) وأصله (بنو) بدليل أنهم نسبوا إليه (بَنَوِيّ). وقد جعل سيبويه هذا النص متمّماً لما ذكره أبو عمرو بأنهم: ''يقولون: ابنيّ''(٣)، وبذلك قدّم سيبويه وجهي النسب في هذا الاسم، وقد أعتمدتهما كتب النحو فيما بعد، مما يدل على أن بعض القبائل، كانت ترد هذا الاسم إلى الأصل، وبعضها كانت تنسب إليه على لفظه، ومما لغتان فصيحتان لم يقدّم سيبويه إحداهما على الأخرى.

وفي النّسب ايضاً ذكر: ''أبو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً: رُوحانِيّ،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٦٨ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٣٦١

(٣) نفسه / ٣٦١

وللجميع رأيت روحانيين. وزعم أبو الخطاب أنَّ العرب تقوله لكل شيء فيه الروح من الناس والدّواب والجِن. وزعم أبو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقول: شآمِيّ، وجميع هذا إذا صار اسماً في غير هذا الموضع فأضفت إليه جرى على القياس، كما يجري تحقير ليلة وإنسان ونحوهما إذا حولتهما فجعلتهما اسماً علماً''(١).

أورد سيبويه هذا النص ليبين ،أنّ بعض الأسماء في العربية نسب إليها على القياس، وسَمِع بعض العلماء لها نسباً لا ينطبق على القياس مثل (يماني) وهذا النسب الذي خرج على القياس فصيح عربي، واستدل على فصاحته بما نقله أبو الخطاب: (رُوحانِيّ، شآمي). وقد أصدر سيبويه في نهاية النص حكماً ربطه بحكم آخر يشبهه في التصغير، وذلك أن هذه الأسماء التي خرجت على القياس، في النسب والتصغير، إذا صارت أعلاماً فإنها تنسب نسباً قياساً، أو تصغر تصغيراً قياسياً، بمعنى أن كل علم منها ينسب أو يصغر، حسب القاعدة التي ينسب أو يصغر عليها أمثاله من الأسماء.

ووضح سيبويه ذلك بقوله: ''وإذا سميت زبينة لم تقل: زَبانيّ، أو دهراً لم تقل: دُهرِيّ، ولكن تقول في الإضافة اليه: زَبَنِيّ، ودَهْرِيّ فكلمة زبينة (علماً) نُسِبَ إليها على قاعدة (فعيلة) فصارت (فَعَلِيّ) على القياس، وكذلك (دَهْر علماً) صار (دَهرِيّا) على القياس أيضاً.

ومن اللغات غير المألوفة التي ذكرها أبو الخطاب في الكتاب: ''أنّ ناساً يُذكّرون مِعْزى'' (٢). ومن ذلك أن: ''بعض العرب قال: راءة في راية، حدّثنا بذلك أبو الخطاب'' (٣). و: ''زعم أبو الخطاب أن واحد الطُّلَى طُلاة''(٤). و "زعم أبو

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٣٣٨ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢١٩ .

(٣) نفسه / ص ٤٦٨ .

(٤) نفسه / ص ٥٨٥ .

الخطاب أنهم يقولون: أرضٌ وآراضٌ أفعال، كما قالوا: أهل وآهال''(١)
وقد علّق السيرافي على هذا بقوله: ''والذي عندي أن
هذا، غلط وقع في الكتاب من جهتين: إحداهما أنّ سيبويه
ذكر فيما تقدّم بأنهم لم يقولوا: آراض ولا آرَض. والأخرى أنّ
هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد. ونحن
إذا قلنا: إنه أرض وآراض. والأخرى أن هذا الباب إنما ذكر فيه ما
جاء جمعه على غير الواحد. ونحن إذا قلنا: إنه أرض وآراض،
وأهل وآهال فهو على الواحد. كما يقال زند وأزناد، وفرخ
وأفراخ، وإن الأكثر فيه أفعل. وقد ذكر سيبويه مثل هذا فيما
تقدم من الأبواب، وأظنه أرض وأراضٍ، كما قالوا: أهل وأهالٍ،
فيكون مثل ليلة وليالٍ، فيشاكل الباب'' (٢).

ومع أني أميل إلى الأخذ برأي السيرافي؛ لأنه اعتمد
اماماً علمياً في الحكم، إلا إنني أعتقد أن سيبويه لم يكن قد
سمع أبا الخطاب حينما قال: لم يقولوا: آراض ولا آرض، وهذا
يعني أن كتابه بالأصل كان ملاحظات مكتوبة، وحينما نقل
الملاحظة عن أبي الخطاب أثبتها في مكانها، ولم تتح له
الفرصة إعادة النظر في مثل هذه الملاحظات النادرة.

أمّا أنّ هذا الجمع لا يشاكل الباب، فما أظن سيبويه أورده
في هذا المقام، إلاّ لأنّه لا يشاكل، فهو لغة لبعض العرب كما ذكر
أبو الخطاب، وما أراد سيبويه أن يفرّط بذكرها، وإن كانت غريبة
حتى على العلماء أمثال السيرافي.

ب- في الشواهد:

في باب التنازع ''هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل

---

(١) كتاب سيبويه ج٢ ص ٦١٦.

(٢) نفسه / حاشية ٦١٦ - ٦١٧.

واحد منهما يفعل بفاعلة مثل الذي يفعل، وما كان نحو ذلك''(١). استشهد سيبويه ببيتين من الشعر للمراد الأسدي:

فردَّ على الفُؤَادِ هَوىً عميدًا ... وَسوئِل لو يُبِينُ لنا سُؤالا
وقد نَغْنَي بها ونَرى عُصُورًا ... بها يقتدننا الخردَ الخِدالا

وقال: ''حدثنا أبو الخطاب عن شاعره'' (٢). والشاهد في البيت الثاني عند سيبويه، على إعمال الفعل الأول (نرى) في المفعول به (الخرد)، فيكون أصل التركيب: نرى الخرد الخدالَ يقتدننا. ولو أعمل الثاني (يقتدننا) لرفع (الخرد)، وعليه يكون أصل التركيب: تقتادنا الخرد. وهذا عند الكوفيين أولى، ولكن الأولى عند سيبويه إعمال الثاني؛ لقرب جواره ولأنه لا ينقض المعنى (٣). وجعل سيبويه إعمال الأول جائزاً، واستشهد عليه بهذين البيتين.

فإذا علمنا أن أبا الخطاب كان تلميذ أبي عمرو، وأنهما كانا من شيوخ البصريين، فهمنا أن استشهادهم على فرع القاعدة دليل على أن أصلها كان قد نضجت دراسته لديهم، فأبو الخطاب يعلم أن الأولى إعمال الثاني، وهذا أمر بدهي لديه، والدليل على ذلك أنه يقدم الدليل على ما هو جائز، ولا يذكر ما هو أولى. وهذا يكشف لنا جانبا من منهجهم، الذي لم تظهر معالمه منسوبة إليهم في الكتاب، فالمسائل البدهية صارت مسلمات مفهومة، ينقلها العلماء شفوياً وكتابة عنهم، ولا يحتاج الناقل أن ينسب هذه الاصول كلاً إلى صاحبه، لأنها اصبحت عرفاً عاماً لدى كل علمائهم.

وفي باب: ''ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة''(٤). وقال سيبويه: "وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت:

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٧٣ .

(٢) نفسه / ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) نفسه / ص ٧٤ ، وانظر ابن الانباري ، الانصاف / ج١ / ص ٩٢ . وقد ذكر صاحب الانصاف البيت الثاني فقط ، دون نسبة .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١١٠ .

كأنّا يوم قُرّى إ ... نما نقتل إيّانا
قتلنا منهم كُلَّ ... فتىً أبيض حُسّانا

فجعله وصفاً لكل'' (١).

وقد استشهد سيبويه بهذين البيتين في مسألتين: أولاهما أن النكرة توصف بنكرة، ولذلك أجرى (حُسّان) نعتاً لـ(كل) لأنه نكرة مثله، ثانيتهما استعماله: نقتل إيانا، بدلاً من: نقتل أنفسنا، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس لأنهما مترادفان. وقول سيبويه: ''فجعله وصفاً له'' دليل على أنّ أبا الخطاب، كان يعي موضع الاستشهاد في البيت، وأنه قدم البيت لتوجيه القاعدة: النكرة توصف بنكرة.

وفي باب المصدر المؤول: ''باب ما تكون فيه أنّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء'' (٢) عرض سيبويه قولهم: ما منعني إلا أن يغضب علي فلان. والحجة عنده أن المصدر في موضع رفع: ''أنّ أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لم يمنع الشّربَ منها غيرُ أنْ نَطَقت ... حمامةٌ في غصونٍ ذات أوْقالِ'' (٣)

فالمصدر المؤول (أن يغضب) في محل رفع فاعل للفعل (منع) كأنه قال: ما منعني إلاّ غضبُ فلان، وبذلك يكون التركيب من الحرف والفعل معاً قد سد مسد الاسم (المصدر الصريح) غضب، وقاس سيبويه هذا التركيب في المثال، على الاسم (غير) في الشاهد الذي قدمه أبو الخطاب، خاصة وأن الفعل في الشاهد هو الفعل نفسه في المثال، وأن كلمة (غير) في الشاهد، قابلت (إلا) في الدلالة مع أن موقعهما حكم بأنهما

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١١ . نسبة ابن جني في الخصائص / ج / ص ١٩٤ الى أبي بجيلة ، ونسبة ابن يعيش في شرح المفصل / ج٣ / ١٠١ ، ١٠٢ الى ذي الاصبع العدواني ، وانظر : ابن الانباري ، الانصاف / ج ٢ / ص ٦٩٩ .

(٢) كتاب سيبويه ، ج٢ / ص ٣٢٩ .

(٣) نفسه ، ونسب البغدادي هذا البيت في الخزانة / ج ٢ / ص ٤٦ الى أبي القيس بن الأسلت الأنصاري .

اسم، وأنّها فاعل، وبذلك يتشابه التركيبان: ما منعني إلا أن يغضب = لم يمنع الشرب غير أن نطقت. فكل منهما مكوّن من: (نفي+الفعل منع+مفعول به+حصر+فاعل) وقد سد المصدر المؤول (أن يغضب) عن الفاعل، وسد الاسم (غير) عن دلالة الحصر والفاعل معاً، وصار المصدر المؤوّل بعده (أن نطقت) في محل جرّ مضاف إليه، وهو الذي أكسب المضاف (غير) معنى الفاعلية.

لقد قدم أبو الخطاب هذا الشاهد، لاثبات هذه الظاهرة، وليبان أن المصدر المؤول ينوب مناب المصدر الصريح، في الدلالة والموقع الإعرابي، وهو ما بنى عليه سيبويه عنوان الباب.

وقد أشار أبو الخطاب في مكان آخر إلى المصدر المؤول، وأن الحرف المصدري مع الفعل بمنزلة الاسم، وذلك في قول سيبويه: ((ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زادَ إلاّ مَا نَقَص، وما نَفَع إلاّ مَا ضَرّ. فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنّه إذا قلت: ما أحسن ما كلّم زيداً، فهو: ما أحسن كلامه زيداً. ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلاّ في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما) أحسن بغير ما، كأنه قال: ولكنّه ضَرّ، وقال: ولكنّه نَقَص. هذا معناه)) (١).

فأبو الخطاب يقدم هنا شاهداً من (الكلام) وهو المصطلح الذي يشار به إلى النثر المأثور عن العرب. وقد استشهد سيبويه بكلام العرب هذا لاثبات أن (إلاّ) لا تكون في هذا التركيب إلاّ بمعنى ولكن،وهو ما بني عليه الباب: ((هذا باب مالا يكون إلاّ على معنى ولكن)) (٢).

وحاول سيبويه إثبات أنّ (ما مع الفعل) بمنزلة اسم هو

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٢٦ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٥ .

المصدر الصريح (نقصان، وشرر). فقاس على تركيب يوضحه: ما أحسن ما كلّم زيداً، فوضح المصدر المؤول (ما كلّم) بالمصدر الصريح (كلام) فهو يساوي: ما أحسن كلامه زيداً. وحجته التركيبية أن (إلا) أداة الحصر، لا تقع قبل الفعل، وكذلك في تركيب التعجب: ما أحسن ما كلم، فإن المتعجب منه إسم وهو في موقع (المفعول به) لفعل التعجب، وبناء عليه، فإن (ما كلم) تساوي (كلام) في الموقع والدلالة.

وهكذا يكون هذا الشاهد النثري من (كلام العرب)، قد ساعد في إيضاح فكرة المصدر المؤول، وتوجيه الحكم في موقعه، وإعرابه، ودلالته.

وفي باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل: ''باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه'' (١)، قال سيبويه (٢): ''واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف الى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه ...فأما النكرة فلا يجوز فيها إلاّ: الحسن وجهاً ... وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعرَى رِقَابا (٣)

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على نصب (رقاباً) بالشُّعْرَى، على حد قولهم: الحسن وجهاً. وهو يقدّم هذا الشاهد، ليوجّه القاعدة التي تقول: لا تضاف المعرفة إلى نكرة، ولذلك انتصبت كلمة وجهاً ولم تجرَّ على أنها مضاف اليه. أما القاعدة المطلقة التي أعلنها سيبويه في بداية النص: ''ليس في العربية'' محلًّى بأل، يضاف إلى محلى بأل، إلا في باب: ''الحسن الوجه''، فقد

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٩٤ .

(٢) نفسه / ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٣) يروى هذا البيت : (الشُّعْرِ الرقابا) ويتفق البصريون والكوفيون حينئذ على أن انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، انظر : ابن الانباري ، الانصاف / ج١ / ص ١٣٣. وقد رواه سيبويه في الصفحة نفسها : (الشُّعْرِ الرقابا) مستشهدا بذلك على اعمال الصفة المشبهة المقترنة بأل في منصوب مقترن بأل ، على حدّ قولهم : الضاربُ زيدًا .

حاول سيبويه تخريج هذا الخروج على القاعدة: بأن المضاف في هذا الباب، ليس معرفة حقيقية، وإنما معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، فهو في حكم إضافة النكرة الى المعرفة.

ومن المؤكَّد أن شاهد أبي الخطاب، مكّن سيبويه من توجيه قواعده في هذا الباب، والوصول الى أحكام تقبّلها العلماء فيما بعد على أنَّها مسلَّمات، ممَّا يدلُّ على أنَّها قامت على استقراء قريب من التمام. من هذه المسلّمات: تضاف النكرة إلى محلى بأل، ولا يضاف المحلى بأل إلا في باب الحسن الوجه. وتضاف النكرة إلى نكرة، ولا يضاف المحلى بأل إلى نكرة، ولا تكون النكرة بعد المحلى بأل إلا على حد قوله: الحسن وجهاً، والشعرى رقاباً، مثلما مثّل سيبويه معتمداً على شاهد أبي الخطاب.

واستشهد سيبويه برواية أبي الخطاب، على أنَّ الاسم بعد واو المعية ينتصب حملاً على معنى الفعل: ''وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصباً:

أتوعِدُني بقومِك يا ابنَ حَجْلٍ أشاباتٍ يُخالون العبادا
بما جمّعت من حَضَنٍ وعَمروٍ وما حَضَنٌ وعَمْروٌ والجيادا''(١)

وقد طرح سيبويه هذا التركيب: ''وما حَضَنٌ وعَمْروٌ والجيادا'' بعد تركيبي: ما صَنَعْتَ وَزيداً؟ و: ما أنتَ وَزيداً؟ واتخذ الدلالة، والعلامة الإعرابية وسيلتين لتوضيح العلاقات التركيبية والعمل: ففي جملة: ما صنعت وزيداً، انتصب المفعول معه بالفعل (صنعت) فالمعنى: ما صنعت مع زيد. أما الجملة الثانية (ما أنت وزيداً؟) فقد حكم سيبويه بأنها قليلة في كلام العرب، وقدر فعلاً لا ينقض ما أرادوا من المعنى، فالتقدير: ما كنت وزيداً؟ وعلّق سيبويه على ذلك بقوله: ''لأن كنت ويكون يقعان هنا كثيراً ولا ينقضان من معنى الحديث، فمضى

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٠٤ ، وأمالي ابن الشجري / ص ١٥٣ .

صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هنا كثيراً'' (١). وكذلك فسر التركيب في بيت الشعر، على تقدير فعل لا ينقص المعنى، كأنه قال: ''ما كان حَضَنٌ وعَمْرٌو والجيادا'' (٢).

وهكذا كان شاهد أبي الخطاب أساساً في توجيه القاعدة النحوية اعتماداً على الدلالة، والعلاقات التركيبية، والإعراب.

وفكرة التقدير، التي كان هذا الشاهد وما شابهه دليلاً عليها، كانت نتيجة لاستقراء الظواهر اللغوية المتشابهة، في خصائصها التركيبية والدلالية، ونتيجة لدراسة العلاقات التركيبية، التي برزت على أساسها فكرة العامل أصيلة مع قدم النحو وأصالته، وأنها كانت من المقاييس الرئيسة في منهج القياس، الذي اعتمده النحويون العرب لدراسة اللغة العربية.

ج- في التراكيب:

اعتمد سيبويه منهج أبي الخطاب، في الاعتماد على الاشتقاق والدلالة، لدراسة الظواهر التركيبية: فتحت عنوان: ''هذا باب ذكر لَبَّيْك، وسَعْدَيْك وما اشتقاقه'' يقول: ''وإنما ذكر لِيُبَيِّن لك وجه نصبه، كما ذكر معنى سبحان الله. حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألَبَّ فلان على كذا وكذا. ويُقال: قد أسْعَد فلان فلاناً على أمره وساعده. فالإلباب والمساعدة دُنُوٌّ ومُتابعة: إذا ألَبَّ على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه. فكأنه إذا قال للرجل: يا فلان، فقال: لَبَّيْك وسَعْدَيْك، فقد قال له: قُرْباً منك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل، وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلا

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٠٣.

(٢) نفسه / ص ٣٠٥ وقدر محمد عبد السلام هارون: " وملابستهما الجيادا " أمّا تقدير سيبويه، " ما كان حَضَنٌ وعَمْرٌو والجياد " فهو مذكور في المتن / ص ٣٠٥.

لسبحان الله ولم يستعمل'' (١).

فأبو الخطاب يصل إلى دلالة المصدر من دلالة الفعل، وهذا وعي متقدم، بأن الفعل ومصدره يشتركان في الدلالة على الحدث نفسه. وتتضح الروح المعجمية العلمية في أسلوب أبي الخطاب؛ من عرض المادة اللغوية، والتمثيل عليها من كلام العرب، والتوسّع في استعمالها، وصولا الى معاني تجريدية موجزة: ''فالإلباب والمساعدة: دنوّ ومتابعة'' واستنتاج أمثلة من (البنية العميقة) لتفسير الدلالة: ''فكأنه إذا قال: ... لبيك وسعديك، فقد وقال: قرباً منك ومتابعة لك. (فهذا تمثيل)، وإن كان لا يستعمل في الكلام''.

وأعتقد أن النص المذكور كله من لفظ أبي الخطاب أو من إيحائه؛ لأنه هو الذي ذكر التمثيل بـ(براءة الله، لقوله: سبحان الله)، كما سيأتي، وبذلك تكون هذه الجملة: ''هذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام'' من مأثورات سيبويه عن شيوخه، فلقد تكررت في الكتاب حتى صارت جزءاً من منهجه في استغلال (البنية العميقة) لتفسير الظواهر اللغوية الدقيقة؛ من زيادة، أو حذف، أو تقدير، أو إضمار، أو استغناء، أو غيرها. وفي هذا المجال قال سيبويه (٢): ''زعم أبو الخطاب أنَّ سبحان الله كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: أبرىء الله من السوء، وزعم أن مثله قول الشاعر وهو الاعشى:

أَقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخِرِ (٣)

أي براءة منه.

وأما ترك التنوين في سبحان، فإنَّما تُرِكَ صرفُه لأنَّه صار

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٥٣ .

(٢) نفسه / ٣٢٤ - ٣٢٥

(٣) ديوان الأعشى الكبير / ص ١٧٩ .

عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب: الحمدَ لله. وزعم أبو الخطاب أن مثله قوله للرجل: سلاما تريد تسلما منك، كما قلت: براءة منك، تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له: سلاماً. فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك.

وزعم أن هذه الآية: ''وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً''(١) بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك: ''براءة منكم'' وتسلما، لا خير بيننا وبينكم ولا شر.

وزعم أن قول الشاعر، وهو أمية ابن أبي الصّلت:

سلامك ربّنا مِنْ كلّ فَجْرٍ   بَريئاً ما تَغَنّثَه الذُّمُومُ (٢)

على قولك: براءتك ربّنا من كلّ سوء.

فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف''.

ذكر سيبويه هذا النص، ليعالج في ضوئه ظاهرة الإضمار والتقدير في (المصدر النائب عن فعله) في مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وعنده أن هذه المصادر بدل من اللفظ بأفعالها: ''وخُزِلَ الفعل هنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبّحك...'' (٣).

وبيّن أن بعض هذه المصادر له فعل من لفظه، مثل: حمداً وشكراً، والبعض الآخر ليس له فعل من لفظه، مثل: لبيك وسعديك، فاستعان بما نقله عن أبي الخطاب لتقدير مصدر مستعمل من غير

---

(١) سورة الفرقان / آية ٦٣ .

(٢) ديوان أمية بن أبي الصلت / ص ٤٨٠ .

(٣) سيبويه / الكتاب / ج١ /٣٢٢ .

لفظه، يلاقيه في الدلالة، فانتصب المصدر المذكور بدلالة المصدر غير المذكور، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله: "ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيا وحمداً: إنما هو: سقاك الله سقياً، وأحمد الله حمداً... ولا تقول: سعداً بدل من أسعد، ولا لباً بدل من ألبّ، فلما لم يكن ذاك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله حين ذكرناها لنبين معنى سبحان الله. فالتمست ذلك للبيك، وسعديك واللفظ الذي اشتقا منه، إذا لم يكونا بمنزلة الحمد والسقي في فعلهما، ولا يتصرفان تصرفهما، فمعناهما القرب والمتابعة، فمثّلت بهما النصب في لبيك وسعديك، كما مثلت ببراءة النصب في سبحان الله". (١)

يتضح من هذا النص، منهج التبويب والتصنيف، والأسلوب الذي يعالج به مسائل الباب، وذلك بدراسة أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة اللغوية الواحدة: فما كان مشتركاً جعله أصلا بني عليه الباب، وما كان مختلفا في بعض مظاهره البنائية والتركيبية التمس له تفسيرا يتناسب مع طبيعته التركيبية والبنائية من جهة، ويتناسب مع الاصل الذي بني عليه الباب من جهة اخرى، وهو يلتزم في كل ذلك ما قدمه له أشياخه من شواهد، أو قواعد ثبتت صحتها لديه: و (سقياً، وحمداً، ولبيك، وسعديك) تتفق في انها مصادر، وهي في مواقعها الاعرابية في التركيب تكون منصوبة، لكن (سقياً وحمداً) يمكن ان تقدّر لها أفعالاً من لفظها تنصبها: لأن هذه الأفعال تظهر في الاستعمال اللغوي الفصيح، وليس للمصادر (لبيك، وسعديك، وما شابههما) أفعال تنصبها في الاستعمال اللغوي، لذلك قدّر لها مصادر مستعملة تناسب المصادر المذكورة بدلالتها. وبذلك تقاس فروع الباب على أصوله، وتنسجم فيه التراكيب والدلالات مع الأصل. وهكذا يتسع مفهوم القياس ليشمل التقعيد لكل مسائل الباب.

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

وقد اعتمد سيبويه في هذا كلّه، على تحليل أبي الخطّاب وتفسيره في النص الاول، اذ يتضح فيه كيف يعالج أبو الخطاب الظواهر اللغوية، فهو يعرضها على أساس أنها مسلّمة لديه: ''سبحان الله كقولك: براءة الله من السوء'' ولكنها تحتاج إلى تحليل وتفسير ليثبت صحتها لغيره، فيمثل لها من البنية العميقة: ''كأنه يقول: أبرىء الله من السوء''، وهنا يلاحظ أن هذا المثال على نمط الأمثلة التي قدمها سيبويه في تفسيره لنصب المصادر النائبة عن فعلها: ''أحمد الله حمداً، ومقتك الله مقتاً''. وهذا يعني أن سيبويه يقتفي آثار شيوخه في هذا التقدير.

ويستشهد أبو الخطّاب على صحة مسلمته بالشعر، كما استشهد بشعر الأعشى، ويمثل عليها بالنثر المستعمل من كلام العرب، وفي النص إشارة إلى أنه يعتمد العربية الدارجة في عصره: ''مثله [قولك]للرجل سلاماً'' ويختبر هذه اللغة وتلك المسلمة بعرضها على المسبار (النموذج) وهو هنا (أبو ربيعة) الذي أكّد المسلمة. ويستشهد على ذلك بالآية القرآنية، فيستفيد من معرفته بمكان نزولها، وسببه، وملابساته، ليثبت أنها تؤدي الدلالة التي عناها. ثم يعود ثانية ليستشهد بشعر أمية بن أبي الصلت، لتستقر هذه المسلمة فيتلقاها سيبويه بالقبول.

ويرتب عليها سيبويه حكمه: ''فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف''.

وهذا المنهج في محاكمة النصوص رأينا أسسه وأمثلته في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو، وعبد الله بن أبي إسحاق، مما يدل على أنّه منهج واحد متنام ومتكامل.

... ...

وفي مكان آخر من الكتاب نجد سيبويه يسأل أبا الخطاب، غير مرة، عن باب بأكمله: ''وزعم أبو الخطاب- وسألته غير مرة - أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلت أجْمَع مثل ظَنَنْتُ'' (١).

ونستنتج من النص أن أبا الخطاب كان على علم بمسائل بابي (قلت، وظننت) وقد بين سيبويه في أول الباب أن ظن وأخواتها تستعمل وتلغى، وبنى الباب على أساس ذلك، فسماه: ''باب الأفعال التي تستعمل وتلغى'' (٢) وذكر الأفعال: ''ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، وزعمت وما يتصرف من أفعالهن'' (٣) ومثّل لعملها، فتنصب كل منها مفعولين: أظن زيداً منطلقاً، وزيداً أظن أخاك، ومثل لإلغائها: عبدُ الله أظن ذاهبٌ. وقد راعى سيبويه مسألة التقديم والتأخير في عمل هذه الأفعال، فذكر مصطلحاً علمياً في قوله: ''لأن الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل'' (٤) وهو مصطلح (الحدّ)، وهو قريب في دلالته في هذا النص من معنى مصطلح (الأصل)، وهو هنا أصل ترتيب مواقع المفردات في التركيب، فالأصل أن يتقدم الفعل على معموله إذا كان عاملاً.

ثم بين سيبويه أن (قلت) يأتي بعدها كلام لا قَوْلٌ؛ فلا يكون ما بعدها إلا جملة تامة، واستدل على ذلك بكسر همزة (إنّ) في قوله تعالى: ''وإذ قالت الملائكة يا مريم إنّ الله اصطفاك'' (٥)، وكذلك جميع ما تصرّف من هذا الفعل.

أما (تقول) في الاستفهام فإنها شبهت ب(تظن) إذا لم يفصل بين الفعل وبين أداة الاستفهام بفاصل: ''وذلك قولك: متى تقول

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤ ١ .

(٢) نفسه / ص ١١٨ .

(٣) نفسه / ص ١١٨ - ١٠ ١ .

(٤) نفسه / ص ١٠ ١ .

(٥) آل عمران / آية ٤ .

زيداً منطلقاً؟ وأتقول عمراً ذاهباً» (١).

وهكذا وضّح سيبويه الفرق بين بابي (قلت، وظننت) وأن (قلت) يستعمل استعمال (ظننت) في العمل والتركيب، في حالة محددة كما تبين.

ولكن أبا الخطاب يضيف إلى كل ذلك معلومة جديدة، عن لغة بني سليم، الذين يجعلون باب (قلت) في كل أحواله مثل باب ظننت. فيدل بذلك على أنه على علم بكل تفاصيل الباب الذي تقدمه سيبويه، وأنّه إنّما يزيد عليه تفصيلاً جديداً، من قبيل ذكر الخاص بعد العام.

وقد إعتمد سيبويه على أبي الخطاب مرة أخرى في الباب نفسه، فبين له أبو الخطاب أن (أي) أداة استفهام، ودليل ذلك أنه لا تدخل عليها همزة الاستفهام، وأن لها الصدارة في الجملة: «وسألته عن أيّهم، لم لم يقولوا: أيّهم مررت به؟ فقال: لأن أيّهم هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف، وإنما تركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء» (٢).

ويذكر سيبويه مباشرة مصطلح (الحدّ): «ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيّهم رأيت، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نَفْسُها بمنزلة الابتداء».

وسواء أكان المصطلح من لفظ أبي الخطاب -كما أعتقد- أو كان من كلام سيبويه، فإنه هنا يؤكد أن المقصود به: (أصل الترتيب) في التركيب، فالأصل أن يتقدم الفعل إذا عمل، والأصل أن يتقدم الاستفهام بأسمائه وحروفه على الفعل. والدليل على ذلك أن سيبويه يستعمل كلمة (الأصل) بدلاً منه للدلالة على أصل

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٦٣ .

(٢) نفسه / ١٢٦ .

الترتيب في مكان لاحق: ((وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنها من حروف الاستفهام)) (١).

... ...

ومن التراكيب التي نقلها أبو الخطاب عن العرب، ما كان له أثر في توضيح فكرتي (الأصل، والعامل). ففي باب (اسم الفعل) الذي سماه سيبويه (الفعل الحادث) نقل سيبويه أن العرب تقول: حَيَّهَلَ الثريدَ: ((وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول: حَيَّهَلَ الصلاةَ، فهذا اسم إئت الصلاة)).

و (حَيَّهَلَ) اسم فعل الأمر (إئت) يعمل عمل الفعل فينصب مفعولاً به كما نصب الفعل، كما يظهر من اللغة التي نقلها أبو الخطاب.

وقد بين سيبويه أن أصل (حيهل): (حَيَّ هل) وأنهما جعلا اسماً واحداً كالمركب المزجي (معد يكرب)، فجعل (حيهل) إسماً للصوت مثلما جعل (معد يكرب) إسماً للشخص. فقد ذكر في مكان آخر من الكتاب: ((وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: حي على الصلاة. وزعم أبو الخطاب: أنه سمع من يقول: حي هل الصلاةَ. والدليل على أنهما جعلا أسماً واحداً قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الحيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَنَادِيه وحَيَّهَلُه (٢)

والقوافي مرفوعة. وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه)) (٣). فهو يورد الكلمة مرة على الأصل كما نقلها أبو الخطاب من كلمتين (حي هل) ويستأنس بقولنا ((حي

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٢٦ .

(٢) نفسه / ص ٢٤١ .

(٣) المقتضب / ج٣ / ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، جعله بمعنى (بادر)، وانظر : المخصص / ج ١٤ / ص٨٩

على)) التي لا خلاف أنها مكونة من كلمتين، ثم يوردها مرة أخرى من كلمة واحدة كما وردت في بيت الشعر.

وفي باب اسم الفعل المنقول عن ظرف أو جار ومجرور (١) قال سيبويه: ((وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إليَّ، كأنه قيل له تنحَّ، فقال: أتنحى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونَك: دُوني ولا عليَّ. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحدَه، وليس لها قوة الفعل فتقاس)) (٢).

فأسماء الأفعال مثل: إليك ودُونك تقاس على أفعال الأمر في العمل والدلالة، وعلة القياس فيها أنها موجهة إلى المخاطب، مثلما أنّ الأمر موجه إلى المخاطب. أما اسماء الأفعال الموجهة إلى غير المخاطب فليس لها هذه القوة في القياس، ولذلك تحفظ كما هي ولا يقاس عليها، ومثل ذلك اللغة التي نقلها أبو الخطاب عن العرب في ((إليَّ)). واللغة التي لم يسمِّ سيبويه ناقلها: ((وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليهِ رجلاً لَيْسَنِي. وهذا قليل، شبهوه بالفعل)). فأجرى اسم الفعل ((عليه)) مجرى فعل الأمر، ونصب مفعولاً به ((رجلاً)) مع أنه مضاف الى ضمير الغائب، والقياس ما كان مضافاً إلى ضمير المتكلم، ومثل ذلك لا يقاس عليه عند سيبويه؛ لأنه قليل من ناحية، ولأنه ليس له قوة الدلالة التي في فعل الأمر، كما تقدّم.

وقد اعتمد سيبويه الحكم الذي قدّمه أبو الخطاب وجعله عنواناً للباب في قوله (٣): ((هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة: وذلك قولك: هذا عبدُ الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب)). فأصل التركيب عند أبي الخطاب: هذا عبد الله منطلقاً بالنصب على الحال، ولكن بعض العرب نطق هذا التركيب بالرفع: هذا عبدُ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) ورد في كتاب سيبويه بعنوان: "هذا باب من الفعل سمّيَ فيه بأسماء مضافة": ج١/ص ٢٤٨.

(٣) نفسه / ج٢ / ص ٨٣.

الله منطلق، فصار هذا التركيب فرعاً على التركيب الأول، وصار حكم الرفع جائزاً لمن يقيس على هذه اللغة الفصيحة.

وقد فتحت هذه اللغة التي نقلها أبو الخطاب، الباب على مصراعيه أمام الخليل، ليخرّجها على أساس من الدلالة: فوجهها مرة على إضمار (هذا أو هو): ''كأنه قلت: هذا منطلق، فصار هذا التركيب فرعاً على التركيب الأول، وصار حكم الرفع جائزاً لمن يقيس على هذه اللغة الفصيحة.

أما الوجه الثاني عند الخليل، فقد جعل ''عبدُ الله منطلقٌ'' جميعاً خبراً لـ((هذا)) قياساً على: هذا حلوٌ حامضٌ: ''لا تريد أن تُنقِصَ الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين'' (١). واستشهد على ذلك بقراءة قوله تعالى (٢): ''كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى'' (٣). أما سيبويه فإنه استشهد على هذه اللغة وعضدها بالقراءة التي نسبها إلى ابن مسعود: ''هَذَا بَعْلِي شَيخٌ'' (٤).

وقد أضاف السيرافي وجهين آخرين في توجيه الرفع: وذلك بأن تجعل عبد الله عطف بيان على هذا، والثاني بأن يكون منطلق بدلاً من عبد الله.

وفي اعتقادي أن الخليل كان أكثر توفيقاً في تفسيره وتحليله، لاعتماده الدلالة أكثر من اعتماد المنطق العقلي.

وهكذا يتبين كيف كانت المسائل تنتقل من الاستقراء إلى القياس، فالأصل استعمال لغوي مسموع، أو منقول نقلاً صحيحاً عن العرب، يُعتمد وتُوصل له قاعدة، فإذا جدّ في هذا الاستعمال جديد من نوعه، يوثق الاستعمال الجديد إلى جانب الأصيل ثم يتناوله العلماء بالدراسة والبحث، يبينون ما بينهما من أوجه

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٨٣ .

(٢) سورة المعارج / آية ١٥ .

(٣) السبعة في القراءات / ص ٦٥٠ - ٦٥١ : " قوله نزاعة للشوى - روى حفص عن عاصم : "نزاعةً" نصبا. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : "نزاعةٌ" رفعا .

(٤) سورة هود / آية ٧ .

الشبه والاختلاف، معتمدين على الدلالة والتركيب، فينجم عن كل ذلك قاعدة أصلية وأخرى فرعية، وحكم أصلي وآخر فرعي.

وكان الفصل الأول في كل ذلك، لمنهج القُرَّاء الذي ما كان يهمل لغات العرب، حتى لو كانت في الانتشار قليلة أو نادرة. وهكذا نجد أنَّ أبَا الخطاب ويونس، سارا يتوسّعان في منهج القياس الذي نقلا أصوله عن شيخهما أبي عمرو، مثلما نقل أبو عمرو هذا المنهج عن شيوخِه كما تقدّم.

القياس في النصوص المنسوبة الى يونس بن حبيب (١)

أ - اثر يونس في أبواب الكتاب:

قال سيبويه، بعد ان عرض صفحتين من باب ''تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف'' (٢): ''والذي ذكرت له في جميع ذا قول يونس'' ثم أردف قائلاً وهو يختتم الباب: ''وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس'' (٣). وهذا يعني أنّ القياس في البابين ليونس.

ففي الباب الأول يقيس الثلاثي المختوم بألف التأنيث الممدودة مثل: حمراء، وصفراء، على الثلاثي المختوم بألف التأنيث المقصورة مثل: حُبلى وبُشرى، ووجه الشبه (العلّة المشتركة) بينهما أننا لا نكسر الحرف الذي يلي ياء التصغير فيهما، فنقول: حُمَيْرَاء، وصُفَيْرَاء مثلما نقول حُبَيْلَى، وبُشَيْرَى.

ويقيس (فعلان الذي مؤنثه فعلى) على الثلاثي المختوم بألف التأنيث الممدودة، وعلة القياس عنده أن النون في آخر فعلان بمنزلة الهمزة التي في آخر الممدود.

---

(١) روى القراءة عرضا عن أبان بن يزيد العطار، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ العربية عنه وعن حماد بن سلمة، روى القراءة عنه ابنه حرمي بن يونس، وأبو عمر الجرمي، توفي بعد اثنين وثمانين ومائة غاية النهاية / ابن الجزري / ج ٢ / ص ٤٠٦).

وكان يونس بارعا في النحو، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله، وروى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وقد سمع منه الكسائي والفراء - قال أبو عبيدة: " اختلفت الى يونس أربعين سنة، أملأ كل يوم ألواحي من حفظه (انباه الرواة / القفطي ج٤ / ص ٧٦).

وانظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين / السيرافي / ص ٥١، والاعلام / الزركلي/ج٩ ص ٣٤٤، وبغية الوعاة / السيوطي / ج ٢ / ص ٣٦٥، وطبقات النحويين / الزبيدى / ص ٥١، ونزهة الالباء / ابن الانبارى / ص ٠٤٧ وتاريخ الادب العربي / كارل بروكلمان / ج٢/ ص ١٣٠.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص (٤١٩ - ٤٢٣).

(٣) نفسه / ص ٤٢٣.

ثم قاس المختوم بألف ونون زائدتين، ما لم يكسّر للجمع على وزن مفاعيل، على فعلان الذي مؤنثه فَعْلَى، وعلة قياس هذا التصغير، زيادة الألف والنون فيهما، وأنهما لا يكسّران للجمع على مفاعيل.

أما ما كسّر للجمع على مثال مفاعيل، فقد قاس تصغيره على تصغير سِرْبال، "وذلك قولك: سُرَيْحِين، لانك تقول: سَرَاحِين، وضِبْعَان ضُبَيْعِين لانك تقول ضَبَاعِين ... وأمّا ظَرِبَان فتحقيره على ظُرَيْبَان، كأنك كسّرته على ظِرْبَاء ولم تكسره على ظَرِيان. ألا ترى أنك تقول: ظَرَابِيّ'' (١).

ويلاحظ في الباب تسلسل القياس وتداخله، وهذا يعني أنّ العلماء في هذه المرحلة، كانوا يُثبِّتون المسألة الرئيسة في الباب، بعد تحليل خصائصها اللغوية، ويصنّفون بعدها المسائل التي تلتقي معها، حسب قربها أو بعدها، من خصائص المسألة الأولى.

ومما يدل على أنّ يونس يقتفي منهج شيوخه، أنّ سيبويه يذكر رأي أبي عمرو في هذا الباب (٢) الذي أُسند كل ما فيه إلى يونس. وهذا يعني أنّ يونس نفسه كان يستشهد برأي شيوخه، ويجعل ذلك جزءاً من منهجه في البحث.

وفي الباب الذي يليه ''باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألف التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان'' (٣) يبدأ بالقاعدة مباشرة اعتماداً على ما تقدّم من أمثلة وقياس، في الباب السابق: ''أما ما لحقته ألف التأنيث فخنفساء ... فإذا حقرت قلت: خُنَيْفِساء الذي لا يخلو من القياس: ''وإنما حذفت لأنها حرف ميّت، فجعلتها كألف مبارك'' (٤).

ويقيس الرباعي المختوم بألف التأنيث الممدودة، على الثلاثي المختوم بتاء التأنيث، وعلّة هذا القياس عنده: ''لان الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا ... فأمّا الممدود فان آخره حي كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء ..... والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فجعلا اسما واحدا، فالآخر لا يحذف أبداً، ولا تغير الحركة التي في آخر الأوّل كما لا تغير الحركة التي

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤٢٢ .
(٢) نفسه / ص ٤٢٣ .
(٣) نفسه / ص ٤٢٣ .
(٤) نفسه / ص ٤٢٣ .

وليست منتهى الاسم، ولو كسرتها للجمع لثبتت'' (١).

وقاس ''أوائِل'' اسم رجل على ''أدْؤُر'': "لأنك أبدلت الهمزة منها كما أبدلتها في أدؤر، وهي عين مثل واو أدؤر'' (٢).

وبعد ذلك أخذ يمهّد لتجريد القاعدة، فقاس "النّؤور والسّؤور" على القاعدة، فاختلطت العلّة بالحكم: "وكذلك النّؤور والسّؤور واشباه ذلك؛ لانها همزات لازمة، لو كسرت للجمع الاسماء لقوتهن حيث كن بدلا من معتل ليس بمنتهى الاسم، فلما لم يكن منتهى، أجرين مجرى الهمزة التي من نفس الحرف'' (٢).

والقاعدة التي يريد تجريدها هي: أن الهمزة المنقلبة عن واو أو عن ياء، إذا كانت عينا في الكلمة فإنها تثبت في التصغير، مثلما تثبت في جمع التكسير.

ونلاحظ أنّ أسلوب القياس، الذي اتبعه الباحث في تحليله، اقتضاه أن يقيس على أمثلة القاعدة المستعملة، بدلاً من القياس على القاعدة المجّردة.

فاذا كان جميع ما تقدم من قول يونس والخليل، كما ذكر سيبويه، فإن هذا يعني أنّ منهج القياس الذي سار عليه سيبويه، إنّما رسخت أصوله، وتكشّفت معالمه قبل ان يبدأ سيبويه بتأليف الكتاب، وأنّ كثيرا من نصوص الكتاب، يمكن أن يكون من إملاء أساتذته، أو من حفظه الذي نقله مشافهة عنهم.

وممّا يدلّ على الاهتمام البالغ، الذي كان يوجهه سيبويه لعلم أساتذته، أنّه كان يفرد للمسألة الواحدة باباً خاصّاً، مع أنها ما كانت تتجاوز سطوراً قليلة؛ مثال ذلك ما ذكره سيبويه في: ''باب

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٦٣ .

(٢) نفسه / ص ٤٦٣ .

(٣) نفسه / ص ٤٦٣ .

ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار'' (١) :

''وذلك قولك: مالي إلاّ زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌو، ومن لي إلاّ أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ. أمّا النّصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب، وهذا قول الخليل ويونس رحمهما الله'' (٢).

وممّا يلاحظ في هذا الباب، أنّه قدّم الحكم فذكره في عنوان الباب، وهو يتمثّل بقوله (بالخيار) وهو يعني أنّ المستثنى الثاني (يجوز) فيه النصب ويجوز فيه الرفع. ثم عرض الأمثله مباشرة في أوّل الباب، وانتقل بعد ذلك الى التحليل الذي جاء على شكل علة بسيطة، فالنصب (على الكلام الأول) اي عطفاً على (زيداً) المنصوب، واما الرفع فعلى الاستئناف ''فكأنه قال: وعمرٌو لي'' ولا تخفى آثار الدلالة في التعليل: ''لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب'' وهذا يذكّرنا أنّ الإعراب فرع المعنى عند يونس والخليل، وقول سيبويه: ''هذا قول يونس والخليل'' يُبيّن الأسلوب الذي كان يتبعه يونس والخليل في معالجة الظواهر اللغوية في باب معيّن.

وقد تقدم مثل هذا في باب ''النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً'' ففيه جعل (الحكم) في عنوان الباب، ونقل سيبويه محتويات الباب عن يونس وعيسى: ''حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً''(٣) وبعد ذلك يعرض الأمثلة، ويحلّلها على غرار ما تقدّم في الباب الأول. وكلّ ذلك يدلنا على أنّ المنهج واحد في أساسه، وأنّ كلّ عالم يقتفي أثرَ شيخِه، فيضيف إليه ما يستجد من المنقول، ويعالجه في ضوء الدلالة والتركيب، ليؤكد فيه حكماً، سبق إليه الشيخ، أو يقدم حكماً جديداً، بناءً على علّة جديدة؛ ولكن المنهج واحد.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٣٨ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٨ .

(٣) نفسه / ص ٣١٩ .

ومن الطريف أنّ سيبويه، لم يذكر في الأبواب العشرين الأولى من الكتاب، أحدا من شيوخه غير يونس؛ فقد استشهد سيبويه بالتركيب الذي نقله يونس عن رؤبة: ''وزعم يونس أنَّه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُك فيرفع''(١). وذلك في باب نواسخ الجملة الاسمية الذي سمّاه سيبويه: ''باب الفعل الذي يتعدى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيئٍ واحد'' (٢). وفيه يقيس سيبويه ترتيب الجملة الاسمية وترتيب الجملة الفعلية.

وفي بعض الأبواب، كان سيبويه يذكر يونس، لتوثيق الشاهد الشعري الذي يؤيد به حكماً؛ كما فعل في باب ''الأفعال التي تستعمل وتلغى'' قال: ''وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلٌ عربيّ جيّد. وقال اللعين يهجو العجاج:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعِدُني وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ(٣)

أنشدناه يونس مرفوعا عنهم.''(٤)

ونلاحظ أن يونس ينقل الشاهد كما تنشده العرب، وقد صرح بذلك سيبويه بقوله: ''وحدّثنا يونس أنّ العرب تنشد هذا البيت، وهو لعَبْدَة بن الطَّيِّب: (٥)

فما كان قيسٌ هلكُه هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بنيانُ قومٍ تهدَّما''(٦)

و قد ينسب سيبويه إنشاد البيت إلى يونس: ''وقال الهُذَلِيّ:(٧)

فَقُلْتُ تحمَّلْ فوقَ طَوقِه إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُهَا''(٨)

وقد ينسب يونس نفسُه الإنشاد إلى الشاعر:(٩) ''وزعم يونس

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٥١ .

(٢) نفسه / ص ٤٥ .

(٣) انظر حماسة البحتري ، المكعبر الضبي ، والحيوان للجاحظ/ج٤/ص٦٦ - ٦٧ .

(٤) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٥) انظر ديوان الحماسة لابي تمام / شرح التبريزي /ج١ ص ٣٢٨ .

(٦) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٥٦ .

(٧) انظر : ديوان الهذليين /ج١/ص ١٥٤

(٨) كتاب سيبويه /ج٣ / ص ٧٠

(٩) نفسه / ج ٢/ ص ٧٢ - ٧٣ .

أنّه سمع الفَرَزْدق ينشد: (١)

كم عمّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قدْ حلبتْ عليَّ عِشارِي''

وفي باب (٢) ''ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف'' ذُكر يونس أربع مرات: فاستشهد ببيت هدبة بن خشرم:

فإنْ تكُ فِي أموالِنا لا نَضِق بها ذِراعاً، وإن صبرٌ فنصبرُ للصَّبرِ

على حذف الفعل، والتقدير: وإن (وقع) صَبْرٌ.

واستشهد بقول العرب: إن لا صالحٍ فطالحٍ، ليبين أنّهم يحذفون الفعل وحرف الجرّ، والتقدير عنده: إن لا أكن مررت بصالحٍ، فبطالحٍ.

ومثل ذلك قدّر لقولهم: امرر على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ. يعني: إنْ مررت بزيدٍ أم مررت بعمروٍ.

وقدّر لقولهم: «مبرورا مأجورا، ومصاحبا معانا» بالنصب: رجعت مبرورا، وأذهب مصاحبا.

وقد اتّخذ سيبويه آراءه محورا، يدور حوله البحث في الباب كلّه، كما فعل في باب ''ما ينتصب أنّه حال يقع فيه الأمر وهو اسم'': ''وزعم يونس أنّ وحده بمنزلة عنده، وأنّ خمستَهم والجمّاءَ الغفيرَ، وقضّهم كقولك: جميعًا ... لأنّ الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى... وجعل يونس نصب وحدَه كأنك قلت: مررت برجل على حيالِه، فطرحت "على" فمن ثم قال: هو مثل عنده''(٣).

وفي بعض الأبواب كان دوره النقل عن شيوخه، فيما يدور عليه

---

(١) ديوان الفرزدق / ج ١ / ص ٣٦١ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص(٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١) على الترتيب .

(٣) نفسه / ص ٣٧٦ - ٣٧٨ .

البحث في الباب، ولكنّه يتّخذ رأيا موافقا لرأي شيخه، أو ينقل عن العرب إضافة إلى ما أُثِر عن شيخه.(١)

وقد تستأثر آراؤه باهتمام سيبويه، فيصرف اهتمامه في الباب كلّه لمناقشتها، والتعليق عليها، مثال ذلك ما جاء في باب: ''ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه''(٢). وفيه يتبنّى يونس رأي الحذف والتقدير: ''وزعم يونس أنّك إن شئت رفعت البيتين جميعا على الابتداء، تضمر في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلاّ رفعا''.

ويجيز أن تُحلَّى الحال بـ(الألف واللام): ''وأمّا يونس، فيقول: مررت به المسكينَ على قوله: مررت به مسكينا. وهذا لا يجوز، لأنّه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام''(٢).

وفي الباب نفسه يتصدّى سيبويه لرأي يونس الذي يرفض الإضمار في الترحم: "وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنّه إنّ قال ضربته لم يقل أبدا إلاّ المسكينَ، يحمله على الفعل. وإن قال ضرباني قال المسكينانِ، حمله أيضا على الفعل. وكذلك مررت به المسكينِ؛ يحمل الرفع على الرفع، والجرّ على الجر، والنصب على النصب. ويزعم أنّ الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق"(٢).

وهكذا يتضح أنّ يونس كان يلتزم المنهج العام الذي سار عليه شيوخه في قياس النحو، إلاّ أنه كان يتفرد برأي خاص في المسائل التي ما كان يقتنع بها.

---

(١) انظر : كتاب سيبويه / ج ١ / ٣٨٩ ، ج ٢/ ص ٣١٩ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ .

(٢) نفسه / ج ٢/ ص ٧٧ .

(ب) : مظاهر القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس في الكتاب.

١- في المنهج العام:

اتبع يونس المنهج العام الذي اتبعه شيوخه في القياس، فكان قياس يونس قائما على فكرة ''الأصل والفرع'' التي قام عليها قياس عبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وكان يونس ينقل هذه الفكرة عنهم ويؤيدهم فيها، ولعلّ النصّ التالي يوضح ذلك:
"... لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيّ والشيّ يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكّنا، كما أنّ النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكّنا عندهم، فالأول هو أشد تمكّنا عندهم، فالنكرة تعرّف بالألف واللام، والإضافة، وبأن يكون علما، والشيّ يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة.

فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس،

لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمّى المؤنث بالمؤنث، كما أنّ أصل تسمية المذكر بالمذكر.

وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنّه على أخف الأبنية''(١) فعبد الله بن أبي إسحاق الذي قدر أنّ ''أصل الكلام على فعل''(٢) يرى هنا أنّ التذكير هو (الأصل) والتأنيث فرع عليه، ويقيس التذكير على التنكير، فالنكرة (أصل) والمعرفة فرع عليها، فتختص النكرة بالألف واللام، والإضافة، والعلميّة، فتتحول إلى معرفة، وكذلك يختص الشيّ بالتأنيث فيتحول من التذكير، مثلما تتحول النكرة إلى معرفة.

ومن الواضح أنّ أبا عمرو يؤيد هذه الفلسفة النحوية، لأنّه أيد

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) تقدم في النصوص المنسوبة اليه .

القياس الذي بُني على أساسها، فجعل (زيدا وعمرا) ممنوعا من الصرف إذا سميت به المؤنث، لأنّ الأصل عنده وعند عبد الله، أن يسمى المؤنث بالمؤنث وأن يسمّى المذكر بالمذكر، وقد ورث يونس هذه الفلسفة، ولذلك رأيناه ينقلها مؤيّدا، مما أقنع سيبويه فاعتمدها: ''هذا قول ابن أبي اسحاق، وأبي عمرو، فيما حدَّثنا يونس، وهو القياس''.

فهي إذن مدرسة واحدة قائمة على فلسفة واحدة، ويونس خير من يعلم أنّ عبد الله بن أبي إسحاق هو الذي ثبّت أركانها، ولذلك نراه يلتزم قياسه، بل يقيس عليه: ''قال ابن سلاّم: قلت ليونس، إياك زيدا، تجيزها؟ قال: أجاز ابن أبي إسحاق للمفضل بن عبد الرحمن:

إيّاك إياك المِراءَ فإنّه إلى الشرّ دعّاءٌ وللشّر جالبُ''(١)

وصارت فكرة (الأصل) أساسا يقوم عليه قياس يونس: ''فقلت ليونس هلاّ صرفوه [يعني معديكْرب] ----قال: إنّما استثقلوا صرف هذا لأنّه ليس أصل بناء الأسماء بذلك على هذا .... فلمّا لم يكن هذا البناء أصلا، ولا متمكنا، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي''.(٢)

فبناء الاسم المتمكن هو أصل بناء الأسماء، فلمّا تحوّل بناء المركب المزجي عن الأصل منعوه من الصرف، قياسا على العلم الأعجمي، الذي منع الصرف لأنّ بناءه خارج عن أصل البناء.

وتحولت فكرة الأصل لدى يونس، إلى قاعدة نظرية يقيس عليها، فالاسم ''لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا (يغزي) وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنّما هذا بناء اختصّ به الأفعال''.(٢)

---

(١) طبقات النحويين / الزبيدي / ص ٥٣ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٧٣ .

(٣) نفسه / ص ٣١٦ .

فكلمة (يغزو) في الأصل فعل، فإذا سمينا رجلا ''يغزو'' خرج من بناء الأفعال إلى بناء الأسماء، فلابد أن تجري عليه خصائص بناء الأسماء. وهنا يتقدم يونس مسلّمة تدل على سعة اطلاعه واستقرائه لمفردات العربية: ''ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم'' ولذلك حوّله إلى بناء من أبنية الاسم ''يغزي''.

فإذا انتقلت فكرة الأصل إلى علماء الكوفة، أو اتفق الكوفيون مع يونس في بعض الأصول وبعض الأقيسة: ''يونس والكوفيون هم القائلون بأصالة (نون التوكيد) الشديدة وفرعية الخفيفة''(١) فإنّ هذا لا يعني أنّ يونس هو مؤسس المدرسة الكوفية، بل يعني أنّ منهج القياس عند علماء الكوفة، كان امتدادا للقياس الذي تأصل عند علماء البصرة، ومثلما التقى علماء الكوفة مع شيوخ يونس على المنهج العام، فإننا نجدهم يتفقون معهم في مسائل القياس أيضا: ''وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي، إلى أنّ (قاض) اسم امرأة، و... يجري مجرى الصحيح وتنوينه، وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون: هذا يصلي ويرمي وقاضي، ومررت بيصليَ ويرميَ وقاضيَ''(٢).

فإن حدث خلاف في بعض المسائل، فقد حدث خلاف مثلُه بين علماء البصرة، ولا يعني الخلاف في مسألة أو مسائل في بعض الفروع أنّ كلّ مخالف كان يتخذ مدرسة مستقلة، وإنّما كان ذلك بسبب وفرة الأدلة النقلية أو العقلية لدى كلّ عالم، وهذا ما سيتضح في مكانه من هذا البحث إن شاء الله.

وممّا يتصل بالمنهج العام الذي ورث يونس أصوله عن أساتذته ظاهرة (الحذف والتقدير). فقد ذكر سيبويه في باب ''هذا باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف''(٣): ''ومن ثمّ قالوا: مصاحبٌ معان، ومبرورٌ مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي

---

(١) شرح التصريح على التوضيح / ج ٢ / ص ٢٠٨.

(٢) شرح الاشموني / ج٣ / ص ٥٤١.

(٣) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٥٨.

في نفسه غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم.

وإن شئت نصبت فقلت: مبرورا مأجورا، ومصاحبا معانا. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس، وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورا، وأذهب مصاحبا''.(١)

يتبين من النص أن ظاهرة الحذف أو الإضمار ميزة من طبيعة العربية: ''حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس'' فالعرب يحذفون بعض الألفاظ من بنية الكلام السطحية، ويضمرونه في البنية العميقة، وقد لمّح سيبويه إلى هذه (البنية العميقة)، بقوله: فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في (نفسك) ما أظهرت، وهو يعني: إذا رفعت (مصاحب معان) أضمرت المبتدأ وأظهرت الخبر، فالتقدير: أنت مصاحب. وإننامصاحب. وإذا نصبت (مصاحبا معانا) أضمرت الفعل، فالتقدير حينئذ: رجعت معا، وأذهب مصاحبا. كما فسّر يونس نقلا عن عيسى.

وبذلك يبدو جليا أن فكرة الإضمار والحذف، أصيلة في درس النحو قبل يونس، ولكن يونس نقلها وفسّرها وأيّدها، وضرب لها الأمثلة من واقع اللغة، كما رواها عن الثقات من أساتذته وعن العرب.

ومثلما نقل يونس هذه الظاهرة عن عيسى، نقلها أيضا عن أبي عمرو في قوله: ''أمّا أنت منطلقا أنطلق معه، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس. وذلك لأنه لا يجازى بأن، كأنّه قال: لأنْ صرت منطلقا أنطلق معه''(٢).

وفي باب: ''تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه''. يربط يونس فكرة الحذف بفكرة الأصل: ''ومن ذلك قولهم في هار: هوير، وإنّما الأصل هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميّت، وكلاهما بدل من العين. وزعم يونس أنّ ناسا يقولون

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ /ص ٢٧١ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٠١ .

مويئر، على مثال مُوَيمِر، فهؤلاء لم يحقّروا هارًا، وإنّما حقّروا هائرا، كما قالوا: رُوَيجِل كأنهم حقروا رَاجِلا .... وأمّا يونس فحدّثني أنّ أبا عمرو كان يقول في مُرٍ: مريئٍ مثل مُرَيّعٍ، وفي يُرِي: يُريئٍ يهمز ويجرّ، لأنها بمنزلة ياء قاضٍ''(١).

فأبو عمرو كان يعيد المحذوف في التصغير، بينما كان يونس يحذف الزوائد، إذا كانت لا تُخرِج المصغّر، عن أوزان التصغير المستعملة، وهذا مستوى متطوّر من قياس يونس، فهو يقيس على الوزن الذي جرّده العلماء من الاستعمال اللغوي، وإلى هذا أشار سيبويه في أوّل الفقرة: لا من قبل أنّ ما بقي إذا حقّر يكون على مثال المُحقّر، ولا يخرج عن أمثلة التحقير''.

وفي باب ''ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات'' يبني سيبويه حديثه، على راي يونس ونقله عن أبي الخطاب: ''وذلك قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ.... أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن يظهروا في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر.

وحدثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي... أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن موضع تنوين فانّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، لأنّها ثابتة في الوصل''(٢).

فيونس يعلّل إثبات الياء عند الذين لا يحذفون في الوقف، فيقيس الوقف على الوصل، ففي الوقف يحذف التنوين، فلا يبقى سبب موجب لحذف الياء لأنّها حذفت في الوصل لالتقاء الساكنين: الياء الساكنة، والتنوين الساكن، فأصله (قاضينْ) وقد ثبتت الياء في قولنا القاضي

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) نفسه / ج٤ / ص ١٨٣ .

لدخول (أل) فانتفت علّة الحذف، وكذلك في الوقف انتفت علة الحذف، فأثبتها هؤلاء العرب، الذين أشار إليهم يونس، وجعل لغتهم مقياسا معتمدا.

ويبدو أنّ يونس كان لا يميل إلى الاضمار والتقدير في الترحم، فكان يوجّه التركيب مرة على الحال، وأخرى على البدل: ''وأمّا يونس فيقول: مررت به المسكين على قوله: مررت به مسكينا. وهذا لا يجوز لأنّه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام''(١) وبذلك يخرج على القاعدة التي تقول: لا تكون الحال إلا نكرة، ولذلك وجدنا سيبويه يحتجّ عليه ويرفض قياسه. ويفضل عليه قياس الذين أضمروا: ''ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا، كأنّه قال: لقيت المسكينَ .... وكأن الذين حملوه على هذا إنّما حملوه عليه فرارا من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم على الفعل أحسن''.(١)

وهذا النصّ يدلّ على أنّ فكرة الحذف والتقدير كانت تناقش في زمن عبد الله بن أبي اسحاق، فمع أنّه اكتفى بمجرد التلميح إليه في هذا النصّ بقوله: ''الذين حملوه'' إلاّ أنّه يصرح به في هذه المسألة، وهي التي وجّه فيها يونس الترحم إلى البدل: ''وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيءٍ يرفع ولكنه .... يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر، والنصب على النصب، ويزعم أنّ الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي اسحاق''(٢).

وبذلك يتضح أنّ الخليل، الذي رأيناه يتبنى هذه الفكرة بشكل واضح في هذا الباب، إنما كان يتبنى قياس عبد الله بن أبي اسحاق، وهو أول من وجدناه يعرض فكرة (الحذف والتقدير) ويناقشها.

ولقد بينت النصوص التي نقلها يونس عن أساتذته أنّ (فكرة العامل)

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٧٦ .

(٢) نفسه / ص ٧٧ .

قد استقرت لديهم، ويونس في هذا الصدد يؤيد فكرة (العمل) كأصل عام من أصول القياس، لكنّنا نراه يؤيد أساتذته في بعض مسائل العمل، وقد يخالفهم في بعضها: ((هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا: حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلاّ زيدا، وعلى هذا، ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنه لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فيه الأول، والدليل على ذلك أنّه يجي على معنى: ولكن زيدا، ولا أعنى زيدا، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهما))(١).

ففكرة العامل واضحة تماما، في ذهن عيسى بن عمر، وهو يقيس عمل (إلاّ) النصب في الاسم الذي بعدها، على عمل العدد النصب في المعدود، وعلة هذا القياس أنّ زيدا منقطع ممّا قبل إلاّ، مثلما أنّ الدرهم منقطع في المعنى من العشرين، ثم جعله قياسا على المعنى: ((والدليل على ذلك أنه يجيْ على معنى: ولكن زيدا))(٢).

وقد رأينا أن يونس يؤيد قياس عيسى، بل إنّ سيبويه ينقله عنه على أساس أنّه قياسه: ((حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا)). وقد تقدم تأييد يونس لقياس عبد الله بن أبي اسحاق، وهذا يردّ ما توصل إليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري، الذي ذهب إلى وجود: ((الخلاف بينه وبين النحاة الذين يعتمدون على (تجريد القياس) من أنصار (التيار القياسي) بزعامة عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وتلميذه: عيسى بن عمر الثقفي ومن حذا حذوهما من عشاق القياس التجريدي))(٣)

وحجّة الدكتور الأنصاري في أن يونس يختلف عن الحضرمي وعيسى لأنّه: ((يرتكز على أساس قوي من الأصالة والرواية والسماع، واحترام الوارد من الشواهد بوجه عام))(٤)

---

(١) كتاب سيبويه /ج ٢ / ص ٣١٩.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣١٩.

(٣) يونس البصرى / ص ٢٢٢_٢٢٣

(٤) نفسه / ص ٢٢٣

وقد رأينا في نص سيبويه المتقدم أنّ يونس وعيسى يعتمدان رواية واحدة، وسماعا واحدا عن العرب، وقد رأينا في النصوص المنسوبة إلى عبد الله بن أبي اسحاق، أنه يعتمد الشواهد القرآنية، وكلام العرب شعره ونثره. فالأصول واحدة والمنهج العام الذي بني عليه يونس، هو المنهج الذي أسسه ابن أبي اسحاق وعيسى وأبو عمرو.

وقد يعرض يونس رأيا لأبي عمرو في فكرة العامل، ولكنّه لا يصرح بتأييده للتوجيه الذي أسرّ عليه أبو عمرو:

''وحدثني يونس أنّ أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم الا عبدُ الله''(١) فأبو عمرو يرى أنّ الاسم بعد إلاّ في الجملة التامة المنفية لا يكون إلا بدلا. وقد رأينا يونس، يجيز أن يكون مستثنى فيؤيد عيسى، ويعتمد قياسه، مع أنّ الدكتور الأنصاري يجعل يونس من أنصار القياس المنهجيّ، الذي أسسه أبو عمرو، وقد ثبت أن الموافقة والمخالفة في مسألة، لا تعني أن صاحبها يتخذ منهجا جديدا، وانما هو منهج عام واحد، له أصول عامة، اعتمدها كلّ النحاة، ولكنّ كل عالم منهم يتميز بمستوى معين، بما تجمع لديه في المسألة من المنقول، وبما اقتنع به من المعقول، فيتخذ في المسألة رأيا مخالفا لبعض العلماء، وموافقا للبعض الآخر، ولكن ذلك كله لا يخرج من منهج القياس، الذي أصبح طابعا عاما، يميز النحو العربي، بأسلوب القياس الذي يعتمد الموازنة والتقدير، وابراز أوجه الشبه وأوجه الخلاف، بين الأصل والفرع، للوصول إلى قاعدة تنتظم الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالات، في أشكالها وأحوالها المختلفة.

والدليل على ما ذهبت إليه، أنّ بعض الأقيسة صار يذكر في نصوص سيبويه، على شكل مسلّمات متفق عليها، فهي لا تحتاج أن تسند إلى صاحبها، لأنها أصبحت قناعات ثابتة لدى الجميع:

---

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ٣١١.

((هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنّ العلم إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهما)).(١)

فهو يقيس العمل، في التركيب الذي تضمن الظرف، على العمل في التركيب الذي اشتمل على التمييز، فقد انتصب الظرف بما قبله، كما انتصب التمييز بما قبله. وقد تقدّم في قياس عيسى أنْ قاس العمل في جملة الاستثناء على العمل في الجملة التي تشتمل على تمييز، واستخدم تركيب (عشرون درهما) نفسه مقيسا عليه، فكأن هذا التركيب أصبح مقياسا مناسبا لقياس العمل، إذا كان المعمول موضحا للعامل مع أنه مختلف عنه في اللفظ والمعنى. ويبدو أنّ هذا القياس صار أصلا للنصب على (الخلاف) الذي برزت معالمه في الكتاب.

وقد وصل هذا القياس إلى أبي عمرو، فنقله عنه يونس وتبنّاه:(٢) ((وقالوا: منازلهم يمينا ويسارا. قال الشاعر، وهو عمرو بن كلثوم:

صددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرٍو وكانَ الكأسُ مجرَاها اليَمِيْنَا(٣)

أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه)).

ففكرة العامل تأصلت واتضحت معالمها قبل يونس، يظهر ذلك من الموازنة التي يجريها أبو عمرو، بين معمول كم الخبرية ومعمول ربّ: ((واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم، وربّ غير اسم بمنزلة من. والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر كم- أخبرناه يونس عن

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٠٣ - ٤٠٤

(٢) نفسه / ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٣) شرح القصائد العشر / التبريزى / ص ٣٢٣ .

أبي عمرو››.(١)

فهو يقيس عمل كم الخبرية على عمل ربّ، ووجه الشبه بينهما أن المعمول في كل منهما اسم جنس نكرة مجرور، ولا ينسى أن يبين أوجه الاختلاف، فـ(كم) اسم لأنها من كنايات العدد وهو اسم، وربّ حرف جرّ تشبه (من) في العمل والمعنى، وكذلك تلتقي كم مع من في المعنى الذي تؤديه كل منهما في السياق، فقولنا: كم رجل يعني: كم من رجلٍ، وكذلك: ربّ رجل تعني: ربّ رجل من الرجال.

وهكذا مسار تحليل التركيب، وما يترتب على العلاقات التركيبية من دلالات، تفرض على العالم أن يتبنّى فكرة العامل في العربية؛ لأنّها نابعة من طبيعة الإسناد في هذه الفكرة.

وتدلّ بعض النصوص المنسوبة إلى يونس في الكتاب، أن فكرة (التحويل) كانت واضحة في ذهنه وفي أذهان أقرانه من العلماء:

‹‹هذا باب تغيير الأسماء المبهمة، إذا صارت علامات خاصة، وذلك: ذا، وذي، وتا، وألا، وألاء...فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الاسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوهما، وبمنزلة الأصوات نحو: غاق وحاء...فإذا صارت إسماً ما عمل بلا، لأنّك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حوّلت لا. وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء››(٢).

فهذه الأسماء كانت في الأصل، أسماء للأشياء (في البنية

---

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ١٦١.

(٢) نفسه / ج ٣ / ص ٢٨٠ - ٢٨١.

العيقة) فتحوّلت إلى صورتها هذه، لتدلّ على المبهمات، وهذا التحوّل في الدلالة نجم عنه تحوّل في بنيتها وشكلها، فبنيت كما تبنى الحروف، وأسماء الأصوات، ومن مظاهر تحوّلها في (البنية السطحية) أنها تخالف الأسماء في تصغيرها، فتخرج على قياس قاعدة التصغير، المطّردة في الاسماء بضمّ الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة قبل الثالث، ويقال في تصغير (ذا) ذَيَّا .
وقد وضح ابن الحاجب ذلك بقوله: ''كان حق اسم الإشارة أن لا يصغّر؛ لغلبة شبه الحرف عليه؛ ولأنَّ أصله (ذا) على حرفين، لكنّه تصرّف كما تصرّفُ الأسماء المتمكّنة فوُصف ووصف بِه وثنّي وجمع وأنّث فأُجرى مجراها في التصغير، وكذا كان حقُّ الموصولات ...قيل: لما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة'' (١) .

ومن مظاهر المنهج العام، الذي تلقاه يونس عن أساتذته، وتبنّاه بعد دراسة وطول معالجة (التوجّه إلى تجريد القاعدة والتمثيل عليها): ''إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز، وهذا قيس قفّةَ قد جاء ... فإذا لقّبت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك: هذا زيدٌ وزن سبعة، وهذا عبد الله بطة يا فتى، وكذلك إن لقّبت المضاف بالمضاف''(٢) .

ومن تمام القول في هذا المكان، أن نذكر أنّ (أمانة النقل) كانت رائد هذا الجيل من العلماء الموسّسين فيما ينقلونه من المنقول والمعقول: ''ومن قال: مررت برجل أسد أبوه قال: مررت برجل مائة إبله - وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة''(٣) . فهذه الأمانة التي يلتزمها يونس كانت منهجا لأساتذته: ''قال الأصمعي، قلت لأبي عمرو: ما الوَضوء؟ فقال: الماء الذي يُتوضأ به، قلت: فما

---

(١) شرح شافيه ابن الحاجب / ج١ / ص ٢٨٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٩٤ _ ٢٩٥ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٩ .

الوضوء، بالضم؟ قال: لا أعرفه''(١).

وكان هؤلاء الأساتذة موضع ثقة تلاميذهم في أمانة النقل: ''وزعم عيسى بن عمر أنّ أناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليرويَ إلا ما سمع''(٢).

....

---

(١) لسان العرب / وضأ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٥ - ١٦ .

٢- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل معا:

أ- المسائل التي اتفقا فيها:

في باب ''تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها، وتلزمها'' نجد أنّ يونس والخليل يتفقان في تجريد القاعدة، وما يرافق ذلك من تمثيل وتعليل؛ ففي تصغير الأسماء المعتلة بالهمزة، المنقلبة عن واو أو ياء مثل: قائل وبائع، تثبت الهمزة؛ لأنها ليست في منتهى الاسم، مثل شقاوة وغباوة، ويقيسان التصغير في هذه المسألة، على جمع التكسير: ''ألا ترى أنّك إذا كسرت هذا الاسم للجمع تثبت فيه الهمزة، قوائم، وبوائع، وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير''(١). ويصرحان بلفظ العلة: ''وكذلك فعائل: لأنّ علته كعلة قائل، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في فعائل ثم كسرته للجمع لثبتت. وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس''. والعلة كما نرى في النصّ، تُستقرأ من واقع اللغة وتحوّلاتها. وفكرة التحويل لدى يونس والخليل واضحة في النصّ، فكلمة قائل أصلها (في البنية العميقة) قاول، وبائع أصلها بايع: ''وذلك إذا كانت أبدالا من الواوات والياءات التي هي عينات، فمن ذلك قائل وقائم وبائع، تقول قويئم وبويئع''(١). والتحويل عندهما منبثق من فكرة (الأصل والفرع) التي قام على أساسها القياس النحوي كما تقدّم في نصوص أساتذة يونس والخليل.

وتجريد القاعدة عند يونس والخليل لا يكون إلاّ بعد جمع المعلومات واستقرائها: ''اعلم أنّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

الجرّ والنصب، وإن شئت كسّرته للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع .... فمن ذلك إذا سميت رجلا بزيد أو عمرو أو بكر، كنت فيه بالخيار؛ إن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزياد، كما قلت: أبيات، وإن شئت قلت: الزيّود، وإن شئت قلت: العمرون، وإن شئت قلت: العُمور والأعْمُر، وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة .... والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل''(١).

وفي اعتقادي أنّ هذا الاستقراء، الذي قدّمه يونس والخليل في مسائل اللغة المختلفة، صار توطئة للأحكام المطلقة، التي صار يطلقها سيبويه فيما بعد في صفحات الكتاب.

وصار (الحكم) المشترك الذي يتوصلان إليه، قاعدة يعتمدها سيبويه، فيبني عليه الباب كله، ويجعل الحكم عنوانا للباب: ''هذا باب ما لا يجوز أن يندب: وذلك قوله: وارجلاه ويارجلاه وزعم الخليل ويونس أنّه قبيح، وأنه لا يقال''(٢). ولم ينس سيبويه أن يبيّن أنهما يعتمدان النقل أساسا في هذا القياس: ''فعلى هذا جرت النّدبة في كلام العرب''(٣).

ونجد أنّ الاستقراء صار يتحول فيما نقلاه عن العرب، إلى أحكام عامّة ،يتخذها سيبويه قاعدة مطلقة، يمثل عليها بمفردات صارت تقليدية .وفي اعتقادي أنّ هذه الأمثلة أيضا منقولة عن يونس والخليل: ''وإذا لم تلحق الألف قلت: وازيدُ إذا لم تضف، ووازيدِ إذا أضفت، وإن شئت قلت: وازيدي. والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس''(٤).

وقد انتقلت فكرة (الزيادة) إلى يونس والخليل من أساتذتهما: ''زعم يونس: أنك إذا سمّيت رجلا بضارب من

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) نفسه / ج٢ / ص ٢٢٧ .

(٣) نفسه /٢٢٧

(٤) نفسه / ج٢ / ص ٢٢١ .

قوله: ضارب وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب، وهو قول أبي عمرو والخليل''(١) . فقد ذكر أبو عمرو الحكم في هذا النص دون تعليل أو تحليل، ولكنه يوضح ذلك في مكان آخر، ويذكر أثر نوع الحرف الزائد، وموقعه في الحكم: ''ولكنه تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل، إذا كانت (الزيادة في أوله) فإذا قلت: إصليت صرفته؛ لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرته، وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس''(٢) .

فإذا انتقلت الفكرة بين يدي يونس والخليل، تحولت إلى قاعدة تتسم بالتجريد، ويؤيدانها بالتعليل والتحليل والتمثيل: ''لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما، فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلا ونهسرا، وهو قول العرب والخليل ويونس''(٣) .

وفي باب ''ما تكون فيه في المستثنى الثاني في الخيار'' يناقش يونس والخليل أسلوباً من أساليب الاستثناء، يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، ويعطف على المستثنى بعد ذكر المستثنى منه: مالي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌ، ومن لي إلاّ أباك صديق وزيداً وزيدٌ، ويبينان في تحليل المثالين أثر (فكرة العامل) في إبراز الدلالة والعلاقات التركيبية: ''أمّا النصب فعلى الكلام الأول، وأمّا الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب، وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله''(٤) . وتتضح علاقة فكرة العامل لديهما بالإضمار والتقدير في قولهما: ''وأمّا الرفع فكأنه قال: وعمرو لي'' وهذا يؤيد وضوح فكرة (البنية العميقة) عند كل منهما، فالدلالة تقتضي

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٠٦ .

(٢) نفسه / ص ٢١٧ .

(٣) نفسه / ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) نفسه / ج٢ / ص ٣٣٨ . هذا النص هو كل ما ذكر في الباب ، وفي اعتقادي أنه يمثل نمطا من أسلوب التأليف عند سيبويه ، فالنصوص التي نقلها عن شيوخه ولم يجد عليها جديد في النقل أو العقل تركها كما هي دون تعليق لأنها غنية عن ذلك . واعتقد أن قوله : "رحمهما الله" من تعليقات الأخفش ، لأن "يونس توفي بعد سيبويه .

هذا التقدير الذي لا يظهر في البنية السطحية (كأنّه قال) ولكنّ المعنى الذي وضحته فكرة العامل في النصب، كانت دليلا على وجود هذا المعنى في الذهن عند الرفع: ''لأنّ هذا لا ينقض ما تريد في النصب''.

وجاء حديث يونس والخليل عن لام الابتداء، بصورة حكم عام، ممّا يدل على صحة استقرائهما للأساليب اللغوية، وقاسا مجيء المبتدأ مع اللام بعد أفعال العلم والظن، على الابتداء بعدهن بـ(أيّهم): ''وزعم الخليل ويونس أنّه لا تلحق هذه اللام مع كلّ فعل، ألا ترى أنّه لا تقول: وعدتك إنك لخارج، إنّما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه كما يبتدأ بعدهنّ، فإن لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنه منطلق لا تبتدئه وتحمله على الفعل لأنّه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء''(١).

وممّا له علاقة بالبنية العميقة في هذا النص، أنّ يونس والخليل يذكران الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية، التي تولّدها البنية العميقة ولكنها لا تظهر في السطح: ''ألا ترى أنه لا تقول: وعدتك إنك لخارج''. وقد استخدم يونس والخليل أسلوب النفي في الحكم ''لا تلحق هذه اللام كلّ فعل'' مما ساعد على التعميم في الحكم، واستخدما أسلوب الشرط مع النفي لاستقصاء أساليب الظاهرة المحتملة: ''فإن لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنّه منطلق'' وهنا تظهر فكرة (العامل) لتعالج العلاقة التركيبية: ''لا تبتدئه، وتحمله على الفعل: أي أنّ المصدر المؤول في محل نصب مفعول به للفعل (علمت). وعلة ذلك ''لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء''.

ويقيس يونس والخليل تركيب كم (الاستفهامية) مع تمييزها، على تركيب (عشرون) مع تمييزها: ''ولم يجز يونس والخليل

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ١٤٩ .

رحمهما الله كم غلماناً لك، لأنّه لا تقول عشرون ثيابا لك، إلاّ على وجه: لك مائة بيضا، وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا''(١).

ويبدو أنّ هذا القياس قد استقرّ في أذهان العلماء منذ أيام عيسى بن عمر، كما تقدم في النصوص المنسوبة إليه، ولذلك نجد سيبويه يعتمده كأنه مسلمة لا نقاش فيها، ويحلل عناصره موضحا: ''واعلم أنّ كم تعمل في كل شيئ حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيئ قبح ذلك في كم'' وعلة هذا القياس: ''لأنّ العشرين عدد منون، وكذلك كم هو منون عندهم، كما أنّ خمسةَ عشَر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه.... وموضعه موضع اسم منوّن، وذهبت منه الحركة كما ذهبت من (إذْ) لأنهما غير متمكنين في الكلام''(٢).

وقد استغلّ ابن السراج هذا النص، ليؤيد القاعدة التي تنصّ على أنّ العامل، إذا كان معنى، لا يتقدم معموله عليه: ''وقد بيّنا: أنّ العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم معموله عليه''(٣). وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب ''ما ينتصب فيه الخبر''(٤) وفي نصّ يونس والخليل المذكور، يقيس سيبويه تركيب: (كم لك غلمانا) على (عبد الله فيها قائما) فيقبح أن تقول: ''كم غلمانا لك، لأنّه قبيح أن تقول: عبد الله قائما فيها، كما قبح أن تقول: قائما فيها زيد''(٥). فهذه الجمل الثلاث غير أصولية في (ترتيب) عناصرها، لأنّ العامل في نصب التمييز والحال فيهما هو المعنى المستفاد من شبه الجملة (لك) و(فيها)، إذ المعنى: استقرَّ عبدُ الله قائما، وكم تملك غلمانا- وقد اعتمد سيبويه الحكم الذي اتفق عليه يونس والخليل: ''ولم يجز يونس والخليل ..... كم غلمانا لك''.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٥٩ .

(٢) نفسه / ص ١٥٧ .

(٣) الأصول / ج١ / ص ٣٢٢ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٨٨ .

(٥) نفسه / ص ١٥٩ .

ويلاحظ أنّ العلماء في محاكمتهم (للتراكيب)، يتثبّتون أولا من صحة استعمال التركيب في النقل أو السماع: ''هذا باب كم: ... ...ومثل هذا في الكلام كثير''(١) ثم ينتقلون إلى المعنى: ''وإذا قال له رجل: كم لك، فقد سأله عن عدد''(٢) ثمّ ينظرون إلى العلاقات التركيبية ويربطونها بالدلالة، مما يفسّر لهم حركة الإعراب، فتكون العلامات الإعرابية مظهرا لذلك، ويجمعون ذلك كلّه في فكرة العامل، ويقومون بمقايسة وموازنة بين الظواهر المتشابهة في التراكيب المختلفة، ليصلوا إلى قياس مشترك بينها أو قاعدة من مستوى معين، أو حكم. وقد بدأ هذا المنهج في التحليل يتخذ طابعا متميزا، في النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل معا.

ونجدهما يصرّحان بـ(العمل، والحذف، والزيادة) في تحليلهما للتراكيب، مما يدلّ على أنها مصطلحات مألوفة، وأنّ مفاهيمها واضحة ولا خلاف فيها: ''وسألته عن قوله: كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقّ كما أنّك هاهنا، فزعم أنّ العاملة في أنّ الكاف، وما لغو، إلاّ أنّ(ما) لا تحذف من هاهنا؛ كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأنّ .... ويدلك على أنّ الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنّك هاهنا. وبعض العرب فيما حدثنا يونس، وزعم أنّه يقول أيضا: ''إنّه لحق مثل ما أنكم تنطقون''(٣) فلولا أنّ ما لغو لم يرتفع مثل، وإن نصبت (مثل) فما أيضا لغو''(٤).

فقد كان هذا التحليل، لاثبات أنّ الكاف في هذا التركيب تعمل في المصدر، وهذا المصدر المؤوّل في محل جرّ بالكاف، وأنّ ما زائدة، والحاجة إلى ذكرها في التركيب؛ للتفريق بين الكاف وكأنّ، كراهية أن يلتبس اللفظان.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٥٧ .

(٢) نفسه / ١٥٧ .

(٣) سورة الذاريات / آية ٢٣ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٤٠ .

ونجد الخليل ويونس يفرقان بين (أصل التركيب) و(أصل الاستعمال) للتركيب في الكلام، وذلك في قول رؤبة: ما أحسنَ رأسيهما! وفي قول العرب: ما أحسن وجوههما! ففي التركيب الأول عرض يونس قول رؤبة؛ ليثبت من الاستعمال اللغوي أنّ الأصل تثنية المثنى مع المثنى (رأسيهما)، وفي التركيب الثاني يعلل الخليل استعمال الجمع في موضع التثنية (وجوههما): ''فقال: لأنّ الاثنين جميع'' ولتوضيح ذلك قاسه على قول الاثنين: ''نحن فعلنا ذلك''. فالأصل في هذا التركيب التثنية ولكنهم خرجوا على هذا الأصل ''كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد''(١).

وقد جمع سيبويه هذه المسألة، بأن عرض أصل الاستعمال لهذا التركيب في كلام العرب: ''وقالوا: وضعا رحالهما، يريد: رَحْلَي راحلتين'' ثم بين أنّ أصل التركيب أن يثني المثنى مع المثنى: ''وحد الكلام أن يقول: وضعت رحلي الراحلتين''(٢).

وبعد المقايسة التي يجريها سيبويه بين التركيبين: مررت برجل ضاربِك، ومررت برجل ضاربٍ زيداً، يجد أنّ التنوين حذف في (ضاربك) استخفافاً، وأنّ اسم الفاعل هنا يدلّ على الحال والاستقبال، ويقيس ذلك على قوله تعالى: ''هذا عارضٌ ممطرُنا''(٣) ثم يستنتج قاعدة مطلقة، بناء على هذا القياس: ''واعلم أنّ كلّ مضاف إلى معرفة، وكان للنكرة صفة فإنّه .... بمنزلة النكرة المفردة''(٤) وبعد أن يعرض الأمثلة والشواهد في ذلك يتمّ قاعدته بشقها الثاني، الذي أسنده الى يونس والخليل:

''وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز منهن أن يكنّ معرفة. وذلك معروف في كلام العرب، ويدلك على ذلك أنه يجوز لك أن

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / حاشية ص ٤٨ .

(٢) نفسه / ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٤ .

(٤) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٢٥ .

تقول: مررت بعبد الله ضاربِك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبِه''(١).

وفي اعتقادي أن نصّ الحكم، الذي جرّده يونس والخليل يتضمن القاعدة، التي ذكرها سيبويه أولا، فقولهما: ''يجوز فيهنّ أن يكنّ معرفة'' يعني أنّه (يجوز فيهن أن يكن نكرة، إذا كنّ صفة للنكرة، مثلما يجوز أن يكن معرفة، إذا كنّ صفة للمعرفة. وبذلك نجد أنّ سيبويه يتخذ القواعد، التي توصل إلى تجريدها يونس والخليل، أصولا يبني عليها أحكامه وقواعده وقياسه.

... ...

وبعد هذه الجولة في النصوص، التي يتفق فيها يونس والخليل، لا نجد أيّ خلاف بين الخليل ويونس في المنهج، فهما يتفقان في (فكرة الأصل)، (وفكرة الزيادة)، (وفكرة الحذف)، (وفكرة التقديم والتأخير) (إعادة الترتيب)، بل وجدناهما يتفقان في المسائل العامة للتراكيب، كالتعريف والتنكير، وكم الخبرية والاستفهامية، والتعجب، ويستخدمان أسلوبا واحدا في تحليل التراكيب، باستخدام فكرة العامل، والإسناد، والدلالة، ووجدناهما يستخدمان علّة مشتركة، ويخرجان بحكم مشترك في كلّ المسائل المتقدمة، ووجدناهما في كلّ ذلك يعتمدان على المنقول والمسموع من كلام العرب، ويجرّدان قاعدة واحدة مشتركة. فهما بذلك يتخذان منهجا واحدا، لم يخرجا فيه عن المنهج العام، الذي ثبتت أركانه في عهد الحضرمي وعيسى وأبي عمرو، ولا أتفق مع من قسّم العلماء إلى مناهج، فجعل الحضرمي وعيسى من أصحاب (التيار القياسي) والخليل وسيبويه من أصحاب التيار (الخليلي) ويونس وأبا عمر من أصحاب (التيار المنهجي): ''حيث قلت: هناك

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٢٨.

فرق كبير بين المنهجين ... غير أنّ المنهج الأول يعتمد على (تجريد القياس) بينما المنهج الثاني يعتمد على تصحيح هذا القياس .... ولمّا كان يونس يعتمد، في مذهبه، على الآثار المسموعة ويقيس عليها سمينا هذا المذهب بالتيار المنهجي ذلك أنّه اعتمد على طبيعة اللغة نفسها أكثر ممّا يعتمد على تحكم القياس''(١).

وقد ثبت فيما تقدّم من النصوص، أنّ كلّ أساتذة يونس والخليل، كانوا يعتمدون الآثار المسموعة أساسا لقياسهم، ومن المسموع والمنقول عن العرب، انبثقت فكرة الأصل، التي قام عليها قياسهم، وثبت أنّ يونس في قياسه، سار يجرد القاعدة، ويقيس عليها، وقد تقدمت أمثلة ذلك في النصوص المنسوبة إليه وإلى الخليل معا، وقد تنوعت هذه النصوص، فشملت مستويات اللغة الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية. وهذا دليل كاف إلى أنّ المنهج العام كان واحدا. ولكن الخلاف بين الخليل ويونس كان في بعض مسائل القياس الجزئية.

... ...

ب- المسائل التي اختلفا فيها:

''وزعم يونس أنّ لبيك اسم واحد، ولكنّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك. وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأنّا سمعناهم يقولون: حنّان. وبعض العرب يقول: ''لبّ'' فيجريه مجرى أمس وغاق. ولكنّ موضعه نصب، وحواليك بمنزلة حنانيك''(٢).

لقد اعتمد الخليل في قياسه على المسموع من كلام العرب: ''لأنا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض العرب يقول: ''ألبّ''. وقد

---

(١) يونس البصري / د. أحمد مكي الأنصاري / ص ٢٢٣.

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٥١.

اعتمد الخليل في قياس لبيك على حنانيك الدلالة والاستعمال اللغوي: ''وقد زعم الخليل رحمه الله أنّ معنى التثنية أنّه أراد تحنّنا بعد تحنن، كأنه قال: كلّما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعنّ ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك. وكذلك لبّيك وسعديك''(١).

أمّا يونس فإنّه قاس (لبيك) على (عليك). وقد وجه الرمّاني قياس يونس(١) على أنّ المصادر يقل فيها التثنية والجمع. ومن الواضح أنّ حجة الخليل أقوى؛ لأنّه اعتمد في تفسيره على المسموع والدلالة.

ويلاحظ أنّه لا خلاف بينهما في دلالة لبيك ولا في استعمالها، وإنّما الخلاف في أنّها مفردة أو مثناة، وهذا لا يمّس جوهر القياس، بقدر ما يتناول جانبا جزئيا منه لا يؤثر في المنهج.

ومثل هذا يقال في المسألة التالية:

''وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فركوبُ الخَيلِ عَادَتُنا   أَوْ تَنْزِلُونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٢)

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لمّا كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئا. وأمّا يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنّه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فسّر الرفع في الآية، كأنّه قال: أو هو يرسل رسولا(٣).... وقول يونس أسهل. وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٤٩ . وانظر رأي الرماني ، حاشية ص ٣٥١ .

(٢) ديوان الأعشى / رقم ٦ / ص ٩٩ ، ونص البيت في الديوان :

قالوا الركوب ، فقلنا تلك عادتنا   أو تنزلون فانّا معشر نزل

وعلى هذه الرواية ينتفي الخلاف فيه .

(٣) اشارة الى قوله تعالى : "وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء" - سورة الشورى / آية ٥١ .

بَدا ليَ أنّي لستُ مدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا(١)

والإشراك على هذا التوهّم بعيد كبعد ''ولا سابقٍ شيئا'' ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو. وإنّما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل. يعني مثل: هو يأتينا فيحدثنا''(٢).

فيونس يرفع (تنزلون) على أساس أن (أو) استئنافية، متقطعة عن جملة (إن تركبوا) في الارتباط التركيبي، وجعل جملة (تنزلون) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنتم). فهو يستخدم (فكرة العامل) و (فكرة الحذف والتقدير) لتنسجم الدلالة مع الإعراب، ومما يدل على أنّ هذا الأسلوب أقرب إلى طبيعة اللغة قول سيبويه: ''وقول يونس أسهل''. وأمّا الخليل فقد حمله على توهم الاستفهام في الشرط (إن تركبوا ← أتركبون) وجعل تنزلون عطفا على هذا المعنى. وقد استبعد سيبويه هذا التقدير: ''والإشراك على هذا التوهم بعيد''. وموقف سيبويه هذا، دليل على أنّ الخلاف في المسائل وليس في المنهج أو المذهب؛ لأنّ الذين قسّموا العلماء إلى مدارس ومناهج جعلوا سيبويه تابعا لمنهج الخليل، وكان الأولى به أن يؤيّده لو كان الخلاف خلافا في المنهج، على حدّ قولهم.

ومن المسائل التي تباين فيها رأي الخليل ويونس، النسبة إلى كلمة ''أخت'' وما شابهها: ''وإذا أضفت إلى أخت قلت: أَخَوِيّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل.... وأمّا يونس فيقول: أُخْتِيّ، وليس بقياس''.(٣)

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ قياس الخليل، كان عقليا نظريا لا يعتمد على أساس من السماع، خاصة وأن التعليل الذي عرضه سيبويه بعد نصّ الخليل، يمكن أن يفهم منه ذلك: ''من قبل أنّه

---

(١) ديوان زهير / ص (١٠٧) ونص البيت في الديوان (ولا سابقا) وعلى هذه الرواية فليس فيه توهم .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣/ ص ٥١ .

(٣) نفسه / ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردّ له إلى الأصل''. وهذا يعني أنّ تاء (أخت) تحذف عند الجمع مما يدل على أنها ليست أصلية، ويرتد الحرف الأصلي (الواو) بدلا منها، وهو يقيس النسب على الجمع، لذلك حذف التاء وردّ الواو الأصلية قبل ياء النسب. وهذا كلام نظري إلى الآن، ولكنّ الخليل أسس فيه على السماع: ''وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال بَنَوِيّ''(١).

وكذلك اعتمد يونس السماع: ''وزعم يونس أنّ أبا عمرو زعم أنّهم يقولون ابنيّ''(٢).

وقد يتبادر إلى الذهن أيضا أن سيبويه، يقبل قياس الخليل ويعتمده ويرفض قياس يونس. والحقيقة أنّ هذا على السطح فقط، لأنّ سيبويه في بداية الباب، يعتمد القياسين ولا يقدّم أحدهما على الآخر، بل يجيز القياس عليهما على حدّ سواء: ''هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين:

فإن (شئت) تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل''(٣).

فقوله: ''على القياس'' و ''ليس بقياس'' إنّما يعني أنّ الأوّل له نظير يشبهه من الظواهر اللغوية، ممّا يساعد على التقعيد والتنظير فيقاس عليه، وأنّ الثاني وإن كان (قياسا ـــــ نظاما'' لغويا فصيحا، إلاّ أنه ليس له من النظائر اللغوية ما يقاس عليه.

ويونس يعدّ (التاء) أصلا في قياسه(٤)، ولا يجد أنّ هذه الكلمة فيها حذف، ليرتد المحذوف في النسب. وهذا يعني أن

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ٣٦١.

(٢) نفسه ٣٦١.

(٣) نفسه / ص ٣٦١.

(٤) انظر: كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٦٣: "وزعم أنّ أصل بنت وابن (فعل) كما أنّ أخت (فعل) ويدلك على ذلك (أخوك، وأخاك، وأخيك) وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاء فهذا جمع (فعل).

منهج القياس واحد لأنهما يعتمدان (فكرة الأصل) و (فكرة الزيادة والحذف والتقدير) في تحليلهما، وإن كانت نتائج التحليل مختلفة.

وقد اتفق يونس والخليل على أساس موضوع الندبة، وأنّ الندبة تكون للمعرفة لا للنكرة: ''هذا باب ما لا يجوز أن يندب: وذلك قولك: وارجلاه، ويا رجلاه. وزعم الخليل ويونس أنّه قبيح وأنّه لا يقال''(١) وقد علل الخليل ذلك بقوله: لأنك ''كنت نادبا نكرة .... وإنما كرهوا أن يتفجعوا على غير معروف''(١).

واتفقا على شكل التركيب في الندبة وما يعتريه من تغيير، وأنّ ألف الندبة يمكن أن تذكر ويمكن أن تحذف، وبيّنا حركة آخر المندوب في الإضافة، وغير الإضافة: ''وإذا لم تلحق الألف قلت: وازيدُ إذا لم تضف، و وازيدِ إذا أضفت، وإن شئت قلت: وازيدي. والإلحاق وغير الإلحاق عربيّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس''(٢).

وقد اختلف يونس والخليل في إلحاق الألف للصفة: ''وأمّا يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيد الظريفاه.... وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ''. وفي اعتقادي أنّ سبب الاختلاف مردّه إلى عدم وصول مسموع أو منقول، في هذه الظاهرة، إلى أيّ من العالمين، ومن هنا وجدنا الخليل يقيس الصفة على الخبر، فالصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد، وكذلك فإنّ الخبر يتضمن في لفظه معنى المبتدأ، ولذلك قالوا ''هو هو''.

أمّا يونس فقد قاس الصفة على المضاف إليه في مثل: واحرّ قلباه، فالمضاف مع المضاف إليه بمنزلة اسم واحد. وقد وضح ابن الأنباري ذلك: ''وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ٢٢٧.

(٢) نفسه / ٢٢١.

تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه، وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف إليه''(١).

إلاّ انني اعتقد أنّ قياس يونس صحيح، وهو يتمشى مع النموّ الطبيعي للغة، الذي ينبثق من ذاتها ويعالج قضايا الحياة المستجدّة، وهذا الهدف من أسمى الأهداف، التي يمكن أن يعالجها القياس.

وفي باب الوقف عند النون الخفيفة، يتفق يونس والخليل على أنّ الضمير الذي حذف في الوصل في مثل: اضرِبِنْ زيدا للمرأة، واضرِبُنْ زيدا للجمع، تُرَدّ عند الوقف: ''وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اضربي، وللجميع: اضربوا... فهذا تفسير الخليل، وهو قول العرب ويونس''(٢).

أمّا إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسورا، أو مضموما، ووقفت عندها، فإنّها تحذف باتفاقهما، ولكنّ يونس يعوّض واوا أو ياء بدل النون الخفيفة: ''وأمّا يونس فيقول: اخْشَيي واخشووا، يزيد الياء والواو بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة''(٣). ولكنّ الخليل لا يعوّض، قياسا على التنوين، ويقول: ''اخشَيْ، واخشَوا''.

وفكرة التعويض عن المحذوف، ليست جديدة في قياس العلماء، فقد رأينا أبا عمر يعوض عن الألف المحذوفة في (حبارى) تاء التأنيث مربوطة (حبيّرة) للدلالة على المحذوف. ولذلك وجدنا الخليل لا يرفض قياس يونس، وإنّما حاول أن يوجهه على لغة قليلة: ''فقال الخليل: لا أرى ذاك إلاّ على قول من قال: هذا عمرو، ومررت بعمري''(٤).

---

(١) أسرار العربية - ابن الأنباري / ص ٢٤٥ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ٥٢٢ .

(٣) نفسه ٥٢٢ .

(٤) نفسه / ص ٥٢٢ .

....

وبعد، فهل اختلف قياس يونس عن قياس الخليل في المنهج العام، أو في أساليب الاستدلال؟

لقد استخدم كلّ منهما (فكرة الأصل) و (فكرة العامل) و(فكرة الحذف والزيادة والتقدير) و(فكرة التقديم والتأخير في معالجة القضايا النحوية، ووجدنا أنّهما يتفقان في تبويب هذه القضايا لدرجة أنّ سيبويه قدم أبوابا(١) كاملة باسمهما معا، وأنّهما يتفقان في أسلوب معالجة القضايا في الباب نفسه، فإذا اختلفا في مسائل معدودة، فإنّ هذا لا يمكن أن يستنتج منه، أنّ قياس يونس يختلف عن قياس الخليل وسيبويه. وإنّما يعني أنّ الذين ذهبوا إلى ذلك اعتمدوا آراء مسبقة، حاولوا إثباتها بنصوص، فصلت عن أبوابها، ودرست منفصلة عن الأصول التي اعتمدت عليها. ولذلك وجدنا أصحاب هذه الآراء يتناقضون مع أنفسهم حتى في الصفحة الواحدة: فالقياس عند الحضرمي: ''لم يكن يعني غير القواعد المستنبطة''(٢) والقياس عند يونس له وظائف ثلاث: ''هي: استنباط القاعدة أو الحكم، وتعليل ظاهرة، ورفض ظاهرة''(٢). فكيف يختلف قياس يونس عن قياس الحضرمي إذا كان أهم شئ في قياسهما معا استنباط القاعدة؟ وكيف يختلف قياس يونس عن قياس الخليل؟ ''فهو يقرن الظواهر بعضها إلى بعض، ويقيس أحكام هذه إلى أحكام تلك، وهو في ذلك يختلف عن الخليل''(٢).

وهل خرج الخليل في قياسه، على منهج الموازنة بين الظواهر اللغوية، وقياس أحكام هذه على تلك؟ بل هل خرج أحد من أساتذة الخليل ويونس على هذا المنهج؟

---

(١) انظر مثلا : باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني في الخيار : كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٣٨ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي / ص ٢٢٦ .

لقد كان الاختلاف في مسائل جزئية محدودة، لا تؤثر في منهج القياس، ولا في النتائج الكلية التي كانت تتكامل بازدياد الثروة اللغوية المجموعة، ومدارسة الآراء النحوية المتقدمة، والبناء عليها، وخير دليل على ذلك أننّا نجد سيبويه، يستحسن رأي العالم في مسألة، ويرفض رأيه في مسألة أخرى، وهذا ينسحب على كلّ العلماء الذين جرت دراستهم في هذا البحث، وهم الذين أقاموا صرح النحو العربي على أساس من القياس.

....

٢- القياس في النصوص التي نسبت إلى يونس وحده

أ- في النقل والسماع:

اهتم يونس بالمفردات التي يمكن أن يعالج من خلالها، التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة؛ من زيادة، وحذف، وتحوّل (قلب) في حالات الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وفي حالات التعريف والتنكير، والصرف ومنع الصرف، وفي حالات النسب والتصغير بشكل خاص.

وهو يتخذ منهج قياس واضح في كلّ ذلك، وهو القياس على (النظير): ''وأمّا يونس فكان ينظر إلى كل شيءٍ من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف''(١).

ولذلك وجدناه يقيس ما ليس له واحد من لفظه، على ما كان له واحد من لفظه: ''وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه ولا غير ذلك، فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس. وزعم يونس أنّ من العرب من يقول في سَرَاويل سُرَيِّيلات ... وهذا يقوّي ذاك، لأنّهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسّرت ولا غير ذلك''(٢)

فقوله ''وهذا يقوي ذاك'' يعني أنّ هذا الاستعمال من العرب يقوي ذاك القياس.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣١٢ .

(٢) نفسه / ص ٤٩٣.

وقاس ما كان آخره من الحروف (المتغيرة) على ما كان آخره من الحروف الثابتة: ''هذا باب الاضافة إلى كلّ اسم آخره ألف مبدلة من حرف نفس الكلمة على أربعة أحرف .... وسألت يونس عن مِعْزىً وِذفْرىً فيمن نوّن، فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة''(١).

وحاول أن يعلل خروج بعض الاستعمالات البنائية على الأبنية الشائعة المطردة، فالعرب إذا نسبوا إلى مثل (عَدِيّ، وأميّة) يحذفون الياء الأولى، ويحوّلون (يقلبون) الياء الثانية واوا، فيقولون: (عَدَوِيّ، وأُمَوِيّ): ''وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات... فحذفوا الياء الزائدة.... وأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة .... وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: أُمَيّي، فلا يغيرون''(٢).

وقول يونس ''فلا يغيّرون'' يعني أنّ هذه التغييرات كانت بفعل العربي وإرادته لإخضاع (البناء) لذوقه الصوتي، وهو يعني أيضا أنّ يونس كان على علم بقاعدة القياس الأولى، التي استنبطها سيبويه في أوّل الباب، ولكنّه هنا يحاول أن يعلل (يفسّر) هذا التغيير: ''فلا يغيرون انّما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به''(٢).

ويونس في هذا النص يلمّح إلى أنّ هذه الظاهرة اللغوية، نشأت على أساس من القياس، في نفس من يتكلمها؛ فهذا العربي لاحظ أنّ المختوم بياء النسب يختلف في إعرابه (حركة آخره) عن المختوم بحرف العلة (الياء)، فلم يغيّروه كما يغيرون المعتل، وقاسوه على المعرب.

وهو يقيس تصغير خَاتم، وطَابق (خُوَيتِم، وطُوَيْبِق) على جمع

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٥٢ .

(٢) نفسه / ص ٣٤٥ .

التكسير: ''وذلك قولك في خاتَم خُوَيتِم، وطابَق طوَيبِق، ودانَق دُوَينِق. وزعم يونس أنّ العرب تقول أيضا خَواتم ودَوانِق على فاعَل، كما قالوا: تابَل توابِل''(١).

وقوله: ''تقول أيضا خواتم'' يعني أنّ العرب تقول غير ذلك، وهو يشير إلى قولهم ''خواتيم'' الذي يلمح إلى شذوذه، ليثبت أنّ خواتم أقيس، ولذلك عزّز هذه الاشارة بالوزن، فقال (على فاعَل) فهذه الجمع أثبت، كأنّه جمعٌ ثابتٌ لـ(فاعَل). ولم يرفض خواتيم، ولم يذكر أنّها شاذة مباشرة، ولكنه اكتفى بقوله: ''ولو قلت خُوَيْتيم لقلت أُثَيفيَّة... ولكنك'' وهنا يصرح بقاعدة القياس: ''ولكنّك تحقرها على تكسيرها على القياس''(١) فهو يقيس على القاعدة التي جرّدت على أساس المطّرد.

وهذا النوع من القياس عند يونس، ينفي عنه أنه يختلف عن الحضرمي وعيسى والخليل، وأنه كان يقيس ''على الشاهد الواحد مهما كان مخالفا للمألوف من القواعد''(٢).

ونجد يونس في بعض النصوص، يوازن بين الأبنية المسموعة ويحلّلها، محاولا تفسيرَها والخروج بقِياس مشترك فيما بينها: ''وزعم يونس أنهم يقولون: حَسرَّة وحَسرُّون يشبهونها بقولهم: أرضٌ وأَرَضُون، لأنها مؤنثة مثلها، ولم يكسروا أوّل أرضين لأن التغيير لزم الحرف الأوسط كما لزم التغيير الأول من سنة في الجمع... وزعم يونس أنهم يقولون: حَرَّةٌ وإحَرُّون، يعنون الحِرَار، كأنه جمع إحَرَّة، ولكن لا يتكلّم بها''(٣)

فهو يتوصل من الاستعمال الشاذ لكلمة (إحرون) إلى مفردها في البنية العميقة (إحرّة): ''ولكن لا يتكلم بها''.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٢٥.

(٢) يونس البصري / ص ٣٢٩.

(٣) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥٩٩.

ونجده في بعض هذه النصوص، يستطرد في التحليل والموازنة ليصل في النهاية إلى قاعدة، أو إلى مسلّمة على شكل أوزان مجردة: ''وزعم يونس أنهم يقولون: صَمَامِح ودَمَامِك، في صَمَحْمَح ودَمَكْمَك، فإذا حقرت قلت: صميمح..... وإن شئت قلت: ذريريح عوضا كما قالوا: ذراريح. وكرهوا ذراحيح..... ولم يقولوا في العوض: ذراحيح.... ومع ذا أنّ فَعَاعِيل وفَعَاعِل أكثر وأعرف من فَعَالِل وفَعَالِيل''(١).

وهو يوازن بين ما يسمعه هو عن النموذج اللغوي: ''وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النّفس'' وبين الشائع المستعمل: ''كما يقال: ثلاث أعين للعين من النّاس'' وبين ما كان مستعملا من قبل: ''وكما قالوا: ثلاث أشخص في النساء''(٢) فيوجّه قاعدة القياس، ويقيس على أصل الدلالة: ''ثلاث أنفس، على تأنيث النّفس''.

... ...

ومثلما اهتم يونس بالمسموع من الأبنية، وعالج التغيّرات التي تطرأ عليها، رأيناه يهتم بالمسوع من التراكيب، ويعالج التغيرات التي تطرأ عليها؛ على أساس من القياس.

ففي باب ''ما يقدّم فيه المستثنى'' يعرض سيبويه التركيب المطّرد في الاستعمال: ما فيها إلاّ أباك أحدٌ، وما لي إلاّ أباك صديقٌ، ليبين أثر التقديم والتأخير (إعادة الترتيب) على الدلالة التي تكون الحركةُ الإعرابية مظهرا من مظاهرها. ويستعين سيبويه لإبراز هذه الظاهرة، بالقياس الذي أجراه الخليل بين تركيب الاستثناء المذكور، وبين تركيب الحال في قولنا: فيها قائما رجل، وذلك أنّ الأصل في التابع أن يكون ترتيبه بعد المتبوع، فالبدل في

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤٢٢ ، وانظر الأصول في النحو / ج٣ / ٤٥ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٥٦٥ .

الجملة الأولى لمّا تقدم على البدل منه، وجب نصبه على الاستثناء مثلما تحولت الصفة في الجملة الثانية إلى (حال) عندما تقدّمت على الموصوف.

ولكنّ يونس يعرض تركيبا شذّ عن هذه القاعدة: ''وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلاّ أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا: ما مررت بمثلهِ أحدٍ، فجعلوه بدلا''(١).

ويلاحظ من النصّ أنّ يونس، لا يُلزِم بالقياس على مثل هذه التراكيب، ولكنّه يذكّر بوجودها كجزء من الاستعمالات اللغوية، التي يمكن أن يستفاد منه في التنظير والقياس، لتبقى هذه النماذج في ذهن العالم، كما تركز التراكيب ابتداء في ذهن المتكلّم، يَختار منها ما يناسب الاستعمال في البنية السطحية، ووجود هذه الأبنية دليل على مراحل التطوّر، التي مرت بها اللغة في مواكبة التركيب للدلالة، وما يعتري ذلك من تغيير، فأصل هذا التركيب: (أبوك لي) فصار: (ما أبوك لي)، (وما أبوك إلاّ لي)، فتحوّل في البنية السطحية، مع اعادة الترتيب: مالي إلاّ أبوك، ومالي أحد، وبحذف ما يتكرر بلا معنى جديد وتجميع الجملتين: ما لي إلاّ أبوك أحد.

وقد حاول سيبويه أن يجري مثل هذا التحليل تقريبا في الفقرة التالية: ''وإن شئت قلت: ما لي إلاّ أبوك صديقا، كأنّك قلت: لي أبوك صديقا'' فهو يحذف الحروف التي تحدد المعنى وتخصصه، ليوضح أصل التركيب، ولتبسيطه يقيسه على تركيب بسيط: ''كما جاز: فيها رجل قائما''(٢).

ومما له علاقة بشكل التركيب، والموقع الإعرابي، ما نقله

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٢٧ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

يونس: ''وزعم يونس أنّ ناسا من العرب يقولون: مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ، والوجه الجر. وإنما كان النصب هنا بعيدا من قِبَل أنّ هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها''(١).

ففي هذا النصّ يبين سيبويه أنّ الحال تأتي من النكرة، وتأتي من المعرفة، وهي تختلف في هذا عن الصفة بميزتين، أولاهما أنّها لا تكون إلاّ نكرة، ولذلك لا تكون كلمة (الطويل، أو أخوك) حالا لأنهما معرفتان. ثانيهما: أنّ الحال تكون من اسم صاحبها، ولذلك كان المثال الذي عرضه عيسى بن عمرو ''هذا رجل متبسلا'' صحيحا مقبولا لأنّ (المتبسل) هو الرجل، وهذا يختلف في التركيب الذي نقله يونس: مررت بماء قعدة رجل؛ لأنّ (قعدة الرجل) ليس من اسم الماء، وليس فيه رابط يعود على الماء، وهذه هي الطبيعة اللغوية للحال، ولذلك قال سيبويه في التركيب المذكور: ''والوجه الجر'' على أنه صفة، خاصة وأنّ صفة النكرة تؤدي دلالة الحال من النكرة، وإلى هذا أشار السيرافي بقوله: ''غير أنّ الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة''(٢).

وكأني بسيبويه الذي لا يرفض هذا التركيب، ولكنّه لم يدخله في القياس، يحسبه من التراكيب التي انفلتت من البنية العميقة في مرحلة من المراحل، واستقرّ على ألسنة أصحابه، دون أن يتناوله الذهن بالمراجعة والمدارسة، وحفظ مع التراث اللغوي كما تحفظ الأمثال.

وقريب من هذا التركيب ما نقله يونس عن رؤبة: ''وزعم

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١٢ .

(٢) نفسه / حاشية ص (١١٣) .

يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُه، فيرفع''.(١)

استشهد سيبويه بهذا التركيب، في أثناء قياسه تركيب كان واسمها وخبرها، على تركيب الجملة الفعلية من فعل ومفعول به، وهو يبين في هذا القياس، أنّ تركيب كان يعتريه من التقديم والتأخير، ما يعتري الجملة الفعلية: ''وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: من ضرب أباك، إذا جعلت(مَنْ) (الفاعل) ومن ضرب أبوك إذا جعلت (الأب) الفاعل''(٢).

ثمّ يقيس جملة (ما جاءت حاجتك، ومن جاءت حاجته) على جملة (من كان أخاك، ومن كان أخوك) وعلى قول العرب: ''ومن كانت أمّك'' ليبين أنّ (جاء) وقعت في موقع كان وأدّت معناها: ''وانّما صيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده، لأنه بمنزلة المثل''(٢).

وبذلك يثبت أنّ كان وأخواتها، فيها خصائص الأفعال في أصل الاستعمال، فتدخل عليها علامات التأنيث، التي تدخل على الأفعال، كما قال بعض العرب ''من كانت أمك'' وكذلك في الاستعمال اللغوي المعاصر ليونس كما نقله عن النموذج: ''سمع رؤبة يقول من كانت حاجته'' ويعتري تركيبها من التقديم والتأخير ما يعتري الجملة الفعلية.

وهذا يردّ على من ادعى أنّ (كان وأخواتها) مجرد عناصر زمن لا غير: ''فنقول في كان وأخواتها: ....ومنّ عناصر زمن لا غير''(٣).

وفي نصّ سيبويه المتقدم إشارة واضحة، إلى مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وتلميح إلى أنّ الجملة الفعلية

---

(١) كتاب سيبويه / ج١/ ص ٥١ .

(٢) نفسه / ص ٥٠ .

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها / ص ١٠٠ .

يمكن أن تتحول إلى جملة اسمية، فقد ذكر سيبويه أنّ (من) هي الفاعل في جملة: من شرب أباك، مع أنها مبتدأ في الاعراب، فكأنه يبين أنّ الفاعل إذا تحول إلى صدر الجملة وصار موضوعا يبنى عليه الكلام، صار مبتدأ، وصارت الجملة اسمية، فالمبتدأ في مثل هذه الجمل فاعل في المعنى، ولكنّه يكتسب خصائص جديدة حينما يبنى عليه الكلام.

وفي هذا ردّ على من ادعى بأنّ هذا التقسيم فيه ''اعتماد كلي على الشكل أو المبنى دون المضمون أو المعنى'' وانه: ''لا يجوز أن يعد الفاعل المتقدم فاعلا للفعل المتأخر .... عند أهل البصرة''(١).

وفي باب ''الأفعال التي تستعمل وتلغى'' يستشهد سيبويه بما نقله يونس ليبين أثر التقديم والتأخير (إعادة الترتيب) في عمل الفعل: ''وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلٌّ عربي جيد، قال اللعين، يهجو العجاج:

أَبالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ(؟)

أنشدناه يونس مرفوعا عنهم..... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأيتُ زيداً.

وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قوله: زيدا أخاك أظنّ، فهذا ضعيف...؛ لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل''(٢).

ويلاحظ من كلام سيبويه أن فكرة (التقديم والتأخير) تُحَرِّر

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها / ص ٨١ ، ٨٣ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٢٠ .

لدى العلماء، وتفهم على أساس فكرة (الأصل)، وعلى أساس الدلالة؛ فالأصل عندهم أن يتقدم الفعل في صدر الجملة إذا كان عاملاً، فإذا لم يكن الكلام على اليقين، ونوى الشك جاز العمل، وإن تأخر الفعل.

ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه يستخدم كلمة (الحدّ) في هذا النصّ بمعنى (الأصل). وهو يعني بالأصل هنا أصل (ترتيب عناصر التركيب). والاستشهاد بما نقله يونس هنا، يعني أن العلماء قبل سيبويه بحثوا ظاهرة التقديم والتأخير، وأثرها في العمل والإلغاء.

وفي باب ''ما ينتصب على التعظيم'' يسترشد سيبويه برأي يونس فيما سمعه عن العرب: ''وسمعنا بعض العرب يقول: ''الحمد لله ربَّ العالمين'' فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربية''(١) مما يدل على أن يونس، كان حجة في المسموع والمنقول من لغات العرب.

ويسترشد سيبويه بنقل يونس وتفسيره، لإثبات أن لا النافية للجنس، لا تعمل إلاّ في نكرة، وأنها وما عملت فيه، في موضع اسم مبتدأ:

''وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك''(٢). وهو يعني أنّ: لا رجل في الدار جواب لسؤال: هل من رجل في الدار؟ وهو بذلك يوازن بين تركيز النفي على عموم الجنس في (لا رجل) وبين الاستفهام الذي يستغرق عموم الجنس في (هل من رجل) وقد جاء هذا العموم بإدخال (من). وقد بين يونس أن (لا رجل) في موضع المبتدأ

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٣ . وانظر لقوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"، البحر المحيط / ج٢ / ص ١٩ : "وقرأ بالنصب ابن عليّ وطائفة".

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٧٥ .

مثل (هل رجل) و(ما رجل). والدليل على ذلك أنّ الخبر مرفوع في قولنا: لا رجلَ أفضلُ منه.

ويلاحظ أنّ العلماء يستخدمون دلالات التراكيب والمفردات، والعلاقات الإسنادية، والمواقع الإعرابية، لتفسير ظاهرة العمل، ولتحديد قضية نحوية محددة، لتوجيه القاعدة التي يراد لها أن تكون محكمة، وقد رأينا هذه القاعدة، تبدأ بقول الخليل: ‹‹فلا لا تعمل إلاّ في نكرة، من قبل أنّها جواب، فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قولك: هل من جارية أو عبد››(١). وقد أتم سيبويه الشقّ الثاني من القاعدة بناء على نقل يونس وتفسيره: ‹‹واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء››(١).

وفي باب ‹‹ما لفظ به ممّا هو مثنى كما لفظ بالجمع›› عرض الأمثلة واستشهد بقوله تعالى: ‹‹إنْ تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبُكما››(٢) و‹‹والسارق والسّارقةُ فاقطعوا أيديَهما››(٣) ليبيّن أنّ الأصل أن يستعمل المفرد للمفرد، والمثنى للمثنى، والجمع للجمع، ولكّن العرب تخرج على الأصل، في هذه الظاهرة اللغوية، لدرجة أنّ هذا الخروج يصبح أصلاً. واستشهد على ذلك بما نقله يونس: ‹‹وزعم يونس أنّهم يقولون: ضَعْ رِحَالَهما وغِلمانَهُما، وإنّما هما اثنان›› وعرض الآيات التي اعتمدها يونس.(٤) ثمّ عاد واستشهد بما سمعه يونس عن رؤبة؛ ليبين أنّ القياس تثنية المثنى مع المثنى:

‹‹وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما. وزعم أنّه سمع ذلك من رؤبة أيضاً، أجروه على القياس››(٥).

وقول يونس ‹‹أجروه على القياس›› يعني أنهم قاسوا هذا التركيب على أصل الاستعمال اللغوي المألوف، وعلى المنهج المعروف

(١) كتاب سيبويه ج٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦

(٢) سورة التحريم / آية ٤

(٣) سورة المائدة / آية ٣٨ .

(٤) انظر : كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٦٢١ - ٦٢٢ .

(٥) نفسه / ص ٦٢٢ .

في تثنية المثنى مع المثنى، وهو قياس على المنهج العام.

وهذا يعني أنّ مفهوم القياس على المنهج العام كان واضحا في أذهانهم. ومن الممكن أن تفسر كلمة قياس هنا، بمعنى (الأصل) دون أن يختلف المعنى، لأنهم قاسوا على أصل الاستعمال اللغوي، الذي أصبح منهجا عاما وظاهرة لغوية مطّردة.

....

ب) في الحـذف والإضمـار والتقديـر:

عالـج يونـس في هـذه الظاهـرة ثلاثـة أشكـال من الحـذف، هي حـذف الحـرف، وحـذف الكلمـة، وحـذف التركيـب.

واستشهـد يونـس على حقيقـة وجـود هـذه الظاهـرة في كـلام العـرب بقـول ذي الرّمـة:

دِيَارُ مَيَّةَ إذْ ميٌّ تُسَاعِفُنا ... ولا يُرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَـرَبُ(١)

''فزعـم يونـس أنّـه كان يسميها مـرّة ميّـة ومـرة ميّـا، ويجعـل كـلّ واحـد من الاسميـن أسمـا لهـا في النـداء وفي غيـره''(٢) فظهـرت التـاء المربوطـة في (ميّة) وحذفـت في (ميّ) وهمـا لفظـان لاسم واحـد.

وقد قـاس يونـس حـذف ''الهـاء'' في: يا أمّـةُ لا تفعلـي، على حـذف ''الهـاء'' في: ''يا طلحـةُ''. وإنّمـا أصـل ''الهـاء'' في أمّـة أنّهـا عـوض من ''يـاء المتكلـم'' وهـذا ما وضّحـه الخليـل: ''وإنّمـا يلزمـون هـذه الهـاء في النـداء إذا أضفـت إلـى نفسـك خاصّـة، كأنهـم جعلوهـا عوضـا من حـذف اليـاء''(٣). وجـاء ما سمعـه يونـس تكملـة لمـا سمعـه الخليـل: ''وحدثّنـا يونـس أنّ بعض العـرب يقـول: يا أمّ لا تفعلـي، جعلـوا هـذه الهـاء بمنزلـة هـاء طلحـة، إذ قالـوا: يا طلـحَ أقبـل، لأنهـم رأوهـا متحركـة بمنزلـة هـاء طلحـة فحذفوهـا''.(٤)

ويلاحـظ أنّ يونـس يصـرّح بمصطلـح ''الحـذف'' ويذكـر علّتـه، وقـد اختتـم سيبويـه البـاب بنصّ يونـس ليرتـب عليـه حكمـا، وهـو أنّ هـذا الحـذف الـذي يخـرج الكلمـة عن أصلهـا، ليس قياسيـا في هـذه الظاهـرة اللغويـة، بمعنـى أنّـه لا يطّـرد في هـذه الظاهـرة.

---

(١) ديوان ذي الرمة /ص٣ . وقد استشهد سيبويه بالبيت على حذف الفعل ، فالتقدير عنده : "اذكر ديار) مية / كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٨٠ / وعلة الحذف عنده كثرة الاستعمال .

(٢) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٤٧ .

(٣) نفسه / ص ٢١١ .

(٤) نفسه / ص ٢١٣ .

فالأصل: يا أُمّي لا تفعلي، ونقل الخليل عن العرب: يا أُمَّهْ لا تفعلي، ونقل يونس: يا أمَّ لا تفعلي، فتوصل الخليل إلى أنّ (الهاء) عوض عن ياء المتكلم، ووجد يونس أنّ حذف الهاء هنا كحذف هاء طلحة.

فنستنتج أنّ هؤلاء العلماء، درسوا اللغة كما هي، فوجدوا أنّ الحذف حقيقة من حقائقها، ومظهر من مظاهرها، فتعاملوا معها بمنهجهم، منهج الموازنة والقياس.

ومن قياس حذف الحرف عند يونس، قياس حذف ''الياء'' في: يا قاضي، على حذف الحرف الأخير (الترخيم) في نداء: يا حارث، ويا صاحب، وما شابهها: ''وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار: يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي.

وأما يونس فقال: يا قاضِ - وقول يونس أقوى، لأنه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر، لأنّ النداء موضع حذف، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامِ أقبل''(١).

وهذا النصّ يبين أنّ الحذف من طبيعة العربية، وأنه يكون في بعض الأبواب أظهر وأبين كما يبدو في النداء: فيحذف التنوين: رجلٌ ← يا رجلُ، وفي الترخيم: يا حارث ← يا حارِ، وفي المضاف إلى ياء المتكلم: يا غلامي ← يا غلامِ.

وكأني بيونس يقيس: يا قاضِ، على الحذف الذي يشيع في النداء، ولذلك جعل سيبويه قياسه أقوى، مع أنّ قياس الخليل

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ١٨٤ .

قويّ، فقد وجد أنّ ((قاضي)) صار معرفا بالنداء، وأنّه ليس بمنون وأنّ ياءه تحذف عند تنوينه للتنكير، ولذلك قاسه على استعماله معرفة: هذا القاضي. وهو قياس قويّ. وقول الخليل: اختارُ ((يا قاضي)) يعني أنّه يعترف بقياس: يا قاضِ، ويعني أنّ هذه الأقيسة أصبحت شائعة معروفة لسائر النحويين، وأنها ما ثبتت إلاّ بعد دراسة وتمحيص، وموازنة دقيقة مع الظواهر اللغوية المشابهة.

وفي ظاهرة قطع النعت على التعظيم ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)) يقيس يونس إضمار الفعل، في أبيات الخرنق، على إضمار الفعل، في ما ورد من القرآن الكريم: ((وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: ((النازلون بكل معترك والطيبين))(١) فهذا مثل ((والصابرين))(٢) وقد وضح سيبويه هذا القياس من قول الخليل: ((ونَصْبُه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهلَ ذاك... ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره))(٣).

وفي باب ((ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)) يصرح يونس بإضمار المبتدأ: ((وقال النابغة)): (٤)

لَعَمري وما عمري عليّ بهيّنٍ ... لقد نطقتْ بطلاً عَليَّ الأقَارِعُ
أقارعُ عوف لا أحاول غيرها ... وجوهُ قرودٍ تبتغي من تجادُعُ

وزعم يونس أنّه إن شئت رفعت البيتين جميعا على الابتداء، تضمر في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلاّ رفعا))(٥).

فنجد أنّ يونس جعل مصطلح ((الإضمار)) للفعل المحذوف، أو للمبتدأ المحذوف، بينما جعل مصطلح ((الحذف)) لما يحذف من حروف الكلمة، أو ممّا يضاف إليها، ومع أنّ هذا ليس غالبا في استعمال

---

(١) هذه الجملة اشارة الى قول الخرنق :

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

انظر : كتاب سيبويه /ج١ / ص ٢٠٢ ، ج٢ / ص ٦٤ ، وخزانة الأدب / ج٢ / ص ٣٠١، وانظر : كذلك : شاعرات العرب / ص ٩٣ ، و : أمالي القالي / ج٢ / ص ١٥٨ .

(٢) هذه الكلمة إشارة الى قوله تعالى : " والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس " - سورة البقرة / آية ١٧٧ .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٦٥ - ٦٦

(٤) انظر ديوان النابغة / ٨١ ، وخزانة الأدب / ج١ / ص ٤٢٦ .

(٥) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٧٠ - ٧١ .

هذين المصطلحين في الكتاب، إلاّ أنّ استخدام يونس لمصطلح الإضمار خصّصه للكلمات المحذوفة التي لا يتم الكلام إلاّ بها.

وظاهرة الحذف التي تبدّت معالمها واضحة في نصوص يونس، لم تكن بدعة جاء بها يونس أو الخليل، وإنّما ظهرت بوادرها في النصوص المنسوبة إلى أساتذتهما القدماء، فعيسى ينشد بيت ذي الرمّة:

أَخَاها إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَا لَها عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ ومن صَعْبِ

بنصب ''أخاها''. ويفسر الخليل ذلك بقوله: ''ونصبه على الفعل''(١).

وأبو عمرو كان ينشد ''حضجرا'' بالنصب كذلك في قول الشاعر:

حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ''(٢)

إشارة منه إلى أنّ النصب على تقدير فعل ينصب، والرفع على تقدير مبتدأ يرفع.

ويظهر في بعض النصوص المنسوبة إلى يونس، منهج العلماء في تحليل البنية العميقة، والعلاقات الإسنادية والتركيبية التي تنجم عنها، ليصلوا إلى تقدير المحذوف: ''ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدًا، فزعم يونس أنّه على قوله: من أنت تذكرُ زيدًا، ولكنّه كثر في كلامهم، واستعمل، واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أنّ زيدًا ليس خبرًا، ولا مبتدأ، ولا مبنيا على مبتدأ، فلابد من أن يكون على الفعل، كأنه قال: من أنت، معرفا ذا الاسم، ولم يحمل زيدا على من، ولا

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٦٥

(٢) نفسه / ٧١ ، والحضجر : العظيم البطن..

أنت، ولا يكون من أنت زيدا إلاّ جوابا، كأنه لمّا قال: أنا زيد، قال: فمن أنت ذاكرا زيدا''(١).

فهو يحلل البنية العميقة، ويرفض الجمل التي تتنافى فيها مع الدلالة: ''لم يحمل زيدا على مَنْ'' أي أنّ جملة: من زيد؟ مرفوضة لأنها لا تناسب دلالة هذا المثل. وكذلك جملة: أنت زيد، فهي مرفوضة للعلة نفسها ''ولا أنت'' فالدلالة لا تتأتى إلاّ بتقدير فعل (تذكر)، ولذلك فسّروا حذفه كما فسروا الأمثال، فقد كانت مستعملة في الكلام دون حذف، ولكنها كثرت في كلامهم، حتى أصبح ما يذكر منها، يغني عمّا يحذف، فحذفوا ما يُستغنَى عن إظهاره.

وذهب يونس إلى أنّ العرب تحذف تركيبا كاملا: ''وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: ''إلاّ صالح فطالح، على: إنْ لا أكن مررتُ بصالح فبطالح، وهذا قبيح، ضعيف''(٢).

وبيّن السيرافي أن سيبويه قبّح قياس يونس وضعّفه، لأنّه يضمر أكثر من شيْ، وحكم الاضمار أن يكون لشيْ واحد، وأنّ حرف الجرّ لا يضمر إلاّ إذا عُوِّض.(٢)

والصحيح أنّ سيبويه، لا ينكر إضمار التركيب أو (الأشياء) كما ذكر السيرافي، ولكنه يشترط لذلك أن يكون التركيب، أو حرف الجرّ متقدمين (مذكورين) في النصّ: ''ولا يجوز أن يضمر الجارّ ولكنهم لمّا ذكروا في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل''.(٣) ولذلك وجدنا سيبويه يقبل قياس من حذف في: مررت برجل إن زيد وإنْ عمرو قياسا على البنية العميقة: إن كنت مررت بزيد، أو كنت مررت بعمرو(٤)، فيقدّر التركيب المضمر ''كنت مررت بـ''.

ويمكن تسمية قياس الحذف هذا (القياس على البنية العميقة)

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٦٢ .

(٢) نفسه / حاشية ص ٢٦٢ ، وانظر الأصول في النحو / ج ٢ / ٢٤٨ .

(٣) نفسه / ص ٢٦٣ .

(٤) نفسه / ص ٢٦٤ .

لأنّ العالم فيه يقيس الكلام المنطوق على كلام غير مستعمل، ولكنّ الاستعمال اللغوي، والدلالة اللغوية يثبتان أنّه موجود.

ج- القياس على المعنى:

و''سألت يونس عن قوله: متى تقول أنّه منطلق؟ فقال: إذا لم تُرِد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنّه ذاهب. وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنّه ذاهب. كما أنه يجوز له أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق، وتقول: قال عمرو إنّه منطلق. فإن جعلت الهاء عمرا أو غيره فلا تعمل قال، كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو هو منطلق. فقال: لم تعمل هاهنا شيئا وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئا إذا قلت قال وأظهرت هو. فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه قال، فيما ذكرناه''(١).

مصطلح (الحكاية) ظهر من قبل، في النصوص المنسوبة إلى عيسى، حينما فسّر كسر همزة إنّ في قوله تعالى: ''فدعا ربّه إنّي مغلوب فانتصر''(٢)، بقوله: أراد أن يحكي.

ولكن يونس يجعل (الحكاية) في هذا النصّ محورا لقياسه، فهو يقيس تركيب: متى تقول أنه منطلق، على تركيب: متى تظن أنه منطلق، إذا كانت تقول بمعنى تظن. وهذا لا يكون إلاّ إذا جرّدت تقول من معنى الحكاية، والحكاية تعني: أنّ الجملة المذكورة بعد القول، هي الألفاظ التي نطق بها المتكلم، وهذا ما وضّحه يونس بقوله: ''فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه قال''.

فإذا أردت الحكاية كسرت همزة (إنّ)؛ لأنّ ما بعد القول حينئذ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) سورة القمر / الآية ١٠.

كلام مستقل، فإذا لم ترد الحكاية فتحت همزة ‹‹أنّ›› وحينئذ تعمل قال في المصدر المؤول، ويكون في محل نصب مفعول به لقال، في حين أنّ الجملة المحكيّة كلّها، تكون في محل نصب مفعول به لقال، وهي حينئذ (مقول القول).

ويلاحظ أن إدراج (تقول) و(تظن) في التركيب، أغنى عن ذكر شروط قياس (تقول) على (تظن)، إذ يستفاد من دراسة التركيب أنها مسبوقة باستفهام (متى)، وأنّ (تقول) بصيغة المضارع غير المفصول عن الاستفهام، ويستفاد من قول يونس ‹‹إن أردت الحكاية›› أنّ هذا القياس من قبيل الجواز لا الوجوب.

وهو يقيس كلمة (زمن) على (إذ)، وذلك أنّ كلا منهما تضاف إلى الجملة الاسمية أو الفعلية إذا كانت (زمن) في معنى (إذ) في دلالتها على الماضي:

‹‹وسألته عن قوله في الأزمنة، كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ؟ فقال: لمّا كانت في معنى إذْ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون إذْ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبهوا هذا بذاك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ، فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير، كان خطأ، حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير››(١).

ويلاحظ أنّ هذا القياس، وإن كان على المعنى، فإنّ النحوي يتخذ التراكيب اللغوية المستعملة، وغير المستعملة، (الأصولية وغير الأصولية) لإثبات حقيقته، فهو قياس يعتمد في أساسه الاستعمال اللغوي، ويلاحظ أيضا أنّ علة القياس هي الأخرى نابعة من صميم الاستعمال اللغوي، وفكرة العامل التي تظهر بوضوح، في هذا

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١١٩ .

القياس قائمة على أساس الإسناد ''ما قد عمل بعضه في بعض''؛ أي على أساس الارتباط التركيبي والدلالي، بين ركني الجملة الاسمية والفعلية، وهذا نابع من حقيقة لغوية كذلك.

وقد قاس يونس: مررت به المسكينَ على معنى: مررت به مسكينا، ولكنّ سيبويه رفض هذا القياس: ''وهذا لا يجوز لأنّه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام''(١).

والحقيقة أنّ سيبويه لم يذكر، إذا كان يونس اعتمد السماع أو النقل في هذا التركيب، أمْ أنّه مجرد تخريج من يونس ليتخلص من تقدير فصل في الترحم. ولم يقدّم يونس شاهدا أو لغة، يؤيد به هذا القياس، ولا مجرد إثبات بأنّ لفظ الحال المفردة، يمكن أن يحلى بالألف واللام.

وفي بعض النّصوص نجد يونس يصدر ''الحكم'' استنادا إلى المعنى، ويكون ذلك عاملا مساعدا في توجيه القاعدة: ''وأمّا يا تميمُ أجمعون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين. ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنّه وصف(٢) لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحد''.(٣)

وقد استُنبطتْ من هذا النصّ، القاعدة التي تنصّ على أنّ تابع المنادى إذا كان توكيدا مفردا، فإنّه يجوز فيه الرفع ويجوز فيه النصب، إتباعا للفظ المنادى أو لمحله.(٤)

ويقيس يونس تركيب: علمت زيد أبو من هو، على تركيب: إنّ زيدا فيها، وعمرٌو، وعلى قوله تعالى: ''أنّ الله بريءٌ من المشركين، ورسولُه''(٥).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٧٦ .

(٢) يقصد سيبويه بكلمة (وصف) في هذا النص " التوكيد " .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٤ .

(٤) انظر مثلا أوضح المسالك / ج٣ / ص ٨٧ .

(٥) سورة التوبة / الآية ٣ .

وذلك أنّ كلمة (زيد) داخلة في جملة الاستفهام بعد (علمت) مما علّق هذا الفعل عن نصب (زيد)، وكذلك كلمة ''عمرو'' منقطعة عن تركيب (إنّ زيدا فيها) فصار التقدير على الاستئناف: وعمرو فيها، ومثله كلمة (رسوله) في الآية صارت مبتدأ وخبره يفهم من التركيب السابق، فصار التقدير: ''ورسوله بريء'' على الاستئناف.

وقد وضّح ذلك سيبويه بقوله: ''فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال: إن زيدا منطلق: زيد منطلق، ولكنه أكد (بأنّ)، كما أكّد فأظهر زيدا وأضمره، والرفع قول يونس''(١).

فكان الاستئناف هو قياس يونس على المعنى ''فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال ....'' فهو يقيس: زيد أبو من هو، على معنى: زيد أبوك، أم أبو عمرو، وكذلك يقيس: إنّ زيدا فيها على معنى: زيدٌ فيها، وكذلك: رسوله بريء على: إنّ رسوله بريء، بفارق الدلالة التفصيلية التي يفيدها معنى (التوكيد) الذي أفادته إنّ، كما وضّح سيبويه.

د- القياس على التركيب والمعنى معا:

''وزعم يونس أنّ وحده بمنزلة عندَه .... وجعل يونس نصب وحدَه كأنّك قلت: مررت به على حِيالِه، فطرحت ''على'' فمن ثمّ قال هو مثل عندَه.''(٢)

فكلمة ''وحدَه'' تنصب قياسا على انتصاب الظرف ''عندَه''، وقد استنتج يونس ذلك من الموازنة بين التركيبين: مررت

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٣٨

(٢) نفسه / ص ٣٧٧ - ٣٧٨ . وانظر : الاصول في النحو / ج١ / ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وحاشية الصبان على الاشموني / ج ٢ / ص ١٢٣ ، وشرح المفصل / ج ٢ / ص ٦٣ .

به وحده، ومررت به على حياله، فمعنى (وحده) = (على حياله)، وبعملية حسابية يطرح (على) لتبقى كلمة (حياله) مساوية كلمة (وحده). فهو يحلل التركيب، ويستعين بالمعنى ليصل إلى استنباط الحكم.(١)

وفي اعتقادي أنّ قياس سيبويه والخليل في هذه المسألة أدقّ، وإنّ اعتمدا أسلوب القياس نفسه الذي استخدمه يونس، فقد اعتمد التركيب والدلالة، ويتضح ذلك من الموازنة بين الجمل التالية: مررت بهم جميعا، مررت به وحده، مررت به منفردا. فالكلمات (جميعا، وحده، منفردا) تتفق تماما في موقعها في التركيب، وفي دلالتها على الهيئة أو الصورة، التي كان عليها صاحب الضمير، حين وقوع الفعل، وهذا لا يكون إلّا في الحال.

ومن هذا النوع من القياس ما ذكره سيبويه: ''وسمعت يونس يقول ما أتيتني فأحدّثه، فيما استقبل، فقلت له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول: ما أتيتني فأنا أحدّثه وأكرمه، فيما استقبل. وهذا مثل: ائتني فأحدّثه، إذا أراد: إئتني فأنا صاحب هذا.

وسألته عن: ''ألم ترَ أنَّ اللهَ أنزل من السماءِ ماءً فتصبحُ الأرض مخضرةً''(٢) فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أتسمع أنّ الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنّما خالف الواجب النفي إذا نصبت وتغيّر المعنى، يعني أنّه تنفي الحديث وتوجب الإتيان''(٣).

فيونس يحلل تركيب ''إئتني فأحدثه'' ويقيس عليه تركيب ما أتيتني فأحدثك''، فالأمر في الجملة الأولى (إئتني) يعني أنّ الإتيان لم يحدث (ما أتيتني)، ولكنّه في الجملة الأولى، يوجب

(١) هذا الاسلوب في القياس يوضح الجانب العقلي والرياضي في قياس يونس، وفيه ردّ على من ادعى " اختلاف المنهج بينه وبين أساتذته من النحاة ... من عشاق القياس التجريدي" انظر: يونس البصري / ص ٣٥ - ٣٥٣

(٢) سورة الحج / الآية ٦٣.

(٣) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٠.

الاتيان ليتم الحديث، فيكون الحديث الذي ما تم بعد نتيجة للاتيان. أمّا في الجملة الثانية فإنّ عدم الحديث كان نتيجة لأنّ الإتيان لم يتم في الماضي. هذا المعنى يتحسّس في التركيبين إذا نصبت (فأحدّثك).

أمّا إذا رفعت (فأحدّثك) فإنّ الدلالة تختلف، ويكون التركيب على معنى الاستئناف (فأنا أحدثك)، ويتحدد الزمن في الجملة الاستئنافية للمستقبل.

وهو يقيس قوله تعالى في الآية (ألم تر) على (أتسمع) وعلة هذا القياس المعنى، فهو لا يريد أن ينفي، وإنّما أراد أن ينبّه.

وفي هذا القياس يوجه يونس القاعدة النحوية، تأسيسا على فهم العلاقات التركيبية والدلالية والإعرابية، فإذا كان الفعل الأول سببا للفعل الثاني، انتصب الفعل الثاني بعد الفاء، التي سميت فاء السببية، ومثّل لذلك بحالتي الأمر والنفي، وإذا لم يكن الأمر كذلك، ارتفع الفعل المضارع بعد الفاء، وصارت الفاء استئنافية.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب، جملة تدلّ على أنّه كان يكتب ما يمليه عليه شيخه حرفيا: ''وزعم يونس أنّه سمع هذا البيت بألم. وإنّما كتبتُ ذا لئلا يقول انسان، فلعل الشاعر قال ألا''(1).

ومن قبيل القياس على التركيب والمعنى، ما نقله سيبويه عن يونس: ''وإذا قلت: مررت برجل مسلمٍ وثلاثةِ رجالٍ مسلمين) لم يحسن فيه إلاّ الجرّ، لأنك جعلت الكلام اسما واحدا حتى صار كأنّك قلت: مررت بقائمٍ، ومررت برجالٍ مسلمين. وهذا قول

---

(1) كتاب سيبويه / ج ٣/ ص ٣٧ -٣٨.

يونس''. (١)

في هذا النصّ يبين يونس، علاقة الإسناد بالإعراب وبالدلالة، فالاسم الواحد لا يجوز فيه التبعيض، وإنما يجوز التبعيض في المثنى والجمع فتقول: كان أخواك راكعٌ وساجدٌ قياسا على معنى: أحدُهما راكعٌ، والآخرُ ساجدٌ. فيكون كل(بعض) خبرا لمبتدأ مقدر. ولذلك قال يونس في المفرد لا يجوز إلاّ الجرّ، وهذا الحكم يعني أنّ ما بعد المفرد المذكور في التركيب ''نعت'' ولا يجوز فيه الرفع على أنّه خبر؛ لأنّه لا يُبَعَّض. ووضح سيبويه ذلك بالتركيب غير الصحيح الذي مثّل به: ''ولو جاز لقلت: كان عبدُ الله راكعٌ'' مثلما صحّ أن تقول: كان أخواك راكع وساجد.

فالجملة الأولى غير صحيحة في تركيبها وحركة إعرابها، فلا يقاس عليها، أمّا الثانية فإنه يقاس عليها؛ لأنها صحيحة في التركيب والدلالة والحركة الإعرابية.

وبذلك كان هذا القياس، توطئة للوصول إلى المسلّمة التي تقول: إنّ النعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد، فلابد من المطابقة بينهما.

وفي بعض الأقيسة التي عالجها يونس، نجد ملامح فكرة ''إعادة الترتيب'' وما يترتب على ذلك، من تغيّر في أداء المعنى. ويونس يقول: هذا مثلُك مقبلا، وهذا زيدٌ مثلَك، إذا قدّمه جعله معرفة، وإذا أخّره جعله نكرة، ومن العرب من يوافقه على ذلك''(٢).

وقياس هذا التركيب عند يونس على المعنى، الذي تحصّل من تغير الموقع، فكلمة (مثلُك) في الجملة الأولى خبر للمبتدأ، ووقعها

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٣٢.

(٢) نفسه / ص ٤٢٣.

في التركيب كموقع (محمد) في جملة: هذا محمدٌ مقبلا. أمّا كلمة (مثلَك) في الجملة فإنّها حال، ومعنى الجملة: هذا زيد في هيئة كهيئتك، ومن هنا كانت الكلمة معرفة، عندما تقدمت، وكانت نكرة حينما تأخرت؛ لأنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة، وإن جاءت معرفة فإنها تؤول بنكرة، لأنّها تكون بمعنى النكرة.

ومن ذلك أيضا ما ذكره سيبويه في باب ((ما ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو: وذلك قوله: هذا عربيٌّ محضا، وهذا عربي قلبا فصار بمنزلة دِنْيًا وما أشبهه من المصادر وغيرها.

والرفع فيه وجه الكلام. وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هذا عربيّ محضٌ، وهذا عربيّ قلبٌ، كما قلت: هذا عربيٌّ قحٌّ. ولا يكون القحّ إلاّ صفة))(١).

ففي هذا النص يوازن بين التركيبين: هذا عربي محضًا، وهذا عربي محضٌ، ومثله: هذا عربي قلبًا، وهذا عربي قلب. ولإبراز الفرق في الدلالة بينهما، قاس التركيب الأول على التركيب: هذا ابن عمي دِنْيا، وقاس التركيب الثاني على: هذا عربيٌّ قحٌّ.

ففي التركيب: هذا ابن عمي دنيا، كانت كلمة (دِنْيا) حال من المعنى المفهوم من ((هذا ابن عمي)) فأصله كما وضّح السيرافي(٢): وهذا ابن عمّي دانيا، ومعناه: يناسبني دانيا، فالمصدر ((دِنْيا)) حل في موقع اسم الفاعل ((دانيا)) فانتصب مثله على الحال.

أمّا التركيب: هذا عربي قحّ، فكلمة ((قحٌّ)) صفة مشبهة مثل ((حُرّ)) فهذا التركيب مثل: مَرَّ رجلٌ حُرٌّ، فكلمة حُرٌّ صفة للرجل، وليست صفة للتركيب (مرّ رجل) وهكذا فإنّ ((قح)) صفة للعربي، والصفة تكون للاسم المفرد، ولا يعمل فيهما معنى التركيب، بينما

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٢٠ .

(٢) نفسه / حاشية ص ١٢٠ .

رأينا أنّ الحال يعمل فيه معنى التركيب.

ويلاحظ في عنوان الباب وفي تراكيبه، تلميح واضح إلى مفهوم (المخالفة) وعلاقة ذلك بالدلالة والإعراب: ''ليس من اسم الأول، ولا هو هو''.

والطريف في هذا أنّ هذا المفهوم، انتقل إلى يونس وسيبويه من الجملة التي استخدمها عيسى، وتكررت في قياس أبي الخطّاب: هذه عشرون درهماً، التي قيست عليها جملة: أنتَ الرجلُ عِلماً. وقيست عليهما جميعاً جملة: هو ابنُ عمّي دِنْيا، (١) التي قيست عليها جملة: هذا عربيٌّ محضاً.

فالعنصر المشترك فيها جميعاً، أنّ الاسم المنصوب فيها، انتصب على (المخالفة) أو هو كما قال سيبويه ''انتصب لأنّه ليس من الأول ولا هو هو''؛ فالدِنْيِ مخالف لابن العمّ، والعِلْم مخالف للرجل، والدرهم مخالف للعشرين، في حين أننا نقول: هذا زيدٌ قادماً، فيكون القادم هو نفسه زيداً، وهذا يفسّر المقصود بالمخالفة. فإنّما جاءت هذه المفردات المخالفة في اللفظ والمعنى، لتوضح الغموض في المفردات قبلها، أو توضح معنى التركيب.

ويعنينا هنا أن نشير، إلى أنّ هذا التداخل في القياس في المسألة الواحدة، وربطها بالظواهر اللغوية، والأساليب التركيبية المشابهة، يدلّ على أنّ هذا التراث من التراكيب الوفيرة، كان ينتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن جيل إلى جيل، بعد تمحيص دقيق ونظر عميق، ودراسة أمينة، تسلّم فيها أيدي العلماء، خلاصة ما وصلت إليه، إلى الأمناء من العلماء التلاميذ، الذين يحملون الأمانة، فيعيدون دراسة ما وصل إليهم، ويضيفون إليه ما توافر لديهم من نقل جديد، وهذا يعني أنّه منهج في القياس الواحد.

---

(١) انظر : كتاب سيبويه / ج٢ / ١١٨ .

٥- القيـــاس على القاعـــدة:

يقـول سيبويـــه في عرضـه لخصائـص (لا، وبل، ولكن):

''واعلـم أن بل، ولا بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء، وثم... وتقول: ما مررت برجل مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصدقة.

وزعم يونس أنّ الجرّ خطأ، لأنّ أين ونحوها يبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن شيء..... ولكن، وبل، لا يبتدأن، ولا يكونان إلاّ على كلام، فشبهن بأمّا وأو''(١).

في هذا النصّ يوازن سيبويه، بين خصائص (لا، وبل، ولكن)، وخصائص أدوات الاستفهام، فيصنّف (لا، وبل، ولكن) في حروف العطف، ويستبعد (كيف وأين) وما شابههما، من العطف، وهو يعتمد في ذلك قياس يونس.

وقد اعتمد يونس في قياسه على القاعدة، التي يبدو أنّها أصبحت ثابتة لدى العلماء، وذلك أنّ أسماء الاستفهام وحروف الاستفهام لها الصدارة في الجملة، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلا يقول: رأيت زيدا فأين عمرا، وفهل بشرا، وبناء على هذه القاعدة، لا يجوز أن تقول: مررت برجل مسلم فكيف (رجلٍ) راغب في الصدقة، فـ(كيف) لا تشرك ما بعدها بما قبلها كما تفعل حروف العطف، ولا يقدّر بعدها حرف جرّ، بناء على حرف الجرّ الذي تقدّمها ''لأن أين ونحوها يبتدأن ولا يضمر بعدهنّ شيء''

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

خلاف (لا، وبل، ولكن).

ومن الجدير بالذكر، أنّ يونس، وهو يقيس على القاعدة، لا يهمل الاستقراء والموازنة، بين التراكيب اللغوية المستعملة، وأنه يستنبط الحكم من القاعدة التي تثبت لديه بعد استقراء دقيق للخصائص التركيبية.

ويلاحظ أن سيبويه، يستخدم أسلوب التداخل في القياس، لإبراز أوجه الشبه بين النظير ونظيره، في الصنف الواحد من الظواهر، وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين لغويتين، يبدو من النظرة السطحية للتركيب أنهما متشابهتان، في حين أنّهما، مختلفتان تمام الاختلاف. وهكذا نجد أن القياس في عهد يونس صار يتخذ طابعا نظريا، أوسع مما كان معروفا لدى أساتذته المؤسّسين، مع أنّه لا يخرج عن الأصول التي أرسَوا قواعدها، ولم يبتعد عن الأسس اللغوية الصحيحة. ونجد يونس في بعض النصوص يستنبط القاعدة، ويقيس عليها:

"وزعم يونس أنّه إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة، أو سَلَمَةَ، أو جَبَلَةَ، ثم أردت ان تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسما لرجل أو امرأة على الأصل. الا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، ثم قالوا: رجلٌ رَبْعَةَ وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعاتٌ، ولم يقولوا: ربعون.

وقالوا طلحةُ الطلحاتِ، ولم يقولوا: طلحةُ الطلحين. فهذا يجمع على الأصل، لا يتغير عن ذلك، كما أنّه إذا صار وصفا للمذكر لم تذهب الهاء". (١)

فالقاعدة التي لا تتغيّر التي استنبطها يونس، أنّ العَلَم المذكر

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٩٤.

المختوم بتاء التأنيث المربوطة، يجمع بالألف والتاء، كما يجمع المؤنث (على الاصل).

وهو يسترشد في ذلك بالاستعمال اللغوي لهذه الظاهرة، من ذلك أنّ (ربعة) صفة مؤنثة تأنيثا لفظيا، مثل العلم (طلحة)، وقد جمعها العرب على (ربعات) على الأصل كما يجمع المؤنث.

ويونس في هذا النص، لا يقيس فحسب، ولكنه يدعونا إلى القياس، ويشجعنا عليه، فاذا ''(أردت) ان تجمع جمعته بالتاء''. ثم إنّه يؤكد أنّ قاعدته هذه مطلقة: ''فهذا يجمع على الأصل، لا يتغيّر عن ذلك'' وهذا يعني أنّ الاستقراء في هذه الظاهرة، قد وصل إلى غايته، وأنّ العالم بعد الاستقصاء والموازنة، لم يجد استعمالا لغويا يخرج عن هذه القاعدة.

وقد استعمل يونس كلمة (الأصل) في هذا النصّ، وهو يقصد أصل الدلالة، لأنّ الأصل في المختوم بتاء التأنيث المربوطة، أن يدل على مؤنث، وهذا المؤنث يجمع بالألف والتاء، فنقيس عليه المؤنث اللفظي.

وفي بعض النصوص يُعلّمنا يونس، كيف نصل إلى (أصل) حرف العلّة، وهو يضع لذلك قاعدة محكمة، فالهمزة تكون منقلبة (متحولة) عن ياء أو واو، إذا كان لها شاهد في مشتقات الكلمة تظهر فيها ياء أو واو، فاذا لم نجد الشاهد، فالهمزة أصلية: ''وأمّا آلاءة، واشاءة فأليّة، وأشيّة، لأنّ هذه الهمزة ليست مُبْدَلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقا أن تكون فيه آلايةُ كما كانت في عباءة عباية، وصلاءة صلاية، وصحاءة صحاية، فليس له شاهد من الياء والواو، فاذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا يخرجها إلاّ بأمر واضح، وكذلك قول العرب ويونس''.(١)

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٥٩ .

وممّا يؤكد علاقة فكرة الأصل بالقياس، عند يونس وشيوخه، أنّ المسائل التي تتناول (الأصل)، صارت تتخذ شكل أحكام مطلقة، وقواعد ثابتة؛ مثال ذلك القاعدة التي يعتمدها يونس في الوصول إلى (أصل) ألف المنقوص:

''فإن جاء شيءٌ من المنقوص ليس تثبت فيه الياء، وجازت الامالة في ألفه، فالياء أولى به في التثنية، إلاّ أن تكون العرب قد ثنّته فتُبيّن لك تثنيتهم من أيّ البابين هو، كما استبان لك بقولهم قنوات وقطوات، أنّ القناة والقطاة من الواو.... فلمّا لم يستبن كان الأقوى أولى حتى يستبين، وهذا قول يونس وغيره''(١).

ومن أمثلة الأحكام المطلقة، التي صارت تتخذ شكل قاعدة يقاس عليها، قول يونس:

''وتحقير فعائل كفعايل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء، وهو قول يونس''(٢).

وقوله:

''وليست همزة تبدل من واو أو ياء أو ألف، من شيءٌ لا يهمز أبدا إلاّ بعد ألف، كما يفعل ذلك بواو قائل... وهو قول يونس والخليل''(٢).

ومن المسلّمات التي توصلوا إليها في هذا المجال: ''فالتحقير على أصله وإن لم ينصرف الاسم. وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكر في الباب الذي يليه قول يونس''(٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٨٨ - ٢٨٩

(٢) نفسه / ص٤٧٤

(٣) نفسه / ٤٧٤ .

(٤) نفسه / ص٤٤٣ .

ومثل ذلك في الأصوات: ''فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الاشمام. وهو قول العرب ويونس والخليل''.(١)

وبعد هذه الجولة في قياس يونس، نجد أنّه اعتمد في منهجه كلّ أساليب القياس، التي عرفت عند أساتذته؛ عبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى، وأبي عمرو، وهذا يدل دلالة قاطعة، على أنّ منهج القياس عندهم جميعا منهج واحد، إلاّ أنّه في قياسه شمل مجالا أوسع من المنقول، واستفاد من كلّ ما تلقّاه من أساتذته فاتسعت رقعة التطبيق.

---

(١) نفسه / ج٤ / ص ١٧٣ .

الباب الثاني (مرحلة الاكتمال)

الفصل الأوّل
القياس في (النصوص المنسوبة) إلى الخليل بن أحمد

الفصل الثاني
القياس عند سيبويه

مفهوم كلمة ((قياس)) عند الخليل:

قبل أن أحلل كلمة ((قياس)) في النصوص المنسوبة إلى الخليل في كتاب سيبويه، أجد من الأنسب أن أتناول كلمة ((قياس)) في كتاب العين، لعلّ ذلك يوضح مفهوم هذه الكلمة لدى الخليل بشكل أفضل.

فقد دلّت كلمة قياس في بعض تلك النصوص على ((الوزن)) الذي يكون عليه بناء الكلمة في تصرّفها:

((وأساء فلان وأدَمّ، أي: أقبَحَ، والفعل اللازم: دمّ يدِمّ، ولغة ثانية على قياس فعل يفعَل))(١).

وعني بها في مكان آخر (القاعدة) التي تتبّع في الاشتقاق: ((وبَلّدوا بها: لزموها فقاتلوا على الأرض، ورجلٌ بالد في القياس مقيم ببلده))(٢).

فهو يشير بكلمة قياس هنا، إلى القاعدة التي يشتق فيها اسم الفاعل من الجذر الثلاثي؛ فاسم الفاعل، (بالد) مصوغ من الجذر الثلاثي (ب ل د). وهذا هو القياس الذي أشار إليه الخليل.

وفي نصّ آخر يبين: أنّ عالِمَ اللغة يستطيع بالقياس، أن يستحدث مفردات جديدة، لم تُسمع عن العرب على غرار مفردات مسموعة: ((وقالوا: الأدْمَة في الناس شُربةٌ من سواد، وفي الإبل والظّباء بَياض، يقال: ظبية أدْماءُ، ولم أسمع أحدا يقول للذكر من الظّباء آدَم، وإن كان قياسا))(٣).

---

(١) كتاب العين /ج ٨ / ص ١٥ .

(٢) نفسه / ص ٤٣ .

(٣) نفسه / ص ٨٨ .

فعلاء مؤنث أَفْعَل، وقياس أفعل من أدماء (آدم) وإن كان غير مستعمل.

ويقول مشيرا إلى المسألة نفسها: ((البَيَّط يقال: ماء الرجل، ولم أسمع منه فِعْلا، فإن جُمِع فقياسه: البيُوط والأبياط)).

فللعربي، صاحب الكفاية اللغوية، أن يقيس ظاهرة لغوية غير مسموعة، على ظاهرة أخرى مسموعة، مراعيا وجه الشبه بينهما.

ومثل ذلك أيضا: ((والثِّلْث في الإبل: ظِمْء يومين بعد شُربين، ولكن لم يستعمل، إنما يُخْرَجُ في القياس على الأظماء))(١).

ومن الواضح أنّ الخليل يعني بهذا (القياس على النظير)، فإذا اشترك بناء المفرد في الوزن والدلالة، وسُمِع جمع أحدهما، أمكن قياس الجمع غير المسموع على المسموع.

وفي بعض النصوص يشير إلى علاقة القياس بالأصل: ((الفَتِيّ والفَتِيّة: الشابّ والشابّة، والقياس ((فتو)) فتاة))(٢).

فهو يتوصل إلى أصل الفعل، وحركة عينه ليصل إلى بناء مصدره، قياسا على نظائره من الأفعال الصحيحة، ومصادرها المعروفة: فمن المعروف أن صَلُح مصدره صَلاح، وصغُر مصدره صَغَار، وكذلك ((فتُو)) فإنّ الألف في ((فتى)) متقلبة عن ((الواو)) فهو من الفُتوّة، وحركة عينه مضمومة، فقياس مصدره على (فتاو)، قلبت الواو همزة؛ لأنها تطرفت بعد ألف، فأصبح ((فتاء)).

وإذا كان السماع مخالفا للقياس، ذكره دون أن يشير إلى

---

(١) كتاب العين / ج ٨ /ص ٢١٥ .

(٢) نفسه / ص ١٧٣ .

شذوذه: ''الدَّوْدَاة: أُرجوحة للصبيان، والجمع الدَّوادِي ....
ويقال على غير قياس: الدَّآدي''(١).

وهو يعتمد وزن البناء ودلالته، ليتوصل إلى قياس المصدر: ''والدَّواء، ممدود: الشفاء، وداويته مداواة، ولو قلت: دِواء جاز في القياس''.

فهو يقيس دَاوَى دِواء، على شَافَى شِفاء، وعالج عِلاجا. ومن المعلوم أنّ فاعل مصدره الفِعال والمفاعلة، ولذلك كان ''دِواء'' قياسا صحيحا.

وفي بعض النصوص نجد أنّ ''النحو'' عنده مرادف ''للقياس'': ''وأدّى فلان ما عليه أداء، وتأدية، وفلان آدَى للأمانة من فلان، غير أنّ العامة قد لهجوا بالخطأ، يقولون: فلان أدّى للأمانة، وهذا في النحو غير جائز''(٢).

فالعامة قد خرجوا على القياس النحوي، حينما خرجوا على القاعدة النحوية فقالوا أدّى بدلا من آدى؛ ولذلك نجد أنّ اسم التفضيل من الثلاثي يكون على وزن أفعل، فتزاد همزة قبل همزة (أدى) وتلفظان على شكل مدة فتصبح الكلمة ''آدى''.

ويلاحظ أنّ الخليل، نسب الخطأ للعامة بهذا الخروج على القياس، وهو هنا يطعن في الأداء، ولا يطعن في كفايتهم اللغوية، لأنّه بنسبة الخطأ إلى العامة دلّ على أنّ أصحاب الكفاية اللغوية يلتزمون القياس في هذه الظاهرة.

وفي بعض النصوص، يوضح الخليل كيف يُجري العلماء عملية القياس على النظير:

---

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ١٠١ .

(٢) نفسه / ص ٩٨ .

''ومن الأنين يقال: أَنَّ، يَئِنّ، أنينًا.... ويقال للمرأة إِنِّي...
وإنّما يقاس حرف التضعيف على الحركة والسكون بالأمثلة من الفعل، فحيثما مكنت لام الفعل، فأظهر حرفي التضعيف على ميزان ما كان في مثاله، نحو قولك للرجل في الأمر: افعلْ مجزومة اللام، فتقول في باب التضعيف اغضُضْ، وامددْ، فإذا تحركت لام الفعل، فمثال ذلك من التضعيف مدغم الحرفين.... يقال افعلي فتحركت اللام قلت غُضِّي، وقرِّي، وإنِّي، وجدِّي، فهذا قياس المجزوم كلّه في باب التضعيف''(١).

فالخليل يقيس، حركة آخر الفعل المضعف، على حركة آخر نظيره من الصحيح، فإذا كان أمرا للمفرد المضعف، قيس على أمر المفرد الصحيح، وإذا كان أمر المضعف مسندا إلى ياء المخاطبة، قيس على نظيره الصحيح، وهو الأمر المسند إلى ياء المخاطبة كذلك.

ويلاحظ الأسلوب التعليمي، الذي يضفيه الخليل على النصّ؛ فهو يقيس، ويطلب من المخاطب أن يقيس على غرار قياسه.

ويشير الخليل في بعض النصوص، إلى تكلُّف القياس: ''وليس في كلام العرب ''فِعِلٌ'' إلّا أن يتكلّف متكلف، فيبني كلمة محدثة على فِعِل فيتكلم بها، فأمّا ما جاء عن العرب فهو الذي جمعناه''.(٢)

ففي قوله: ليس في كلام العرب ''فِعِل''إشارة إلى الاستقراء الذي يتسم بالشمول لكلام العرب، وإلى حركة جمع اللغة، التي حاول فيها العلماء استقصاء كلّ الظواهر اللغوية، وهذا ما أشار إليه بقوله: ''فأمّا ما جاء عن العرب فهو الذي

---

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ .

(٢) نفسه / ج ٨ / ص ٨٥ .

جمعنا››؟[1]

وفي النص تصريح من (الخليل، بأنّ اللغة إبداع اجتماعي متطور، وذلك بأن يبني أحد أفراد المجتمع كلمة محدثة على وزن جديد لتعالج دلالة معينة، فيتكلم بها بقية أفراد المجتمع، وتصبح بعض لغتهم، فيصبح هذا الوزن الجديد، مقياسا لهذه الظاهرة.

ونلاحظ أنّ الخليل، يحاول تدريب المخاطب على استعمال الاشتقاق والقياس: ‹‹إنّ الألف التي في وسط الآية من القرآن، والآيات العلامات، هي في الأصل ياء، وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها نحو: الغاية والرّاية وأشباه ذلك. فلو تكلّفت اشتقاقها على قياس علامة معلمة لقلت: آية مأياة، قد أُيّيت. فاعلم إن شاء الله››(٢).

وهو في هذا القياس الابداعي، يراعي أصل البناء، ويوازن بينه وبين أبنية النظائر ودلالاتها، ثمّ يراعي الدلالة الجديدة، التي سيؤديها البناء الجديد، ويتخذ الخليل من نفسه رائدا في استخدام هذا القياس الابداعي حينما يقول: قد أيّيت، وكأنّه يقصد: علّمك الله بآياته.

وهكذا يكون الخليل، قد فهم القياس، ومارسه بما يتفق مع أحدث المفاهيم، التي عرضها علماء النحو العرب المحدثون للقياس:

‹‹ويقصد به في علم اللغة والنحو أن نجعل كلامنا على مثال ما تكلم به العرب ونطقوا به، وأن نحمل كلّ ما تدعو إليه الحاجة من استعمال جديد أو صيغة جديدة على ما سُمع منهم، وروي عنهم، وعرفناه من طرائقهم في فنون القول››(٣).

---

(١) يؤيد ذلك ما جاء في ((تهذيب التهذيب / ج ٣ / ص ١٦٤)) : ((فقد سئل سيبويه مرّة : هل رأيته مع الخليل كتبا يروي منها ، فقال : لم اجد معه كتبا الّا عشرين رطلا فيهما يخط دقيق ما سمعه من لغاتهم العرب ، وما سمعه من النحو فأمل من قلبه)).

(٢) كتاب العين / ج٨/ ص ٤٤١ .

(٣) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / ص ٥٩ .

ووجدت، فيما استطعت أن أعثر عليه، أنّ الخليل استعمل كلمة ((قياس)) في كتاب سيبويه عشر مرات. ورأيت أنّ مفهوم القياس عنده له جانبان: فهو يعني به منهج التقعيد والتنظير، الذي يقوم على أساسه النحو، ويعني به من الناحية الأخرى، التطبيق العملي لهذا المنهج على الظواهر اللغوية.

ويبدو أنّ هذا الفهم للقياس، هو الذي جعل كتاب سيبويه، من أفضل الكتب الخالدة في مكتبات العالم، وذلك لأنّه وازن بين جانبي التنظير والتطبيق، ولأنّ التنظير والتقعيد فيه، قاما على أساس متين، من الواقع الاستعمالي للظواهر اللغوية.

ومن أجل إبراز مفهوم القياس عند الخليل، سنبدأ بتوضيح الدلالة، التي استخدم فيها كلمة قياس في كتاب سيبويه:

ففي باب ((الإضافة)) إلى المركب المزجي (أي: النسبة إليه) وإلى العدد المبنيّ على فتح الجزأين: ((كان الخليل يقول: تُلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة، لأنّ طلحة بمنزلة حضرموت.... فمن ذلك خمسةَ عشَر، ومعديكرب، في قول من لم يُضِف، فإذا أضفت قلت: معديّ وخمسيّ فهكذا سبيل هذا الباب.

وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر فقال: ثنويّ.... وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين، فتشبه ((عشر)) بالنون، كما شبهت عشر في خمسة عشر بالهاء... وسألت الخليل عن عبد مناف فقال: أمّا القياس فكما ذكرت لك، إلاّ أنّهم قالوا: منافيّ مخافة الالتباس))(١).

فكلمة ((قياس)) في هذا النصّ تعني القاعدة العامة التي

---

(١) كتاب سيبوية / ج ٣ / ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

تنتظم مسائل الباب بشكل عام. ونلاحظ أن الخليل يعالج في التقعيد (القياس): الاسناد، والحذف، والزيادة، والدلالة؛ ففي إسناد الاسم إلى الياء المشددة، يتكون بناء يؤدي به العربي دلالة ((النسبة))، فإذا كان الاسم المنسوب إليه مركبا مزجيا أو مبنيا على فتح الجزأين، فإنّ العربيّ يحذف الجزء الثاني من الاسم المركب. ومن أجل أن تستقر هذه القاعدة بيّن الخليل أنّ ظاهرة الحذف هذه من طبيعة اللغة، فاستأنس بالتراكيب البنائية، التي يحذف منها الجزء الثاني مثل طلحة، وعشرين، فقاس الظاهرة الأولى على الثانية، لإثبات القاعدة، التي أصبحت هي الأخرى مقياسا لهذه الظاهرة.

وتبيّن للخليل أنّ العرب قد تحذف الجزء الأول؛ مخافة الالتباس، فذكر ذلك على شكل ملحق للقاعدة، أو على شكل فرع من فروعها، وبذلك صارت تظهر فكرة القاعدة الأصل، والقاعدة الفرع.

وقد وضّح الخليل نفسه، مفهومه للقياس في النصّ بقوله: ((وهذا سبيل هذا الباب)) وهو يقصد: وهذا قياسه، ومنهج التقعيد فيه.

وفي مكان آخر من الكتاب يقول سيبويه: ((وإذا أضفت إلى أخت قلت: أَخَوِيّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل، من قبل أنه لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، وهي أردّ له إلى الأصل)).(١)

يتناول هذا القياس الحكم الذي يراعي إسناد كلمة (أخت) وما شابهها في الخصائص مثل (بنت) إلى ياء النسبة، ويرى الخليل أنّ القاعدة التي ينبغي أن تتبع في ذلك؛ أن تحذف التاء، وأن يردّ إلى

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٦٠ - ٣٦١.

الكلمة الحرف الأصلي الذي حذف وهو ''الواو''. وهذا التغيير في بناء الكلمة (حذف الزائد، وردّ الحرف الأصلي) يظهر في جمعها إذ تقول: أخوات، وهنا يستحسن الخليل بالمسلَّمة التي توارثها النحاة، وهي أنّ الإضافة أولى في ردّ الأبنية إلى أصلها من الجمع: ''وهي أردّ له إلى الأصل''.

وهكذا نجد أنّ الخليل، يدرس الخصائص الإسنادية لهذه الظاهرة اللغوية، ويتابع مراحل التغير التي تمر بها من ''حذف'' وإعادة ما حذف من ''الأصل'' قبل أن يصل إلى الحكم، الذي يتخذه قاعدة، تنتظم سائر أبنية الظاهرة اللغوية، وهو لا ينسى أن يوازن بين ظاهرته التي يدرسها، وبين الظواهر التي يعتريها التغيير نفسه، مبيّنا ما بين هذه الظواهر، من أوجه الشبه والاختلاف.

ويلاحظ أنّ الخليل في قياسه يهتم بـ(أصل) الأبنية،، ليتمكن من معرفة ما يطرأ عليها، من مظاهر ''الحذف'' و''الزيادة'' في بنائها أو إسنادها الجديد، الذي تؤدي فيه دلالة جديدة، ويظهر ذلك واضحا في النص التالي:

''هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل: فأمّا ما لا زيادة فيه فقد كُتب فَعَل منه ويفعَل منه، وقيس وبيّن... وأمّا يُفْعَل وتُفْعَل فيهما فبمنزلته من فَعَل، وذلك نحو يُخرج وتُخرج. وزعم الخليل أنّه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفعَل ويُفعِل وأخواتهما، كما تثبت التاء في تفعّلت وتفاعلت في كلّ حال. ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطّرد الحذف فيه، لأنّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف كُلْ، وتَرى''(١).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٢٧٩.

وقد وضح المبرّد أصل هذه الظاهرة بقوله: ''وأمّا (أفعلت) فنحو: أكرم يكرم..... وكان الأصل يؤكرم.... وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف، ولكن حذفت هذه الهمزة لأنها زائدة.... ومع هذا فقد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في: كُلْ، وخُذ، فرارا من أوْكل، وأوْخذ''(١).

وقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة، صحّة النتائج، في ''الأصول'' التي توصّل إليها الخليل: ''أمّا في إطار مفاهيم المدرسة التوليدية، فيشتق الأمر بقاعدة واحدة عامة هي ''حذف المضارعة'' من المضارع المجزوم، أي حذف السابقة التي تتألف من الصحيح الأول في الفعل المضارع والعلة التي تليه. ولكي يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلى النتائج الصحيحة، يحتاج أولا إلى اعتبار صيغة ''أفعل'' التي تطبق عليها القاعدة يؤفعل (لا يفعل).... والأصل المقدر يؤفعل له ما يبرره: يبرره أنّ الأصل في المضارع أن تكون صيغته (مجردا من حرف المضارعة) هي صيغة الماضي عينها بعد تحويل الفتحة اللتي تلي عين الفعل كسرة: فاعل: يـ + فاعل، فعّل: يـ + فعّل.... ويبرره ثانيا أنّ العلة التي تلي الصوت الأول في السابقة (حرف المضارعة) هي الضمة. ولو لم يكن أصل يُفعِل يُؤفعل لوجب أن تكون هذه العلة فتحة كما في يَجلس، مثلا''(٢).

وفي هذا ''الأصل'' يقول هنري فليش:(٣) ''سابقة الهمزة.... أفعل يفعل (مختصرة من يؤفعل)'' ويوضح ذلك الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: ''يفعل من يؤفعل بوساطة الاختصار، الذي حدث عند الإسناد إلى المتكلم: أُأَفعِل ← أُفعِل، ثم سرى ذلك بالقياس إلى أحوال الإسناد الأخرى''(٢).

وهذا ما عناه الخليل في النصّ بقوله: ''كان القياس أن تثبت

---

(١) المقتضب / ج ٢ / ص ٩٧ .

(٢) دراسات في علم أصوات العربية / ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) العربية الفصحى / ص ١٤٥ وحاشيتها .

الهمزة»، والقياس هنا يعني القاعدة التي تنتظم تغيّر هذا الأصل، فالأصل الأول فيه (فعل) ولكن طرأت عليه زيادة ليؤدي دلالة جديدة؛ فصار الأصل «أفعل»، وطرأ تعديل جديد على البناء حينما تحوّل إلى صيغة (يؤفعل) «فحذفت» الهمزة للتوازن الصوتي فصار يُفعِل.

وعليه؛ فإن القياس، مجموعة من القواعد تستنبط من تغيّر الظاهرة اللغوية، وفق خصائصها البنائية والدلالية، تنتظم فيها كل الأبنية التي استنبطت منها القواعد، فإذا اجتمعت هذه الأقيسة تبين أنها تقوم على منهج واحد، وأنها انبثقت من الخصائص العامة التي تقوم عليها اللغة.

ويبين الخليل أنّ «الحذف» ظاهرة لغوية، أجمع على وجودها العرب، في مستويات اللغة، ولذلك وجدناه يقيس (الحذف) في التحوّل من (أفعل ← يفعل) على الحذف في التحول من (الماضي (أكل ← الأمر (كُلْ)). وهذا النوع الأخير من القياس هو الذي اهتم به الخليل بالجانب التطبيقي، ويستخدمه للربط، بين الظواهر اللغوية المختلفة في، إطار المنهج العام للتقعيد والتنظير.

ومما يدلّ على أنّ الخليل، عني بالقياس التقعيد، الذي ينتظم الباب، ويسلكه في إطار المنهج العام للقياس، عنوان الباب الذي بدأ سيبويه بقوله: «فأمّا ما لا زيادة فيه فقد كُتب منه فعل ويفعل، و«قيِس» ويُيّن»(1). وهذا يعني أنّ أقيسته هي قواعده التي تصنّفه باباً له قواعده، التي يُثّته بما ينسجم مع المنهج العام للتنظير الذي تنبثق منه القواعد، التي تنتظم الأصول والفروع، والتغيرات التي تطرأ على الظواهر اللغوية.

وقد نسب سيبويه هذا المفهوم العام للقياس إلى الخليل،

---

(1) كتاب سيبويه / ج ٤ / ٢٧٩.

واعتمده، وذلك في تصنيفه لمصادر الثلاثي وفق أبنية أفعالها ودلالاتها: ((وممّا تقاربت فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرار والشِراد... ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الضَالة، وذلك نحو الفَلامة... فجاء هذا لمّا تقاربت معانيه... وقد جاءوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك الْنَزَوان والدَّوَران.... شبهوا هذا حيث كان تقلبا بالغَلَيان والغَثَيان... وقالوا الحَيَدان والمَيَلان، فأدخلوا الفَعَلان في هذا كما أنّ ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض.

وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا أمرٍ أحكمَ مِنْ هذا، وهكذا مأخذ الخليل))(١).

فالقياس هنا، هو المنهج العلمي المحكم، الذي تضبط به الظواهر اللغوية، باتخاذ مجموعة من القواعد المستنبطة، من طبيعة هذه الظواهر وخصائصها.

ويتّضح من بعض النصوص، أنّ الخليل يعني بالقياس مجموعة القواعد (الأقيسة) التي تشمل جوانبَ الباب كلّها، وقد يَعني به القياسَ علىَ قاعدةٍ واحدة من أقيسة الباب:

((واعلم أن ياءي الاضافة إذا ألحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حالة قبل أن تلحق ياء... قال الخليل: كلّ شيءٍ من ذلك عَدَلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه شيئا فهو على القياس))(٢). أيّ أنّ كلّ نوع من هذه الأسماء، التي لم تعدلها العرب، يتبع في النِّسبة إليه مقياس معين من أقيسة النَّسَب.

أمّا القياس الذي عني به اتّباع قاعدة بعينها، فذلك ما أشار إليه في الباب نفسه:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ١٥ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٥ .

''وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فَعْلان، وإنّما القياس أن يقولوا بَحْرِيّ''(١). وهذا قياس على القاعدة العامة في النسب، وذلك أنّ المنسوب إليه إذا كان اسما ثلاثيا يكسر الحرف الثالث فيه قبل إضافة ياء مشددة للدلالة على معنى النّسب.

وقد عنى الخليل بكلمة قياس، في بعض النصوص، الموازنة بين ظاهرتين لغويتين، لما بينهما من خصائص مشتركة، يتضح ذلك في قول سيبويه:

''وكان الخليل يقول: واللهِ إنّه لعظيم جعلهم هو فَصْلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ''ما'' إذا كانت ''ما'' لغوا، لأنّ ''هو'' بمنزلة أبوه، لكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ''ما'' بمنزلة ليس، وإنّ قياسها أن تكون بمنزلة ''كأنما، وإنّما''(٢).

فهو يقيس ''هو'' في العمل والإلغاء على ''إنّ'' و''كأن'' وذلك أنّ ''إنّ'' و''كأن'' تكونان عاملتين، فإذا اتصلتا بـ''ما'' كفّتا عن العمل، وكذلك ''هو''، فقد كانت ضميرا له في التركيب محل من الإعراب، فلمّا وقع للفصل بين النعت والخبر بطل عمله.

وتأسيسا على ما تقدم، نجد أنّ الخليل استخدم كلمة قياس، لتدل على ثلاثة مستويات من التقعيد، هي: القياس العام، وهو التعليل والتقعيد في المنهج العام للغة والنحو، وقياس التبويب والتصنيف، وهو التقعيد للظواهر اللغوية في الباب الواحد. وقياس ''المسائل''، وهو التقعيد على مستوى مسألة واحدة من مسائل الباب.

وأسأل الله أن تتضح معالم هذه الأقيسة بجلاء فيما سنتناوله من نصوص الخليل.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٣٣٧ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٣٩٦ . ومصطلح (لغو) يعني في الدراسات اللغوية المتقدّمة (الزيادة)، ولا يعني ما ليس له قيمة .

القياس في النصوص المنسوبة إلى الخليل في كتاب سيبويه

أ- في المنهج العام:

أبرز الظواهر اللغوية، التي تناولها الخليل بالبحث، في هذا الإطار، هي ظاهرة الأصل، وظاهرة الاسناد، وظاهرة العمل، وظاهرة الترتيب، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحذف، وسنتناولها فرادى لغاية الدراسة والبحث العلمي، مع أنّ الخليل كان يتناولها متداخلة حسب الطبيعة اللغوية للمسألة التي يعالجها.

ظاهرة الأصل:

اعتمد الخليل فكرة الأصل أساسا في معالجة الظواهر اللغوية والنحوية، ظهر ذلك في معجمه (كتاب العين) وظهر جليا في النصوص المنسوبة إليه في كتاب سيبويه.

فقد كان يعتمد (أصل الحرف) في دراسة التثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، والاعلال، والإبدال، وما شابهها من الظواهر:

''ولو طرح الهمز من (أدْوُر) و(أسْوُق) لجاز، على أن تُردّ تلك الألف إلى أصلها، وكان أصلها الواو، كما قالوا في جماعة النّاب من الانسان: أنيت، بلا همز بردّ الألف إلى أصله، وأصله الياء، وإنّما يُتَبيَّن الأصل في اشتقاق الفعل نحو ناب، وتصغيره نُييب، وجمعه: أنياب''(١).

---

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٢٤٧ .

وبيّن مفهوم الحرف الأصلي، بأنه الحرف الذي يلزم في تصريف الكلمة: ''فإذا أدخلت الياء في التوأم لزمت التصريف لزوم الحرف الأصلي''(١).

وأشار إلى (أصل الحروف المركبة): ''فإذا قلت: إمّا ذا وإمّا ذا بكسر الألف فهذا اختيار في شيّ من أمرين، وهي في الأصل: إنْ و(ما) صلة لها، غير أنّ العرب تلزمها في أكثر الكلام''(٢).

واعتمد (أصل الفعل) لدراسة الأفعال التي تشترك في أوزانها ودلالاتها العامة: ''وما كان من نعت على مثال أفعل فعلاء، في باب التضعيف فالفعل منهما على (فَعّ يفَعّ) والأصل فعل يفعل''(٣).

وأشار إلى (أصل الدلالة): ''الثلاثة: من العدد..... والثلاثاء: لمّا جعل اسما جعلت الهاء التي كانت في العدد مدّة. .... كما قالوا: حسنة وحسناء.. وكان في الأصل نعتا فجعل اسما، لأنّ حسنة نعت، وحسناء اسم من الحسن موضوع''(٤).

وصرّح الخليل بمصطلح (أصل البناء): ''والأيّام في أصل البناء: أيوام'' ''والفم أصل بنائه: الفَوْهُ، حذفت الهاء من آخرها، فاجترت الواو صروف النحو إلى نفسها'' ''والذال من ذه، وته، كلّ واحدة هي نفس الكلمة، وما لحقها من بعدها فإنّه عماد للتاء، لكي ينطلق به اللسان، فلمّا صغّرت لم تجد ياء التصغير حرفين من أصل البناء تجيّ بعدها كما جاءت في سعيد وعمير''(٥).

وهو يستخدم قواعد الصرف والنحو للوصول إلى هذا الأصل: ففي ''الأيام'' يقول: ''أيوام، ولكنّ العرب إذا وجدوا في كلمة واوا وياء في موضع واحد، والأولى منهما ساكنة. أدغموا، وجعلوا الياء هي الغالبة''(٦).

---

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٤٢٤ ، وانظر ٢٤٧ .

(٢) نفسه / ص ٤٢٥ .

(٣) نفسه / ص ٢١١ .

(٤) نفسه / ص ٢١٤ .

(٥) نفسه / ص ٤٣٣، ٤٠٧، ١٤٢ بالترتيب . (٦) نفسه / ص ٤٣٣ .

وأشار الخليل إلى (أصل استعمال عناصر التركيب): ''وإذا أضيفت إلى (إذ) كلمة، جعلت غاية للوقت كقولك يومئذ وساعتئذ، تنّون وتجرّ وكتابتها ملتزمة، فإذا وصلتها بكلام، يكون صلة، ولا يكون خبرا، كقول الشاعر:

* عشية إذ يقول بنو لؤيّ.

كانت في الأصل حيث جعلت تقول صلة،أخرجتها من حدّ الاضافة إلى قولك: ''إذ تقول'' جملة. فإذا أفردتها نونتها .... كقولك: عشيتئذ بنو فلان يقولون كذا، لأن تقول هاهنا خبر، وفي البيت صفة''(١).

ويلمّح الخليل إلى أنّ فكرة (الأصل) كانت أساسا في المنهج العام للدراسة النحوية عند غيره من العلماء:

''وأيّان بمنزلة (متى)... يُختلف في نونها، فيُقال: هي أصلية، ويُقال: هي زائدة''(٢).

وفي النصوص المنسوبة إلى الخليل، في كتاب سيبويه، جاءت فكرة (الأصل) ملتحمة تماما بمسائل القياس:

''وقال الخليل، رحمه الله: كأنهم لمّا أضافوه ردّوه إلى الأصل، كقولك: إنّ أمسَك قد مضى''(٣).

فهو يقيس المنادى على الظرف، والأصل في المنادى أن يكون منصوبا كما أنّ الأصل في الظروف أن تكون منصوبة، والاضافة تردّ الاسم إلى أصله لذلك وجدنا المنادى يكون منصوبا، إذا أضيف

---

* لم ينسب البيت، وقال المحقق: لم نهتد الى القائل.

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٢٠٥.

(٢) نفسه / ج ٨ / ٤٤١.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٨٤.

مثلما أنّ الظرف ينتصب إذا أضيف. ووضّح سيبويه ذلك بقوله: ''وقال الخليل، رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأنّ التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لمّا طال نصب، وردّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقبلُ وبعدُ.

فإنّما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضافين، إذا كان مضافا، لأنّ المفرد في النّداء في موضع نصب، كما أنّ قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل.

وكذلك نداء النكرة لمّا لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف'' (١).

وهكذا نجد التداخل في القياس لدى الخليل، فالإضافة تردّ المنادى إلى الأصل، قياسا على قبل وبعد، والتنوين كذلك يردّ إلى الأصل قياسا على الإضافة، لأنّ الاسم يطول بالتنوين كما يطول بالإضافة، ولذلك رأينا يصنّف المنادى النكرة مع المضاف، لأنّه لمّا نوّن صار بمنزلة المضاف.

''وقال الخليل، رحمه الله: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنّما نصب لأنّ هذا من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيئُ إلى أصله'' (٢).

وهنا يبين الخليل أنّ التابع المفرد المعطوف على المنادى المفرد، يجوز نصبه على محل المنادى؛ لأنّ الأصل في المنادى النصب، وهذا المفرد في محل نصب، ولذلك كان هذا العطف في هذا التركيب يردّ التابع إلى أصل المتبوع. ومثل ذلك:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٩٩ .

(٢) نفسه / ج٢/ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

''قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، في موضع نصب''(١).

فقد انتصب التابع (عطف البيان) على الأصل، عطفا على المتبوع الذي جاء منصوبا على الأصل كذلك.

وقد ارتبطت فكرة الأصل، في بعض النصوص، بأثر التجانس الصوتي في تحوّل الأبنية: ''وسألت الخليل عن سُوير وبُويِع ما منعهم أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمة حين قلت: فُوعِلَ. ألا ترى أنّك تقول: سايَر ويسايِر، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تُفوعل، نحو: تُبويِع، لأنّ الواو ليست بلازمة، وإنّما الأصل الألف''(٢).

ومن الطريف أن ترتبط فكرة (المخالفة) بفكرة (الأصل) عند الخليل: ''وسألته عن صُقَر من قوله الصُّغرى وصُغَر، فقال: أصرف هذا في المعرفة، لأنّه بمنزلة ثُقَبة وثُقَب ولم يشبّه بشيءٍ: محدود عن وجهه. قلت فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنّ ''أُخَر'' خالفت أخواتِها وأصلَها، وإنّما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، ولا يكنَّ صفة إلاّ وفيهن الألف واللام.... فلمّا خالفت الأصل، وجاءت صفة بغير الألف واللام، تركوا صرفها''(٣).

وفي هذا النوع من القياس، نجده يراعي خصائص الأصل وخصائص التعليل، ويدرس خصائص البناء الصرفية والتركيبية.

وفي ''باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا'' تتضح خصائص القياس على المخالفة بشكل أكثر جلاء:

---

(١) كتاب سيبويه / ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) نفسه / ج٤ / ص ٣٦٨ .

(٣) نفسه / ج٣/ ص ٢٢٤ .

''لا يكون فيه المستثنى إلاّ نصبا؛ لأنّه (مخرج ممّا أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له: عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله''.(١)

وقول الخليل ''مخرج مما أدخلت فيه'' يعني أنّ المستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، ففي قولك أتاني القوم إلاّ أباك. فانّ (الأب) لم يأت، والقوم (أتوا) فهو مخالف لهم في دخوله في الفعل الذي دخلوا فيه، وترتّب على ذلك حركة خاصة، تدل على هذه المخالفة، هي الحركة التي ترتبت على النصب، وهي (الألف) في المثال المذكور.

وقد جعل الدكتور مهدي المخزومي هذا النصّ مبعث القول (بالخلاف) عند الكوفيين: ''فمقالة الخليل في نصب المستثنى بإلاّ - عندي مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين، ولكنهم رسموا له حدودا، وطبّقوه في موضوعات أخرى''(٢).

وقد استغرب الدكتور جعفر عبابنة رأي الدكتور المخزومي، ووجه الاستغراب عنده: ''كيف يقول الكوفيون بعامل الخلاف المعنوي متأثرين بالخليل، ثمّ لا يكون الاستثناء - مع ذلك - واحدا من المواضيع التي قالوا فيها بالخلاف، ثمّ نستغرب ذهابه إلى أنّ الخليل لم ينسب نصب المستثنى بإلاّ إلى فعل أو عامل سبقه، على الرغم من قول سيبويه نقلا عن الخليل: إنّ العامل فيه ما قبله من الكلام''(٣).

والأرجح عندي قول الدكتور المخزومي، مع أنّه يذهب إلى أنّ الكوفيين لم يقولوا (بالمخالفة) في نصب المستثنى(٤). والحقيقة أنّ الكسائي قال ذلك(٥). وهذا يبطل حجة الدكتور جعفر عبابنة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٣٠-٣٣١.

(٢) مدرسة الكوفة / ص ٢٩٤.

(٣) مكانة الخليل بن أحمد / ص ١١٥/١١٦.

(٤) مدرسة الكوفة / ص ٢٩٧.

(٥) أنظر شرح الجمل / ج٢ / ص ٢٥٣، شرح التصريح /ج١/٣٩٤.

والقياس في نصّ الخليل يبرز فكرة (المخالفة) بوضوح: فهو يقيس العمل في هذا المنصف من الاستثناء، الذي مثّل له بقوله: أتاني القوم إلاّ أباك على العمل في: عشرون درهماً.

وقد وضّح سيبويه معنى قوله: ''عمل فيه الكلام الذي قبله'' في موضع آخر من الكتاب: ''وذلك قولك: هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيت بيت، فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء. وانتصب لأنّ هذا الكلام قد عمل منها كما عمل الرجل في العلم حين قلت: أنت الرجل علماً. .... وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: عشرون درهماً؛ (لأنّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي''(١).

فالكلام الذي قبله عمل فيه لأنه خالفه في خصائصه التركيبية والدلالية، ولذلك خالف هو في الحكم فانتصب.

واستخدم الخليل مصطلح (الأصل) ليعالج به (أصل التركيب الذي تحول إلى شكل آخر ليؤدي دلالة جديدة):

''وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ قولهم: بك اللّهَ نرجو الفضل، وسبحانك اللّهَ العظيم، نصبه كنصب ما قبله وفيه معنى التعظيم. وزعم أنّ دخول (أيّ) في هذا الباب يدلّ على أنّه محمول على ما حمل عليه النداء، يعني: أيّتها العصابة، فكان هذا عندهم الأصل أن يقولوا فيه يا، ولكنهم خزلوها واستغنوا حين أجروه على الأصل''(٢).

فالأصل في قولهم: بك اللّهَ نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم: بك - يا الله - نرجو، وسبحانك - يا الله- العظيم. ولكن الحذف اعتراها ليحولها إلى دلالة الاختصاص الذي يتضمن معنى

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١١٨ .

(٢) نفسه / ص ٢٣٥-٢٣٦ .

التعظيم.

ولتوضيح (أصل البناء والإعراب) عند الخليل، قال أبو القاسم الزجاجي: ((قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف .... وكلّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، .... وكلّ فعل رأيته غير مبني فقد خرج عن أصله، والحروف مبنية على أصولها))(١).

وهذا النوع من الأصول، التي أشار إليها الزجاجي، يمكن تصنيفها في ((أصل الوضع)) وهذا يعني أنّ الأسماء في أصل وضعها معربة، وأنّ الأفعال في أصل وضعها مبنية، وقد تخرج الأسماء على هذا الأصل فتبنى، وتخرج الأفعال على أصلها فتعرب، ولكنّ الحروف باقية على أصل وضعها.

وقد أشار الدكتور تمّام حسّان إلى نوعين من الأصول في تعريفه للأصل: ((وهو ما جرّده النحاة بالاستقراء الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة))(٢).

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن السراج، بأنّ العرب وضعت نوعا من الأصول: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب... وضرب آخر ... يسمى يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها))(٣). فهذه الأصول التي وضعتها العرب هي التي نعنيها بـ(أصل الوضع).

أمّا أصل القاعدة، فقد أشار إليه ابن السراج بقوله: ((القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذّ منه .... ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطلت كلّ الصناعات

---

(١) الايضاح في علل النحو / ص ٧٧ .

(٢) الأصول ، دراسة ابيستمولوجية / ص ٢٠٣ .

(٣) الأصول في النحو / ج١/ ص ٣٥ .

والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذ))(١).

وإنّني لأستغرب بعد هذا الوضوح في مفهوم (الأصل) لدى علماء النحو القدامى والمحدثين أن تقول الدكتورة منى اليـاس:

((وعلى كثرة ترداد كلمة الأصل في كلامهم فإن معناها لا يخلو من شيئ من الإبهام .... وعلى تشعب فكرة الأصل، فإنه يكاد المعنى الأول الذي تؤول إليه .... يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرّع عنها في تطبيقاتها المشخصة))(٢).

وقد تكفّل الخليل بالردّ على هذا الاستنتاج؛ أمّا انّ مفهوم (الأصل) مبهم فقد ذكر الخليل أنواعاً من الأصول سمّاها: (كأصل البناء) (وأصل الحرف) (والحرف الأصليّ) وممّا يؤكد فهمه الدقيق لكلّ مصطلح من هذه المصطلحات قوله في (الحرف الأصلي) بأنه الحرف الذي يلزم في تصريف الكلمة، كما تقدّم، أي أنّه الحرف الذي يلزم في كلّ مشتقاتها كما يقول المحدثون. وقد ورد في النصوص المتقدمة (أصل البناء) و(أصل الإعراب) و(أصل القاعدة) وكلها مصطلحات واضحة الدلالة دقيقتها.

وأمّا أنّ (الأصول) فكرة ذهنية مجردة؛ فإن هذا لا ينطبق إلاّ على الجانب المعنوي من (أصل القاعدة). فإذا قيل أصل البناء في التعلّم (علم) فإن كلمة (علم) لفظ منطوق مسموع يكتب ويرى فهو لفظ محسوس، وإذا قيل الحروف الأصلية فيه (العين، واللام، والميم) فإنّ كلّ حرف فيها يدرك بالحواسّ كما تقدم. وكان الخليل يجرد البناء، ويجرد الحرف بالأسلوب الحسيّ الذي أشرنا إليه. وهذا التجريد نفسه عملية حسيّة يخلّص فيها العالم البناء من الزوائد ويردّ إليه ما حذف من أصوله، وبذلك يرده إلى الأصل. وقد تقدّمت

---

(١) الأصول في النحو /ج١/ص ٣٥ .وأنظر كذلك الأصول في النحو / ج٣/ص ٣٠٢ في عنوان :((جمل الأصول التي لابدّ من حفظها لاستخراج المسائل بجميع أقسامها ، ويقصد بها أصول قواعد اعلال الياء .))

(٢) القياس في النحو / ص ٣٢ .

الأساليب التي كان يتخذها الخليل، في ردّ الحرف إلى أصله. من إضافة أو تثنية، أو جمع، أو تصغير، أو نسب، وكلّ هذه الأساليب حسية إجرائية استخدمها علماؤنا في تحليل الأبنية.

وقبل أن أختتم هذا الجانب من البحث، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخليل، كان يحدّد الحرف الأصلي من الحروف العاملة، التي يقوم عليها الباب بأكمله، ويعلّل ذلك: ''وزعم الخليل أنّ ''إنْ'' هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ قال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن... ومنها ما تفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة''(١).

ظاهرة الإسناد:

فهم الخليل اللغة من مبدأ صحيح؛ فالكلام لا يكون إلاّ بين متحدث وسامع، واستدلّ على ذلك بتمام الجملة في اللغة، فإذا ابتدأ المتكلم فذكر موضوعا للكلام، ولم يذكر الخبر، فسد كلامه، ولم يَسُغْ؛ لأنّ المخاطب لا يفهم دلالة الجملة إلاّ بالخبر، ومن هنا شبّه علماء اللغة الكلام، بالبناء المكوّن من عنصرين متكاملين، أولهما هو الموضوع والأساس، والعنصر الثاني يبنى على الأول فيتمّمه، ويكون بمنزلة الحكم الذي يصدر على قضية معروضة، ولذلك نجد المخاطب يتطلّر الحكم الذي سيُخْبِرُ به المتكلم ليُبْنَى عليه الخبر، وهذا ما أشار إليه الخليل في قياسه: الإسناد في تركيب أفعال الرجحان واليقين، والأفعال الناقصة على الإسناد في الجملة الاسمية:

''هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا: إعلم أنهن لا يكنّ فصلا إلاّ في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلاّ في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٦٣ .

بعده. كاحتياجه إليه في الابتداء ..... إعلاما بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، ممّا لا بدّ أن يذكره للمحدث؛ لأنه إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يَسُغْ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المُحَدَّثُ أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله''(١).

فهو يقيس الإسناد بين الاسمين في جملة: حسبت زيدا هو خيرًا منك، وجملة: كان عبدُ الله هو الظريفَ، وفي قوله تعالى: ''ويرى الذين أتو العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحقَّ''(٢) على الإسناد بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية. ووجه الشبه بينهما، أنّه لا بد من ذكر الاسم الثاني، لتتمّ الدلالة التي من أجلها وُضع الاسم الأول، لأن فيها الحكم الذي يُفْهَمُ منه السامعُ الدلالة، وهذا الحكم إمّا أن يكون ايجابا فيثبت الحكم للموضوع، وإمّا أن يكون سلبا فينفيه عنه.

والخليل في هذا القياس، يرسم صورة حيّة للمتكلم يلفظ، وللسامع يفتح أذنه ويلتقط الاسم الأول، ثمّ يترقّب الاسم الثاني التي تتمُّ به الدلالة. ومثلما خرج الاسمان عن وعي من ذهن المتكلم، بطبيعة الإسناد والدلالة، يعيد السامع تركيب الاسمين: فتتكون دلالة هذا الإسناد في ذهنه من جديد، مثلما أصدرها المتكلم، ولذلك نجد المتكلم يركّب كلامه، آخذا في تقديرِهِ حالَ المستمع وتوقعاتِهِ من تركيب الكلام.

''وزعم الخليل: أنّ لا جَرمَ إنّما تكون جوابا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا. فتقول: لا جرم أنّهم سيندمون، أو أنّه سيكون كذا وكذا''(٣).

---

(١) كتاب سيبويه /ج٢/ ص ٣٨٩ . (المُحدَّث الأولى : الكلام ، والمحدَّث الثانية : المخاطب).
(٢) الآية /٦/ سورة النبأ ، والامثلة من سيبويه / كتاب سيبويه / ج٢/ص ٣٩٠ .
(٣) كتاب سيبويه / ج٣/ص ١٣٧ .

ولذلك وجدنا الخليل يهتم بالعلاقات الدقيقة بين الإسناد في التركيب والدلالة:

''وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنّما يَحْسُن في (الذي) لأنّه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب الدرهمان، قد دخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء..... إنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان... فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء، وإن لم يجزم، لأنّه صلة''.

فهو يقيس الإسناد في تركيب الاسم الموصول، الذي يقترن خبره بالفاء على الإسناد في تركيب الشرط، الذي يقترن خبره بالفاء، ووجه الشبه بينهما، كما أشار الخليل، الارتباط الدلالي بين ركني التركيب في كلّ منهما: إذ إنّ الركن الأول في كلّ منهما، سبب للركن الثاني، بالإضافة إلى الدلالة الزمنية التي أشار إليها الخليل: ''وإنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان''.

ومن قياس الإسناد عند الخليل: ''وقال الخليل: لو أنّ رجلا قال: إيّاكَ نفسِك لم أعنّفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة.

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنّه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوَابِّ''(٢).

فهو يجيز جرّ التوكيد المعنوي (نفسِك) اتباعا لموضع الكاف في إيّاك على أنه في محل جر مضاف إليه قياسا على إضافة (إيّا) إلى الاسم الظاهر (الشّوابّ).

(١) كتاب سيبويه / ج٣/ ص ١٣٧ .

(٢) نفسه / ج١ / ٢٧٩ .

يلاحظ أنّ الخليل ما ذكر أنّ هذا شاذ، ولا قليل، مع أنّ سيبويه لم يذكر تركيبا غيره يعضده، ومع هذا رأينا الخليل يجيز القياس عليه.

''وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه سمع بعض العرب يقول: يا أنت، فزعم أنّهم جعلوه موضع المفرد''(١).

قال في ذلك ابن هشام: ''والمضمر ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: ''يا إيّاك قد كفيتك''(٢).

ولم يقل الخليل إنّه شاذ، وبيّن بأنّ العرب الذين استخدموا إسناد ياء النداء إلى الضمير، إنّما قاسوه على إسناد الياء إلى المفرد.

''وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلّهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربِك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبِك''(٣).

وهذا له علاقة بحال المخاطب، فإذا كان المتكلم يقصد علماً يعرفه المخاطب، فالعلم معرفة وصفته معرفة، وإلى هذا أشار يونس بقوله: ''مررت بزيد مثلِك، إذا أرادوا بزيد المعروف بشبهك''(٤). وإن ذكر المتكلم العلَم على أنّه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة، وهذا تفسير السيرافي(٥).

ومن قياس الإسناد عند الخليل، أنّه قاس إفراد اسم الفاعل مع فاعله المثنى والجمع، على إفراد الفعل مع الفاعل المثنى والجمع:

---

(١) كتاب سيبويه / ج١/ ٢٩١ .

(٢) أوضح المسالك / ج٣/ ص ٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه / ج١/ ص ٤٢٨ .

(٤) نفسه / ص ٤٢٨

(٥) نفسه / حاشية ٢٤٨ .

''وقال الخليل، رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات.... تقول: مررت برجل كهلٍ أصحابُه، ومررت برجل شباب أبواه''(١).

وقد اعتمد سيبويه هذا القياس، وجعله فاتحة للباب، ووضحه: ''هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها .... مجرى الفعل، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها: وذلك قوله: مررت برجل حسن أبواه .... فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، وقال قومُك''.

فالخليل يقيس الصفات المشبهة على الأفعال في إفرادها قبل الفاعل؛ فإذا قصد المتكلم تثنيتها حوّلها إلى دلالة الأسماء وأبعدها عن التشبه بالفعل، وعاملها معاملة الأسماء في الجملة، ولذلك وجدنا الخليل يقيسها في تثنيتها وجمعها (مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه) على الاسم: مررت برجلٍ خزٌ صفّته، فتكون مبتدأ: وما بعدها خبر، مثلما أنّ (خزّ صفّته) مبتدأ وخبر.

أمّا من قال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم، فإنّه يجعل قوله هذا من لغة: أكلوني البراغيث، ولم يذكر أنها لغة شاذة. وقد شبه سيبويه (الضمير) في: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، بتاء التأنيث في قولهم ''قالت فلانة'' فهي علامة تأنيث، لا محل لها من الإعراب، وكذلك الضمير في المثالين: ''كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة''(٢).

ومن قياس الخليل، الذي تتضح فيه علاقة الإسناد بالدلالة قوله: ''وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه يستضعف أن يكون كلّهم مبنيا على اسم أو على غير اسم، ولكنّه يكون مبتدأ، أو يكون كلّهم

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٢.

(٢) نفسه / ج٢ / ص ٤٠.

صفة... لأنّ موضعه في الكلام أن يُعَمَّ به غيره من الأسماء بعدما يذكر فيكون كلهم صفة أو مبتدأ''(١).

فالخليل يراعي في قياسه، طبيعة الدلالة للكلمة، وموضعها الذي يلائمها في الإسناد، فمن الخصائص الدلالية لكلمة ''كلّ'' أنها تصلح لأنْ تكون موضوعا للكلام، أو أن يوصف بها الموضوع؛ لأنّها تدل على عموم الموصوف، وبذلك تصلح أن تكون في التركيب مبتدأ، أو صفة لمبتدأ، لكنها لا تكون خبرا؛ لأنه ليس من خصائصها أن يتِمَّ بها الكلام، والخبر به يتم الكلام.

ونجد الخليل في بعض النصوص، يحاول تعليل الإسناد مبيِّنًا دلالته: ''وسألت الخليل، رحمه الله، عن: ما أحسنَ وجوهَهُما؟ فقال: لأنَّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك''(٢).

فالأصل: ما أحسنَ وجهيهما! والأكثر في كلامهم الخروج عن الأصل إلى الجمع، كراهية لاجتماع تثنيتين في كلمة واحدة. وأراد الخليل أن يبين أنّ الجمع في هذا التركيب يدل على التثنية قياسا على قول العرب:

نحن فعلنا ذلك، فأطلق ضمير الجماعة ليدل على المثنى، وقد استشهد على ذلك أيضا بقوله تعالى: ''قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض''(٣) ليثبت أنّ العرب تلفظ الجمع (قالوا) وهم يعنون المثنى (قالا).

---

(١) كتاب سيبويه / ص ١١٦ .

(٢) نفسه / ص ٤٨

(٣) سورة ص / الآية ٢١، ٢٢ .

ظاهرة العامل:

قال سيبويه، في باب ''ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكنه'': ''وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنّه بمنزلة: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّمْ به''(١).

يقيس الخليل، في هذا النص، تركيب التعجب: ما أحسن عبد الله! على أصله في البنية العميقة: شيءٌ أحسن عبد الله، ليبين أمرين: أولهما أنّ (ما) في هذا التركيب اسم نكرة بمعنى شيءٌ، وثانيهما أنّ فعل التعجب المذكور في التركيب (أحسن) فعل جامد، ولكنه يعمل عمل الفعل المتصرف (أحسن) في المثال.

وهذا النّوع من القياس (قياس البنية السطحية على البنية العميقة) من أعلى المستويات العقلية في القياس. ولكننا نلاحظ أنّ الخليل حوّله إلى قياس ينبثق من الواقع اللغوي الاستعمالي، حينما استغل الدلالة والمعنى المستفاد من التركيب للوصول إلى البنية العميقة التي أشار إليها بقوله: ''وهذا تمثيل ولم يتكلم به''.

وقد ربط المبرد بين قول الخليل ''ودخله معنى التعجب'' وبين جمود فعل التعجب وعدم تصرُّفه: ''فإن قال قائل: فإذا قلت: ما أحسن زيداً! فكان بمنزلة: شيءٌ أحسن زيداً، فكيف دخله معنى التعجب، وليس ذلك في قولك: شيءٌ أحسن زيداً؟''(٢). فهو يعني أنّ جملة التمثيل ليس فيها دلالة على التعجب، لأنّ الفعل فيها يتصرف على أصله. ولكنّ الفعل في صيغة التعجب جمّد ليلزم معنى التعجب ولا يفارقه: ''وكلّ ما لزمه شيءٌ على معنى لم يتصرف، لأنه إنّ تصرف بطل ذلك المعنى''(٣).

ويثبت الخليل أن حرف الجرّ (عامل) يظهر أثر عمله في حركة (المعمول) بالموازنة بين الإسناد والدلالة: ''وإذا قلت: مررت

---

(١) كتاب سيبويه / ج١/ ص ٧٢ .

(٢) المقتضب / ج٤/ ص ١٧٥ .

بزيدٍ وعمرًا مررت به، نصبت وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه، ولكنّك قلت: فعلت، ثمّ بنيت عليه المفعول وإنْ كان الفعل لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: مررت زيدا، ولولا أنّه كذلك ما كان وجه الكلام: زيدا مررت به .... ونحو ذلك: خَشَّنْتُ بصدرِه، فالصّدر في موضع نصب، وقد عملت الباء، و((كفى بالله شهيدا بيْني وبينكم))(١) إنّما هي: كفى اللهُ، ولكنّك لمّا أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب، وهذا قول الخليل رحمه الله))(٢).

يوازن الخليل، مرة أخرى، بين إسناد التركيب في البنية السطحية المستعملة في الكلام: مررت بزيد، وبين الإسناد في البنية العميقة في اللغة غير الظاهرة: مررت زيدا، فيجد أنّ الاسم (زيد) في البناءين يحمل دلالة المفعولية. ولكنّ العامل الوحيد الذي طرأ على التركيب في التركيب المستعمل هو حرف الجرّ، فهو السبب الوحيد الذي تغيّرتِ من أجله الحركة الإعرابية. واستشهد الخليل على ذلك بأمثلة واضحة الدلالة لدى العربيّ، فدلالة الاسم على المفعولية في إسناد: خشّنت بصدره واضحة تماما، ويستطيع العربيّ أن يستنتج بيسر أنّ أصل الإسناد: خَشَّنت صدرَه. وكذلك فإنّ دلالة الفاعلية واضحة في إسناد ((كفى بالله))، ولكن المفعول جاء مجرورا في الأول مثلما جاء الفاعل مجرورا في الثاني. وهذا يعني أنّ حرف الجرّ هو العامل في كلّ ذلك.

وفي باب ((ما ينتصب من المصادر لأنّه حال صار فيه، المذكور)) قال سيبويه: ((وذلك قوله: أمّا سِمْنا فسمينٌ، وأمّا عِلْمًا فعالمٌ. وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه بمنزلة قولك: أنتَ الرجلُ عِلْمًا ودينا، وأنت الرجل فَهْمًا وأدبًا، أي أنت الرجل في هذه الحال، وعمل فيه ما قبله وما بعده. ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام، كما لم يحسن فيما كان حالا، وكان في موضع فاعل حالا.

---

(١) سورة الاسراء / الاية ٩٦ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٩٢ .

وكذلك هذا، فانتصب المصدر لأنّه حال صُيِّرَ فيه''.

وإنني أستغرب ما نقله المُحقِّق عن السيرافي والزجاج في هذا الباب: ''قال السيرافي: هذا الباب فيه صعوبة.... وقال الزجاج: هذا باب لم يفهمه إلاّ الخليل وسيبويه''(١). وذلك لأنّ الخليل فسّر ذلك في قياسه: أمّا سِمنًا فسمينٌ، وأمّا علمًا فعالمٌ، على: أنت الرجل علمًا ودينًا، وأنت الرجل فهمًا وأدبًا. ويصبح التركيب الأول حسب تفسير الخليل: أنت الرجل سمنًا (أي: في حالة السمن) فأنت سمين. وأنت الرجل علمًا (أي: في حالة العلم) فأنت عالم.(٢)

وفي قول الخليل: ''عمل فيه ما قبله وما بعده'' جانبان. أولهما: أنّ العامل يعمل ملفوظًا ومحذوفًا من اللفظ (مقدرًا). فأما الملفوظ فمثاله عمل (أنت الرجل) النصب على الحالية في (علمًا). وأمّا المقدر فمقيس عليه، وهو عمل (أنت الرجل) المقدرة في (سمنًا). وثانيهما، فيما أرى، أن الخليل يجيز أن يعمل العامل ولو تأخر عن معموله (وما بعده). ومع أنّ الخليل لم يمثّل لذلك إلاّ أن ذلك إشارة إلى تقدّم الحال عن الفعل أو عن صاحبها في مثل قولنا: ضاحكًا رجع محمد، أو: رجع ضاحكًا محمد. وهذا الفهم يخلّص التركيب من تقدير لا مسوّغ له كما أرى.

وقول الخليل: ''وكان في موضع فاعل حالا'' إشارة إلى أنّ المصدر يقع في موضع اسم الفاعل، ويؤدي دلالته فيكون حالا، أي أنّ عوامل الحال تؤثر فيه حينئذ، ويعرب إعراب الحال. وإلى ذلك أشار ابن السّراج بقوله: ''واعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها، وانتصابها انتصاب المصدر نحو قوله: أتاني زيد مشيا''(٣).

وبعد هذا التفسير يقيس الخليل (المصدر: سمنًا) في تركيبه،

---

(١) كتاب سيبويه /ج١/ ص ٣٨٤ . ولم يشر المحقق الى المرجع الذي اعتمده .

(٢) ولم أعثر على تركيب :((أما سِمْنا فسمين)) في كتابي (المقتضب للمبرد ، والاصول لابن السّراج).

(٣) الأصول في النحو /ج١/ص ١٦٣ . وانظر : المقتضب / ج٣/ ص ٢٦٨.

على تلك المصادر التي فسّرها في تركيبها. ويوضح ذلك بقوله (وكذلك هذا) أي أنه انتصب انتصابَها: ''لأنه حال مصيرفيه'' مثلها.

وفي باب ''الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: ''.... وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلاّ أنّه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبد الله، تريد: كأنّ عبد الله أخوك؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثمّ فرقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال''(١).

يقيس الخليل في هذا النصّ عمل الحروف الخمسة ''إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ)(٢) في الجملة الاسمية بعدها، على عمل كان وأخواتها، ويبيّن أنّ هذه العوامل (إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها) تعمل عملين، هما: الرفع، والنّصب، فتنصب (إنّ) الاسم الأول، وترفع الثاني، بينما ترفع (كان) الأوّل، وتنصب الثاني. وعلّة هذه المخالفة في العمل بينهما كما يذكر الخليل: أنّ هذه الحروف الخمسة لا تتصرف تصرّف الأفعال، فلا يقال: إنّ ينّن، ولا يضمر فيها المرفوع؛ فلا يقال: محمد إنّ ناجحا، فلذلك تقدم فيها النصب وتأخر الرفع، فخالفت الأفعال في ترتيب حركة معموليها؛ لأنّها ليست أفعالا وإنّما أشبهت الأفعال. أمّا (كان) وأخواتها فإنّ معموليها يلتزمان الرفع والنصب حسب ترتيب الرفع والنّصب في الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية؛ فلمابقت خصائص الأفعال فهي أفعال.

وهذا النصّ يشير إلى أنّ الخليل هو أوّل من قاس عمل الأفعال الناقصة على عمل الفعل التام، مع أنّ سيبويه حينما أجرى هذا القياس لم يذكر الخليل. وربّما كان ذلك لأنه يعلم أنّ هذا القياس

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ ص ١٣١ .

(٢) نفسه / وهي الحروف التي ذكرها سيبويه في الباب .

تلقّاه الخليل عن غيره: ''تقول: كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى.... وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب.... وتقول: كنّاهم، كما تقول: ضربناهم .... فهو كائن ومكون كما تقول: ضاربٌ ومضروب''(١).

فهو يعتمد في هذا القياس: التصرُّف، والضمير، والتقديم والتأخير، وهي العناصر التي اعتمدها في قياس (إنّ) على (كان) في عملها، وفي إشارته إلى قياس (عمل كان) على عمل الفعل.

وذكر سيبويه أنّ (الابتداء) هو عامل الرفع في المبتدأ، وأنّ المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر: ''فأمّا الذي يبنى عليه شيٌ هوهو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء''(٢).

وقد وضّح الخليل، بعد هذا الكلام دون فاصل، مفاهيم الإسناد التي وردت في نصّ سيبويه، ممّا يدلّ على أنّ نصّ سيبويه منقول عنه:

''وزعم الخليل، رحمه الله أنّه يَستقبح أن يقول: قائمٌ زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيًّا على المبتدأ، كما تُقدِّم وتُؤخِّر فتقول: ضرب زيدا عمروٌ، وعمرٌو على ضربَ مُرتَفِعٌ. وكان الحدّ أن يكون مقدما ويكون زيد موخرا، وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما''(٢).

ففي هذا النصّ يجري الخليل (قياس ترتيب) يبين فيه أصل الترتيب الأول (٣) للجملة الاسمية وللجملة الفعلية، فالأصل أن يتقدم المبتدأ وأن يتأخر الخبر في الجملة الاسمية، مثلما أنّ الأصل أن

---

(١) كتاب سيبويه /ج١/ص ٤٥-٤٦.

(٢) نفسه / ج٢/ ص ١٢٧.

(٣) فُسّر مصطلح ((الحدّ)) على أنّه (الأصل الأول).

يتقدم الفاعل على المفعول به في الجملة الفعلية. ولكن قد يخرج الترتيب عن هذا الأصل؛ فيجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ إذا أُمِنَ اللبس، مثلما يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل كذلك. وعليه يجوز أن يكون ''قائم'' خبرا مقدما على المبتدأ زيد، لكن لا يجوز أن نجعل ''قائم'' مبتدأ، زيد فاعله على أساس أنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، لأنه غير مسبوق بنفي أو استفهام ولا هو مسبوق باسم يكون اسم الفاعل له خبرا أو صفة أو يكون حالا منه. وإلى هذا أشار الخليل في تكملة النص: ''وإنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه''(١).

وقال سيبويه: ''وقال الخليل: ''إنّما'' لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ (أرى) إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما كان نظير إنّ من الفعل ما يعمل''(٢).

ففي هذا النصّ يقيس الخليل عمل (إنّ) على عمل الفعل العامل؛ ويقيس (إنّما) التي كفّتها (ما) عن العمل على الفعل (أرى) إذا بطل عمله.

ونلاحظ أن أسلوب القياس في التحليل مكنه من الجمع بين ظاهرتين لغويتين تتشابهان في العمل، وظاهرتين أخريين تتشابهان في عدم العمل، وبيّن لنا بقياسه هذا أنّ بين الحروف والأفعال علاقات ارتباطية في العمل بالإضافة إلى علاقات الإسناد التي ظهرت في النصوص السابقة.

وبيّن الخليل أنّ العامل قد يحذف ويبقى أثر عمله بعد الحذف، واستشهد على ذلك، بقول الشاعر:

---

(١) كتاب سيبويه /ج ٢/ ص ١٢٧ . وانظر : كتاب الجمل في النحو / ص ٨٤- ٨٥ . وانظر :أوضح المسالك /ج ٢ / ص ٢٤٨ .

(٢) كتاب سيبويه /ج٢/ ص ١٣٨ .

إنّ بها أكتلَ أو رِزامَا خُوَيْرِبين يَنْقفان الهامَا(١)

ويقوله تعالى: ''وامرأتُه حمّالةَ الحطب''(٢).
فالخليل يرى أنّ العامل الذي نصب (خويربين) في البيت، و(حمالة) في الآية، فعل محذوف تقديره (أذمّ، أو أشتم).

ويرى الخليل أنّ العامل قد يذكر، ولكنّ عمله يبطل لأسباب لغوية في التركيب أو في الدلالة:

''وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان...
وقال: إنّ من أفضلهم كان رجلاً يقبح... حتى تعرّفه بشئٍ''(٣).
فكان في التركيب المذكور ملغاة لا عمل لها، ويقبح أن يكون اسم إنّ نكرة؛ لأنّ موضوع الكلام ينبغي أن يكون معرفة.

''وقال: كذا وكأين عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلهم رجلاً، فصار (أيّ) و(ذا) بمنزلة التنوين، كما كان (هم) بمنزلة التنوين. وقال الخليل، رحمه الله: كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من قرية، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به''(٤).

يعالج الخليل في هذا القياس ظاهرة العمل في (كذا، وكأين) فيفسرها بموازنة التركيبين(٥) (له كذا درهماً، و''كأين من قرية'' بالتركيب: أفضلهم رجلاً، وبقياس التركيبين على تركيبين تفسيريين، اختارهما الخليل من البنية العميقة:

١- له كذا درهماً = له كالعدد درهماً (في البنية العميقة).
٢- كأين من قرية = كالعدد من قرية (في البنية العميقة).

فالكاف حرف تشبيه في كل الأمثلة، ولتوضيح ذلك اتخذ أسلوب

---

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ١٤٩ . ذكر المحقق في الحاشية انه من الشواهد الخمسين وانظر :الكامل : ٤٥٤ .

(٢) سورة المسد / الآية ٣

(٣) كتاب سيبويه/ ج / ص ١٥٣ .

(٤) نفسه / ص ١٧١ .

(٥) ذكرهما سيبويه في اول الباب ممّا يدلّ على انهما من الامثلة والشواهد المتداولة بين العلماء من قبل . نفسه / ص ١٧٠ .

المقايسة والموازنة: ''وانما تجيئ الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شئ واحد. من ذلك قوله: كأنّ أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه''(٣). (الكاف + ذا = الكاف + أيّ = الكاف + أنّ). و(ذا = العدد، و: أيّ = العدد). فاختار كلمة العدد من البنية العميقة، كما قال: ''فهذا تمثيل، وان لم يتكلم به) ليوازن بين التركيبين، ممّا جعلهما على شكل معادلتين دقيقتين، وخرج من هذه المقايسة بالنتائج التالية:

- الكاف في هاتين الكلمتين المبهمتين (كذا، كأين) كلمة مستقلة بالأصل، ولكنها ضمّت إلى كل كلمة منهما، فصارت معها بمنزلة كلمة واحدة، ودلّت الكاف على التشبيه.

- ذا، وأيّ: دلالة كل منهما على العدد المبهم، ولذلك فيهما: (كناية عن العدد).

- وبالموازنة بين (أفضلهم) و(كذا، وكأيّ) جعل (أفضل - المضاف) يقابل حرف الجرّ في (كذا وكأي)، وهو عند العلماء حرف إضافة، و(هم) في (أفضلهم) بمنزلة التنوين في الاسم المنّون (كتابٌ --> كتابهم). ليستنتج بأنّ (هم) بمنزلة التنوين في التركيب، وإن جاء بعده تمييز منّون (رجلا) يقابله (درهما، من قرية)٦ فصار:

(أفضلهم رجلا = كذا درهما = كأين من قرية) في التركيب مثلما صار (له كذا درهما، وكأين من قرية = له كالعدد درهما، وكالعدد من قرية) في الدلالة والإسناد.

وقد وقفت أمام هذه المسألة، لأبيّن أنّ القياس كان الأساس الذي يعتمده الخليل في معالجة الظواهر اللغوية، مثلما كان عند شيوخه القدامى. لكن الخليل أضفى على المنهج طابع الأسلوب العلمي الدقيق، الذي يمكن ضبطه كما تضبط المسائل الرياضيّة، ولكنّه مع هذا لم

---

(١) ذكرهما سيبويه في اول الباب ممّا يدلّ على انهما من امثلة والشواهد المتداولة بين العلماء، من قبل . نفسه / ص ١٧١ .

يخرج عن الحقائق اللغوية، وانطلق في تنظيره وقياسه من الاستعمال اللغوي وكلام العرب.

ومثلما تلقى الخليل النحو من شيوخه على أنّه قياس، تلقى سيبويه ذلك عن شيوخه، وعن يونس والخليل بشكل خاص. وخير دليل على ذلك في هذا الباب، أنّه بعد أنّ فصّل شرح مسائل هذا الباب كما فصّل الخليل ويونس في قياسهما، اختار للباب عنوانا يربطه بالأبواب النحوية الأخرى، على أساس من القياس أيضا، فسمّاه: ''هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام''. وذلك من أجل أن يوازن بين (كذا، وكأيّن) في استعمالاتهما التركيبية والدلالية. واستعمال (كم الاستفهامية) في تراكيبها الاستعمالية والدلالية؛ وما هذه الموازنة إلا قياس نحويّ، اعتمده سيبويه في كل باب من أبواب الكتاب.

ويبين الخليل علاقة العمل بالدلالة، بقياس التركيب المنطوق، على أصله في البنية العميقة، فهو يرى أنّ تركيب لا النافية للجنس: لا رجلَ في الدار، مثلا، هو جواب لسؤال مقدّر: هل من رجل في الدار؟ ''فلا، لا تعمل إلاّ في نكرة، من قِبَل أنّها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنّه لا يقع هنا إلاّ نكرة''(١).

ونلاحظ أنّ الخليل اختار (مِنْ) في تركيب السؤال، ليكون السؤال مستغرقا جنس المسؤول عنه، ولا يسأل به عن فرد، أو أفراد منهم محدودين، ولذلك كان جوابه فيه دلالة نفي الخبر عن أفراد الجنس، كما في قولنا: لا طالبَ راسبٌ، فقد نفينا الرسوب عن جنس الطلاب.

وقد اعتمد سيبويه ذلك، وجعله أساسا، قدّمه على شكل

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٧٥ .

قاعدة قياسية في بداية الباب: ''هذا باب النفي بلا: ''لا'' تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسةَ عشرَ) وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما يجري مجراه. لأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة''(١).

فسيبويه في قياسه هذا يصنّف (لا) مع (إنّ) من حيث العمل، فكلّ منهما ينصب الاسم الذي يرتبط به.

ولكنه يصنّفها مع (خمسةَ عشرَ) من حيث الإسناد، فهي مع اسمها بمنزلة اسم واحد (بناء واحد) قياساً على (خمسة عشر) التي بنيت من اسمين، ولذلك خالفت سائر العوامل (من حروف وأفعال). وسبب المخالفة أنّ معمولها لا يكون إلاّ نكرة تدل على استغراق الجنس، وهو ما أشار إليه الخليل. وبذلك يكون قياس العمل الذي قدّمه الخليل، أساساً لقياس التصنيف والتقعيد الذي أجراه سيبويه.

ومن الأقيسة التي يربط فيها الخليل، بين العمل والإسناد والأصل: ''هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل فيه المنفي: فمن ذلك قول ذي الرمّة:

بها العِينُ والآرامُ لا عِدَّ عندَها ولا كرعٌ إلاّ المَغاراتُ والرَّبلُ(٢)

فزعم الخليل أنّ هذا يجري على الموضع، لا على الحرف الذي عمل في الاسم''(٣).

وأعتقد أنّ قول الخليل (على الموضع) يعني به (على موضع

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢/ ص ٧٤ .

(٢) ديوان ذي الرّمة / ص ٤٥٨ .

(٣) كتاب سيبويه /ج٢ / ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

المنفي) كما جاء في عنوان سيبويه، وليس على (موضع لا مع اسمها) كما ذهب إلى ذلك الشيخ عبد الخالق عضيمة(١). ودليل ذلك قول سيبويه (لا على الحرف الذي عمل في المنفي) وإنّما أراد الخليل إن يميّز بالإعراب، أسلوب الإسناد في التركيب، إذا تكررت لا مع العطف (لا أم لي ولا أب) و(لا عِدَّ عندها ولا كرعٌ) وما يترتب على ذلك من تغيّر في الدلالة.

فقد ردّ هذا التركيب، اسم لا النافية للجنس هنا، في موضع رفع على الأصل، واستند عليه المعطوف فعطف عليه بالرفع، وهو ما قصده الخليل بقوله: (هذا يجري على الموضع لا على الحرف) فهو عمل مختلف، عن العمل في تركيب لا النافية للجنس، الذي تميزت دلالته باستغراق الجنس، وبالتنكير التام:

''وقال الخليل، رحمه الله: يدلك على أنّ: لا رجل في موضع اسم مبتدأ، قوله: لا رجل أفضل منك، كأنّه قلت زيد أفضل منك.... وقال الخليل، رحمه الله، كأنه قلت: رجل أفضل منك حين مثله''(٢).

يؤكد الخليل هنا، أنّ (لا مع اسمها) في موضع رفع، ويقيس تركيب: لا رجل أفضل منك، على تركيب: زيد أفضل منك لتقريب مفهوم الوضع من الاعراب (لا رجل ---> في موضع: زيد) مع فارق التعريف والتنكير بينهما. ولتجاوز هذا الفارق في الدلالة لجأ إلى البنية العميقة، ليقيس: (لا رجل أفضل منك ---> على: رجلٌ أفضل منك). وكأن الخليل بأسلوب التمثيل من البنية العميقة يصرّح بأنّ الأبنية حينما تتولد في البنية العميقة، لا يشترط أن تكون أصولية، على النحو الذي تظهر فيه في البنية المنطوقة: وهذا واضح من جملة (التمثيل) التي استخدمها (رجل أفضل). فهذا التركيب في البنية المنطوقة غير قياسي: لأنّ المبتدأ يجب أن يكون معرفة هنا، ولكنّ هذا التركيب كان

---

(١) المقتضب / ج٤/ حاشية ص ٣٧١.

(٢) كتاب سيبويه / ج٢/ ص ٢٩٣.

أقرب إلى الدلالة حينما انبثق في الذهن (توآد) في الأصل.

وفي بعض الأقيسة يبين الخليل، أنّ بعض الحروف العاملة إذا اتصلت بها (ما) أبطلت عملها، وغيّرت خصائصها: ''وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما الحقُك، فزعم أنّ (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيّرت للفعل، كما صيّرت للفعل (ربّما) والمعنى: لعلي آتيك، فمن ثمّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربّما''(١).

فهو يقيس عمل (الكاف) وإلغاءها في تركيبها، على عمل (ربّ) وإلغائها في تركيبها. فالكاف تعمل الجرّ في الاسم مثلما تعمل (ربّ). فإذا اتصلت (الكاف) بـ(ما) يبطل عملها، وتحوّل اختصاصها بالاسم فدخلت على الفعل، مثلما يبطل عمل (ربّ) إذا اتصلت بـ(ما) وصارت تدخل على الأفعال.

وفي باب ''إنّما وأنّما'' يوازن سيبويه بينهما، لإبراز موضع كلّ منهما وعملها: ''اعلم أنّ كل موضع تقع فيه أنّ تقع فيه (أنّما)، وما ابتدئ بعدها صلة لها، كما أنّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له. ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملا فيما بعده.

فأمّا (إنّما) فلا تكون اسما، وإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيدٌ خيرٌ منك، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتدأه بمنزلة إذا، لا تعمل في شيء''(٢).

فسيبويه يقيس (أنّما) على (أنّ) لبيان موضعها في التركيب، ويقيسها على الاسم الموصول (الذي) لبيان أنها لا تعمل فيما بعدها، وأنّ الجملة بعدها صلة لها، مثلما أنّ الجملة بعد الموصول صلة له.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ١١٦.
(٢) نفسه ص ١٣٠.

ويقيس الخليل (إنّما) على (إذا) لبيان موضعها في الجملة، فهي في صدر الجملة مثل (إذا). ويقيسها على الفعل الملغى؛ ليبين أنها كانت عاملة فبطل عملها. ويمثل لذلك بالتركيب: أشهد لزيد خير منك: (إنّ + ما (زيد خير منك) = أشهد + لـ (زيد خير منك) فإنّ عاملة دخلت عليها (ما) فكفّتها عن العمل(١). وكذلك الفعل (أشهد) ينصب مفعولا به، فلمّا دخلت (لام الابتداء) ألغت عمله.

ونجد الخليل في بعض هذه الأقيسة التي يحلل فيها أساليب العمل، يعلل العمل أو يعلل الإلغاء:

''وقال الخليل: أشهد بأنّك لذاهب غير جائز، من قبل أنّ حروف الجرّ لا تُعلّق. وقال: أقول: أشهد إنّه لذاهب، .... لأنّ اللام لا تدخل أبدا على (أنّ)، وأنّ محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلاّ مبتدأة باللام''(٢).

فالباء لا تجوز في التركيب الأوّل، لأنّ المصدر المؤول في محل نصب بأشهد، فإذا دخلت الباء فإنها ستعمل الجرّ فيه، والباء تجرّ حتى لو كانت زائدة، فهذا يتنافى مع طبيعة الإسناد والعمل في العربية.

ثمّ يعرض مسلّمة لغوية: ''اللام (لام الابتداء) لا تدخل أبدا على أنّ'' ويعلل ذلك (أنّ محمولة على ما قبلها)، بمعنى أنّ التركيب المكوّن من (أنّ واسمها وخبر) مصدر مؤول يقدر بمفرد يكون هذا المفرد؛ مرتبطا مع ما قبله في الإعراب. أمّا لام الابتداء فإنّما يدخل على المبتدأ في الجملة الاسمية، ويتحول إلى الخبر إذا دخلت (إنّ). ولكنّ التركيب جملة وليس مفردا كتركيب (أنّ). فالخليل في هذا القياس يجعل العمل نتيجة لخصائص التركيب والإسناد، والدلالة.

---

(١) انظر: مغني اللبيب / ج١ / ص ٣٤٠.

(٢) سيبويه / ج٣ / ص ١٣٧.

ويقيس الخليل (إنّما) على (إذا) لبيان موضعها في الجملة، فهي في صدر الجملة مثل (إذا). ويقيسها على الفعل الملغى؛ ليبين أنها كانت عاملة فبطل عملها. ويمثل لذلك بالتركيب: أشهد لزيد خير منك:
(إنّ + ما (زيد خير منك) = أشهد + لـ (زيد خير منك) فإنّ عاملة دخلت عليها (ما) فكفتها عن العمل(١). وكذلك الفعل (أشهد) ينصب مفعولا به، فلمّا دخلت (لام الابتداء) ألغت عمله.

ونجد الخليل في بعض هذه الأقيسة التي يحلل فيها أساليب العمل، يعلل العمل أو يعلل الإلغاء:

''وقال الخليل: أشهد بأنّك لذاهب غير جائز، من قبل أنّ حروف الجرّ لا تُعلّق. وقال: أقول: أشهد إنّه لذاهب، .... لأنّ اللام لا تدخل أبدا على (أنّ)، وأنّ محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلاّ مبتدأة باللام''(٢).

فالباء لا تجوز في التركيب الأوّل، لأنّ المصدر المؤول في محل نصب بأشهد، فإذا دخلت الباء فإنها ستعمل الجرّ فيه، والباء تجرّ حتى لو كانت زائدة، فهذا يتنافى مع طبيعة الإسناد والعمل في العربية.

ثمّ يعرض مسلّمة لغوية: ''اللام (لام الابتداء) لا تدخل أبدا على أنّ'' ويعلل ذلك (أنّ محمولة على ما قبلها)، بمعنى أنّ التركيب المكوّن من (أنّ واسمها وخبر) مصدر مؤول يقدر بمفرد يكون هذا المفرد؛ مرتبطا مع ما قبله في الإعراب. أمّا لام الابتداء فإنّما يدخل على المبتدأ في الجملة الاسمية، ويتحول إلى الخبر إذا دخلت (إنّ)، ولكنّ التركيب جملة وليس مفردا كتركيب (أنّ). فالخليل في هذا القياس يجعل العمل نتيجة لخصائص التركيب والإسناد، والدلالة.

---

(١) انظر: مغني اللبيب / ج١ / ص ٣٤٠.

(٢) سيبويه / ج٣ / ص ١٣٧.

وفي بعض النصوص يبين الخليل جوانب العمل والالغاء في تركيب واحد، ويعلّل ذلك في قياس متداخل:

''وسألته عن قوله: كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، و: هذا حقٌّ كما أنّك هاهنا، فزعم أنّ العاملة في أنّ الكاف، وما لغو - إلاّ أنّ (ما) لا تحذف من ها هنا، كراهية أن يجيئ لفظها مثل لفظ كأنّ، كما ألزموا النون لأفعلنّ، واللام قولهم: إنْ كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان.

ويدلّل على أنّ الكاف هي العاملة قولهم: هذا حقٌّ مثل ما أنّك هاهنا''(١).

يبين الخليل في هذا القياس أنّ (ما) هنا لا تحذف، لأنّها تلزم لإزالة اللبس بين (كما أنّك هاهنا) و(كأنك هاهنا)، ويقيس هذا الالزام بذكر الحروف، على إلزام سبق ذكره في باب القسم: ''فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنّه ليفعل، لأنّ الرجل إذا قال هذا يخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام: إن كان ليقول ----، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأن (إنْ) تكون بمنزلة (ما)''(٢).

فالتراكيب التي فيها إلزام الحرف كما ذكر الخليل: (كما أنك هاهنا، لأفعلنّ، إنْ كان ليقول). والتراكيب التي يمكن أن تلتبس بها:

(كأنّك هاهنا، إنّه ليفعل، ما كان يقول)

والحروف التي يلزم ذكرها: ''ما، والنون المشددة، واللام''
وسبب إلزام ذكر هذه الحروف في التراكيب الأولى، مخافة الالتباس في التراكيب الثانية، بمعنى أنّ هذه الحروف لازمة لتمييز الدلالة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣/ ص ١٤٠ .
(٢) نفسه / ص ١٠٧

وهكذا نجد أنّ الخليل يستخدم هذه الأسلوب الرياضي في المقايسة ليصل إلى حقائق علمية، هي واقع الخصائص البنائية والدلالية للظواهر اللغوية.

ظاهرة الحذف:

في باب ''ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات'' (١). يقيس الخليل الحذف في التصغير على الحذف في جمع التكسير، ففي تصغير (مُتعلِّم) تحذف (التاء) الزائدة قياساً على حذفها في جمع التكسير (معالم). ومثلما يعوّضون عن المحذوف في جمع التكسير (معاليم) عوضوا في التصغير فقالوا (مُعيليم. ويقدّم الخليل موازنة بين بناء التصغير، وبناء هذا النوع من التكسير، وهو المسمى (صيغة منتهى الجموع):

''فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير: في أن ثالثه حرف لين، كما أن ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح، كما أنّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد لينه مكسور، كما أن ما بعد حرف لين التصغير مكسور، فكذلك لا يكون في التصغير، فعلى هذا فقس. وهذا قول الخليل'' (١).

ومما هو جدير بالذكر، أنّ الخليل وأساتذته العلماء تعاملوا مع ظاهرة (الحذف)، فحلّلوها وفسّروها كما وجدوها في اللغة، ووضعوا المقاييس التي تضبطها باستقراء خصائصها وأوجه الشبه والاختلاف بين أبنيتها وتراكيبها، ففي الموازنة بين بناءين يحدّد الحرف المحذوف.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٢٦ .

فالخليل يوازن بين (المقدّم، والمؤخر) وبين تصغيره (مقيدم، ومؤيخر) وجمع تكسيره (مقادم، ومآخر) فيجد أن حرف الدال (المذكور في اسم الفاعل) حذف في التصغير وجمع التكسير؛ لأنه غير مذكور فيهما، ويستدل من تكسيره على (مقاديم، ومآخير) على أنّ الياء (عوض) على الحرف المحذوف.

وكادوا يحددون الحرف الزائد ،الذي يمكن أن يحذف بالنظر إلى جمع التكسير، وكذلك إلى الزائد الذي لا يحذف لحاجة دلاليّة أو لغوية. فكان الخليل يحدّد الزائد الجدير بالحذف في التصغير بالنظر إلى المصدر، وذلك كما فعل ب(مرمريس، وعتريس) فمرمريس من (المراسة): ''ولذلك صارت الميم أولى بالحذف من الراء، وتحقيره (مريريس) لأن الياء تصير رابعة، وصارت الميم أولى بالحذف من الراء، لأنّ الميم إذا حذفت تبيّن في التحقير أنّ أصله من الثلاثة، كأنّه حقرت مرّاس''(١)

ويجري الخليل قياساً، بين المركّب والمنسوب إليه من ناحية ،وبين المختوم بتاء التأنيث والمنسوب اليه وتصغيره ،من ناحية أخرى: ''فزعم الخليل، رحمه الله، أنّه تحذف الكلمة التي ضمّت إلى الصدر رأساً وقال: أراه بمنزلة الهاء، الا ترى أني إذا حقّرته لم أغيّر الحرف الذي يليه،كما لم أغيّر الذي يلي الهاء في التحقير،عن حاله التي كان عليها قبل أن يحقّر. وذلك قوله في تمرة: تُمَيْرَة. وكذلك التحقير في حضرموت: حُضَيْرَموت، وقال: أراني إذا أضفت إلى الصدر وحذفت الآخر، فأقول في معديكرب: معديّ، وأقول في الأضافة إلى أربعة عشر: أربعيّ، فحذف الاسم الآخر بمنزلة الهاء'' (٢). ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٤٣٠.

(٢) نفسه / ج / ص ٢٦٧.

(النسب إلى حضرموت = حضرَميّ - حذف الجزء الثاني من التركيب المزجي). (النسب الى تمرة = تمريّ - حذفت التاء المربوطة). (تصغير حضرَموت = حُضَيْرَموت - ثبت فيه الجزء الثاني من التركيب المزجي). (تصغير تمرة = تُمَيْرة - تثبت فيه التاء المربوطة). قاعدة القياس التي استنبطها الخليل من هذه الموازنة:

يُحذَف في النّسب إلى المركب المزجي، ما يُحذَف من الثلاثي المختوم بتاء التأنيث. ويثبت في تصغيره، ما يثبت في الثلاثي المختوم بتاء التأنيث.

ونجد الخليل في بعض النصوص يذكر (علة) الحذف: ''فزعم الخليل، رحمه الله، أنّهم حذفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء، ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة، أو يصيّروه إليها. وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنّه أخفّ شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه اذ صار قصاراهم أن يتهوا إليه''(١). فقد بيّن الخليل أنّ الحذف (الترخيم) في النداء للتخفيف، وقد اعتمد النحويون من بعده هذه العلة بالاجماع: ''وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين، إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى اذا كثرت حروفه، طلبا للتخفيف''(٢).

ومن الأدلة التي تثبت أن علماء البصرة والكوفة، لم يخرجوا عن أسس القياس التي ثبّتها العلماء ووضعها الخليل بشكل خاص؛ أنّنا نجد علماء الكوفة يستخدمون الأسس التي اعتمدها الخليل في المنهج العام، فهم يستخدمون فكرة (الأصل) في جواز ترخيم الثلاثي: ''أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) الانصاف / ج١ / ص ٣٥٩ .

جوّزنا ترخيم الثلاثي اذا كان أوسطه متحركا إذا كان في الأسماء ما يماثله ويضاهيه، نحو: يد، دم، و(الأصل) في يد: يدي، وفي دم: دمو''(١).

وفضلا عن أنهم يستخدمون فكرة (الأصل) لاثبات فكرة (الحذف)، فانهم يعتمدون الأصول نفسها التي ذكرها الخليل؛ ويتفقون معه على ترخيم الخماسي، والرباعي للتخفيف. فالخلاف إذن في ترخيم الثلاثي، ومع هذا نجد الكسائي يؤيّد الخليل بأن الثلاثي لا يجوز ترخيمه: ''وذهب البصريون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين''(٢).

وهذا خير دليل، على أنها مدرسة نحوية، اعتمدت نظرية نحوية واحدة. فإذا حدث خلاف، فإنما يكون في الفروع أو في فروع الفروع.

وكان الخليل يقدّر (المحذوف)، وفقا لمقتضى الحال، فهو يقدر المحذوف في قولهم: ''مرحبا، وأهلاً'' قياسا على مثال ضربه: ''وزعم الخليل أنّه حين مثّله بمنزلة رجل رأيته قد سدّد سهمه، فقلت: القرطاسَ، أي: أصبت القرطاسَ''(٣) وعليه فإن التقدير في المسألة الأولى: أدركت مرحبا، وأصبت سهلاً: ''فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه''(٣).

ومما قُدّر وفقا لمقتضى الحال، قول سيبويه: ''ودونه قوله: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ وإنما هذا أنه رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، وكأنه قلت: أتحوّلُ تميماً مرة وقيسياً أخرى. وزعم الخليل، رحمه الله، أن رجلا لو قال: أتميميٌ؟ يريد: (أنت) ويضمرها لأصاب''(٤).

---

(١) الانصاف / ج ١ / ص ٣٥٧.

(٢) نفسه / ج١ / ص ٣٥٧.

(٣) نفسه / ص ٢٩٥.

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢١٣ - ٢١٤.

فقدّر سيبويه فعلا ينصب (تميميًا) اختاره مناسبا لواقع الحال؛ ليتناسب مع دلالة التركيب. وقدّر الخليل (اسما) يناسب الرفع في الاسم، ويناسب الدلالة، لمّا تغيّر واقع الحال.

ويوازن الخليل بين تركيبين مستعملين، ليبرز (المحذوف) ويعلّل الحذف؛ فأصل التركيب: (يا ابن أمّي، ويا ابن عمّي) والعرب تقول: (يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ) فهم يحذفون (ياء المتكلم) من التركيب الثاني، ويرى الخليل أن هذا التركيب الجديد، صار بمنزلة اسم واحد: ''كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ اقبلوا''(١) فهو عنده بمنزلة الاسم المبنيّ على فتح الجزأين، وتعليل هذا عند الخليل: ''لأن هذا أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، ويا غلام غلامي'' فكثرة استعمال هذا التركيب، جعلت ما يذكر منه يغني عن ذكر المحذوف. ولذلك وجدناه يذكر تركيب (يا غلام غلامي) دون حذف؛ لأنّه أقل استعمالا من التركيب الأول. والخليل يعتمد في كل ذلك الأساليب اللغوية التي سمعها من العرب: ''وجميع ما وصفناه من هذه اللغات، سمعناه من الخليل، رحمه الله، ويونس، عن العرب''(٢).

ويعرض الخليل الأساليب الاستعمالية المختلفة للتركيب الواحد، ليبيّن المحذوف، ويذكر ما شاع من ذلك وكثُر، وما قلّ ونَدَر: ''وسألت الخليل، رحمه الله، عن قولهم: يا أبَه، ويا أبَتِ لا تفعل، ويا أبَتَاه ويا أُمّتَاه، فزعم الخليل، رحمه الله، أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخَالة، وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه سمع من العرب من يقول: يا أُمّةُ لا تفعلي، ويدلك على أن لهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف يا أمّه، ويا أبه، كما تقول: يا خاله. وتقول: يا أُمّتَاه كما تقول يا خالتاه. وإنما يلزمون هذه

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) نفسه / ٢١٤.

الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّة، كأنهم جعلوها عوضا عن حذف الياء، وأرادوا ألاّ يُخِلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون: يا أباه ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم'' (١).

ويمكن ترتيب تراكيب النداء التي ذكرها الخليل كما يلي:

- يا أبي، يا أبتِ، يا أبتاه، يا أباه.
- يا أمّي، يا أمّه، يا أمّتاه، يا أمّاه.
- ويا عمّتي، ويا عمّة، يا عمّتاه.

ويستنتج الخليل من الموازنة بين (يا أبي ويا أبتِ) وما جاء مثلهما من التراكيب أن (الياء) حذفت في التركيب الثاني، وأن التاء في التركيب الثاني عوض عنها، ودليل هذا الحذف أن دلالة التركيبين واحدة، ومثل ذلك (يا أمّي، ويا أمّة) و (يا عمّتي، ويا عمّة).

أمّا التركيب الثالث (يا أبتاه، ويا أمّتاه، ويا عمّتاه) فإنما ذكره ليبين من الموازنة بين تراكيبه، أنّ التاء في التركيب الأول (يا ابت، يا عمة، يا أمة) انما كانت عوضا عن الياء المحذوفة، وقد ظهرت بشكل أوضح في التركيب (الثالث (يا أبتاه). وأنّ هذه التاء ذات وظيفة تركيبية (أرادوا ألاّ يُخِلّوا بالاسم) فكأن هذه التاء، لحفظ توازن البناء. ودليله على ذلك أنها لا تحذف إلا في اللغة القليلة (يا أباه، ويا أمّاه).

وهكذا نجد الخليل يوازن بين التراكيب المستعملة ذات الدلالة الواحدة، ليصل إلى الحرف المحذوف، ثم يذكر علة الحذف، ويبين أن هذا الحذف لا يؤثر في أداء الدلالة لكثرة هذه

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢١٠ - ٢١١.

التراكيب في كلامهم واستعمالهم اللغوي. فأصبح المذكور يغني عن المحذوف: ''وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك... إنّما هو على: لله أبوك، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كل جارٍّ يُضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قَبُح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج''(١).

وفي بعض النصوص، يحشد الخليل الشواهد الشعرية والقرآنية، لإثبات ظاهرة الحذف في الكلام العربي المستعمل، فقد: ''روى الخليل، رحمه الله، أن ناسا يقولون: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ''(٢) فقاسه على قولهم: إنّه بكَ زيدٌ مأخوذٌ، ولم تختلف الدلالة، فاستنتج أن العرب حذفت ضمير الشأن في التركيب الأول، وعضد ذلك بقول الشاعر (ابن صريم اليشكري):

ويوماً تُوافِيْنَا بوجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ.

ويقول الفرزدق:

فَلَو كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرفْتَ قَرابَتِي ولكنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

والتقدير عنده (كأنّه ظبيةٌ ، ولكنّهُ زنجيٌّ) فحذف ضمير الشأن في البيتين قياسا على حذف الخبر في قوله تعالى: ''طاعةٌ وقولٌ معروفٌ''(٣)؛ أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمْثلُ''(٤). ويلاحظ أن الخليل يستعمل أسلوب الموازنة في هذا القياس؛ متدرّجاً من استعمال العرب المعاصرين له إلى الشِّعر، ليقيس ذلك على القرآن الكريم في خاتمة المطاف، ليثبت أنّ هذه الظاهرة طبيعية في الاستعمال الفصيح من كلام العرب.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) نفسه / ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٣) سورة محمد / آية ٣ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وسيبويه يفضّل النصب في التركيب المذكور؛ لكثرته في كلام العرب، ولأنّ الإضمار يكون مع المخففة أكثر: ''والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي'' (١).

ونلاحظ أن قياس سيبويه لم يخلُ من التقدير أيضاً. وفي اعتقادي أنّ تقدير الخليل أقرب إلى الدلالة، وإلى واقع الاستعمال اللغوي؛ فمن المألوف أن ضمير الشأن يحذف مع المخففة، وقد أثبتت الشواهد أنه ممكن مع الثقيلة.

ويوازن الخليل بين التراكيب، ليبيّن موضع المحذوف في الجملة وعلاقاته الإعرابية والدلالية: ''هذا باب (لايكون وليس) وما أشبههما: فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضماراً، ... وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً... فكأنّه قال: ليس بعضهم زيداً. وتَرك إظهار (بعض) استغناءً، كما تَرك الإظهار في (لات حين) ... وقد يكون صفة، وهو قول الخليل، رحمه الله، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً، إذا جعلت: (ليس، ولا يكون) بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك، إذا كان (لا يقول) في موضع (قائلٌ) ذاك'' (٢).

فجملة (لايقول ذاك) في محل رفع نعت؛ لأنّها حلّت محلّ المفرد (قائلٌ) وكذلك جملة (ليس زيداً) وجملة (لا يكون بشراً) فهما في محل نعت، وبذلك تكون جملة (ليس زيداً) موازنة لجملة (لا يقول ذاك) فالفعل الناقص (ليس) يوازي الفعل التام (لا يقول) واسم ليس المحذوف يوازي فاعل يقول المحذوف (المضمر) وخبر ليس (زيداً) يوازي المفعول به (ذاك).

وقد استعمل سيبويه هذا القياس، ليرتّب عليه قياسا

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢/ ص ١٣٦ .

(٢) نفسه / ج٢ / ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

جديداً، فهو يقيس الحذف بعد (ليس ولا يكون) في جملة الاستثناء على حذف اسم (لات) التي تعمل عمل ليس.

ويوضح الخليل علاقة الحذف بالدلالة: ''وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاّ فعلت، ولمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك : والله؟ فقال: وجه الكلام (لتفعلنّ) ها هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه ب: نَشَدتُك الله إذا كان فيه معنى الطلب'' (١).

فالأصل أن يقترن جواب القسم بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ولكن جاز حذفها من التركيب لدلالته على الطلب، ووضح الخليل ذلك بموازنة التراكيب الأولى بتركيب ''نشدتك الله'' الذي دلّ على الطلب.

ويفسر الخليل (لتفعلنّ) إذا لم يذكر قبلها ما يحلف به، بأنّها جواب لقسم محذوف (مقدّر): ((وسألته عن قوله لَتَفْعَلَنّ إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلف به، فقال: إنما جاءت على نيّة اليمين، وإن لم يتكلم بالمحلوف به))(٢). فالقسم (مقدّر) في البنية العميقة للمتكلّم، والمخاطب يفهم من التركيب أنّ القسم محذوف، لأن الدلالة واضحة دونما حاجة إلى ذكره.

ويرى الخليل أنّه لا يجوز: ((والله تفعل)) بمعنى (ستفعل) لأنّ هذا التركيب يستعمل بدلالة: ((والله لا تفعل)) ويحذفون منه ((لا)) فلا يستخدم للدلالة على المستقبل حتى لا يلتبس بالنفي.

ويفسّر إلزام النون في آخر جواب القسم، بأنّه لإزالة اللبس بين التركيبين (ليفعلنّ) و (إنّه ليفعل)، فالتركيب الأول للمستقبل، والثاني للحاضر المستمر(٣). ويقيس ذلك على إلزام اللام مخافة

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ١٠٦ .

(٣) نفسه / ص ١٠٦ - ١٠٧ .

الالتباس أيضاً: ((كما ألزموا اللام: إنْ كان ليفعل، مخافة أن يلتبس بـ(ما كان يقول ذاك) لأن (إنْ) تكون بمنزلة (ما)).(١) فاللام تدل على أنّ (إنْ) هي المخففة من (إنّ) فتميّزها من (إنْ) النافية التي تكون بمعنى (ما).

وهكذا نجد الخليل يتابع مقاييس الحذف، موازناً بين الأساليب اللغوية، المتشابهة والمختلفة، في التركيب والدلالة، لإبراز خصائص ظاهرة الحذف.

وفي أسلوب الشرط، نجده يقيس حذف جواب الشرط على حذف جواب (ربّ): ((وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ((حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها))(٢) أين جوابهما؟ وعن قوله جلّ وعلا: ((ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب))(٣) و((ولو ترى إذ وقفوا على النّار))(٤) فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلمهم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام. وزعم أنّه قد وجد في أشعار العرب (ربّ) لاجواب لها، من ذلك قول الشمّاخ(٥):

وَدَوِيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّي نَعَامَها كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خِفَافِ الأَرَنْدَجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لِـرُبَّ، لِعِلْم المخاطب أنّه يريد: قَطَعْتُها، وما فيه هذا المعنى))(٦).

فالخليل يؤكد أنّ الحذف ظاهرة لغوية يستخدمها العربي الفصيح في كلامه: ((إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الجواب)) ويستشهد على ذلك بأسلوب لغويّ آخر، هو الحذف في جواب (ربّ). وعلة الحذف عنده أنّ المخاطب يعلم المعنى في مثل هذه التراكيب، من الجزء المذكور في كلام المتحدّث: ((لأنّ المُخْبَرَ يعلم

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص١٠٦.

(٢) الزمر / آية ٧٤.

(٣) سورة البقرة / ٦٥.

(٤) سورة الانعام / ص ٢٧.

(٥) ديوانه / ص ٨٣، ولسان العرب (ردج).

(٦) كتاب سيبويه / ج٣ / ص١٠٣ - ١٠٤.

لأيِّ شيء وُضِع هذا الكلامُ)).

ويرى الخليل أنّ حذف التنوين، في أسلوب لا النافية للجنس كان للاضافة. واستشهد على ذلك بأن العرب تقول: لا أبا لك، و لا أباك، بمعنى واحد، واستدل على ذلك بالحاق الألف في (لا أبا): ((وزعم الخليل، رحمة الله، أنّ النون إنما ذهبت للاضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلاّ في الاضافة))(١). فهو يقيس الألف في (لا أبا لك) على الألف في الاسماء الخمسة التي ألحقت في حالة النصب للاضافة. ويقيس إقحام اللام في (لا أبا لك) على إقحام (تيم) في قولهم: يا تيمَ تيمَ عديّ، وإقحام التاء المربوطة في (يا طلحة): ((وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنّي به في النداء... وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء، لم يغيّروا طلحة عمّا كان عليه قبل أن تلحق))(٢). فهذه العناصر اللغوية عند الخليل زوائد، دخلت التركيب لدلالات إضافية، ولم يتغير شكل التركيب من أجلها. وفي اعتقادي أنّ تفسير الخليل هو الرأي الصحيح في تعليل هذه الظواهر اللغوية، وهو رأي جمهور النحاة.(٣)

وفي بعض النصوص يوازن الخليل بين التركيبين، ليحدّد المحذوف بدلالة المذكور: وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ((وأنّ هذه أمّتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون))(٤) فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنَّ هذه...وقال: ونظيرها: ((لإيلاف قريش)) لأنه إنما هو لذلك (فليعبدوا) فإن حذفت اللام من (أنّ) فهو نصب، كما أنّك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصباً - هذا قول الخليل))(٥).

فهو يستخدم الدلالة والاعراب في موازنته بين الآيتين؛ فلو حذفت اللام في التركيبين لانتصب (ايلاف) وكان المصدر المؤول كذلك في محل نصب مفعول لأجله، ليسدّ مسدّ اللام المحذوفة،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٧٦.

(٢) نفسه / ص ٢٧٧.

(٣) مغني اللبيب / ج ٢/ ص ٦٦٨ - ٦٧٥ ، وانظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى / ص ١٥٠ .

(٤) سورة الانبياء / الآية ٩٢.

(٥) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٢٦ - ١٢٧ .

لأنها تعني (من أجل). فيكون المعنى على رأي الخليل: فاتّقون لأن هذه أمتكم أمة واحدة، وكذلك: فليعبدوا ربّ هذا البيت لإيلاف قريش.

واعتقد أنّ المعنى يستقيم بشكل أفضل، لو قدّرنا الفعل (اعلموا) فيكون المعنى: واعلموا أنّ هذه امتكم أمّة واحدة، وأنا ربكم فاتّقون.

وفي بعض النصوص، نجد سيبويه يستغلّ النتائج التي توصّل إليها الخليل في قياس الحذف، ليرتّب عليها قياساً جديداً، مستخدماً الأسلوب ذاته في الموازنة بين التراكيب؛ فسيبويه يرى أنّ جملة: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، جملة اسمية مثل جملة: أزيد أخوك، فارتفع زيد بالابتداء مثلما يرتفع إذا لم يكن مسبوقاً بحرف الاستفهام في الجملة الخبرية: زيد أخوك، وكذلك ارتفع عبد الله بالابتداء؛ لأن حرف الشرط غير عامل مثل حرف الاستفهام، وتوصّل إلى أنّ خبر المبتدأ محذوف: ((فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان... ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام من ((إمّالا)). زعم الخليل، رحمة الله، أنّهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا... ولكنّهم حذفوه لكثرته في الكلام))(١).

ففكرة الحذف والتقدير من الخليل، وكذلك علّة الحذف، وهي كثرة استعمالهم إيّاه، وهم يعنون بذلك أنّ المخاطب يستغني بالمذكور من الكلام عن المحذوف؛ لأنّ الأخبار في هذه التراكيب ذات دلالات عامّة، يفهمها السامع من مجرّد ذكر جزء منها، فقد ألفها لكثرة الاستعمال.

وتؤكد النصوص المنسوبة إلى الخليل في الكتاب، أنّه اعتمد

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٢٩ ، وانظر : الانصاف / ج١ / ص ٧٢ : ((حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت (ما) على (ان) عوضا عنه ، فصارا بمنزلة حرف واحد)). وذهب ابن الانباري الى أن الاسم بعد لولا يرتفع بفعل محذوف تأييدا لرأي الكوفيين . وفي اعتقادي أنّ الاصل الذي اعتمده كل فريق في تقدير البنية العميقة يلتزم بفكرة الحذف والتقدير . وقد اعتمد الفريقان الدلالة في الوصول الى البنية العميقة ، فسيبويه مثّل له بـ : لولا عبد الله كان في مكان كذا لكان كذا وكذا ، وابن الانباري مثّل له برأي الكوفيين : لو لم يمنعني عبد الله لكان كذا وكذا ، فكل فريق اعترف بوجود محذوف ، وكل فريق قدر المحذوف بما يتناسب مع المعنى نفسه . فلا فرق اذا كان المقدر اسما أو فعلا، فالمنهج واحد .

فكرة حذف العامل، التي أشار اليها شيوخه في النصوص المتقدمة، ولكنّه أبرزها ووضّحها بالموازنة بين التراكيب، وقياس الظواهر اللغوية بعضها على بعض. ((هذا باب يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة: وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب،

وزعم الخليل، رحمة الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنّه حين قلت: هذا عبد الله (أضمرت) (هذا) أو (هو) كأنّه قلت: هذا منطلق، أو: هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلو حامض))(١). فالدلالة هي التي تقرّر إنْ كان في التركيب حذف أم لا، وإذا كان التركيب يحتمل دلالة لا تحتاج الى تقدير، أشار إليها الخليل وفسّرها بالقياس، كما قاس تركيب (عبد الله منطلق) على (حلو حامض) فجعل الاسمين بمنزلة اسم واحد هو الخبر.

وقد يكون العامل المحذوف اسماً كما تقدّم، وقد يكون فعلاً، وقد وضح الخليل في أقيسة الحذف، كيف يحذف الفعل في أساليب الثناء والتعظيم: وفي أسلوب الشتم، وفي بعض التراكيب الموروثة التي شاعت دلالتها: فهو يرى أنّ (أخاها في بيت ذي الرّمة:

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَالَهَا   عَلَى كُلِّ حَالٍ مِن ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ(٢)

((زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّه لم ترد أن تحدّث الناس... بأمر جهلوه... فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهلَ ذاك ، واذكر المقيمين، ولكنّه فعل لا يستعمل إظهاره))(٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٨٣ .

( ) ملحقات ديوان ذي الرمّة / ص ١٨٤٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥ - ٦٦ .

وقال في قول حسّان بن ثابت(١):

لا بأسَ في القَوْمِ من طُولٍ ومن عِظَمٍ   جِسْمُ البِغَالِ وأحْلامُ العَصَافِيرِ

((وقال الخليل، رحمه الله، لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً)).

ومن التراكيب الموروثة التي عالجها الخليل قولهم: ((انته خيراً له)) و (وراءك أوسع له) و (حسبك خيراً له)):

((وقال الخليل: كأنك قلت: انته، وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انته، أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائتِ خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك))(٢)

ومما يدل على أنّ المنهج العام للقياس واحد قول الكسائي في هذه المسألة: ((معناه: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم))(٣) فهو يقدّر فعلاً كما قدر الخليل استناداً الى فكرة الحذف، ويتوصّل الى المحذوف من المعنى الذي يؤديه التركيب. ومع أنّ التقدير الذي قدّمه الكسائي أقرب، فيما أعتقد، إلى المعنى الذي يؤديه التركيب فإن المنهج واحد.

ظاهر التقديم والتأخير (إعادة الترتيب):

بيّن الخليل أن أصل الترتيب في الجملة الاسمية: أن تبدأ

---

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢١٣ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(٣) نفسه / حاشية ٢٨٤ .

بالمبتدأ ويأتي بعده الخبر، وأنّ أصل الترتيب في الجملة الفعلية: أن تبدأ بالفعل ويأتي بعده الفاعل، ويكون المفعول تالياً لهما، ويجوز أن تقدّم الخبر على المبتدأ، وأن تقدّم المفعول على الفاعل، ووصف هذا التقديم بأنه عربيّ جيد:

((وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً متقدّماً مبنيّاً على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، وعمروٌ على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً، وهذا عربي جيد، وذلك قوله: تميميّ أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صفّتك)) (١).

فهو يقيس إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، على إعادة الترتيب في الجملة الفعلية، والخليل لا يعني أنّ الجملة الفعلية هي الأصل، لكنّه يريد أن يبيّن الأصل في ترتيب عناصر كلّ من الجملتين، وذكر الخليل مصطلح (الحدّ) وهو يعني به، فيما أرى، الأصل الأول، وأساس التركيب أو البناء، وهو بذلك يربط ظاهرة التقديم والتأخير بفكرة الأصل، مثلما فعل في كل الظواهر المتقدّمة، وكما يفعل في كل أقيسته، وهو بذلك يشير الى أنّ القياس هو نظرية النحو التي اعتمدها في تقعيده وتنظيره، ذلك لأن الأصل هو أساس القياس، وهو الركن الذي يعتمده منظّر النحو مقياساً دقيقاً، يعود إليه في الظواهر المشابهة والمخالفة، ويعتمد عليه في بناء كلام جديد.

وقد بين المبرد علاقة التقديم والتأخير بالمعنى، فقال: ((إنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى)) (٢). وقد لخص ابن السراج ما يجوز فيه التقديم بقوله:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٦ .

(٢) المقتضب / ج٣ / ص ٩٥ - ٩٦ .

((وأمّا ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبراً لمبتدأ، سوى ما استثنيناه))(١).

وفي ((باب ما يتقدّم فيه المستثنى)) قال سيبويه: ((وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ. وزعم الخليل، رحمه الله، أنّهم إنما حملهم على نصب هذا، أنّ المستثنى إنما (وجهه) عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما (حدّه) أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا، حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرت المستثنى، كما أنّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أجل أن يحملوا الكلام على غير وجهه))(٢).

يقيس الخليل، في هذا النصّ، تقديم المستثنى على المستثنى منه، في جملة الاستثناء على تقديم النعت على المنعوت، ووجه الشبه بينهما أنّ المستثنى حينما تقدّم امتنع أن تجوز فيه البدليّة؛ لأن موقع البدل يكون بعد المبدل منه، وكذلك لمّا تقدّم النعت صار حالاً؛ لأنّ موقع النعت أن يكون بعد المنعوت. ويشير الخليل إلى أنّ العرب، هم الذين غيروا هذا الترتيب؛ لأنهم ((حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستنى)) وكذلك في النعت: ((حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة)). وذلك لأن العرب رتبوا الترتيب الأوّل ليكون له وجه من الدلالة، وكان الإعراب مظهراً لهذه الدلالة، فلما تغيّر وجه الترتيب، اتخذ التركيب الجديد وجهاً جديداً من الدلالة والإعراب(٣).

وقد وازن الخليل بين الترتيب في عناصر التركيب بعد (إنْ) الشرطية، وبين ترتيب عناصر التركيب بعد (أنْ) الناصبة

---

(١) الأصول في النحو / ج ٢ / ص ٢٢٢، وانظر تفصيل ذلك / ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٣٥ .

(٣) انظر : المقتضب / ج ٤ / ٣٩٧ .

للفعل المضارع، فهو يرى أنّه: ((قبيح أنْ تفصل بين (أنْ) والفعل كما قبح أن تفصل بين كي والفعل))(١). واستشهد على ذلك بقول الفرزدق:

أتغضبُ إنْ أذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهَاراً ولَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ(٢)

فهو يرى أنّه حمل على (إنْ): ((لأنّه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال))(٣).

وقد وضّح ذلك المبرّد بقوله: ((أمّا ((إنْ)) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظاهر جائز بالاسم... وجاز هذا الفصل في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال: لأنّه يقع بعدهنّ المستقبل والماضي، ولا يكون ذلك في غيرهن من العوامل))(٤).

ويرى الخليل أنّ (كلّهم) يكون مبتدأ، ويكون (صفة): ((لأنّ موضعه في الكلام أن يُعمّ به غيرُه من الأسماء بعدما يذكر، فيكون كلّهم صفة أو مبتدأ)). فالاصل في ترتيبه، عند الخليل، أن يقع بعد اسم قبله، فيكون مبتدأ: مثل: إنّ قومك كلّهم ذاهبٌ. والصفة كقولهم: أكلت شاة كلّ شاة.

ويصنّفه مع الفاظ التوكيد المعنوي، لدلالته وترتيبه في التركيب: ((لأنهّم لا يعمّون هكذا فيما زعم الخليل، رحمة الله، وذلك أنّ كلّهم إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مبنياً على غيره، شبّه بأجمعين، وأنفسهم، ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنّها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء)).

ومع هذا فقد أجاز الخليل أن يقع (كلّهم) خبراً، وإنْ كان في

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٦١ .

(٢) ديوانه / ص ٨٥٥ .

(٣) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ١٦٢.

(٤) المقتضب / ج ٢ / ص ٧٤ - ٧٥ .

ذلك ضعف: ((إلّا أنّ كلّهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف)).

ويقيس (كلاهما وكلتاهما وكلهنّ) على (كلّهم) في الترتيب وفي الدلالة: ((وكلاهما وكلتاهما وكلّهن يجرين مجرى كلّهم)).

أما (كلّ شيء، وكلّ رجل، فإنما يبنيان على غيرهما؛ لأنّه لا يوصف بهما. والذي ذكرت له قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه)) (١).

وقد مثّل ابن السّراج للخبر بقوله: ((ولو قلت: زيد كلّ الرجل، فجعلته خبراً صلُح؛ لأنّه ليس بتأكيد لشيء، ولكنه ثناء خالص)) (٢).

وأجاز المبّرد أن يكون (كلّهم) اسماً، وإن لم يكن عنده جيداً، نحو قولك: رأيت كلّهم، ومررت بكلّهم(٣).

ظاهرة الزيادة:

تتعلق ظاهرة الزيادة عند الخليل بفكرة الأصل، فهو يحدّد الحروف الأصلية في الكلمة، ليبيّن الدلالة الجديدة التي جاء بها الحرف الزائد: ولذلك نجده يبحث عن الأساس الأوّل في بناء الكلمة وهو الحرف، فيجد أنّه مقترن بحركة، ويكتشف أنّ الحركة جاءت بدلالة جديدة، فيجعل الحرف الساكن أصلاً، ويعدّ الحركات زوائد:

((وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) الأصول في النحو / ج ٢/ ص ٢٢.

(٣) المقتضب / ج٣ / ص ٣٨٠ ، وانظر : شرح الأشموني للألفية / ج ٢ / ص ٢٩٤ .

يلحق الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك))(١).

وتأسيساً على ما قدّمه عبد الله بن أبي اسحاق، من أنّ ((أصل الكلام على فَعْل)) نجد الخليل يتوسّع في ذلك كثيراً، فيعالج على أساسه أصل المصدر، والأصل في التثنية والجمع، والأصل في التذكير والتأنيث، وقد اعتمد تلميذه سيبويه على هذه الدرسة الدقيقة لمفردات اللغة، واستغل الموازين التي قدّمها الخليل للأصول والفروع، ليعالج على أساسها كلّ مظاهر التغيّر في العربية. وصارت موازين الخليل قواعد ثابتة، يعتمدها كلّ علماء النحو من بعد:

((قال أبو عثمان: وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تعدّى: إنّ أصلها على (فَعْل)، مثل: ضرب ضَرْباً، وقتل قَتْلاً. وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه. فهذا الإلحاق من الأربعة نظير هذا المصدر من الثلاثة. فعليه قِيْس. واجعل بنات الثلاثة الملحقة بالخمسة على ما ذكرت لك، تكون قد قست على كلامهم ولم تعدّ))(٢).

وقد فسّر المازني هذا التصنيف من الخليل على أساس من القياس، فهو يرى أن الخليل قاس وزن المصدر (فَعْل) على وزن مصدر المرّة (فَعْلة) الذي جمعه على (فَعْل): تمْرَة ← تَمْر، وذلك لأن هذا الجمع يدل على الجنس، والمصدر يدل على الجنس، جعل (فعل) أصلاً؛ لأنّ (فَعْلة) ثابت لا يتغير؛ فمفرد الضَّرْب ضَرْبَة، ومفرد القَتْل قَتْلَة، مثلما أنّ مفرد التَّمْر تَمْرَة، ومفرد النخل نخلة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) المنصف / ج١ / ص ١٧٨ - ١٧٩ .

وقد بين ابن جني أنّ هذا القياس من الخليل أساسه السماع: ((قال أبو الفتح: إنّما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل (فَعْلاً) بعد كثرته في السماع؛ لأن كلّ فعل ثلاثي فالمرّة الواحدة منه فَعْلة... وجعل ما خالفه ليس بأصل... ولا تطرد اطراد القتل والضرب؛ لأن (فَعْلاً) لا يمتنع من جميعها فهو الأصل، وعليه مدار الباب)) (١).

ويصنّف الخليل الجموع على أساس حروف الزيادة: ((اعلم أنّه إذا جمعت (رجل) فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب، وإن شئت كسّرته للجمع... وإن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزياد، كما قلت أبيات، وإنْ شئت قلت: الزّيود، وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة الى العشرة... والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل)) (٢).

وفي التصغير تزاد التاء على الثلاثي المؤنث، وقد بيّن الخليل أنّ الغرض من الزيادة هنا التفريق بين المؤنث والمذكّر:

((اعلم أنّ كلّ مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء... وزعم الخليل أنّهم إنما أدخلوا الهاء ليفرّقوا بين المؤنث والمذكر، وذلك: قدم: قُدَيمة، ويد: يُديّة)) (٣).

وكان الخليل يستعين بتصريف الفعل في الماضي والمضارع، ليحدّد أصل الحرف الزائد: ((وسألت الخليل عن سُوير وبُويِع، ما منعهم أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال لأن هذه الواو ليست بلازمة، ولا بأصل، وإنما صارت للضمّة حين قلت: فُوعِل، ألا ترى أنّه تقول: ساير ويُساير، فلا تكون فيهما الواو)) (٤).

---

(١) المنصف / ج١ / ص ١٧٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) نفسه / ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٤) نفسه / ص ٣٦٨ .

والخليل خبير بأنواع الزيادة، وأماكن الزيادة في بنية الكلمة، ممّا يكشف عن خبرة واسعة بخصائص مفردات العربية. وهذا العلم الواسع مكّنه من معرفة خصائص الأوزان التي تنظم المفردات:

((سألت الخليل فقلت: سُلَّمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثواني في: فَوعل، وفاعل، وفَيْعَل، وقال في فُعَلّ وفِعَلّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: جَدْوَل، وعِثْيَر، وشَمْأَل...))(١).

ويترتّب على كثرة زيادة الحرف وقلّة زيادته أحكام صرفيّة عند الخليل ويونس وسيبويه: ((وأمّا ما جاء نحو نهشل وتولب، فهو عندنا من نفس الحرف، مصروف، حتى يجيء أمرٌ يبيّنه، وكذلك فعلت به العرب، لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛ لأنهما لم تكثرا زائدتين ككثرتهما. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسراً، وهو قول العرب، والخليل ويونس، صرفوا (نهشلاً ونهسراً، وتولباً) كما فعلت العرب، وعلّلوا ذلك بأن الزيادة، وإن كانت في أول الكلمة، لم تمنع من الصرف كما منعت الألف والياء؛ لأن حالهما في الزيادة أكثر)) (٢).

ويرى الخليل أنّ الزيادة تدخل بعض الأبنية والتراكيب عوضاً عن المحذوف، ولتوضيح ذلك نجده يوازن بين الزيادة والتعويض في (يا عجباه ← يا للعجب، جحاجيح ← جحاجحة، يمنيّ ← يمانٍ) فاللام في (للعجب) عوض عن الألف والهاء والتاء المربوطة في (يا عجباه) إذا أضفت وصارت (يا عجبي). و في جحاجحة عوض عن الياء في جحاجيح، والألف في (يمان) عوض

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٣٢٩ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ١٩٦ - ١٩٧ .

وقد تقدم أنّ عيسى كان يمنع لمجرد وزن الفعل ، والصواب ، فيما اعتقد ، اعتماد ما جاء عن العرب .

عن الياء في (يمنيّ).

ومن الواضح أنّه يعتمد الدلالة الواحدة للبنائيين، أساساً لتحديد الزائد والعوض: ((وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: يا عجباه، ويا بكراه إذا استغثت أو تعجبت، فصار كلّ واحد يعاقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبة ياء الجحاجيح، وكما عاقبت الألف في يمان الياء في يمنيّ))(١).

ويستدل الخليل على أنّ الميم في (ابنم) زائدة بالنسبة إليه، لأن النّسبة إضافة، والاضافة تردّ الى الأصل: ((وسألت الخليل عن الاضافة الى (ابنم) فقال: إن شئت حذفت الزوائد فقلت: بنويّ، كأنّك أضفت إلى ابن وإن شئت تركته على حاله فقلت: ابنميّ))(١). وهكذا يتضح لديه أنّ أصل (ابن ← بنو)، وأنّ الميم زائدة لأنّه يجوز أن تحذف في الاضافة، ولو كانت من أصول الكلمة ما حذفت.

وبيّن الخليل أنّ الزيادة في بعض الأوزان تكون للمبالغة والتكثير والتوكيد: ((هذا باب افعوعلت...قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخشوشن، وسألت الخليل، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنّه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنّما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عامّاً، قد بالغ. وكذلك احلولى))(٢).

وأشار الخليل الى أنّ بعض الحروف تزاد للتوكيد: ((وإن قلت: مررت برجل حسبك به من رجل، رفعت أيضاً. وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ (به) هنا بمنزلة (هو) ولكنّ هذه الباء دخلت للتوكيد))(٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٨.

(٢) نفسه / ج٤ / ص ٧٥.

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٦.

ويتوصل الخليل إلى بعض المسلّمات في الزيادة يقدمها على شكل قاعدة: ((والف أرنب زائدة، ولا تجيء كلمة في أولها الف فتكون اصلية، إلاّ أن تكون على ثلاثة أحرف مع الألف، مثل: الأرض، والأمس)) (١).

ومثل ذلك قوله: ((اعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة، وكان الحرف على خمسة أحرف، كانت النون زائدة)) (٢).

وذكر أنّ العرب تزيد (لا) في القسم: ((وقد تجيء زائدة، وانما تزيدها العرب مع اليمين، كقولك: لا أقسم بالله لأكرمنّك، إنما تريد: أقسم بالله. وقد تطرحها العرب وهي منويّة، كقولك: والله أضربك، تريد: والله لا أضربك)) (٣).

ومن المسلّمات التي لها علاقة بظاهرة الزيادة قول الخليل: ((اعلم أنّ كلّ هاء كانت في اسم للتأنيث، فان ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة. قلت: فما باله انصرف في النكرة، وإنما هذه للتأنيث، هلاّ ترك صرفه في النكرة، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث؟

قال: من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضمّ الى اسم فجعلا اسماً واحداً نحو: حضرموت)) (٤).

فهو يقيس زيادة (ة) في مثل (دجاجة) على زيادة (موت) في آخر الاسم (حضرموت). ووجه الشبه بينهما أنّ كلاًّ منهما مكوّن من كلمتين ضُمت إحداهما إلى الأخرى، فصارتا بمنزلة اسم واحد، مثل (خمسةَ عشرَ).

---

(١) كتاب العين / ج٨ / ص ٢٦٨ .

(٢) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٣) كتاب العين / ج٨ / ص ٣٤٩ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٢٢٠

وقد أيَّد سيبويه هذا القياس، وفسّره: ((ويدلّك على أنّ الهاء بهذه المنزلة أنها لم تُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، لأنها بمنزلة (عشر، وموت، وكرب). وإنما تُلحِقُ بناءَ المذكّر، ولا يُبْنَى عليها الاسم كالألف، ولم يصرفوها في المعرفة)) (١). وهذه الأدلة كافية لإثبات قياس الخليل.

إلّا أنّ فكرة ضمّ الزائد إلى الأصل استهوت الخليل، فأخذ يحلّل الحروف والأدوات، ويفترض أنّ جزءاً من الحرف أصل، و الجزء الثاني زائد ضمّ إلى الأصل، دونما حاجة لغوية تدعوا إلى ذلك، لأن هذه الحروف والأدوات مبنية على بناء ثابت لا يتغير، ولكلّ منها دلالة ثابتة لا تتغير، فلا حاجة الى تفصيل القول في دقائق عناصرها؛ مثال ذلك (لن):

((فأمّا الخليل فزعم أنّها: (لا أنْ)، ولكنهم حذفوا لكثرته في الكلام، كما قالوا: ويلُمّه، يريدون: ويْ لأُمّه، وكما قالوا يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هلّا) بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي (هل، ولا)، وأمّا غيره، فزعم أنّه ليس في لن زيادة... وأنّها في حروف النّصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً)) (١).

وقول سيبويه: ((أمّا غيره)) يشير الى أنّ مسائل القياس في النحو، كانت تطرح على الملأ وتناقش من قِبَل العلماء. دليل ذلك أن هؤلاء العلماء الذين لم يذكر سيبويه أسماءهم ردّوا رأي الخليل، واحتجوا عليه بأسلوب لا يخلو من القياس؛ فهم يقيسون بناء (حروف النصب) على (بناء حروف الجزم).

وقد ينسجم تحليل الخليل، لبعض هذه الأدوات، مع طبيعة عناصرها في البناء والدلالة في مثل (كأن، وكأيّ): ((وسألت

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥.

الخليل عن كأنّ فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو (كأي) رجلاً و (له كذا وكذا درهماً)).

((وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إن، إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع (أي إذا قلت: أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما))(١).

ويتضح في نهاية النص أن الخليل نفسه، لم يكن راضياً عن افتراضه،(٢) لذلك رأيناه يعضده باحتمال آخر ((وقد يجوز أن يكون مه...)).

وهذا النص يكشف بوضوح، كيف كان الخليل يستقصي الأمثلة التي تخدم الظاهرة التي يناقشها، ثمّ يعرضها ويتناولها بالتحليل، ويوازن بين عناصرها، ثمّ يستنتج الحكم الذي يجعله جزءاً من قياسه في الباب الواحد.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص٥٩٠ - ٦٠.

(٢) سميته افتراضا لأنّ المقيس فيه (مهما) يختلف عن المقيس عليه (متى ما ، ان ما ، أين ما ، أيّا ما)، لأنّ (ما) في المقيس عليه زائدة والادوات قبلها (متى، ان، أين، أيّ) مستقلة بذاتها في التركيب والدلالة قبل دخول (ما) في حين أنّ (ما) في (مهما) جزء من تركيبها ، ولا حاجة لافتراض أنها زائدة لأنّ التركيب والدلالة لا يستقيمان الا بها . قال ابن هشام : " وهي بسيطة ، لا مركبة من (مه و ما الشرطية) ولا من (ما الشرطية وما الزائدة) ... خلافا لزاعمي ذلك " : مغني اللبيب / ج١ / ص ٣٣١ .

ب : التصنيف والتبويب:

اعتمد الخليل في تصنيف (كتاب العين) على أساس علمي صحيح، فصنّف حروف المعجم وفقا لمخارج أصواتها. وكان بذلك أول عالم عربي، يدرس اللغة على أساس أنها أصوات، ورتّب أبواب معجمه بناء على أن كل مفردة منها، مجموعة من الوحدات الصوتية ذات دلالة معينة. وهذا واضح من أسلوب التقليبات الذي جعله بساطا لحركة الوحدات الصوتية، في الكلمة الواحدة، مما يدل على أنّه كان يعي أن الوحدة الصوتية لها قيمة لغوية تتغير بتغير موقعها في الوحدة الصرفية.

وقد تأثّر سيبويه (في كتابه)، بمنهج الخليل في التصنيف، فاعتمد في دراسته لأصوات اللغة ترتيب حروف المعجم، كما اعتمدها الخليل مع فارق يسير : ''هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها، ومهموسها، واختلافها''.(١)

وقد اعتمد ابن جني، (١) ترتيب سيبويه، وبيّن ما في ترتيب الخليل من ''خطل واضطراب ومخالفة لما رتبه سيبويه''. وفي اعتقادي أن أبا الفتح نسي دور العالم المكتشف المبدع الذي قام به الخليل، ودور التلميذ المجدّد الذي اتّبعه سيبويه.

وقد وازن الدكتور تمام حسّان، بين الدراسة الصوتية التي وردت في كتاب سيبويه : وبين النظام الصوتي للعربية، كما يدرسه العلماء المعاصرون من قرّاء القرآن في مصر (٢)، فوجد أنّها تتفق اتفاقا تاما، في كثير من جوانبها، من وجهة النظر الحديثة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٤/ ص ٤٣١ ، وانظر تفصيل ذلك (ص ٤٣١ - ٤٣٦) .

وأنظر : سرّ صناعة الاعراب /ج ١ / ص ٤٥ - ٤٨ .

(٢) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، (٥٩ ، ٦٣ ، ٧٩) .

وقد ظهر أثر المنهج الذي اعتمده الخليل، في التصنيف في نصوص الكتاب، إذ نجسد في كتاب سيبويه أبواباً كاملة قائمة على آراء الخليل واقيسته: فباب (١) ''مايلزم الواو فيه بدل الياء'' قائم على الحوار بين سيبويه والخليل، بدأه سيبويه بالسؤال عن (أغزيت وغازيت) وجرى فيه الحوار على (تغازينا وترجينا) و(ضوضيت، وتوقيت) والإبدال في دهديت) واختتم سيبويه الباب بالسؤال عن أثفية، فأجابه الخليل بأنها: ''فُعلية فيمن قال: أثفيت، وأفعُولة فيمن قال: ثفيت''(٢).

وفي باب (٣) ''ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت، وإنْ لم يستعمل في الكلام'' أقام سيبويه مسائل الباب على الموازنة بين رأي الخليل، وبين مجموعة من النحويين، أشار اليهم بقوله (غيره) ولم يذكر أسماءهم:

''فممّا جاء في الكلام على أن فِعْله مثل بعت: آيَ، وغاية، وآية... ولم يشذ هذا في فعلت لكثرة تصرف الفعل، وتقلب ما يكسرهون فيه فَعَل ويفعَل. وهذا قول الخليل.

وقال (غيره): إنّما هي آيَيَةٌ وأيّيٌ فَعَلٌ....

وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فِعْلَه معتلّ، وإن لم يكن يتكلم به.....

وقال (غيره): لما كثرت في كلامهم، وكانتا ياءين حذفوهما......

وأما الخليل فقال: جاءت على حيِيتُ......

وقالوا: حَيْوةٌ كأنه من حَيُوتُ، وإن لم يُقَلْ...

وفي بعض النصوص يصرّح الخليل، بأنه يوجه سيبويه

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤/ ص ٣٩٣ - ٣٩٥

(٢) نفسه / ص ٣٩٥.

(٣) نفسه / ص ٣٩٨ - ٤٠٠

في تصنيف الأبواب: ''وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافيّ ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنَّهم قالوا منافيّ مخافة الالتباس'' (١).

والقياس الذي ذكره الخليل، هنا في النص اعتمده سيبويه في ''باب الاضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ احدهما إلى الاخر فجعلا اسما واحدا: كان الخليل يقول: تُلقي الاخر منهما كما تلقي الهاء في طلحة؛ لأن طلحة بمنزلة حضرموت. وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف'' (٢).

وقد اعتمد سيبويه، على قاعدة الخليل هذه، وقياسه في باب ''تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الاخر فجعلا بمنزلة اسم واحد: زعم الخليل أن التحقير اسما يكون في الصَّدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والاخر بمنزلة المضاف اليه؛ إذ كانا شيئين وذلك قولك في حضرموت: حُضَيْرَمَوت .... وكذلك جميع ما أشبه هذا كأنك حقّرت: عبد عمرو، وطلحة زيد'' (٣) فنحن نجد الخليل في هذه الابواب يبحث مسألة واحدة، هي (الاسم المركب تركيبا مزجيا) يعالجه في حالات (النسب، والتصغير، والمنع من الصرف) وبعد تحليل أمثلته في هذه الأحوال، يجد أنّ التغير يجري الجزء الأول منه فحسب في كل حالة، فَيُنسَب الى جزئه الأوّل، ويُصغّر جزؤه الأول ، ويُمنَع جزؤه الأول من الصرف، ويبقى الجزء الثاني على بنائه. ولا ينسى الخليل أن يبيّن بأن هذا الاسم، يشبه في أحواله تلك، الاسم المركب الإضافي.

ويلمح سيبويه، إلى أنّ بعض النحويين قبله، كانوا مهتمين بالقياس وتصنيف الأبواب النحوية والصَّرفية: ''هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والافعال غير المعتلّة، وما قيس من

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٧٦ .

(٢) نفسه / ص ٣٧٤ .

(٣) نفسه / ص ٤٧٥ .

المعتلّ الذي لايتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسمّيه النحويون التصريف والفعل'' (١) .

لقد كان قبله اذن علماء، يتعاملون مع الظواهر اللغوية على أساس من القياس، فهم يقيسون المعتلَّ على نظيره من غير المعتل، ويصنّفون مفرداته حسب أنواعها وأوزانها، والتغيرات التي تطرأ عليها . وهذا يُفهم من مصطلح (التصريف والفعل) الذي أطلقه العلماء على هذا الباب .

ويؤكد سيبويه ذلك في باب ''هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك الى غيرك وتوقعها به ومصادرها''

فهو يصنف الفعل الثلاثي المتعدّي، أول الباب، على ثلاثة ابنية: "فَعَل يفعُل، وفَعَل ويفعِل، وفعِل يفعَل" ويجعل مصدرها (فَعْل) هو الأصل: "ويكون المصدر فَعْلا" فيمثل لذلك، ويذكر بعد ذلك ما جاء من تلك الأفعال، على غيره من المصادر، وهذا التصنيف يذكرنا بتصنيف الخليل لهذا الباب: ''قال ابو عثمان: وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تعدّى: إنَّ أصلها (فَعْل) نحو: ضرب ضَرْبا، وقتل قَتْلا، وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه'' (٢) واعتمد سيبويه هذا التصنيف، وجعل (فَعْلا) هو القياس ''وقالوا: أتيا على القياس .... وقالوا هَمْيا على القياس... والقياس ضَرْبا'' وذكر ما ذكره الخليل تماما في هذا الباب: ''فما جاء منه على (فَعَل) فقد جاء على الأصل وسلموه عليه''. وبعد ذلك يصرح سيبويه بأن هذا التصنيف من قياس [illegible] :

''وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٢٤٢ .

(٢) المنصف / ج١/ ص (١٧٨ - ١٧٩) .

وهكذا مأخذ الخليل'' (١).

وهذا يعني أن الخليل كان معنيا بتصنيف المصادر، في مقاييس محكمة، تضبط أشكالها وتغيرّاتها في أوزان دقيقة، وأنّ علم الخليل هذا، كان ذا أثر واضح في قياس سيبويه وتصنيفه.

وفي باب ''تكسير ما كان من الصفات عددُ حروفه أربعة أحرف'' يذكر سيبويه أمثلة، من مشاركة شيوخه، في تصنيف هذا الباب: ''وزعم ابو الخطاب أنهم يقولون: أبيلٌ وآبالٌ، وعَدوٌّ وأعداء، شبهه بهذا لأن فعيلا يشبهه فَعُولٌ في كل شيء، إلاّ أن زيادة فعول الواو...وزعم الخليل أنّ قولهم: ظَريفةٌ وظُروفٌ لم يُكسَّر على ظَريف، كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذَكَر - وقال أبو عمرو: أقول في ظُرُوف هو جمع ظَريف، كسّر على غير بنائه، وليس مثل مذاكير. والدليل على ذلك أنك إذا صغّرت قلت: ظُرَيْفون، ولا تقول ذلك في مذاكير'' (٢).

ونجد الخليل، منسجما مع منهجه في القياس: فهو يتناول الظاهرة على أساس فكرة (الأصل والفرع) ويحاكم مفردات الباب وفقا لأبنيتها ودلالاتها الأصلية، وما تخرج إليه من أبنية ودلالات فرعية، فيصنّفها في الباب على هذا الأساس:

''وقال الخليل: إنما قالوا: مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى، وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يُبْتَلَون به، وأُدْخِلوا فيه وهم له كارهون وأُصِيبُوا به، فلما كان المعنى معنى اسم المفعول كسّروه على هذا المعنى. وقد قالوا: هُلاّك وهَالِكُون، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل. وهو على هذا اكثر في الكلام. ألا ترى انهم قالوا: دَامِر، ودُمَّار، ودَامِرُون، وضَامِر وضُمَّر، ولا يقولون ضَمْرَى،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٥، وانظر الباب كله.

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٦٣١ - ٦٣٦.

نهذا يجري مجرى هذا، إلاَّ أنَّهم قد قالوا ما سمعتَ على هذا المعنى'' (١).

فالأصل في هذه الابنية أن تكون على وزن (فَاعِل- فَاعِلون- وفُعّال) ومثله (هَالِك - هَالِكُون - هُلَّاك). وهو القياس، كما يرى الخليل، وهو على هذا أكثر في الكلام.

ولكنَّ هذه المفردات، اكتسبت دلالة جديدة: فالمريض أدخل في المرض وهو كاره له، فصار مثل الجريح والقتيل، والطريد، وهذه صفات مشبّهة تؤدي دلالة اسم المفعول، الذي يقع عليه الفعل من غيره، فقيست عليها حملا على الدلالة والمعنى، فصار جمع (مَرِيض - مَرْضَى) مثلما كان جمع (جَرِيح - جَرْحَى، وقتيل وقتلى) وهكذا: هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى، وأشباه ذلك كما سنَّ الخليل.

وفيما يلي منعرض أسلوب المعالجة، الذي تناول به سيبويه احد الأبواب النحوية الأساسية في الكتاب، لنبين أثر الخليل في تصنيف مسائله، وتحليلها، والتمثيل لها:

افتتح سيبويه باب (النداء) بالحكم: فكل منادى مضاف فهو منصوب بفعل مضمر ''على إضمار الفعل المتروك إظهاره''، والمنادى المفرد مبني على ما يرفع به (رفع) في موضع اسم منصوب.

وأوكل تفسير ذلك للخليل، الذي وضّحه وبأسلوب القياس(٢):

''وزعم الخليل، رحمة الله، أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يارجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: قبلَك، وبعدَك.

ورفعوا المفرد، كما رفعوا: قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرُو، وتركوا التنوين في المفرد كما

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣/ ص ٦٤٨.

(٢) نفسه / ج٢ / ص (١٨٢ - ١٨٣).

تركوه في قبلُ'' (١).

فهو يوازن بين المنادى والظرف (قبل، وبعد)، فالظرف في الأصل منصوب لانه مفعول فيه، وكذلك الأصل في المنادى النصب لأنه مفعول به ''وموضعهما واحد''فإذا انقطع الظرف عن الإضافة بني على الضم، وكذلك اذا انقطع المنادى عن الإضافة فاصبح مفردا، فهو مبني على ما يرفع به.

وقد اعتمد المبرد وابن السراج هذا القياس، وبنى كل منهما باب النداء في كتابه عليه (٢).

وعالج سيبويه (توابع المنادى) بأسلوب الحوار الذي أجراه مع الخليل، حلل فيها الخليل مجموعة من الأمثلة، تغطي توابع المنادى وإعرابها: ففي قولهم: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلَ، قال الخليل في (الطويل) صفة لمنصوب أي أنّ نعت المنادى المفرد إذا كان محلى بأل يجوز فيه النصب على المحل، وفي (الطويلُ) يجوز فيه الرفع على لفظ المنادى. وعلّل رفع صفة المنادى المفرد بقياسه على المبتدأ والفاعل: ''فلما اطرد الرفع في كلّ مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرفع بالابتداء، او بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته'' (٣).

وقال الخليل: ''المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته اذا كان في موضعه''. وعلّق سيبويه على ذلك بقوله: "ولو جاز هذا لقلت: يا اخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لَحْن'' وقال مصححا، جملة الخليل: ''فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته'' (٤).

ويمكن تحديد نقطة الخلاف بينهما، في الجملتين التاليتين:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٢ .

(٢) قال المبّرد :((وبنيته على الضمّ ، لتخالف به جهة ما كان عليه معربا ، لانّه دخل في باب الغايات ، ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، فلمّا صار غاية قلت : جئت قبل يا فتى)) المقتضب / ج٤/ ص / ٢٠٥ ، وقال ابن السرّاج :((فانهّم شبهوه بالغايات ، اذا اضفتها تقول جئت قبلك ، ولمّا أنّها غير اعراب ، فقالوا : جئتك من قبل)) الأصول / ج١/ ص ٣٣٣.

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٣ . (٤) نفسه / ص ٨٤ .

(فهو بمنزلته اذا كان في موضعه) و(فهو بمنزلته اذا ناديته) ويتحدد بشكل أدق اذا حصرناه بين: ''في موضعه'' و''إذا ناديته''؛ فقد تبادر إلى ذهن سيبويه أن الخليل، يجعل المضاف، في موضع رفع. وهذا التصوّر من سيبويه غريب؛ لان الخليل هو الذي أرسى قاعدة النّصب للمنادى المضاف، ولكنه يقصد أنّ التابع، المضاف يكون منصوبا كما لو كان مضافا في مكان المنادى: كأنه منادى مضاف، والدليل على ذلك أن كلامه هذا هذا جاء في تعليقه على قولهم: ''أزيدُ أخا ورقاه'' الذي لا يجوز فيه إلا النصب.

ووجه الاستغراب عندي، جاء من التساؤل التالي: لماذا كان سيبويه بهذا المستوى من الدّقة في محاكمة الالفاظ، ما دام يحاور الخليل ويشافهه؟ أما كان الأولى أن يناقشه في هذه المسألة كما ناقشه في المسائل التي سبقتها والتي تلتها؟ أم أنّ سيبويه ينقل هذا الحوار من إملاء الخليل، حينما كان يتلقّى النحو على يديه؟ هذا ما أرجّحه.

ويؤكد ما أذهب اليه، من أنّ الخليل يقصد بأن بالتابع إذا كان مضافا، فهو منصوب كما لو كان منادى، تعليق الخليل بعد ذلك: ''وقال الخليل رحمه الله، كأنّهم لمّا أضافوه ردّوه إلى الاصل. كقولك إن أمسَك قد مضى'' (١).

ويعالج الخليل توكيد المنادى، مستخدما الأمثلة التالية: (يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كلَّكم، ويا قيسُ كلَّهم) وقال الخليل: " هذا كلّه نصب، كقولك : يا زيدُ ذا الجمّة) ويعني أن هذا التوكيد منصوب لانه مضاف كنصب (ذا الجمّة). أما ''يا تميم أجمعون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت: أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين'' (٢). واستدل سيبويه على أنّه توكيد في الرفع والنصب، بقول يونس: ''المعنى في الرفع والنصب واحد''(٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٤ .

(٢) نفسه / ١٨٤

(٣) نفسه / ١٨٤

وعالج الخليل تابع المنادى إذا كان عطف بيان، بتحليل جملة: ((يا أخانا زيداً)) قال: ((عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب))(١).

وفي تحليل جملة النداء، التي يكون فيها التابع معطوفا ((قال الخليل، رحمه الله: من قال: يا زيدُ والنضرَ فنصب، فإنّما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدّ فيها الشيء الى أصله؛ فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ... ويقولون: يا عمرُو والحارثُ. وقال الخليل: هو القياس، كأنّه قال: ويا حارثُ))(٢).

فالقياس الرفع، لأن تابع المنادى (المعطوف) إذا كان مفردا يعامَل معاملة المنادى المفرد. وهذا ما يؤيده كلام أكثر العرب كما سمعهم الخليل. ونلاحظ انه لا ينعت لغة من نصب بالشذوذ، ولكنّه قاسها على لغة من قال: كلُّ نعجةٍ وسخلتَها، فنصب، وهو يريد العطف، وهذا لا يجوز؛ لأن النصب يغير دلالة العطف الى المعية والمقصود العطف. أمّا من رفع فإنه على نية من قال: يا نَضرُ، وهذا يشبه قولهم: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، لأنّه على نية: وسخلةٍ لها، فهذا معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، وكذلك (ال) في النضر؛ فانه على نية الحذف؛ لأن الاسم معرفة قبل أن يدخل.

واعتمد سيبويه رأي الخليل في نداء (المحلى بأل)، وبين الخليل أنّ (أيّ) في قولك يأيُّها الرجل ((كقولك: يا هذا)) فهو يعني أنّها منادى مثل اسم الاشارة، وأنّ المحلّى بأل بعدها تفسير لانها اسم مبهم مثل (هذا): ((وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلاّ الرفع ...لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٨٥.

(٢) نفسه / ص ١٨٦ - ١٨٧.

اسم واحد، كأنك قلت: يا رجلُ''(١).

فأيّ مع المحلى بأل، وكذلك هذا مع المحلى بأل، بمنزلة الصفة والموصوف، ولا يعامل المحلى بأل معاملة المنادى المستقل، فلا يحمل على المحل وإنما يحمل على لفظ المفرد.

وعلّل الخليل امتناع دخول (يا) النداء، على المحلى بأل، بأن (يا رجل، ويا فاسق) صار معرفة بالنداء؛ فلا يحتاج الى الألف واللام، " فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل... واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لِتضرب''(٢). فهو يقيس العلاقة بين التركيبين (يا رجل، ويأيها الرجل) على العلاقة بين (اضرب، و:لِتضرب)، اذ لا يمكن صياغة الامر من المضارع الا بزيادة لام الامر كوسيلة للتوصل إلى هذا المعنى، وكذلك لا يمكن نداء المحلى بأل، إلا بزيادة (أيّ ، او هذا) كوسيلة تتوصل بها لنداء المحلى بأل، ولذلك اختلفت العلاقات التركيبية في التركيبين وان كان المعنى واحداً.

ويوازن الخليل بين قولهم ''يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، ويا زيدُ الحسنُ، ويا زيدُ ذا الحجة'' ليبيّن أن الصفات المشتقة (الصفات المشبّهة) تكون الاضافة فيها لفظية: ''كان الخليل يقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، قال: هو بمنزلة قولك: يا زيدُ الحسنُ'' ولذلك يكون حكمها كحكم نعت المنادى المفرد المحلى بأل. وقد تقدّم انه يختار فيه الرفع، كما اختاره في قوله تعالى: ''يا جبال أوّبي معه والطيرُ'' (٣). واجاز المبرد النصب: ''على قراءة الناس'' وقال في قولهم: يا زيد والحارث، بعد أن استعرض رأي من اختار الرفع ومن اختار النصب: ''وكلا القولين حسن'' فأجاز الرفع والنصب، وهو الصواب في نظري.

---

(١) كتاب سيبويه / ص ١٨٨ .

(٢) نفسه / ص ١٩٧ .

(٣) سورة سبأ / الآية ١٠، وانظر : اوضح المسالك / ج٣ / ٨٦ / ، وجامع الدروس العربية ج٣/ ص ١٥٣ . وقارن بما جاء في كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٩١ .

وكذلك يوازن الخليل بين قولهم: ''يا هذا زيدٌ ويا هذا زيداً، ويا تميمُ أجمعون، ويا تميم أجمعين'' ليستنبط القاعدة: ''فتُجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكون وصفاً''(١). وهذا يعني أن تابع المنادى، اذا كان عطف بيان أو صفة، فانّه يجوز فيه الرفع ويجوز فيه النصب، كما يجوز في لفظ (أجمعون، وأجمعين) من الفاظ التوكيد المعنوي.

وفي باب ''ما ينتصب على المدح او الشتم'' عالج قولهم: ''يأيها الرجل وزيدُ الرجلين الصالحين''، فوجد أنه لا يجوز نعت (الرجل، وزيد) بنعت واحد، لأن (الرجل معرب) و(زيد مبني): ''وذلك أن زيداً على النداء، والرجل نعت''(٢). ولذلك جعل (الرجلين) منصوبا بفعل محذوف تقديره: أمدح.

فهو يعتمد الإسناد، والاعراب، والمعنى في الوصول الى قياس دقيق.

و: ''قال الخليل: اللهمّ نداء، والميم ها هنا بدل من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل، رحمه الله، آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنّه وقع عليها الإعراب''(٣).

فبالموازنة بين (اللهمَّ، ويا اللهُ) بيّن أن الميم عوضٌ عن حرف النداء، ودليله على ذلك أن الهاء في (اللهُمَّ) بقيت مضمومة كما كانت في: يا اللهُ، مما يدل على أنها آخرُ حرف في الاسم المنادى، وقاس زيادة الميم في آخر الاسم والتحامها في بنائه على زيادة نون (المسلمين) والتحامها في بنائه، ولما كان قولهم (اللهم) يساوي في دلالته تماما: ياالله، توصل إلى

---

(١) كتاب سيبويه /٢/ ص ١٩٢ .

(٢) نفسه / ص ١٩٥ . ويرى استاذي الدكتور سمير ستيتية أنّ هذه الظاهرة انتقلت الى العربية والعبرية من أصول سامية كما اثبت علم النحو المقارن، وأنّ عدم معرفة النحاة العرب باللغات السامية هو الذي قادهم الى اعتبار هذه الميم عوضا عن حرف النداء .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٩٦ .

الحكم على هذا الاسلوب فصنفه بقوله: ''اللهم نداء''.

وفي تصنيف المنادى النكرة، يقدمها الخليل على شكل قاعدة، مشفوعة بالعلة، ويربطها بأصل القياس:

''وقال الخليل، رحمه الله: إذا أردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لان التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعِل بقبلُ وبعدُ''(١).

ومن الواضح أنه يقصد بالنكرة (النكرة غير المقصودة) لأنه جعل النكرة في مثل (يا رجل) معرفة بالنداء. وقد وضَّح ذلك المبرد بقوله: ''والفصل بين قولك: يا رجل أقبل .... وبين: يارجلاً أقبل.... أنك إذا ضممت، فانما تريد رجلا بعينه تشير اليه دون سائر أُمَّته، وإذا نصبت ونوّنت، فانما تقديره: يا واحدا ممن له هذا، الاسم''(٢).

ويوضح الخليل ذلك بقوله: ''لأن التنوين لحقها''. وقاس النكرة على المضاف. وعلة ذلك عنده، أنها طالت بالتنوين مثلما طال بالإضافة، ثم ربط ذلك بأصل النداء، فهو منصوب أو في محل نصب قياسا على قبلُ وبعدُ.

وعالج الخليل (الاسم المكرَّر في النداء) في مثل (٣): (يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. وقاس اقحام المكرّر فيه، على إقحام اللام في (لا أبا لك)، وعلى زيادة (التاء) في طلحة، وقد تقدم ذكر هذا في نصوص الخليل.

وقد تقدم كذلك، كيف عالج المنادى المضاف إلى ياء

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٩٩ .

(٢) المقتضب / ج٤ / ص ٢٠٦ .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٠٥ ، ٢٠٦، ٢٠٧ .

المتكلم، اذا حذفت الياء، وعوض عنها، في مثل: "يا أبهْ، ويا أبتِ، ويا ابتاهُ، ويا امتاهُ›› وعله التعويض عند الخليل لحفظ توازن الاسم: ‹‹وأرادوا الاّ يُخلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء››(١).

وقدم الخليل مع يونس جميع اللغات التي نُقلت عن العرب في المنادى المضاف إلى المضاف الى ياء المتكلم: ‹‹يا ابن أبي، يا ابن امي، يا ابن امَّ، يا ابن عمّ، يا ابن أمُّ، يا ابن عمُّ، يا ابن عمّا››: ‹‹وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل، رحمه الله، ويونس››(٢).

وفي باب ‹‹ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة: وذلك في الاستغاثة والتعجب›› وازن الخليل بين قولهم (يالَلعجبِ، وياللماءِ) وبين قولهم (ياعجباه، ويا بكراه) وقاس الزيادة والتعويض فيهما على الزيادة والتعويض في (جَحاجِحة وجَحاجيح) وعلى الزيادة والتعويض في (يمانٍ ويمني):

‹‹وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: ياعجباه ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبة ياء جحاجيح، وكما عاقبتِ الألفُ في يَمانٍ الياءَ في يَمنيّ››(٣).

وهكذا نجد الخليل ينتقل في تصنيفه، من الأصل إلى الفرع، ويصنّف فروع الباب معتمدا على لغة العرب، والأمثلة الدارجة في كلامهم، وموازنا بين المتشابه والمختلف من هذه الأمثلة، ويصدر احكاما كليّة يرتبط فيها الفرع بالاصل (٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١١٠ .

(٢) نفسه / ص ٢١٤ .

(٣) نفسه / ص ٢١٨ .

(٤) ولمزيد من الأمثلة في قياس التصنيف ، وفي أثر الخليل في تصنيف أبواب كتاب سيبويه انظر مثلا : باب الترخيم / ج٢ / ص/ ٢٣٩ ، وباب الاختصاص / ج٢/ ص (٢٣٠ - ٢٣٩) ، وابواب الندبة / ج٢ / ص (٢٢٠ - ٢٢١) .

وانظر كذلك : باب النفي بلا / ج٢/ ص (٢٧٤ - ٣٠٠) ، وباب الجزاء / ج٣/ ص ٥٦ - ١١٤ .

كان الخليل في قياسه هذا، يبوّب ويصنّف، وهو يعي ما يفعله. دليل ذلك أنّه في الابواب التي تقوم تراكيبها على الحروف مثل (باب الجزاء، وباب المضارع المنصوب) كان يختار حرفا مناسبا، يجعله أصلا لباقي الحروف، يتضمّن تركيبُه عموم الدلالة، التي يقوم عليها الباب، ويصنّف بقية الحروف لتؤديَ الدلالات الفرعية للباب:

''وزعم الخليل أنّ "إنْ" هي أم حروف الجزاء، فسألته: لمَ قلت ذلك؟ قال: من قِبَل أنّي أرى حروف الجزاء يتصرّفن فيكنّ استفهاما، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة ابدأ لا تفارق المجازاة''(١). وهذا يعني أنه درس الاحوال التي تتصرف فيها أسماء الشرط حينما تفارق الشرط، فدرسها في الاستفهام، وفي الاسم الموصول، وفي استعمالات بعضها ظروفا وغير ذلك من الاستعمالات، قبل أن يصنّفها في تراكيبها الشرطية. ووجد أن (إنْ) لا تستخدم إلا في الشرط فجعلها (أم الباب).

وكذلك جعل (أنْ) أمّ حروف النصب: ''وكان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتة إلا بـأنْ مضمرةً أو مظهرة''(٢). ومع أن المبرد كان يردّ هذا القول، ورأيُ المبرد هو الصواب، فيما أرى، إلا أنّ هذا النص، يؤيد أنّ الخليل كان يسعى إلى تبويب النحو وتصنيفه على أساس من القياس قائم، على فكرة الاصل والفرع.

ومن الأمثلة الواضحة، على أثر الخليل في تبويب الكتاب وتصنيفه، وأن هذا التصنيف كان قائما على القياس: ''باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل''(٣).

ويستعرض فيه سيبويه: الجزم (في جواب الامر، وفي جواب النهي، وفي جواب الاستفهام، وفي جواب التمني، وفي جواب

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣/ ٦٣-٦٤ .

(٢) المقتضب / ج٢ / ص ٦ .

(٣) كتاب سيبويه / ج٣ / ص (٩٣ - ٩٤) .

العرض)، ويمثل لذلك بأمثلة واضحة يسيرة ثم يقول: ''وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب: إن تأتِني آتِك، جعلوه معلقا بالأول... كما أنَّ إنْ تأتِني غيرُ مستغن عن آتِك'' ثم يبين أنّه يعتمد في تصنيفه هذا على قياس الخليل: ''وزعم الخليل أن هذه الأوائل [يعني جواب الأمر، وجواب النهي ... الخ] كلّها فيها معنى (إنْ) لذلك انجزم الجواب؛ لأنه اذا قال: ائتني آتِك، فهو: إن يكن منك إتيان آتِك .....''(١).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص (٩٣ ـ ٩٤).

ج : قياس المسائل

خير أسلوب لمعالجة مسائل القياس، أنْ تُدرس وتحلّل في أبوابها، لأنَّ كلَّ باب له مسائل، يرتبط بعضها ببعض، ويتمم بعضها بعضاً، بخاصة إذا كانت الأبواب النحويّة، قائمة في أساسها على القياس، كالنحو العربي، الذي قامت أبوابه على فكرة الأصل والفرع، فبعض مسائل الباب تمثّل الأصول وباقي المسائل فروع، فلا تستغني الفروع في توضيحها عن الأصول، ولا يكفي مجرد ذكر الأصل عن معرفة تفصيلات الباب وفروعه.

وقد تناولت في دراسة المنهج العام لقياس الخليل، وفي دراسة قياس التبويب والتصنيف عنده، ما يكفي من مسائل القياس التي تُبرز الأسلوب الكليّ في تناول الخليل للنحو. ولا بُدّ من تناول بعض المسائل بشكل مستقل، بهدف التحليل لإبراز خصائص هذا النوع من القياس عند الخليل .

ففي باب ''ما يُنصب في الألف'' ذكر سيبويه الأمثلة التالية: أعبدَ الله ضربته؟ ازيداً مررتَ به؟ اعمراً قتلت أخاه؟ اعمراً اشتريت له ثوباً؟'' وقال: ''وتفسيره: أنك تضمر فعلاً هذا تفسيره، إلاّ أنَّ النصب هو الذي يُختار مهنا، وهو حدُّ الكلام.... ومثل ذلك: أعبدَ الله كنت مثلَه، لأنَّ كنتَ فعل، والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله: ازيداً لست مثله؟ لأنَّه فعل، فصار بمنزلة قولك: ازيداً لقيت أخاه؟ وهو قول الخليل''(١) .

يرى الخليل، أنَّ ''زيداً'' ينتصب بعد همزة الاستفهام في هذه التراكيب، بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. فأصل

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

هذا التركيب في ذهن المتكلم (أو في البنية العميقة كما يقول المحدثون): ألقيت زيداً لقيت أخاه؟ أضربت عبد الله ضربته؟ أمررت بزيد مررت به؟ وهكذا في كل التراكيب واستدل الخليل على أن المحذوف هو الفعل، من خصائص همزة الاستفهام.

فقد أشار سيبويه، إلى أن حروف الاستفهام، لا يليها في الأصل إلا الفعل، وألف الاستفهام عنده، أصل حروف الاستفهام (١).

ويقيس الخليل، هنا تركيب الاشتغال، الذي يتضمن فعلا ناقصا: أزيداً كنت مثله؟ أزيداً لست مثله؟ على تركيب الاشتغال الذي يتضمن فعلا تاماً: أزيداً لقيت أخاه؟ وعلّة القياس عنده: أنّه فعلٌ مثلَه، ولذلك اكتسب الحكم الذي وجب للفعل التام، وقد تقدّم أن الخليل، قاس الفعل الناقص واسمه وخبره، على الفعل المتعدي وفاعله ومفعوله، واستدل بعلاقات الإعراب، أنه يعمل عمله: فكل منهما، يرفع الاسم الأول بعده، وينصب الثاني. وبقياس الفرع على الأصل فإنه في جملة الاشتغال التي تتضمن فعلا ناقصا، يقدّر فعلا مناسبا، ينصب الاسم بعد همزة الاستفهام، كما يقدّر في الجملة التي تتضمن فعلا تاماً.

ونلاحظ أن الخليل في قياسه هذا، يعتمد فكرة الأصل والفرع، ويعتمد الإسناد، ويعتمد فكرة العامل، ويعتمد فكرة الحذف والتقدير، بالإضافة الى أنه يعتمد دلالة التركيب، ودلالة مفرداته في الموازنة بين التراكيب.

وفي اعتقادي، أنّ أسلوب الخليل في معالجة هذا الباب، كان ناجحاً في تناول كلّ جوانبه، بالإضافة الى أنّه يتناسب مع أحدث الأساليب العلمية في معالجة التراكيب اللغوية (٢).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٩٨، ٩٩، وانظر: اوضح المسالك / ج٢ / ص ٩ / حاشية. وانظر المقتضب / ج٢ / ص ٧٦.

(٢) انظر: ظاهرة الحذف / ص ١٣.

ويعتمد الخليل في بعض أقيسته، على عمق النظر في تحليل أبنية التراكيب، وإبراز خصائصها الإسنادية:

''وأما ما يقبح أن تشركه المظهر، فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ اللّه، وأفعلُ وعبدُ اللّه،

وزعم الخليل أن هذا إنما قَبُح من قِبَل أنّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يُشرِك المظهرُ مضمراً يغيّر الفعلَ عن حالِه إذا بعُد عنه''(١).

فلا يجوز أنْ يُعطَف الاسم الظاهر، على ضمير الرفع المتّصل، أو المستتر، في مثل: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله. فهذه التراكيب لا تصلح مقاييس ثابتة عند الخليل، وعلّة ذلك عنده، عدم التجانس في أبنية التركيب، فالفعل (فعَلَ) بُني على السكون ليناسب ضمير الرفع المتحرك (تُ) فصار (فَعَلْتُ). وهذا صحيح في بناء هذا الفعل في طبيعة اللغة، لكنّ الفعل مع الاسم الظاهر يكون بناؤه على (فعَلَ). ويظهر عدم التجانس إذا مثلناه كما يلي:

(فَعَلْتُ وفَعَلَ عبدُ اللّه) فنكون قد عطفنا (شاركنا) بين (فعَلَ) المبني على الفتح (وفَعَلْ) المبني على السكون، وهما بناءان غيرُ متجانسين.

ومثل ذلك يُقال في: (أفعل أنا، ويفعلُ عبد الله) فلا يقال: أفعلُ عبدُ الله؛ لأنّ بناء الفعل لايجانسه، مثلما لا يقال: فَعَلْ لأنّ بناء الفعل لا يجانسه.

ولذلك أكّدُوا ضمير الرفع المتصل والمستتر، بضمير رفع منفصل ليستقيم البناء، كما جاء في قوله تعالى: ''اسكنْ أنت

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢/ ص ٣٧٨.

وزوجك الجنة'' (١).

ولمّا كان البناء لا يتغيّر مع ضمائر النصب، جاز العطف عليه دون حاجة إلى الفصل.

وقال سيبويه: ''وسألت الخليل، رحمه الله عن قول العرب: ولا سيّما زيدٍ، فزعم أنّه مثل : ولا مثلَ زيدٍ، وما لغو- وقال: ولا سيّما زيدٌ، كقولهم: دع ما زيدٌ، وكقوله: ''مثلاً ما بعوضةٌ'' (٢) فسِيّ في هذا الموضع بمنزلة (مثل) فمن ثمّ عملت فيه لا كما تعمل ربّ في (مثل): وذلك قوله: رُبَّ مثلِ زيدٍ.

وقال أبو محجن الثقفي:

وربَّ مثلِك في النّساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد متّعتُها بطَلاقِ'' (٣)

توصّل الخليل بالموازنة بين التركيب والدلالة، إلى أنّ (ما) في التركيب الأول زائدة (لغو) وأنها في الثاني اسم نكرة، وذلك باستخدام تراكيب التمثيل: (ولا سيّما زيدٍ = ولا مثلَ زيدٍ)، و (ما) زائدة. (ولا سيّما زيدٌ = دَعْ ما زيدٌ، مثلا ما بعوضةٌ) و (ما) اسم نكرة. (سِيّ = مثلَ) فاستنتج أن (سيّ) اسم لا النافية للجنس فقاس عمل (لا) في (سيّ) على عمل (ربَّ) في (مِثل). وعلّة القياس أن المعمول فيه نكرة في كلٍّ منهما. واستشهد على دخول ربَّ على النكرة (مثل) في بيت أبي محجن، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت (٤) في مكان آخر من الكتاب لبيان أنّ مجرور (ربّ) نكرة، لا يكتسب تعريفاً، حتى لو أضيف إلى معرفة، وأنّ كلمة (مثل) نكرة وإنْ أضيفت إلى معرفة. ولذلك كان اختيارُ الخليل لكلمة (مثل) لإبراز طبيعة اسم لا النافية للجنس: فهو نكرة لدلالته على عموم الجنس.

---

(١) سورة البقرة / آية ٣٥ . وأنظر أمثلة سيبويه / ج٢ / ص ٣٧٨ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٦ .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢/ ٢٨٦ .

(٤) انظر : كتاب سيبويه / ج١/ ص ٤٢٧ . والبيت غير مذكور في ديوان أبي محجن .

وهكذا وجدنا الخليل، يتناول ما في التراكيب من زيادة، وعمل، وإسناد. ووجدناه يقيسه على غيره، قياس تمثيل، أو قياس موازنة، لإبراز دقائق خصائصه. ونلاحظ أنّ العلة التي يستعملها علة نابعة من خصائص مفردات التركيب.

ولو حلّلنا الأمثلة التي قدمها الخليل، لوجدنا أنها تبرز دلالة الأبنية كما تقدم. ووظيفة عناصر التركيب النحوية، كما أشار إلى (ما) التي جاءت في محل جر مضاف إليه، وإلى الحذف الذي يُستنتج من حركات الإعراب التي اختارها، قوله: دع ما زيدٌ: يعني أن (زيد) بعد (ما) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). وهكذا يستطيع الخليل بالتمثيل والقياس أن يعالج كلّ خصائص التركيب.

وفي باب: ''ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الفعل'' قال سيبويه:

''وزعم الخليل أنه يجوز: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمٌ، إنما يريد شاةً بدرهم، ويجعل بدرهم خبراً للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كلّ رجلٍ وضيعته، في معنى مع، وزعم الخليل رحمه الله، أنه يجوز أن تقول: بعت الدار ذراعاً بدرهم، كما جاز له في الشاء، وزعم أنه يقول: بعت داري الذراعان بدرهم، وبعتُ البُرَّ القفيزانِ بدرهم، ولم يشبه هذا بقوله: فاه الى فيّ، لأن هذا بمنزلة المصادر التي تكون حالاً فيها الأمر، نحو قوله: لقيته كفاحاً، ونحو قوله: أرسلها العراكَ، وفعلت ذاك طاقتي''(١).

يقيس الخليل في هذا النص تركيب: بعتُ الشاء شاةً ودرهم على تركيب: كلّ رجلٍ وضيعتُه، ليبين أن (الواو) في التركيب

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ٣٩٣ .

الأول تؤدي دلالة الباء (بمعنى الباء) مثلما تؤدي (الواو) في الثاني دلالة مع (في معنى مع)، ورتب على ذلك حكماً، بأن كلمة (شاة) مرفوعة على أنها مبتدأ، و(ودرهم) التي بمعنى (بدرهم) في محل رفع خبر المبتدأ وقاس على هذا التركيب الذي توصل اليه بالقياس، تراكيب جديدة: (ذراعان بدرهم، القفيزان بدرهم).

ويشير الخليل في ختام هذا القياس، إلى أنه لا يجوز ان تقول بعت داري الذراعين بدرهم، فتجعل (الذراعين) حالاً، لأن الحال نكرة، ولا يجوز قياس هذا على: كلمته فاه إلى فيّ، أو: أرسلها العراك، لأن التعريف في هذه الكلمات بمنزلة التنكير، فمعنى (فاه الى فيّ) مشافهةً، ومعنى العراك مُعاركاً، وإنما دخلت الألف واللام مصادر محددة، وأضيفت بعض المصادر إلى الضمير، وكانت حالا لأنها تؤدي معنى النكرة، مثل: رجع فلانٌ عودَه على بدئه، وحمل عليه فاه الى فيّ، لأنّ هذا التركيب مما يؤدي معنى الحال (مشافهة) فهو نكرة في المعنى، فلا يقاس عليه (الذراعين)؛ لأن الألف واللام لا تدخل الأسماء لتؤدي بها دلالة (الحال)، كما دخلت تلك المصادر.

ومن أهم ما يلاحظ في النصّ، أنّ الخليل يقيس على الفرع الذي أثبت صحة تركيبه بالقياس، فهو يقيس (بعت الدار ذراعَ بدرهم، على: بعت الشاءَ شاة ودرهم، الذي قاسه على كل رجلٍ وضيعته. وهو بذلك يفتح الباب أمام علماء اللغة، ليتخذوا القياس وسيلة لتجديد اللغة، اعتماداً على العلاقات التركيبية والبنائية والدلالية للظاهرة التي يتعاملون معها. وهذه العلاقات هي التي كان الخليل يعتمدها في أقيسته وعلل القياس فيها.

وقياس الخليل هذا، له علاقة بأقيسة أخرى في أبواب

الكتاب، مما يؤيد شمولية النظرة عند الخليل، وكلية الفلسفة النحوية، التي انبثق منها قياسه، وهذه الأقيسة تتفرع كما تتفرع الاجزاء من الكل تماما كطبيعة اللغة العربية، التي تقوم على أصلين بسيطين هما الجملة الفعلية، والجملة الاسمية؛ يتفرع منهما مالا ينتهي من التراكيب والدلالات.

قال سيبويه: ((مررت بهم الجماءَ الغفير، والناس فيها الجماء الغفير، فهذا ينتصب كانتصاب العراك.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام))(١)

وذلك أن الخليل، رأى الحال نكرة في لفظه، ووجد الالفاظ معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، مثل: مررت به وحدَه، ومررت بهم خمستَهم: ((فزعم الخليل، رحمه الله، حيث مثّل نصب خمستهم ووحده، أنّه كقولك أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام))(٢).

فهو يلجأ إلى البنية العميقة، يلتمس أصل التركيب وأصل الدلالة في الذهن، ليصنّف هذه الألفاظ في بابها الصحيح، بما يتناسب مع الدلالة التي يُراد أن تؤديها.

ومن تداخل القياس في هذه المسألة، ما فسّره الخليل: ((فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضف، فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب نحو خمستهم بمنزلة طاقته وجهده ووحده وجعلوا الجماء الغفير بمنزلة العراك، وجعلوا قاطبة وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة، كقولك كفاحا ومكافحة وفجاءة . فجعلت هذه المصادر المعروفة

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٧٥ .

(٢) نفسه / ص ٣٧٤ .

البُنية كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكن وكما جعلوا سبحان الله ولبيك، بمنزلة حمداً وسقياً. فهذا تفسير الخليل رحمه الله وقوله'' (١).

ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

- فالأصل في الحال أن تكون نكرة في اللفظ والمعنى

- يقع المصدر في موقع الحال ويكون نكرة في اللفظ والمعنى، مثل كفاحا، مكافحة، وفجاءة.

- وقعت بعض المصادر في موقع الحال، وكانت نكرة في المعنى مع أنها معرفة في اللفظ، مثل: العراكَ، ومثل: طاقتَك، وجهدَك.

- وقعت بعض الأسماء في موقع الحال، وكانت نكرة في المعنى مع أنها معرفة في اللفظ، مثل: الجماءَ الغفير، ومثل: وحدَه. ويرى الخليل أن هذه الاسماء وتلك المصادر، تحوّلت من التنكير (في المعنى - في البنية العميقة) إلى التعريف اللفظي، في الكلام المنطوق (البنية السطحية) كما تحوَّلت أسماء الأفعال (عليك، ورويدك) (من الجار والمجرور) (ومن المصدر) إلى شكل اسم له دلالة الفعل. وكما تحوّلت المصادر من (تسبيحاً لله، وتلبيةً له) نكرة في البنية العميقة (قياسا على حمداً وسقياً المستعملة) إلى (سبحان الله، ولبيك) معرفة في اللفظ والشكل.

وهذا التحويل هو تفسير الخليل كما تقدَّم، وهو صورة من أدق صور القياس، التي توصّل إليها علم اللغة الحديث. وقول الخليل: ''تكلموا به على (نية) ما لا تدخله الالف واللام'' . وقوله : "فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به" (٢) . دليل

---

(١) كتاب سيبويه / ج١/ ص ٣٧٧ .

(٢) نفسه / ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

واضح على أنّه كان يعي علاقة الكلام المنطوق، بأصل الكلام في الذهن (البنية العميقة) . وعلى هذا الأساس يمكن أن نحمل أقيسته في الحذف، والزيادة، وإعادة الترتيب، إذ كان يوازن بين أصل الكلام في كلّ ذلك، ويمثّل له من الذهن، مستعملا تركيبه المأثور: "وإن لم يُتكلَّمْ بِه" فتعامل مع هذه الظواهر اللغوية، على أساس هذا التحويل الذي صار أساس التقعيد في علم اللغة الحديث (١) .

---

(١) أنظر : جوانب من نظرية النحو / ص (٣١ - ٣٣) .

موقف سيبويه من قياس النحويين غير الذين تقدّم ذكرهم

ذكر سيبويه في كتابه مجموعتين من هؤلاء النحويين، منهم من صرّح باسمه، كأبي الأسود الدؤلي، والأعرج، وابن مروان النحويّ، وهارون بن موسى، وأبي زيد، ومنهم من لمّح إليه بقوله: ''قال النحويون'' أو ''قال بعضهم'' أو ''قال ناس''.

ويلاحظ أنّه صرّح بأسماء المجموعة الأولى، ليستشهد (بأشعار) بعضهم، أو بما نسب إلى بعضهم من (قراءات)، أو بما نقله بعضهم من (لغة) العرب.

أمّا المجموعة الثانية ''النحويون'' فقد عرض ما نُسب إلى أصحابها من قضايا نحوية. ويبدو أنّ هذه القضايا لم تكن رأي عالم بعينه فيصرّح باسمه، أو أنّها قضايا نقلت عن السّلف ولم تنسب إلى أحد من العلماء، ولكنّها قناعات أو تساؤلات نحوية عامّة، انتقلت من التراث النحوي. وقد تناولها سيبويه بالتحليل والمناقشة: فأيّد بعضها وجعله ضمن القياس الصحيح، وردّ بعضها الآخر، وعدّه في القياس المستكره القبيح.

الشواهد الشعرية:

استشهد سيبويه بشعر أبي الأسود أربع مرّات: ففي باب ''الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول'' قال سيبويه: ''وتقول: كنّاهم، كما تقول ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدؤلي:

فإنْ لا يَكنْها أو تَكنْه فإنّه أَخُوهَا غَذَتْه أُمّه بِلِبَانِهَا''(١)

فهو يقيس (كان) على الأفعال التامة في تصرُّفها وعملها، وما يطرأ على جملتها من تقديم وتأخير؛ فقاس (كان) في العمل على (ظننت) فلا يجوز في كان الاقتصار على اسمها ''كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل''(٢). وقاس التقديم والتأخير في جملة (كان) على جملة: ضرب أخاك عبدُ الله: '' وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعلٌ مثلُه، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَب''(٣).

واستشهد ببيت أبي الأسود المذكور؛ ليبيّن أنّ (كان) يتصل بها ضمير خبرها (يكنها، تكنه) كما يتصل ضمير المفعول بالفعل (ضربه، يضربه).

وفي باب ''الأمر والنّهي'' استشهد سيبويه ببيت لأبي الأسود الدّؤلي فقال: ''وقال أبو الأسود الدؤلي'':

أميرانِ كانا آخياني كلاهما فَكُلاًّ جَزَاه اللّهُ عنّي بِمَا فَعل''(٤)

والشاهد فيه نصب (كلّ) بإضمار فعل يفسّره ما بعده (جزاه). وقد أراد سيبويه بالأمثلة والشواهد التي عرضها في هذا الباب، أن يربط (الأمر) والنّهي، والاستفهام، والدّعاء، بقياس واحد؛ لأنّ (الأصل) أن يبتدأ فيها جميعا بالفعل قبل الاسم:

''والأمر والنّهي يختار فيهما النّصب .... كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنّ الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أنْ يُبتدأ بالفعل قبل الاسم....

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٦ . وانظر : المقتضب / ج٣ / ص ٩٨ . وخزانة الادب / ج ٢ / ص ٤٢٦ وأبو الاسود الدؤلي / ص ١٤٧ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٥ .

(٣) نفسه / ص ٤٥ .

(٤) نفسه / ص ١٤٢ .

واعلم أنّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل ''دعاء'' لأنّه استعظم أن يقال: أمر أو نهي''.

فهذا القياس (قياس ترتيب) و(قياس عمل) و(قياس حذف) ترتّبت الحركة الاعرابية عليها جميعا.

فالأصل في هذه الأساليب اللغوية، أن يتقدّم الفعل على الاسم، ولكنّ الفعل (يحذف) فيها استغناء بالفعل المذكور بعده، فإذا انتصب الاسم، فإنّما ينتصب بالفعل المحذوف، والفعل المذكور تفسير له.

وفي باب ''اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع'' استشهد سيبويه بالبيت، الذي نسبه عيسى بن عمر، إلى أبي الأسود الدّؤلي:

فألفيتُه غيرَ مُستعتِبٍ ولا ذاكرِ اللّهَ إلاّ قليلا(١)

والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وقد عدّه سيبويه (اضطرارا): ''ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، ..... وهذا اضطرار''(٢).

وقد عرض سيبويه هذا البيت، ضمن الأمثلة والشواهد، التي عالج بها جوانب القياس، الذي بناه في أوّل الباب؛ فقد قاس اسم الفاعل في المعنى والعمل على الفعل المضارع:

''وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل: هذا يَضربُ زيدًا غدا ..... فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منَوّنا''(٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٦٩ ، وانظر ديوان أبي الاسود / ص ٢٩ .

(٢) نفسه / ص ١٦٩ .

(٣) نفسه / ١٦٤ .

وفي باب ''ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره'' استشهد سيبويه ببيت أبي الأسود:

إذا جئتُ بوّابًا لَهُ قالَ: مَرْحَبًا   ألا مَرحبٌ واديكَ غيرُ مَضيقِ(١)

والشاهد فيه قوله (مرحبًا) على تقدير فعل محذوف، وقوله (مرحبٌ) على تقدير مبتدأ محذوف.

وقد جعل سيبويه هذه المسألة، واحدة من ست مسائل ،عرضها في ستة تراكيب ،هي: ''وأخذتُه بدرهم فصاعدا، و: يا عبدَ الله، والنداء كله، و: منْ أنتَ زيدًا، و: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، و: إمّا لا فافعل كذا وكذا، وإنْ تأتِني فأهلَ الليل والنّهار، و: مرحبا، وأهلا''(٢)، ووجه الشبه بين هذه التراكيب أنّ الأسماء المنصوبة فيها محمولة على أفعال ''محذوفة'' لا تظهر في المنطوق، وقد صنّفها سيبويه (بقياس حذف) خاص؛ لأنّها لا تدل على أمر أو نهي ،كما دلّت التراكيب في (أقيسة الحذف) في الأبواب التي تقدمت هذا الباب.

وذكر الدكتور فوزي مسعود ،أنّ كتاب سيبويه حوى ''كثيرا من القول المنسوبة لأبي الأسود الدؤلي، وكان بعض هذه القول خاصّا بالمسائل النحوية''(٣) وهو ينسب مسألة (الضمير المتصل بعد لولا) إلى أبي الأسود ،اعتمادا على ما نقله عن أبن عبد ربّه في العقد الفريد .... ثمّ رتّب على ذلك حكما عاما على سيبويه ،وغيره من النحاة المتقدمين ،جاء فيه:

''والواضح ممّا سبق أنّ سيبويه وغيره من النحّاة كانوا يأخذون عن غيرهم، وينقلون منهم، ولا ينسبون ذلك لأهله

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٦٩ ، وانظر أبو الاسود الدؤلي / ص ٢٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٩٠ - ٢٩٥ .

(٣) سيبويه ، جامع النحو / ص ٩٧ - ٩٩ .

وذويه، وتلك عادة القدماء، ساعدهم على ذلك مذهب الحفظ عن شيوخهم»(١).

ويبدو لي أنّ الأدلة التي اعتمدها هذا الباحث، لا تقوى على إثبات الاستنتاج الذي توصّل إليه.

فقد جاء في النصّ الذي نقله عن ابن عبد ربّه: «وقال أبو الأسود: من العرب من يقول: لولاي لكان كذا وكذا»(٢).

فأبو الأسود عرض (لغة) بعض العرب الذين يسندون (لولا) إلى (ياء) المتكلم، ولم يعرض فيها رأيا نحويا. ولكن سيبويه فصّل هذه المسألة؛ فقاس (الضمير) بعد (لولا) على الاسم الظاهر، فالقياس أن يقع ضمير الرفع بعد لولا ؛لأنّ الاسم الظاهر بعدها مرفوع، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: «لولا أنتم لكنّا مؤمنين»(٣). وبعد أن عرض اللغة «وذلك: لولاك ولولاي» وأجازها، وإن لم تكن على القياس، عرض دليله في أنّ (الياء) و(الكاف) لا تكونان من ضمائر الرفع. ثمّ نسب كلّ ذلك إلى الخليل ويونس: «وهذا قول الخليل، رحمه الله ويونس»(٤).

فهل يقال بعد هذا، إنّ سيبويه ما كان ينسب الآراء إلى أهلها؟ وكيف يقال ذلك عن يونس، الذي كان مرجعا في نقل أخبار ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم من النحويين؟ وقد ظهر ذلك جليا في النصوص المنسوبة إليه في الكتاب كما تقدَّم.

وقد استشهد سيبويه ببيت من الشعر لـ(ابن مروان النحوي): (٥)

---

(١) سيبويه ، جامع النحو / ص ٩٧ - ٩٩ .

(٢) العقد الفريد / ج ٢/ ص ٣١٣ .

(٣) سورة سبأ / الآية ٣١ .

(٤) كتاب سيبويه ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٥) قال عبد السلام محمد هارون : الصواب أنّه مروان النحوي ، واعتمد ترجمته في معجم الادباء ، ج١٩/ ص ١٤٦ ، وبغية الوعاة / ج٢ / ص ٢٨٤ ، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنّه : " أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو" وانظر كتاب سيبويه / ج١ / ص ٩٧ .

أَلقَى الصحيفَةَ كي يخفِّفَ رحلَه والزّادَ حتى نعلِه ألقاها(١)

وقد وضّح ابن هشام أنّ هذا البيت «صالح ''للأقسام حتى'' الثلاثة.... فلك أن تخفض على معنى (إلى)، وأن تنصب على معنى (الواو) وأن ترفع على الابتداء.... وأنّ النصب من وجهين: أحدهما العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير''(٢).

وقد استشهد به سيبويه، ليربط (حتى، و: الواو، و: الفاء، و: ثمَّ، في قياس واحد: ''ومما يختار فيه النصب لينصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأوّل والآخر بمنزلة الواو والفاء وثمّ قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته --- وقد يحسن الجرّ في هذا كلّه، وهو عربي، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبدِ الله لقيته --- والرّفع جائز كما جاز في الواو وثمّ، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته''(٣).

القراءات القرآنية:

ذكر الأعرج (٤) في كتاب سيبويه ثلاث مرات: فقد استشهد سيبويه بقراءة الأعرج، ليعضد رأي الخليل في تابع المنادى المحلّى بأل(٥): ''وقال الخليل، رحمه الله: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنّما نصب لأنّ هذا كان من المواضع التي يردّ فيها الشيئ إلى أصله - فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنّضر. وقرأ الأعرج: ''يا جبال أوّبي معه والطيرُ''(٦) فرفع''.

وقد تقدّم أن عبد الله بن أبي إسحاق، قرأ هذه الآية بنصب (الطير)، وتبعه في ذلك عيسى بن عمر، وقد بيّن المبرّد أنّ تابع المنادى المحلّى، بأل إذا كان علماً مثل (الحارث) في قولنا: يا

---

(١) قال ياقوت في معجم الادباء / ج١٩ / ص ١٤٦: " سمعت بعض النحويين ينسب هذا البيت اليه، ولا أعلم من أمره غير هذا".

(٢) مغني اللبيب / ج١ / ص ١٣٩.

(٣) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٩٦ - ٩٧.

(٤) هو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج، تابعي جليل، أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عباس، توفي (١١٧)هـ وقيل: (١١٩)هـ. انظر ترجمته في غاية النهاية / ج١ / ص ٣٨١. وطبقات النحويين / ص ٢٦، وانباه الرواة / ج٢ / ص ١٧.

(٥) كتاب سيبويه / ج / ١٨٦ - ١٨٧.

(٦) سورة سبأ / الآية ١٠.

زيد والحارثُ ،فالوجه فيه الرفع، لأنَّ الألف واللام لا يحوّلان العلم عن علميته في (حارث). وإذا لم يكن التابع علماً مثل (الرجل) فالوجه فيه النصب، لأنَّ الألف واللام أفادت معنى، وهو معاقبة الإضافة، والمضاف واجب النصب، وكذلك ما كان بمنزلته. واختار المبرد النصب ؛لأنها قراءة العامة.(١)

وقد اختار الخليل وسيبويه قراءة الأعرج (الرفع)، واتخذاها مقياساً في المحلى بأل ،إذا كان معطوفاً على المنادى المفرد: ''ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل، رحمه الله: هو القياس''(٢).

وحجتهم أنّ: يا زيد والحارث بمنزلة: يا زيد ويا حارث. وترتب على ذلك جواز الرفع، مثلما أجاز أبو عمرو وعيسى ويونس والحضرمي النصب.

وهكذا كانت قراءة عبد الرحمن بن هرمز أصلاً ومقياساً اعتمده النحاة في توجيه القاعدة النحوية.

وفي باب ما تكون فيه ''أنّ بدلا من شيئٍ ليس بالآخر'' وذكر سيبويه قوله تعالى: ''وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنّها لكم''(٣). ليرتّب عليها قياساً، بأنّ المصدر المؤول يبدل من الاسم الظاهر قبله ،كما أبدل المصدر ''أنّها لكم'' من الاسم الظاهر (إحدى) الطائفتين ، قياساً على إبدال الاسم من الاسم في قوله: رأيت متاعك بعضَه.

وقوله في العنوان (ليس بآخر) يعني أنّ هذا البدل لا يكون بدلا مطابقاً، ولذلك كان البدل في التركيب الذي قاس عليه غير مطابق: (بعضَه).

---

(١) المقتضب / ج٤ / ص ٢١٢ - ٢١٣ ، ويقصد بقراءة العامة : قراءة جمهور القراء .

(٢) سيبويه / ج ٢/ ص ١٨٧ .

(٣) سورة الأنفال / الآية ٧ .

وعرض نوعا ثانيا، يكون فيه المصدر المؤول بدلا من المصدر المؤول المذكور قبله، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ''أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون''(١).

ويرى المبرّد أنّ المصدر المؤول في هذا كلّه: ''تكرير وتوكيد''(٢) وفي اعتقادي أنّ رأي سيبويه أرجح ؛لأنّ البدل أدقّ في أداء المعنى ،في مثل هذه التراكيب، خاصّة وأنّ البدل؛ هنا، لا يطابق المبدل منه.

واختتم سيبويه هذا الباب ،بقراءة الأعرج ،لقوله تعالى: ''إنّه من عمل منكم سوءا بجهالة ثمّ تاب من بعده، وأصلح فإنّه غفور رحيم''(٣) ليجعلها مقياسا لجواز كسر همزة إنّ في مثل هذا التركيب، وذلك لأنّها مسبوقة بشرط (من عمل).

ومن الواضح أنّ الخليل ،اعتمد قراءة الأعرج في تفسير كسر همزة إنّ في قوله تعالى: ''ألم يعلموا أنّه من يحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنم''(٤) بقوله: ''ولو قال: ''فإنّ'' كانت عربية جيّدة''(٥).

وقد وضّح الأخفش ذلك بقوله: ''فكسر الألف (يقصد همزة إنّ) لأنّ الفاء التي هي جواب المجازاة، وما بعدها مستأنف''(٦) أي أنّ جواب الشرط بعد الفاء يكون جملة تامة، ولا يصلح المصدر المؤول أن يكون جوابا للشرط بعد الفاء.

وبذلك كانت قراءة الأعرج، مقياسا لتوجيه القاعدة في هذا الباب.

---

(١) سورة المؤمنون / ص ٣٥ .

(٢) المقتضب / ج٢ / ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٣) سورة الانعام / الآية ٥٤ .

(٤) سورة التوبة / الآية ٦٣ .

(٥) كتاب سيبويه / ج٣ / ١٣٣ .

(٦) معاني القرآن / ج ٢ / ص ٣٣٤ . وقد جعل أبو حيان هذه القراءة من الشواذ : البحر المحيط ج٥/ ص ٦٥ .

وفي باب ((ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار)) أقام سيبويه على قراءة الأعرج، قياسا في المماثلة: ((وقال بعضهم عليهمو، أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء، وهو الميم، كما أنّه تقول في الإدغام ((مصدر)) فتقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال، وهي الزاي .... وزعم هارون أنها قراءة الأعرج وقراءة أهل مكة اليوم: ((حتى يصدر الرِّعاء)) بين الصاد والزاي))(١).

وذكر ابن جنّي أنّ قبيلة (كلب) تقلب السين والصاد زايا، فيقولون في (سقر: زقر) ويقولون: ((شاةٌ زَقْعاء في: صَقْعاء، وزِدق في: صِدق، ومزدرا في: مصدر))(٢).

وبذلك نجد أنّ قياس المماثلة، الذي أجراه بين الكسرة والياء في (عليهمو)، حملا على المماثلة بين الصاد والزاي في قراءة الأعرج، إنّما كان أصله من لغة قبيلة عربية، وأنّ اختيار الأعرج لهذه القراءة، كان سببا في إحياء تلك اللغة.

....

أمّا هارون بن موسى(٣) فقد اعتمد له سيبويه، فيما عثرت عليه، خمس روايات في القراءة؛ منها الرواية التي مرّ ذكرها عن الأعرج، أمّا الروايات الأربع الباقية فمنها روايتان في الإدغام، ومنها رواية في المضارع المنصوب بعد الفاء، والرواية الرابعة في إعراب (أيّهم) الموصولة على القياس.

وسميتها روايات؛ لأنّ هارون ينقل القراءة عن غيره، ولا يتبنى لنفسه قراءة منها.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ١٩٦ .

(٢) سرّ صناعة الاعراب / ج١ / ص ١٩٦ .

(٣) هو هارون بن موسى القارئ، الاعور النحوي . سمع من طاووس اليماني ، وثابت ، وروى عن أبي عمرو ابن العلاء ، وكان يهوديا فأسلم ، وطلب القراءة ، وهو أول من تتبع وجوه القرآن وألّفها ، وتتبع الشاذّ منها ، مات في حدود السبعين ومائة . انظر: غاية النهاية / ج٢/ ص ٣٤٨ ، وبغية الوعاة / ج٢ / ص ٣٢١ .

فقد استشهد سيبويه بالقراءة التي نقلها هارون، ليؤكد لغة من كانوا يقلبون الطاء صاداً، ويدغمونها في الصاد، في قولهم: مصّبر بدل مصطبر(١): ''وأراد بعضهم الادغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء، قلبوا الطاء صاداً، فقالوا: مصّبر، وحدثنا هارون أنّ بعضهم قرأ: ''فلا جناح عليهما أن يصّلحا بينهما صلحا''(٢).

وذكر قراءة الادغام الثانية، التي نقلها هارون: ''وحدثني الخليل وهارون أنّ ناساً يقولون: ''مردّفين''(٣) فيمن قال هذا، فإنّه يريد: مرتدفين''(٤). فقلب أهل هذه اللغة التاء دالاً، وأدغموها في الدال بعدها، ونتج عن ذلك أن تحركت الراء فضموها تبعاً لحركة الضمة قبلها. وهذا النوع من الادغام يسمّى المماثلة الرجعية، عند المحدثين، كما يسمّى الادغام في القراءة الأولى المماثلة التقدمية(٥)، لأنّ التأثير في الرجعيّة، يكون من الصوت اللاحق على السابق، وفي التقدميّة من السابق على اللاحق.

وفي ''باب الفاء''(٦) يستشهد سيبويه، بالقراءة التي رواها هارون، على أنّ التركيب: ''ودّ لو'' فيه دلالة النفي، لذلك انتصب الفعل المضارع في جوابه بعد الفاء: ''وتقول: ودّ لو تأتيه فتحدثَه، والرفع جيد على معنى التمني. ومثله قوله تعالى: ''ودّوا لو تدهن فيدهنون''(٧) وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف ''ودّ لو تدهن فيدهنوا''.

وبذلك نجد سيبويه، يقيس المثال الذي عرضه، على لغة الآية مع أنها ليست قراءة الجمهور(٨). وليثبت سيبويه أنّ القياس في (أيّ) الموصولة هو الاعراب استشهد بالقراءة التي نسبها هارون للكوفيين:

''وحدّثنا هارون أنّ ناساً وهم الكوفيون يقرءونها: ''ثمّ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٦٧ .

(٢) سورة النساء / الآية ١٢٨ ،وفي : القراءات الشاذة ، لابن خالويه / ص ٢٩ : " وقراءة الادغام هذه قراءة عاصم الجحدري " وفي : السبعة في القراءات / ص ٢٣٨ : " قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو : يصّلحا ، بفتح الياء والتشديد " فيجعلون بعد الصاد ألفا .

(٣) سورة الانفال / الآية ٩ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٤٤ . وانظر : الاصول في النحو / ج٣ / ص ٤٠٩ .

(٥) انظر : دراسة الصوت اللغوي / ص ٥ .

(٦) كتاب سيبويه / ج٣/ ص ٣٦ .

(٧) سورة القلم / الآية ٩ .

(٨) انظر : البحر المحيط /ج٨ / ص ٣٠٩ . وشرح: الكافية / ج ٢/ ص ٢٩٩.

لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيّهم أشد على الرحمن عُتِيًّا''(١)، وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: أمرر على أيّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنه تنزل (أيّا) ومَنْ منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام''(٢).

ونجد أنّ القياس الذي اعتمده سيبويه هذه المرة، هو قراءة منسوبة للكوفيين، والمقصود بالكوفيين هنا هم علماء القراءة من أهل الكوفة، ممّا يدل على أنّ مدرسة النحو واحدة، وأنّ منهجها كان واحدا.

وهذا يؤيد ما ذهبت إليه، من أنّ علم النحو، قام على نشأته وتأسيسه علماء القراءة، فكلّ الذين ذكر سيبويه أسماءهم في الكتاب، كانوا من القُرّاء(٣)، وهذا يفسّر كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم في الكتاب، وقلة الاستشهاد بالحديث الشريف.

وممّا يدلّ على أنّ منهج القرّاء هو الأساس، الذي قام عليه منهج النحاة، أنّ النحاة اعتمدوا المنقول عن العرب أساسا، في كلّ قياس بنوه، وكان هذا المنقول عن العرب، هدفا للنحاة من القرّاء يخرّجون على أساسه، ما اختلف في قراءاتهم؛ لأنّه وقر في أذهانهم أنّ معنى قوله صلى الله عليه وسلم: ''إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف''(٤) أنّ القرآن الكريم نزل ''بلغة كلّ حيّ من أحياء العرب''(٥). ولذلك وجدناهم يعنون بالرّحلة، في طلب هذه اللغات، في أرجاء بلاد العرب الخلّص، يجمعون لغاتهم، ويصنّفونها حسب كثرة ورودها أو قلتها، ويضعون للمطّرد منها الأقيسة التي تضبطها، ولا يهملون شيئا ممّا ندّ عن ذلك، بل يحفظونه كما هو، وإن لم يسمحوا بالقياس عليه.

وممّا يؤكّد هذا، أنّ العلماء حينما توجهوا إلى علم آخر،

---

(١) سورة مريم / الآية ٦٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٩٩ .

(٣) ما عدا مروان النحوي الذي لم أعثر على ترجمة وافية لحياته وعلمه . انظر : معجم الأدباء / ج٩ / ص ١٤٦ .

(٤) القراءات وأثرها في علوم العربية / ج١ / ص ١٧ .

(٥) نفسه / ص ١٧ .

ليست علاقته بالقراءة علاقة النحو، وجدناهم يكثرون من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ فالخليل بن أحمد لم يَذكُرْ، فيما أعلم، حديثا واحدا في كتاب سيبويه، في حين نجده يستشهد بالأحاديث بلا حدود في كتاب العين(١).

....

اللغة

وقد سمّى سيبويه في هذه المجموعة، عالما لغويا هو (أبو زيد الأنصاري، نقل لغة عنه في النَّسَب، وأخرى في تبادل الدلالة بين حروف الجَرّ.

ففي باب ''الاضافة إلى الجمع'' عرض سيبويه القاعدة الأولى: ''اعلم أنّه إذا أضفت إلى الجمع أبداً، أنّه توقع الاضافة على واحده.''(٢) واعتمد على قول العرب، وأمثلة الخليل فجعلها مقياسا: ''لو أضفت الى مساجد قلت: مَسجِدِيّ، وإن أضفت الى الجُمَع، قلت: جُمَعِيّ.... فكذلك ذا وأشباهه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب''(٣).

ورتّب سيبويه قياسا فرعيّا على القياس الأول، حينما عرض قاعدة ''اسم الجمع'' معتمدا على كلام العرب، الذي نقله عن ''أبي زيد'' وعلى المسموع الدارج من كلام العرب: ''وتقول في الإضافة الى نَفَر: نَفَرِيّ لأن نَفَر بمنزلة حَجَر لم يكسّر له واحد، وإن كان فيه معنى الجمع.....وقال ''أبو زيد'': النِّسبة إلى محاسن محاسنيّ، لأنّه لا واحد له، فصار بمنزلة نفر''(٤). فهو يقيس (محاسن) على (نفر) لأنّ كلا منهما فيه

---

(١) انظر مثلا كتاب العين / ج٨ / ص: ١٢، ٢٩، ٣١، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ١١٦، ١٢٠، ١٤٣، ١٥١، ١٦٤، ١٦٦، ٢٠٠، ٣٢٠، ٣٢٣، وغيرها.

(٢) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٧٨.

(٣) نفسه / ص ٣٧٨.

(٤) كتاب سيبويه / ج ٣ / ٣٧٨ - ٣٧٩. نفسه / ص ٣٧٨ - ٣٧٩

معنى الجمع، وليس له مفرد من لفظه، ولذلك يُنسب إليه على لفظه فيعاملُ معاملة المفرد.

ويلاحظ أن أبا زيد يقيس (النسبة الى محاسن محاسنيّ، فصار بمنزلة: نفر) ويعلل: ((لأنه لا واحد له)) وقد اعتمد سيبويه قياسه، لأنه يتناسب مع كلام العرب، ومع أقيسة العلماء السابقين، وبالتالي فإنه يثبت صحة القياس، الذي اعتمده سيبويه.

ونقل سيبويه عن أبي زيد أنّ ناسا من العرب يستعملون حرفا ليؤدّي دلالة حرف آخر في التركيب:

((قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها))(١). وقد اعتمد سيبويه هذه الرواية لأنّ ما نقله ((الثقة)) عن العرب يعتمد كما هو.

واعتقد أن ((أبا عمرو)) الذي أسس عليه سيبويه هذه الرواية، هو أبو عمرو الشيباني الكوفي (٢). ذلك لأنّ أُبا عمرو بن العلاء شيخُ أبي زيد، ولم يذكر، فيما أعلم، أنّه روى عن أبي زيد. وقد صنّف ابن الجزري أبا عمرو الشيباني(٣)، وأبا زيد (٤) الأنصاري مع القراء وهذا يؤيد ما ذهبت إليه: بأن منهج القرّاء، وما اتّسم به من أمانة ودقّة، هو الأساس الذي بنى عليه النحويون منهجهم، لأن الذين أسسوا أقيسة النحو كانوا من القرّاء، لا فرق في ذلك بين قرّاء الكوفة، وقراء البصرة.

... ...

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٢٢٦ .

(٢) هو اسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني . كوفيّ نزل بغداد ، له كتب كثيرة في اللغة ، منها (النوادر) و(الحروف الذي لقبه بالجيم) بلغ مائة سنة وعشر سنين ، وقيل : مائة وثماني عشرة ، وتوفي سنة ست أو خمس ومائتين ، انظر : انباه الرواة / ج١ / ص ٢٥٦ - ٢٦٥ .

(٣) غاية النهاية / ج ١ / ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) نفسه / ص ٣٠٥ ، وقال فيه : " أبو زيد الانصاري النحوي ... وروى القراءة عن المفضل ، وعن عاصم وعن أبي عمرو بن العلاء ... مات سنة خمس عشرة ومائتين بالبصرة ، عن أربع ، أو خمس وتسعين سنة " .

التحـــويـــون :

عــرض سيبـــويـــه أقيســـة لجماعــة مــن النحويين، لــم يــذكــر أسماءهــم، ويقصـــد بهــم جمهــور النحـــوييـــن فــي بعــض النصــوص، ويبــدو أنّ هــذا كـــان متّبعــا قبــل سيبـــويــــه، فقـــد: ''قـــال الخليـــل: لو كنــت محقّــراً هـــذه الأسماء، لا أحـــذف منهـــا شيئـــاً) كمـــا قـــال بعــض النحــوييـــن، لقلـــت : سُفيرِجِــل كمــا ترى، حتـــى يصيـــر بزنـــه دنينيـــر، فهـــذا أقـــرب، وإن لـــم يكـــن مـــن كـــلام العـــرب''(١).

فالخليـــل ينســـب إلـــى هـــؤلاء النحـــوييـــن قيـــاســـا فـــي الحـــذف، يلتـــزمـــون فيـــه كـــلام العـــرب، وهـــو يقتـــرح قيـــاســـا، يعتمـــد فيـــه الأوزان القياسيّـــة، وإن خالفـــت الكلمـــة المقيســـة كـــلام العـــرب . ومنـــرى أنّ سيبـــويـــه يرفـــض بشـــدّة كـــلّ قيـــاس، لا يكـــون فيـــه كـــلام العـــرب، هـــو الأصـــل الـــذي يقـــاس عليـــه.

ولـــذلـــك نجـــده يرفـــض ''قيـــاس الترتيـــب'' الـــذي نسبـــه إلـــى جمـــاعـــة مـــن النحـــوييـــن، لأنهـــم قـــدّمـــوا ضميـــر الغـــائـــب ،علـــى ضميـــر المتكلّـــم، وعلـــى ضميـــر المخاطـــب ،إذا تعـــدى إليهـــا الفعـــل، فـــي مثـــل قولهـــم: ''أعطـــا هـــونـــي، وأعطـــا هـــوك، فإنمـــا هـــو شـــيء قـــاســـوه، لـــم تكلّـــم بـــه العـــرب، ووضعـــوا الكـــلام فـــي غيـــر موضعـــه، وكـــان قيـــاس هـــذا لـــو تكلّـــم بـــه العـــرب كـــان هيّنـــاً''(٢).

فهـــو يعتمـــد قـــول العـــرب: ''أعطيتُكَه، وأعطـــاكَهُ'' ويعتمـــد فـــي كـــل ذلـــك قـــولـــه عزوجـــلّ ''أنلزمكموهـــا وأنتـــم لهـــا كارهـــون'' (٣). وهـــو يـــؤكّـــد القيـــاس فـــي هـــذا للنحـــوييـــن ،ويعـــدّه قيـــاســـا قبيحـــا: ''فقـــال: قـــد أعطاهـــونـــي، فهـــو قبيـــح، لا تَكلَّـــمُ بـــه العـــرب، ولكـــن النحـــوييـــن قـــاســـوه''(٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤١٨ .

(٢) نفسه / ج٢ / ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٣) سورة هود / الآية ٢٨ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٦٣ .

ومن الأقيسة التي وصفها سيبويه بالقبح، قول النحويين: تبًا لك وويحًا: ''هذا باب استكرهه النحويين، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعت العرب''(١) ووجه القبح فيه أنهم استخدموا (ويح) استخدام (تبّ): ''ولا تشبههما، لأن (تبًا) تستغني عن (لك) ولا تستغني ويح عنها'' (٢) فهو قياس حذف قبيح لأنه لا يتفق مع استعمال العرب.

وقد استكره سيبويه قياس النحويين الذين جعلوا (ضمير الفصل) صفة: ''وقد زعم ناس أن (هو) ها هنا صفة، فكيف يكون صفه وليس من الدنيا عربيّ يجعلها هاهنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررتُ بعبدِ الله هو نفسِه، و(هو) هاهنا مستكرهه لا يتكلم بها العرب'' (٣).

وهو يتناول قياس النحويين من ثلاثة جوانب: موافقته لكلام العرب قبل كل شيء، وإجماع النحويين عليه، وطبيعة التركيب الذي ينتمي إليه، ويحلّل التركيب المعروض، على هذا الأساس.

ضمير الفصل لا يقع صفة في هذا الموضع، واحتجّ على ذلك بقولهم، إن كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين، فاللام لا تدخل على الصفه في هذا الموضع، ولو صح ذلك الجاز: إن كان زيدٌ للظريفَ عاقلاً، ولا ينسى أن يقرن إجماع النحويين بالمسموع المنقول من كلام العرب: ''والعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون'' (٤).

وقد رفض سيبويه قياس بعض النحاة، وعدّه رديئًا، وذلك لأنهم جعلوا ضمائر الجر تقع في موضع المرفوع، في قولهم: لولاي:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٣٤ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٤ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٣٩٠ .

(٤) نفسه / ص ٣٩١ .

ولولاك: ''وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع.. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر''(١).

وحجة سيبويه، أن الاسم الظاهر بعد لولا مرفوع، والقياس أن يقع في موضعه (ضمير رفع) وجعل مقياس ذلك، قوله تعالى: ''لولا أنتم لكنا مؤمنين'' فإذا وقعت (الياء) و(الكاف) بعد لولا: لولاك، ولولاي، فهما في موضع جر، لأنهما ''لا تكونان علامة مضمر مرفوع'' وهذا لا يعني أن ضمائر الجر، لا تقع في موقع المرفوع في غير هذا، ولذلك استنتج أن هذا الاسم حينما أضمر كان مجرورا، ولذلك وقعت موقعه ضمائر الجر ''وقال الاخفش، وهو رأي الفرّاء ايضا: الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع'' (٢).

ومن الواضح أن الاخفش والفراء، اعتمدا رأي النحويين الذي أشار إليه سيبويه، ولكن سيبويه رفضه؛ لأنه قياس لا يطرد في كلام العرب، وليس لهذا الاستعمال دليل، ففي حين أننا نجد ضمائر الرفع ،تقع في موضع الاسم الظاهر المرفوع، فإننا لا نجد ضمائر الجر، تقع في موضع المرفوع في غير هذا الاستعمال، مما يدل على أنها في موضع مجرور مضمر، ولذلك فهي في محل جر، عند سيبويه، وهو رأي شيخيه يونس والخليل (٣).

وأما المبرّد فانه يرفض كلَّ هذا القياس، ويقول: ''ان هذا خطأ، لا يجوز إلاَّ أن تقول: لولا أنت، كما قال تعالى: ''لولا أنتم لكنا مؤمنين'' (٤).

وفي اعتقادي أنه لا يجوز رفض هذه اللغة، وقد ثبتت عن العرب، وفي ذلك يقول السيرافي: ''ما كان لأبي العباس أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب'' وهو بذلك

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٧٦ .

(٢) نفسه / حاشية ص ٣٧٤ .

(٣) نفسه / ص ٣٧٤ . وانظر المقتضب / ج٣ / حاشية ص ٢٧٣.

(٤) الكامل / ج٣ / ص ٣٤٥ .

يشير إلى بيت يزيد بن الحكم (١):

وكَمْ مَوطِنٍ لولايَ طِحتَ كَمَا هَوى ... بأجرامِهِ من قُلَّةِ النّيقِ مُنهَوِي

ولا أرى أن تكون (الياء والكاف) في محل جر، كما ذهب سيبويه، لأننا نجد الاسم الظاهر بعد لولا مرفوعا، والأولى أن نقيس على الاسم الظاهر، كما فعل سيبويه في قياس ضمير الرفع على الاسم الظاهر بعد لولا، أما البنيه العميقة، فليس شرطا أن يكون ما فيها ،مطابقا في مواصفاته التركيبية والبنائية للاسم الظاهر، لذلك فلا يصح أن نفترض أن الاسم بعد لولا حينما حذف فهو مجرور، وبذلك فإنني أؤيد ما ذهب اليه الأخفش والفراء وجماعة النحويين ،الذين سبقوهم، بأن هذه الضمائر وأن كانت ضمائر جَرٍّ، إلا أنها "هنا" وقعت في موضع رفع .

ومن الأقيسة التي نسبها للنحويين قولهم: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد، وقد قاس هذا التركيب في (الرداءة) بقولهم: ويل لهم وتبّ.

و (تبأ) تستغني عن (لك) إذا نصبتها، لأنك حينئذ تكون قد قطعتها عما قبلها، وهي في التركيب المذكور معطوفة على ما قبلها محمولة عليه، وكذلك (العبيد) في التركيب الأول عطفها على الاول فحملها على ما حمل عليه المصدر، لكن المصدر يختلف في أنك تقدّر له ناصبا من لفظه أو معناه، واسم الذات ليس كذلك: ''لأن ما ذكرت لك في هذا الباب أسماء والاسماء لا تجري مجري المصادر''(٢).

وفي ذلك يقول سيبويه:'' فقال النحويون: أما العلمَ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٧٤ ، وانظر الخصائص / ج٢ / ص ١٥٩ ، والمنصف / ج ٢ / ص ٧٢
وجاء فيه : " منهوى : مطاوع هوى ... وانما بنى من هوى وغوى منفعلا لضرورة الشعر".

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٨٨ .

والعبيدَ فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح؛ لأنّك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبُث إذ أجري غير المصدر كالمصدر، شبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتبٌّ'' (١).

وإذا أنعمنا النظر في النص، وجدنا أنّ هذا القياس، والحكم عليه بالقبح والرداءة كان رأي جمهور النحاة، قبل سيبويه؛ دليل ذلك قوله: ''شبهوه في الرداءة بما هو مثله: ويلٌ لهم وتبٌّ'' وقد اعتمده سيبويه وأيّده بالتحليل والتمثيل.

وقد عرض سيبويه للنحويين ''قياس تصنيف''، ولكنه حكم عليه بأنه قياس غير مستقيم: '' وأما قول النحويين: يجازي بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قبل أنه تجازي بإنْ وبحيثما وإذما، ولا يستقيم بهن الاستفهام''(٢).

هذا النص، فيما أرى، يشير إلى مراحل الاستقراء التي مرّت بها الظاهرة النحوية، فقد وجد هؤلاء النحاة أنّ (مَنْ) و(مَا) و(مَتَى) و(أين) و(أيّ) وهي تشمل العاقل وغير العاقل، والزمان والمكان، ووجدوا أنها تستعمل في الشرط فتكون أسماء شرط، مثلما تستعمل في الاستفهام، فوضعوا لذلك قياسا وضعوا له قاعدة عامّة، مع أن استقراءهم كان ناقصا، وقد استجدّت لدى سيبويه معلوماتٌ كثيرة، ممّا نقله عن شيوخه، أو توصّل إليه بنفسه، ممّا مكّنه من تعديل هذا القياس (غير المستقيم، فجعله كما يلي: ''ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام. ألا ترى أنّك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول: ليس الفعل في الجزاء بصلةٍ لما قبله، كما أنّه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله''(٣).

فقد وجد سيبويه أن بعض أدوات الاستفهام لا تصلح، للشرط،

---

(١) كتاب سيبويه / ص ٣٨٩ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٥٩ .

(٣) نفسه / ج٣ / ص ٥٩ .

وذلك مثل (كم، وكيف، وهل، والهمزة) ووجد كذلك أن بعض أدوات الشرط لا يُستفهم بها، مثل (إنْ وحيثما، وإذما) فلا يستقيم أن تعمّم القاعدة في قياس أدوات الشرط، على أدوات الاستفهام، كما فعل قدامى النحويين.

و لكنَّ وجهَ الشَّبه بين الشرط والاستفهام، يكمن في طبيعة الارتباط والاسناد في التركيبين؛ فالفعل بعد أدوات الشرط، لا يتعلق بما قبل أدوات الشرط، وإنما يرتبط بها ويكون صلة لها، لا صلة لما قبله وكذلك الأفعال بعد أدوات الاستفهام ليس لها ارتباط بما قبل أدوات الاستفهام، وإنما ترتبط بالأداة نفسها، فتتمّ بها دلالة الاستفهام.

وسيبويه في هذا المقام، يريد أن يميّز أدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، من أدوات العطف، التي تربط ما بعدها بما قبلها. ومما يقوّي هذا عندي، أنَّ سيبويه جعل ((باب الجزاء)) بعد باب ((الحروف التي تُشرِك؛ وهي الواو، والفاء، وثم، وأو))(١).

وقد اكتفى ابن السراج في هذا الصدد بقوله: ((اعلم أن الفعل في الجزاء ليس بعلة لما قبله، كما أنّه في حروف الاستفهام ليس بعلة لما قبله))(٢) وهذا لا يعدو أن يكون إعادة للقياس، الذي عرضه سيبويه في النص المتقدّم.

واذا كان سيبويه يعُدُّ بعض الاقيسة مستكرها رديئا، أو قبيحا، فإن هذا لا يعني أنّه يتعصّب لمذهب معين، أو ينحاز إلى فئة من العلماء دون فئة، وإنما هو حكم، يصف به القياس، دون النظر إلى صاحبه، وخير دليل على ذلك، أنّه كان يصف بعض أقيسة الخليل بأنها لَحَن، وانّه في بعض النصوص، يَرُدُّ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥٢.

( ) الاصول في النحو / ج٢ / ص ١٦٠ .

قياس الخليل، وقياس يونس، ويسكت على قياس هؤلاء النحويين، مما يدل على أنه يستحسنه، فقد جعل الخليل (أيّهم) مرفوعا على الحكاية في: اضرب أيُّهم أفضلُ، وأما يونس فقد قاسه على قولهم اشهد إنّك لمنطلق؛ أي أن الفعل (اضرب) معلق عن العمل مثل الفعل (اشهد)، قال سيبويه:

''وتفسير الخليل، رحمه الله ذلك الأول بعيد... وأما قول يونس فلا يشبه: أشهد إنك لمنطلق... وأما غيرهما فيقول: اضرب أيّا أفضلُ، ويقيس ذا على الذي، وما أشبهه من كلام العرب، ويسلّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك؛ يعني: أيُّهم، وأجروا أيّاً على القياس''(١).

فالقياس في (أيّ) النصب في هذه الجملة، كما قال هؤلاء النحويون، ذلك لأن (أيّ) معربة في كل أحوالها، وقد عدَّ هؤلاء النحويون هذه الجملة لغة تحفظ كما هي، ولكن سيبويه قدَّم لها قياسا، فهي عنده موصولة، والضمة فيها (أيُّهم) حركة بناء، قياسا على حركة الفتحة في (خمسةَ عشرَ)، وسبب البناء أنها خالفت أساليب استعمالها المألوفة، حينما حذف صدر صلتها فالتقدير: اضرب أيُّهم هو أفضلُ: ''وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضلَ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ... ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلا ... وذلك أنّه لا يكاد عربي يقول: اضرب من أفضل، حتى يدخل هو... وأما الذين نصبوا فقاسوه''.

ثم يختتم سيبويه هذه المسألة، بعرض قاعدة في القياس، لا يجيز فيها القياس على الشاذ، ويمثل لبعض التراكيب الشاذة التي لا ينبغي القياس عليها: ''ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنّك لا تقيس على: أمسِ امسك، ولا

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٢) نفسه / ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

على: أتقولُ أيقول، ولا مانع أمثله القول، ولا على: الآنَ آنسه. واشباه هذا كثير''(١).

ويجعل سيبويه رأي هؤلاء النحويين، في بعض المسائل هو القياس، ويرتّب عليه قياس حذف؛ ويعلّل للحذف، بأن ما بقي من الكلام يدلّ عليه: ''وقال ولكنه حذف (٢) استخفافا، لأنّ ما أبقوا دليل على ما ألقوا، فهو بمنزلة: خامسِ خمسةٍ''(٢).

ومما يشير إلى وجود نفر من العلماء، يُعتدُّ بنحوهم، ويوثق بآرائهم، غير الخليل ويونس وعيسى، ممن كان يتّصل بهم سيبويه، قوله: ''هذا قول يونس والخليل، ومن رأينا من العلماء ... إلا في قول عيسى''(٤).

ومع أنّه كان يختار قياسا مختلفا عن قياسهم، فانه يذكر قياسهم ولا ينكره: ''فإذا سمّيت رجلا بـ(رجلين) فان أقيسه وأجوده ان تقول: هذا رجلانِ ... ومثل ذلك قول العرب: هذه قِنّسرونَ ... ومن النحويين من يقول: هذا رجلانُ، يعامله معاملة عثمانَ''.

وفي اعتقادي، أنّ قياس النحويين أدقّ؛ وذلك لأنّ هذا العَلَم وان كان بلفظ المثنّى أو الجمع، فانه في حقيقته مفرد، ولكنّه يعامَل معاملة الممنوع من الصرف، لأنّه تغيّر في الشكل إلى لفظ المثنى أو الجمع.

بل إن سيبويه، نسب إلى هؤلاء النحويين (قياس تصنيف) الباب بأكمله: ''هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجىء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو يسميه

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٠٢ .

(٢) اشارة الى قوله في أول النص : " ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر ، وحادى أحد عشر . وكان القياس أن تقول : حادى عشر احد عشر " .

(٣) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٨٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٣٢ .

النحويون: التصريف والفعل''(١).

فسيبويه يصرّح بأن النحويين قبله، وضعوا قاعدة في قياس التصنيف، معتمدين على عدد الحروف الأصلية للكلمة، ووزنها، فصنّفوا الأسماء والصفات، والأفعال الثلاثية والرباعية، الأصلية والمزيدة، حسب أوزانها، وقاسوا المعتلّ منها على نظيره من غير المعتل.

وتدل كثرة الأوزان التي عرضها سيبويه، في هذا الباب وفروعه، على أنّ هذا الباب عَمَل جماعي، يضيق به جُهد عالم بمفرده، فهو تحصيل أجيال متتالية، وجهود متكاملة، ودراسات بنى فيها اللاحق على ما أسسه السابق.

وهذا الباب يذكرنا بنصّ عبد الله بن ابي اسحاق، الذي فصّل فيه القول على أصل الكلام (فَعْل) وحروف الزيادة، مما يؤكد أنّ هذا النص، وما تلاه من نصوص مكتوبة، أو مسموعة، كانت لبنات الأساس، التي أقام عليها سيبويه، هذا الباب.

وقد قام سيبويه في هذا الباب، بعملية إحصائية، غاية في الدّقة إذ قَدّم توائم بأوزان الأسماء، والصفات، والأفعال العربية، في محاولة، لاستقصاء كل أنماط مفردات العربية، واستقراء أمثلتها، يدل على ذلك ما كان يذكره عن كل نمط يصنفه، كقوله:

''وليس في الكلام (فاعَيْلٌ) ولا (فاعِيلٌ) ولا (فاعَوْلٌ) ولا (فاعَلاءٌ) ولا شيءٌ من هذا النحو لم نذكره''(٢).

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٢٤٢ .

(٢) نفسه / ص ٢٥٠ .

وقوله: ''ويكون على (فعاييلّ) نحو: كراييس. ولا نعلمه جاء وصفاً''(١).

وقوله: ''ويكون على (فُعاعيل) وهو قليل في الكلام، قالوا: ماءٌ سُخاخينٌ، صفة. ولا نعلم في الكلام غيرَه'' (٢).

وقوله: ''وليس في الكلام شيءٌ على (فُعالّيّ) ولا (فَعالّي) إلا للجمع، ولا شيء من هذا لم نذكره. يَعني أن (فِعالّى) ليس في الكلام البتة'' (٣).

ومما يدل على أن سيبويه، كان يقوم بتصنيف علمي دقيق، اشارته إلى أنّ تفصيل القول على بعض الأنماط، سيأتي في موضعه المخصص له: ''وسنذكر الاشهيباب ونحوه في موضعه إن شاء الله'' (٤).

وقد يُحيل القارئَ إلى ما تقدَّم ذكرُه من هذه الأنماط: ''وقد بيَّن لحاقها للتأنيث، وقد بُيِّن ما لحقته أولاً خامسة فيما مضى'' (٥).

ومما يدلُّ على أنَّه بصدد عمليّة إحصائية دقيقة، قوله: ''وليس في الكلام (مِفْعَل) ولا شيء من هذا النحو لم نذكره''(٦)، وقوله: ''وليس في الكلام (فَوْعَل) ولا (فُوعَل) ولا شيء من هذا النحو لم نذكره. وقد بيَّنا ما لحقته ثانية فيما مضى بتمثيل بنائه''(٧). وقوله في نهاية فرع من فروع هذا الباب: ''ولا نعلم أنَّه جاء في الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدة وغير مزيدة سوى ما ذكرنا'' (٨)، ويقول في نهاية فرعٍ آخرَ من فروع هذا الباب: ''فهذا جميع بنات الأربعة مزيدةً وغيرَ مزيدة، وقد بيّنا المصدر مع المصادر بنات

---

(١) كتاب سيبويه / ص ٢٥٣ .

(٢) نفسه / ص ٢٥٤ .

(٣) نفسه / ص ٢٥٥ .

(٤) نفسه / ج٤ / ص ٢٦٥ .

(٥) نفسه / ٢٧٢

(٦) نفسه / ص ٢٧٣

(٧) نفسه / ص ٢٧٤

(٨) نفسه / ص ٢٧٨ .

الثلاثة. ولا نعلم أنّه جاء شيء من الأسماء والوصف مزيداً وغير مزيد إلا وقد ذكرناه، وبيّن شركةَ الزوائد وغيرُ الشركة في الفصل، كما بيّن في بنات الثلاثة''(١).

وقد خصّص سيبويه أبواباً كاملة، لتوضيح (القياس على النظير) الذي نسب نشأته للنحويين المتقدمين، وذلك مثل: ''هذا باب ما قيس من المعتلّ من بنات الياء والواو، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتلّ''(٢) ومثل: ''هذا ما رقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم تجيءْ في الكلام إلا نظيره من غيره''(٣).

... ...

ونجد سيبويه، يفسّر بعض المصطلحات النحوية، التي نقلها عن النحويين، مثل مصطلح (الصفة) في قوله: ''واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قِبَل أنك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدَّث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماءٌ تُعطَفُ عليها، تعمّ وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحليَةٌ كالطويل، أو قرابة نحو أخيك وصاحبِك وما أشبه ذلك، او نحو الأسماء المبهمة، ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه، فلذلك قال النحويون: صفة، وذلك قولك: مررت بهم كلّهم''(٤).

فقد ذكر النحويون قبله أن لفظ التوكيد المعنوي (كلّهم) صفة للضمير قبلها، والضمائر لا تكون موصوفة، والتعليل البسيط لذلك أنّنا لانضمر إلاّ إذا عرف المخاطب على مَنْ يعود الضمير، وبيّن سيبويه أن ألفاظ التوكيد، التي تأتي بعد الضمائر لا تكون صفات، لأنّها ليست (حلية، ولا قرابة، ولا إشارة) كما مثل. ويقدّم مصطلحا بديلا''؛ ولكنّها معطوفة تجري

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٣٠٠

(٢) نفسه / ص ٤٠٦

(٣) نفسه / ص ٤٢٧

(٤) نفسه / ج٢ / ص ١١ .

مجراه'' إلاّ أنّ مصطلح (معطوف) لا يصلح بدلاً للتوكيد المعنوي، ولذلك وجدناه لا يستقرّ، بل نجده يعود ليذكره، في مكان آخر فيقترب به من مصطلح النحويين السابق:

''هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن، وهما وأنتما وأنتم (وصفاً). اعلم أنّ هذه الحروف تكون (وصفاً) للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين... وليس وصفاً بمنزلة الطويل، ولكنّه بمنزلة (نفسه) إذا قلت: مررت به نفسِه''(١).

فضمائر الرفع المنفصلة، التي ذكرها، تصلح أن تكون توكيداً للضمائر المتصلة، سواء أكانت ضمائر رفع أم نصب أم جرّ، وقد سمّى هذا (التوكيد) (وصفا)، فاضطرّ إلى تمييزه من الصفة، وإلى قياسه على تركيب التوكيد المعنوي: مررت به نفسِه، وفسّر تسميته بالصفه عند النحويين: ''ولكنّ النحويين صار ذا عندهم (صفة) لأنّ حاله كحال الموصوف، كما أنّ حال الطويل وأخيه في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف في الإعراب''(٢).

فهم يقيسون التوكيد المعنوي، على الصفة، ويصنّفونه في بابها؛ لأن كلاّ منهما يأتي بعد متبوعة في ترتيبه، ويتبعه في إعرابه. ولكنّه يرفض هذا التصنيف؛ لأن الدلالة التي تؤديها ألفاظ التوكيد المعنوي تختلف عن الدلالة التي تؤديها الصفة، فألفاظ التوكيد (تعِمّ وتُؤكِّد) بينما الصّفة (تحلية، أو قرابة، او إشارة، وما أشبه ذلك)، ولذلك قرّر بأنها ''ليست صفة'' ومع أن سيبويه اهتدى إلى مصطلح (توكيد): ''وذلك قولك: مررت بهم كلّهم، أي: لم أدع منهم أحداً، ويجيء (توكيداً) كقولك: لم يبق منهم مخبِّرٌ وقد بقي منهم''(٣). إلا أنه بقي يخلط بينه وبين

---

(١) كتاب سيبويه / ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) نفسه / ج ٢/ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٣) نفسه / ص ١١ .

مصطلح (وصف): ''هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا... وهو وهي... وأنتم وصفاً''(١). ومع ذلك فقد عاد سيبويه وذكر مصطلح (صفة) بدلاً من (التوكيد)(٢).

وقد أورد الأخفش (سعيد بن مسعدة) هذا المصطلح، بشكل أوضح: ''ألا ترى أنك تقول: رأيت أخويك كليهما... فتجيء بكليهما توكيداً''(٣).

ونجد المبرّد يطلق على التوكيد (نعتاً) فيخلط بين المصطلحين: ''وكذلك ما نَعَتَّه بالنفس في المرفوع، إنما يجري على توكيد، فإن لم تؤكد جاز على قبح''(٤).

أمّا ابن السّراج، فإنه يصنّف التوكيد في التوابع، ويخصّص له باباً خامساً، يوضّح فيه التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي توضيحاً جلياً، كما تستخدمه كتب النحو اليوم: ''التوكيد يكون على ضربين: إمّا توكيداً بتكرير الاسم، وإمّا أن يكون بما يحيط به'' (٥).

... ...

وممّا يشير إلى اهتمام سيبويه بهؤلاء النحويين، أننا نجده يجعلهم أنداداً للخليل، فيعرض لهم قياساً مخالفاً لقياسه، ولا يرجّح أحد القياسين: ''وإن سمّيت رجلاً بالضاد من ضرب قلت: ضاءٌ..... وهذا قياس قول الخليل. ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه. وقال (بعضهم): إذا سمّيت رجلاً بالباء من ضَرَبَ، قلت: رَبٌ، فأردُّ العين... لأنّهُ عندهم له في الأصل حرفان''(٦).

وقد عرض سيبويه لبعض هؤلاء النحويين، قياساً موافقاً

---

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ٣٨٥ .

(٢) نفسه / ج١ / ص ٢٤٦ مثلاً .

(٣) معاني القرآن / ج١ / ص ١٦٣ .

(٤) المقتضب / ج٣ / ٢١٠ .

(٥) الاصول في النحو / ج ٢ / ص ١٩ - ٢١ .

(٦) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

لقياس يونس: ''وأمّا يونسُ وناسٌ من النحويين، فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلاّ أن يدغم'' (١).

وقد بين ابن الأنباريّ، أنّ الكوفيين هم الذين وافقوا قياس يونس في هذه المسألة: ''ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النّسوة... وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري'' (٢).

* ومع أن الأشموني يخالف يونس والكوفيين، في هذه المسألة، إلا أنه يستشهد بقراءتين تعضدان ما ذهب إليه يونس والكوفيون: ''ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم: ''فَدَمِّرَانِّهم تدميرا'' ويمكن أن يكون هذا من قراءة ابن ذكوان: ﴿ولا تتّبعانِ سبيلَ الذين لا يعلمون'' (٣).

ألم يكن سيبويه يعلم أنّ هؤلاء النّحويين كوفيون؟ بلى، ولكنّه رُبّما علم أنّ نحاةً من غير الكوفيين يتبنّون هذا الرأي، في هذه المسألة. وممّا يدلّ على ذلك أنّنا نجده لا يتحرّج في ذكر الكوفيين حينما يتأكد من أن القول قولُهم: ''وينبغي أن يكون (فَيْعِلٌ) هو وجه الكلام فيه لأنّ فَيْعِلاً عاقبت فَيْعَلاً فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا (فَيْعِلاً) مكسورَ العين؛ لأنهم يزعمون أنّه (فَيْعَلٌ) وأنّه محدودٌ عن أصله''(٤).

فالكوفيون، كما ذكر سيبويه، يعتمدون الأصل في قياسهم، وهم يرون أن (فَيْعِل) مثل (هيّن، وميّت) أصله (فَيْعَل)، وقد ذكر ابن جنّيّ حجّتهم في ذلك: ''قالوا: لأننا لم نرَ في

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥٢٧ .
(٢) الانصاف / ج٢ / ص ٦٥٠ .

(٣) شرح الاشموني / ج٢ / ص ٥٠٣ . وانظر : سورة الفرقان / الآية ٣٦ . وسورة يونس / ٨٩ .

(٤) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٠٨ - ٤٠٩ . وانظر في ذلك : المنصف / ج ٢/ ص ١٦ .

الصحيح بناء (فَيْعِل) إنّما هو بفتح العين، نحو (ضيغَم، وخيفَق وصيرَف)»(١). وردّ عليهم بأنه يأتي في المعتل من الأبنية مالا يأتي في الصحيح، وإلى هذا ذهب المبرد (٢)، وهو الأرجح فيما أرى؛ لأن النظير الذي قاموا عليه لا يتغيّر وزنه إلى (فَيْعِل).

ومما يدلّ على أن سيبويه، لا يستهين برأي الكوفيين، أنّا نجده يعرض بعده رأي الخليل: «وأما الخليل فكان يقول: عاقبت (فَيْعَلٌ) (فَيْعِلاً) فيما الواو والياء فيه عين، واختُصّت به، كما عاقبت (فُعَلَة فَعَلَة) للجمع فيما الواو والياء فيه لام»(٣).

فسيبويه يتعامل مع قياسين وحجّتين في مسألة واحدة، ولا يتعامل مع مذهبين نحويين، ولذلك وجدناه يدرجهم تحت اسم (النحويين) حينما كان قياسهم غير مختلف، وهذا يعني أن الأسس المعتمدة في القياس واحدة، وأن المنهج واحد. ومما يدلّ على ذلك المصطلحات الأصوليّة التي يعرضها سيبويه للكوفيين (الأصل، والحدّ، والوزن) والكوفيون - كما تقدم - كالبصريين يقيسون على النظير، وقد تتفق نتائج القياس أو تختلف، وهذا أمر طبيعي بين العلماء، وبخاصة علماء اللغة الذين يتعاملون مع الظواهر اللغوية، ويحلّلون أبنيتها (السطحية والعميقة)، بهدف الوصول إلى قواعد نظرية دقيقة، تعالج كلّ أبنيتها وتراكيبها، وتفسّر خصائصها.

ويتضح مما تقدم أن علماء الكوفة وأقيستهم في النحو، كانت أسبق من الأخفش الأوسط، الذي عدّه الدكتور شوقي ضيف الإمام الحقيقي للكسائي والفرّاء اللذين اقتطعا برأي الدكتور شوقي ضيف: «أن يستحدثا في الكوفة مدرسة تستقلّ بطوابع خاصة»(٣).

---

(١) المنصف / ج ٢/ ص ١٦ .

(٢) نفسه / ص ٢٢١ ، وانظر : كتاب سيبويه / ج٤ / ٤٠٩ .

(٣) المدارس النحوية / ص ٦ .

مظاهر القياس في المنهج العام عند سيبويه

أولاً: الأصول والفروع:

أعتمد سيبويه في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها، على الموازنة بين أصل الظاهرة، وما تفرّع منها؛ سواء أكان ذلك في الأصوات (الحروف)، أم في أبنية المفردات، أم في التراكيب، أم في الوظيفة النحوية أم الدلالية، التي تؤديها الكلمة داخل التركيب، أم في الإسناد بين العناصر الرئيسة للتركيب.

وقد مكّنه هذا المنهج، الذي اعتمده شيوخه من قبل، من تحديد (الزيادة) و (الحذف) و(الترتيب) - و(التصنيف) الذي يطرأ على الظاهرة، بالقياس الى الأصل - وساعده بالتالي على تفسير التغيرات التي تطرأ على الظواهر اللغويه.

... ...

استخدم سيبويه مصطلح (أوّل) مرادفاً لمصطلح الأصل، في بعض النصوص: ''اعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّناً: لأن النكرة (أوّل)، ثمّ يدخل عليها ما تُعرَّف به؛ فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة'' (١).

ويقول في مكان آخر: ''فالتنوين قبل الألف واللام؛ لأن المعرفة بعد النكرة'' (٢). ويقول: ''كما أن النكرة أشدّ تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَّف'' (٢).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٢.

(٢) نفسه / ص ١٨٤ .

(٣) نفسه / ج٣ / ص ٢٤١ .

وقال في التذكير والتأنيث: ''واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر (أوّل)، وهو أشد تمكُّناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير'' (١).

ومما يدل على أنه يستخدم مصطلح (أول) مرادفاً لمصطلح (أصل) قوله: ''لأنّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكير، فكلّ مؤنث شيء والشيء مذكر، فالتذكير أول'' (٢). وهو يرى أن الاسماء هي الاصل وأن الفعل فرع عليها: ''فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنا، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء''(٣). وقال ابن الانباري: ''ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه... وذهب البصريون الى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرعٌ عليه'' (٤).

وأرى أن الأصل في الاسم والفعل معا هو (جذر) الكلمة: أي حروفها الأصلية، ويدلّ الخلاف على هذا الأصل، عند البصريين والكوفيين، على أنّ منهج التنظير والتقنين عندهما واحد، فهما يعتمدان (الأصل) أساساً في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها.

ويرى سيبويه أنّ (الواحد) أصل الجمع: ''واعلم أنّ الواحد اشدّ تمكّناً من الجمع، لأن الواحد الأول'' (٥).

والصفة المشتركة بين هذه الأصول، التي ذكرها سيبويه، هي الخفّة، وأنّها اشدّ تمكنّا من الفروع. وقد اتّخذ التنوين معياراً لاختيار أصالتها؛ فالتنوين لا يلحق الأفعال، واكثر الكلام ينصرف في النكرة، ولم يصرفوا من الجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع، واختتم هذه المقدمات بقاعدة شاملة، يؤكد فيها هذا المعيار:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٢ .

(٢) نفسه / ج٣ / ص ٢٤١.

(٣) نفسه / ص ٣٠٠.

(٤) الانصاف / ج١ / ص ٢٣٥ .

(٥) كتاب سيبويه / ج١ / ص٢٢.

((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون)) (١).

ولا يعني وجود مثل هذه المعايير، في كتاب سيبويه، أنه يعتمد المنطق الأرسطي أو الجدلي، كما ذهب بعض الباحثين (٢). وإنما هي معايير لغوية مستنبطة من واقع اللغة؛ وإلى هذا يشير سيبويه بقوله (الأمكن عندهم) أي: عند العرب، وقوله (تركه علامة لما يستثقلون). فهذه الأحكام والقواعد مستنبطة من واقع كلامهم، وقد توصّل إليها العلماء، بالتحليل الدقيق لهذا الكلام (٣).

وقد مكّن تحديد هذه الأصول، من تصنيف الأسماء إلى (أمكن) و (أقلّ تمكّناً). وبهذا التصنيف تمكن سيبويه، من ربط الإعراب في الاسم، بإعراب الفعل. فما كان أشدّ تمكّناً فهو منوّن، وما كان أقلّ تمكّناً، كان الفعل مضارعاً له في إعرابه، فيرفع بضمة واحدة، وينصب بفتحة واحدة، ويجرّ بالفتحة؛ لأنّ الأفعال لا تجرّ، والى ذلك أشار سيبويه بقوله: ((فجميع ما يُترك صرفه مضارَعٌ به الفعل؛ لأنه إنما فُعل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم)) (٤).

وينتقل سيبويه الى (الأصل)، في العناصر الرئيسة لتركيب الجملة: فهو يرى أن (المبتدأ) هو الأصل في هذه العناصر، وتدخل عليه عوامل الرفع والنصب والجرّ فتحوّله عن وظيفته النحويّة، وتتكوّن نتيجةً لذلك، الجملة الفعلية، التي يصبح فيها (المبتدأ) فاعلاً، أو مفعولاً، أو مجروراً بحرف الجرّ، أو اسماً للفعل الناقص، إلى غير ذلك من التحولات، حسب نوع العامل، وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أن الاسم أول أحواله الا بتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع، سوى الابتداء، والجار على المبتدأ. الا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص٢٢.

(٢) انظر مثلا: أصول النحو العربي / د. محمد عيد / ص ١٥ ، وانظر كذلك : مدخل في اللسانيات / صالح كشو / ص ٧ - ١٥ .

(٣) وقد أثبتت آخر نظرية في علم اللغة انّ (الأصلية والفرعية) قضية أساسية في دراسة اللغة ، قال الدكتور عبده الراجحي : " وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثا ميتافيزيقيا ، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم . غير أنّ المنهج التحويلي رأى أنّ قضية الاصلية والفرعية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها الى (بنية السطح): النحو العربي والدرس الحديث / ص ١٤٤ .

(٤) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٢

حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إنْ شئت أدخلت رأيت عليه، فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقا، أو مررت بعبدِ الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحدُ أولَ العدد، والنكرةُ قبلَ المعرفة''(١).

وبذلك يؤكّد سيبويه، أنّ الجملة الاسمية هي الأصل، وأن الجملة الفعلية فرع لها، في الجمل التي ذكرها، وتأسيساً عليه يمكن القول، إنّها متحولة عنها في مثل: محمدٌ شربَ اللّبنَ، شرب محمد اللّبن. وهذا يخالف ما ذهب إليه (مرتضى جواد باقر) (٢). بأن الجملة العربية تبدأ، بالفعل تليه عبارة اسمية أولى، وقد تليه عبارة اسمية ثانية (٢).

لكن هذا لا يعني أن ترتيب الجملة في العربية يشبه ترتيب الجملة الانجليزية تماماً؛ لأنّ الفعل لا يتحول إلى الصدارة في الجملة الإنجليزية كما يحدث في العربية: فالجملة الانجليزية مكونة من (ركن اسمي) يتقدم دائما على (ركن فعلي):

S = NP + VP (٣)

وحينما يتكون الركن الاسمي من (ركن اسمي + جملة صغرى) فإن الركن الاسمي يتقدم أيضاً:

NP = NP + S (٤)

ويمكن توضيح ذلك بالجملة التالية:

The girl Who Loves John is pretty- فالركن الاسمي في الجملة الصغرى (Who) تقدم على الركن الفعلي.

وقد أشار المبرد إلى أن (المبتدأ) هو (أول الكلام): ''فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية من العوامل غيره وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجارّ والناصب

---

(١) كتاب سيبويه /ج١/ص٢٤ . قال الزجاجي : " انّ الاسماء قبل الافعال ... ولكلّ حقه ومرتبته" : الايضاح في علل النحو / ص ٦٨ ، وعقب الدكتور مازن مبارك على ذلك بقوله : " يتجه البحث العلمي اليوم الى أن الاسماء متقدمة لا استحقاقا ومرتبه ، بل زمنا أيضا على الافعال وصياغتها ، بدليل استعمال الاطفال لها قبل غيرها " / حاشية ص ٦٩ .

(٢) مترجم كتاب : " جوانب من نظرية النحو ، تأليف تشومسكي " انظر : ص ١٥٣ . وانظر : الالسنية وقواعد اللغة العربية / ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٣)

3- ChomSky,. Syntactic StructureS. pp. 26-48.

4- Victoria Fromkin. An Introduction to Language. 1983. pp 205 - 221.

والرافع سوى الابتداء على المبتدأ'' (١).

وهو في هذا يؤيد سيبويه بأن عوامل الرفع، (والنصب، ومنها الفعل) والجر، هي التي تحوّل المبتدأ، حتى يصير غير مبتدأ، وقوله (أول الكلام) يعني به الجملة الاسمية والفعلية وقد ذكرهما ليبّن علاقات الإسناد في عناصرهما، وخصص لذلك باب (المسند والمسند اليه) تماما كما فعل سيبويه.

ومصطلح (أول) مرادف لمصطلح (أصل) عند المبّرد، يدل على ذلك قوله: ''إذا اجتمع معرفة ونكرة فالأحسن أن تبدأ بالأعرف، وهو (أصل) الكلام'' (٢).

ومع أن الجملة الاسمية هي الأصل الا أنّ الجملة الفعلية توليدّية هي الأخرى، كالجملة الاسمية، وهي مثلُها كذلك في قيمتها الإسنادية والدلالية، وهذا يتضح عند كل من سيبوية والمبرد في باب (المسند والمسند اليه) (٣). فكل منهما مكونه من مسند ومسند اليه، وكل منهما تؤدي معنى تامًا. والفرق بينهما: أن الاسمية تركز على موضوع الكلام (المبتدأ) والثانية تركز على الحدث (الفعل). ومما هو جدير بالذكر أنّ بعض الجمل الاسمية لا يمكن أن تكون متحوّلة عن فعلية؛ لأنّها تخلو من الفعل، وذلك كقولنا: أنت رجل، و:هذا غلام.

وقد اتخذ سيبويه (الأصل) مقياسا للتمييز بين الظواهر اللغوية في بنائها الأصلي، وما طرأ عليها من حذف.

وقاعدة (الحذف) عند تشومسكي من أهم قواعد التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة، ويُرمز اليهما بما يلي:

(٤) deletion: $a + b \rightarrow b$ (or a null)

---

(١) المقتضب / ج٤ / ص ١٥٦ .

(٢) نفسه / أبواب النحو / ص ٢٩ .

(٣) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٣ ، وانظر المقتضب / ج٤ / ص ١٢٦.

4- BACH. AN INTRODUCTION TO TRANSFORMATION GRAMMAR P. 70.

يقول سيبويه: ''اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك'' (١). وهذا النوع من الحذف دون تعويض أو استغناء. ولكنه يذكر أن العرب: ''يحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي (أصله) في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً'' (٢). فهو بذلك يجعل للحذف ثلاثة أساليب:

١- حذف دون تعويض أو استغناء.
٢- حذف وتعويض.
٣- حذف واستغناء.

وقد جعل سيبويه عنوان الباب: ''هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض'' وقد فسّر السيرافي ذلك بقوله: ''يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه'' (٣). وهذه اشارة واضحة الى أن التوليد في البنية العميقة هو الأصل، وأن الحذف في البنية الطحية فرع عليه.

والأصل كذلك مقياس في (الترتيب). فالاصل في تركيب الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل، ويليه الفاعل، ويأتي المفعول بعد الفاعل، وفي ذلك يقول سيبويه في بناء الاسم على الفعل: ''فان بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو (الحدّ) لأنك تريد أن تُعمِله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ: ضَرَبَ زيدٌ عمراً؛ حيث كان زيدٌ أول ما تشغل به الفعل'' (٤).

ويوضح ذلك في مكان آخر : ''فان قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول؛ لأنك إنما أُردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً ... فمن ثم كان (حدّ) اللفظ أن

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص٢٤.

( ) نفسه / ٢٥.

(٣) نفسه / حاشية ص ٢٤.

(٤) نفسه / ص ٨٠.

يكون فيه (في الفاعل) مقدماً'' (١)· وقد رمز تشومسكي الى إعادة ترتيب العناصر الرئيسة في الجملة بالقاعدة التالية:

Permutation: a + b → b + a (٢)

وأشار سيبويه إلى القيمة الدلاليه للتقديم بقوله: ''كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم'' (٣)· وأضاف عبد القاهر الجرجاني هدفا بلاغيا في تقديم المفعول، وهو التخصيص (٤): ''وقد يدل تقديم المفعول على التخصيص، وهذا هو الغالب، وإنما قلنا هو الغالب، لأن التقديم قد يكون للعناية به والاهتمام بشأنه'' (٥)·

وقد ذكر سيبويه مجموعة من مقاييس الترتيب على الأصل، نذكر منها (٦):

- الأصل في حروف الاستفهام أن يليها الفعل·
- الأصل في حروف الجزاء أن يليها الفعل·
- حدّ الكلام في أسماء الاستفهام أن تؤخّر الفعل فتقول أيّهم رأيت·
- الأصل في (ما) أن يكون ما بعدها مبتدءا·
- حدّ الكلام أن يكون الفعل مبتدأ اذا عمل (يعني أن الأصل في الفعل أن يتقدّم على الفاعل والمفعول به)·
- الأصل في (قلت) أن يكون ما بعدها كلاماً لا قولاً (أي أن ما بعدها كلام تام هو مقول القول)·

وقد ثبّت سيبويه هذه الأصول ،ليتمكّن من ضبط الحالات ،التي تخرج فيها الظاهرة عن الأصل ،ليتسنى له تفسيرها، في الواقع اللغوي الجديد· مثال ذلك (تقول) في الاستفهام قيست على (تظن) في الاستفهام، فتقول: متى تقول زيداً منطلقاً؟ كأنك قلت: متى تظن زيداً منطلقاً؟: ''ولم تدخل في باب تلنتُ بأكثر

---

(١) كتاب سيبويه / ص ٣٤ ·

(٢) 2- BACH. AN INTRODUCTION TO TRANSFORMATIONAL GRAMMAR P. 70.

(٣) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٤ ·

(٤) دلائل الاعجاز / ص ٨٤ - ٨٥ ·

(٥) البلاغة ، فنونها وأفنانها / (١) / ص ١٧٦ ·

(٦) كتاب سيبويه / ج١ / ص (٩٨ - ٩٩) ، ١٠٦ ، ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٢٣ ، ١٢٠ ، ١٢٢) بالترتيب ·

من هذا، كما أنّ ((ما)) لم تقوَ قوّة ليس، ولم تقع في كل مواقعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ)) (١).

فهو يقيس خروج (قال) الى باب (ظننت) على خروج (ما) عن الأصل الى باب (ليس). واستدل على ذلك بأن ((ما)) تعامل معاملة ليس، مادامت في معناها، فاذا ((تغيرت أو قدم الخبر، رجعت إلى القياس)) (٢). وكذلك (تقول): ((فان قلت: أأنت تقول: زيدٌ منطلق، رفعت ... وصارت على الأصل)) (٣).

هكذا أصبحت تلك الأصول، مقاييس ثابتة، تُستخدم لتوضيح التغيرات، التي تطرأ على الظاهرة اللغوية. ولا ينسى سيبويه، أن يربط بين الأصول، فيقيس خصائص أصل، على خصائص أصل آخر، أو يقيس خصائص فرع على خصائص فرع آخر، ما دامت هناك أوجه للشبه بينها، في محاولة منه، لجعل الأبواب النحوية كلّها في إطار وجهة نظر واحدة، كأنّها وحدة لا تتجزأ، وإنما تتجزّأ لمجرد التحليل والتفسير.

ظهر ذلك جليا في فهم سيبويه للأصل في الاسناد؛ فالاصل في الاسناد المبتدأ، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند اليه، ففي باب (الابتداء) أجرى سيبويه تداخلاً، بين قياس الترتيب وقياس الإسناد: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنَى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ (الأول)، والمبني (مابعده) عليه، فهو مسند ومسندٌ اليه)) (٤).

فالمبتدأ هو اللبنة الاولى في الأساس، والخبر لبنة ثانية تُتمِّمُ بناء الأساس، فكأن بناء الجملة عند سيبويه كبناء البيت؛ له أصل يثبّته، وفرع يتمّم شكله ومعناه، ولايستغني أحدهما عن الآخر.

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص١٢٢-١٢٣ .

(٢) نفسه / ص ٢٢

(٣) نفسه / ص ١٢٣

(٤) نفسه / ج ٢/ ص١٢٧.

وهذه الطريقة في التفكير عند سيبويه، تدلُّ على أنه كان معنيا بوضع أسس نظرية، تنبثق من واقع اللغة وطبيعتها، وتتسم بالشمول والدقة، فتحافظ على الإطار العام، الذي يوحِّد شتات الظواهر اللغوية، ويصبُّها في قالب واحد، ولا تُخِلُّ، في الوقت نفسه، بالدقائق التفصيلية التي تتفرع إليها الظاهرة. ولذلك نجده يبحث بدأبٍ لا يعتريه الملل، عن أساس الأساس في كل ظاهرة، ولا يتوانى في تتبُّع تفاصيل التفاصيل إلى منتهاها.

وهو يفترض أن أساس الكلام (أبدأ) النداء: ((لأنَّ أول الكلام (أبدأ) النداء، إلاّ أنْ تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أوّل كلّ كلام لك، به تعطف المكلَّمَ عليك)) (١).

وهذه الفكرة قريبة جدا من تفسير بلومفيلد (Bloomfield) للحدث الكلامي: فهناك أحداث قبليَّة تسبق الحدث الكلامي، وهناك أحداث عمليَّة تتبع هذا الحدث الكلامي، وتكون على شكل (مثير، واستجابة) (٢).

فالحدث القَبْلي، عند سيبويه هو النداء، ولكن العربي يدعه استغناء بإقبال المخاطب عليه، وهذا يعني، أنّه يحتمل في نفسه وإن لم يذكره، وهذا النداء المضمر في نفس المتكلم، دليل على حركة نفسيَّة، امتزجت بعناصر الدلالة في النفس، أو صدرت عنها، ودليل ذلك قول سيبويه: ((تعطف به المكلَّمَ عليك)) فهذه هي الاستجابة المرجوّة لتلك الإثارة.

وفي ضوء هذه النظرة الكلية للغة، كان سيبويه يربط بين الأبواب النحوية، مراعياً في ذلك (الأصل والفرع)؛ فالأصل في (اسم كان) أن يكون معرفة، قياسا على (المبتدأ) لأن الأصل في

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٠٨.

2) BLOOMFIELD. LEONARD: LANGUAGE. GEORGE ALLEN & UNWIN 1933 P. (22 - 23).

(٢) انظر ـ: علم اللغة العام / الاصوات / د. كمال بشر / ص ٩ - ١١، وانظر كذلك: النحو العربي والدرس الحديث / د. عبده الراجحي / ص ٣٩ - ٤٠.

المبتدأ أن يكون معرفة، وبناء على ذلك أجرى سيبويه بينهما (قياس ترتيب) لعناصر الجملتين: ''واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنّه (حد) الكلام ... وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء... تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر'' (١).

وقد ربط بهذين البابين، باب ما (يُختار فيه أن تكون المصادر مبتداء)؛ لأن هذه المصادر صارت معرفة: ''وأحسنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام ... فأصل الابتداء للمعرفة'' (٢).

واتّباعا لمنهج الخليل، نجد سيبويه يحدّد إحدى أدوات الباب أصلاً، ويجعل كلّ أدوات الباب غيرَها فرعا عليها؛ فهمزة الاستفهام، هي الأصل، وباقي الأدوات فروع: ''أما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز... لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيرُه'' (٣). ويلاحظ أن تعليله في أصالة همزة الاستفهام، يلتقي مع تعليله في إصالة (إنْ) الشرطية في بابها؛ فقد فصّل ذلك الخليل في (قياس الترتيب) الذي أجراه بين عناصر الجملة في كل منهما: '' وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أم الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها، كما صار في ألف الاستفهام مالم يجز في الحروف الاخرى'' (٤).

فهمزة الاستفهام أصل ادوات الاستفهام، لأن معنى الاستفهام لا يزول عنها (٥)، وكذلك، (إنْ) الشرطية أصل ادوات الشرط؛ لأن معنى الشرط لا يفارقها. فهو يعتمد الدلالة في تحديد هذا النوع من الأصول، ويجعل كل أصل منها اساسا، يقوم عليه تصنيف أدوات الباب وتراكيبها.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٧ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) نفسه / ص ٩٩ .

(٤) نفسه / ص ١٣٤ .

(٥) انظر : النفي والاستفهام في العربية / د : خليل عمايره / ص ١٠ ، وانظر كذلك : حقيقة الاسمية في أدوات الاستفهام / د. سمير استيتية / ص ٥ .

وقد يعتمد تحليل التركيب أو البناء لتحديد الأصل: ''وإنما جمعت (أيّ) في الاستفهام ولم تجمع في غيره؛ لأنّه إنما الأصل فيها الاستفهام'' (١).

وهكذا نجد أن العلّة التي يستخدمها، في تحديد الأصل، علّة نابعة من طبيعة الظاهرة الدلالية أو التركيبية.

وفي تصنيف سيبويه لأدوات الاستثناء ،يجعل (إلاّ) هي الأصل، وباقي الأدوات محمولة عليها في المعنى: ''فحرف الاستثناء إلاّ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغير، وسوى. وما جاء من الافعال فيه معنى إلاّ : لا يكون، وليس، وعدا، وخلا'' (٢).

وقد اتخذ سيبويه (الأصل والفرع)، أساسا في تصنيف أصوات العربيه، وتحليلها، وتفسير خصائصها: ''فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروعٌ وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين واربعين حرفا بحروف غير مستحسنه، ولاكثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر'' (٣).

فنجد انّه جعل بعض فروع هذه الأصوات مستحسنا، وبعضها غير مستحسن، ومقياس الاستحسان عنده طبيعة الاستعمال؛ في قراءة القرآن، وفي الشعر، وفي لغة من ترتضى عربّيته. وهذه إشارة واضحة إلى الأصول اللغوية، التي اعتمدها سيبويه في القياس؛ وهي: القرآن، والشعر، وكلام العرب الذي ثبتت فصاحته.

ويشير سيبويه إلى أنّه يقدّم تحليلاً لأوصاف الأصوات، تمهيداً لدراستها في أبنية المفردات: '' وإنما وصفت لك حروف المعجم

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٤١١ .

(٢) نفسه / ص ٣٠٩ .

(٣) نفسه / ج٤ / ص ٤٣١ - ٤٣٢ ، وقد اعتمد ابن السراج هذا التصنيف مع فارق يسير ، اذ قدم (القاف) على (الكاف) في الحروف التي عدها أصولا : (الاصول في النحو / ج ٣ / ص ٤٠١). أما المبرد فانه اكتفى بذكر عدد الحروف ومخارجها وصفاتها دون تصنيفها الى أصول وفروع: (المقتضب / ج١ / ص ١٩٢ - ١٩٥) .

بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الادغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالاً كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك'' (١).

وحينما عالج سيبويه بناء الأفعال، قرن الفعل المضارع بالماضي، وربط بهما المصدر واسم الفاعل: ''فالأفعال تكون من هذه على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يفعِل، وفَعِل يفعَل، ويكون المصدر فَعْلاً، والاسم فاعلاً'' (٢).

وأشار في مكان آخر الى أن حروف المضارعة زائدة: ''وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة، وللأسماء المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون'' (٣).

فاذا جُرِّد المضارع من هذه الزوائد، بقيت منه الحروف الأصلية (ف ع ل) وهي حروف الفعل الماضي. وهذا يعني أن سيبويه جعل حروف الفعل الماضي أصل البناء في الأفعال.

وكذلك جعل أصل المصادر على (فَعْل): ''وقالوا: اللّمْعُ والخطر، كما قالوا: الهذر. مما جاء منه على (فَعْل) فقد جاء على الأصل... وقد قالوا: الجوْل والقلْي، فجاءوا به على الأصل'' (٤).

وهذا يعني أن الحروف (ف ع ل) هي الأصل في بناء الأفعال والمصادر، وحينما ذكر '' ما بنت العرب من الأسماء والصفات والافعال'' جعل (فَعْلاً) أول الأبنية: ''أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الافعال فانه يكون (فعْلاً) ويكون في الاسماء والصفات. فالاسماء مثل: صَقْر، وفَهْد، وكلْب. والصفة نحو: صَعْب، وضخْم'' (٥).

وهكذا يثبت سيبويه أن '' أصل الكلام'' على (فَعَل) كما ذكر

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٤٣٦.
(٢) نفسه / ص ٥
(٣) نفسه / ج١ / ص ١٣.
(٤) نفسه / ج٤ / ص ١٥.
(٥) نفسه / ص ٢٤٢.

عبدالله بن أبي اسحاق.

وبالموازنة بين الأصل والفرع، تمكن سيبويه من دراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة؛ من زيادة، وحذف، وإعلال، وإبدال، وتضعيف، وغير ذلك من التغيرات. وما ينتج عن ذلك من تغير في الدلالة.

وقد بين الدكتور مصطفى النحاس أهمية (الأصل) في تحليل المفردات، في اللغات الاجنبية، وفي اللغة العربية بقوله: ((ويمثل الإلصاق الجانب الأكبر في تكوين المفردات في اللغات الاجنبية، حيث تضاف سوابق او لواحق الى الثابت المشترك (الاصل) للتعبير عن مختلف المعاني الوظيفية، أمّا في اللغة العربية فالأصل مكون من صوامت (حروف ساكنة، تتصل بفكرة عامة، ويتم تحويل هذه الفكرة الى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوتات (الحركات الطويلة والقصيرة) التي توضع في داخل الأُصل ... وأحيانا يضاف إلى الأصل العربي بعض الزوائد، وفي هذه الحالة يمثل الاصل + الزائد، الهيكل البنائي الجديد للصيغة)) (١).

ونتج عن الاعتماد على (الأصل) في تحليل الصّيغ، أن قام بعض شيوخ سيبويه، ومنهم الخليل، بتحليل بعض الحروف والأدوات، مثل: (كأنَّ، كأيِّن، كذا، لعلَّ، لمّا، لن، لولا، مهما) وغيرها. وقد وافقهم سيبويه، على أن بعضها مركب، ورفض أن يكون البعض الاخر مركباً؛ وقد تقدّم رفضه لتركيب (لن) من (لا، أن) كما أشار الخليل (٢).

والذي يعنينا في هذا المقام، أن نبيّن بأن سيبويه وشيوخه، قد أصابوا كبد الصواب، حينما فسروا هذه الظاهرة اللغوية. وقد وضّح استاذي الدكتور سمير ستيته، بأن هذا من صلب علم اللسانيات

---

(١) مدخل الى دراسة الصرف العربي / ص ٤٥ - ٤٦ . وانظر : العربية الفصحى، تأليف : هنري فليش / ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه / ج٣ : ١٥١ ، ٥١ ، ٣٣٢ ، ٥٩ ، ٦٠ / ج٤ : ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، على الترتيب .

الحديث: ''فهناك ما يسمي بالمورفيم المركب morpheme cluster و
هو الصيغة الصرفيّة التي تكون مركبة من عدد من الصيغ... فالذي
يدله على أن (إنما) مثلاً مورفيم مركب، هو أنه اذا فصلته إلى
(إنَّ) و (ما) كان لكل واحد من المكونين معنى، وأنه اذا فعلت
ذلك في كل من المورفيمات التالية: كان، لولا، لوما، إذما، حتام،
علام، وغيرها من نظائرها، وجدت فصل كل منها يؤتيك مورفيمين
مستقلين تامين، كل واحد منهما بمعنى مستقل. واذا فعلت هذا بما
سمّيناه المورفيم المفرد، اختل تركيبه، ولن يكون لديك إلا حروف ليس
لها معنى'' (١).

وهكذا كان الأصل عند سيبويه مقياسا ،عالج على أساسه
كل جوانب الظاهرة اللغوية، وقد أثبتت الدراسات الحديثة، كما
تقدّم، أنه مقياس لا تستغني عنه الدراسة اللغوية.

---

(١) حقيقة الاسميّة في أسماء الاستفهام / ص ٥ - ٦ .

ثانيا: قواعد التحويل (١) عند سيبويه:

أتناول في هذا الجانب من البحث، القواعد التحويلية، التي أرى، أن سيبويه اعتمدها في تحليل التغير الذي يطرأ على الظاهرة اللغوية، حينما تنتقل من البنية العميقة، الى البنية السطحية، وهي:

١ - قواعد الحذف
٢ - قواعد الزيادة والالغاء
٣ - قواعد الاحلال (الاستغناء، والتعويض)
٤ - قواعد إعادة الترتيب (التقديم والتأخير)
٥ - قواعد العمل.

... ...

١ - قواعد الحذف:

قال سيبويه: ''اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غيرَ ذلك'' (٢) وهو بذلك يشير الى أن الحذف ظاهرة من طبيعة العربية، واستدل على وجود الحذف في الكلام، بأصل الاستعمال اللغوي لهذا الكلام؛ فبموازنة الفرع بالأصل يظهر المحذوف، وبذلك يكون الكلام الذي فيه الحذف (متحوّلا) عن الكلام الذي لا حذف فيه.

وقد بيّن علماء اللغة المحدثون، بأن (الحذف) ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية، وأن الطريقة التي يقدّمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدمها النحو

---

(١) يقوم مفهوم (التحويل) على امكانية تحويل جملة الى جملة أخرى ، واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام ، بامكانه أن يكشف المعاني الضمنية للجمل . انظر : الالسنية (المبادىء والاعلام) / ميشال زكريا / ص ٦٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤ .

العربـــي(١) .

أنـواع الحـذف عند سيبـويـه:

تناول سيبويه الحذف في جانبين من الظاهرة اللغوية؛ فعالج الحذف في العلاقات البنائية بين أصوات (حروف) (الكلمة المفردة)، وما يترتب عليها من حذف لبعض أصواتها، أو حركاتها.

وعالج الحذف الذي ينجم عن علاقات تركيبية بين عناصر الجملة، وما يترتب عليها من حذف الحركة، أو الحرف، او الاسم، أو الجملة.

وقد خصّص سيبويه أبوابا عالج فيها الحذف بنوعيه؛ في بناء الكلمة (المفردة)، وفي العلاقات التركيبية في (الجملة)، ومن أمثلة ذلك أنه خصّص باب ''ما يكون في اللفظ من الاعراض'' لما يعتري (الكلمة) من الحذف، والاستغناء، والتعويض (٢).

وفي النَّسب (الاضافة) خصّص بابا ب ''ما حذف الياء والواو فيه القياس''(٣) ومن أبواب الإضافة أيضا: '' بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة'' (٤).

ومن أبواب التصغير (التحقير): ''هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات'' (٥)، ومنه: ''ما تحذف منه الزوائد... مما أوائله الألفات'' (٦)، وكذلك: ''باب ما يحذف من زوائد بنات الاربعة'' و ''باب الترخيم في التصغير'' (٧).

وخصّص أبوابا لحذف (الفعل): في الامر والنهي، وفي غير الامر والنهي، وحذفه بعد الحرف، وحذفه استغناء عنه، وحذفه

---

(١) انظر : أبحاث في اللغة / داود عبده / ص ١ ، وانظر : النحو العربي والدرس الحديث / ص١٤٩ ، وكذلك : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى / ص ٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٤ .

(٣) نفسه / ج٣ / ص ٣٣٩ .

(٤) نفسه / ص ٣٨١ .

(٥) نفسه / ج٣ / ص ٤٢٦ .

(٦) نفسه / ص ٤٣٣ .

(٧) نفسه / ص ٤٧٦ .

لكثرته في الكلام، وإضماره لقبح الكلام، وحذفه مع المصادر، وحذفه مع المصادر في غير الدّعاء، ومع المصادر التي لا تتصرف تصرف المصادر السابقة (١).

ومن (الأسماء) التي خصص ابوابا في حذفها (المبتدأ): ''هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمرا'' (٢) و (الخبر): ''هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء'' (٣). و (المستثنى): ''هذا باب ما يحذف فيه المستثنى استخفافا'' (٤).

وفي أماكن متفرقة من الكتاب درس سيبويه: حذف جواب رُبّ، وحذف حرف القسم، وحذف حرف النداء، وحذف خبر إن وأخواتها، وحذف العائد من الصلة، وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه، وحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه (٥).

منهج سيبويه في تحليل ظاهرة الحذف وتفسيرها:

كان سيبويه منسجما مع منهجه العام، في تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها؛ فهو يعرض التركيب الذي حدث فيه الحذف، ثم يحلله من الناحيتين التركيبية والدلالية، ليصل الى التركيب الأصل، الذي يستنبطه في البنية العميقة، وبعد ذلك يوازن بين البنيتين السطحية والعميقة ليحدّد العنصر المحذوف؛ مثال ذلك في: ''باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الامر والنهي: وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، واخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذت بصاعد كان قبيحا، لأنّه صفه، ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً'' (٦).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص (٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٢،) بالترتيب .
(٢) نفسه / ج ٢ / ١٣٠ .
(٣) نفسه / ص ١٢٩ .
(٤) نفسه / ص ٣٤٤ .
(٥) نفسه / (ج٣ / ص ١٠٣) و (ج٣ / ص ٤٩٨) و (ج٢ / ص ٢٣٠) و (ج ٢/ ص ١٤١) ، (ج٢ / ص ١٠٧ ، ١٠٨) و (ج٣ / ص ٣٦٩) و (ج ٢/ ص ٧٥ ، ١١٥ ، ٢٤٥) . بالترتيب .
(٦) نفسه / ج١ / ص ٢٩٠ .

ومما يدل على ان سيبويه يدرك مفهوم البنية العميقة، وإنْ لم يكن يستعمل لفظه، قوله: (الفعل المتروك إظهاره) وقوله حينما عرض التركيب الأصل: ''كأنه قال: أخذته بدرهم (فذهب الامر صاعداً)''.

وهو في مكان آخر يصرّح بأنه يذكر المحذوف ،مع أنّه لا يجوز إظهاره؛ أي أنه مضمر في البنية غير المنطوقة: ''وذلك قولك: إيّاك، كأنك قلت: إياك نحّ، وإياك باعد، وإياك أتّقِ، ومن ذلك ان تقول: نفسك يافلان، أي: اتق نفسك، الا ان هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتَ، ولكن ذكرته لأمثّل له ما لايظهر إضماره'' (١).

وقوله: (أضمرت) بإسناد الفعل الى ضمير المخاطب، يعني أن سيبويه، يعلم أنّ المتكلم هو الذي حول التركيب، من البنية العميقة التي لا حذف فيها (اتق نفسك) الى البينة السطحية،التي جرى فيها الحذف: (نفسك).

وعلى أساس هذه الموازنة، فسّر كلّ التراكيب التي فيها الحذف: (٢)

- ''ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً ... على قوله: من أنت (تذكر) زيداً '' ٢

- ''ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقا انطلقت معك ... كأنهم قالوا: اذا صرت منطلقا فأنا أنطلق معك'' ٢

- ''من ذلك قولهم: مرحبا، أهلا ... كأنه صار بدلا من رحبت بلادك

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٧٣.

(٢) نفسه / ج١ / ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥.

وأملـت'' (١).

- ''وذلك قوله: هذا ولا زعماتك. أي: ولا أتوهم زعماتك'' (٢)

- ''ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا ... كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً'' (٣).

- ''ومن ذلك قولهم: كلَّ شيء ولا هذا، وكلَّ شيء ولا شتيمة حرّ، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرّ'' (٢).

- ''ومثل ذلك: أهلَك والليل، كأنه قال بادر أهلَك قبل الليل''.

- ''ومن ذلك قولهم ''ماز رأسَك والسيف، كما تقول: رأسَك والحائط، وهو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط''.

وقد جعل سيبويه، ما يضمر من الافعال في (البنية العميقة) على ثلاثة أشكال: فعل مضمر يجوز إظهاره، وفعل مضمر متروك اظهاره، وفعل محذوف صار بمنزلة المثل.

وقد خصص للفعل المضمر المستعمل (الذي يجوز) إظهاره ثلاثة ابواب، هي: ''باب ما جرى من الامر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره اذا علمت ان الرجل مستغن عن لفظك بالفعل'' (٢).

و''باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي'' (٣).

و''باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف'' (٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥.
(٢) نفسه / ص ٢٨٠، ٢٨١،
(٣) نفسه / ص ٢٥٣.
(٤) نفسه / ص ٢٥٧.

ففي الباب الأول أضمر المتكلم الفعل لأنّ المخاطب لا يحتاج إلى ذكره، فهو يفهمه من (الحال) التي قيل فيها الكلام، فإذا كان المخاطب يقوم بالضرب، وقلت له: زيداً، فإنّه يفهم أنّ المتكلم يقصد: اضرب زيداً. وإذا كان يُحدِّث حديثاً فقطعه، فقلت له: حديثَك، فإنّه يفهم أن أصل التركيب: أكمِل حديثَك. وإذا حذرت المخاطب بقولك: الأسدَ، فإنّه يعرف انّ التركيب المقصود: احذر الأسدَ.

ومثل هذه التراكيب ،يجوز إظهار (المضمر) فيها، ولكنّ المتكلّم اخفاه واضمره، لعلمه أنّ المخاطب مستغنٍ عن ذكره: ''وإنْ شاءَ اظهر في هذه الأشياء ما أضمر فقال: اضرب زيداً، ولا تقربِ الأسدَ''(١).

وفي هذا، المجال يقول الدكتور نهاد الموسى في (البعد الخارجي) في التحليل النحوي عند سيبويه: ''وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج ''التوميع'' أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير... بل يتّسع في تحليل التراكيب، إلى وصف المواقف الاجتماعية، التي تستعمل فيها،وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام...وقد هداه هذا الاتّساع إلى تحليل البنيه الجوانية للتركيب النحوي'' (٢).

ولا يختلف تحليل سيبويه في الباب الثاني، إلاّ انّ التركيب اختلف لاختلاف الدلالة؛ فليس في هذا الباب أمر، ولا نهي، وإنّما هو تركيب خبري، لكنّ تقدير المحذوف من الكلام المتكلّم، يحدده المخاطب من (الحال) الذي قيل فيه التركيب: '' وذلك قولك، اذا رأيت رجلا متوجها وجهةَ الحاجّ، قاصدا في هيئةِ الحاج، فقلت: مكةَ، وربِّ الكعبة... كأنّك قلت يريدُ مكةَ، واللّهِ'' (٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

( ) نظرية النحو العربي / ص ٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٥٧ .

أمّا في الباب الثالث، فإن المحذوف يكون بعد حرف، ومن الحروف التي ذكر امثلتها: (إن، وهلّا، وألا، ولو)، ومن امثلته عليها: ''الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ، وإن شرا فشرّ'' (١) وتقديره: إن (كان خيرا، فهو خير، وإن (كان) شرا، فهو شرّ.

و''ممّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلا خيرا من ذلك، وألا خيرا من ذلك ... كأنك قلت: هلاتفعل خيرا من ذلك و: ألا تفعل خيراً من ذلك'' (٢).

ومن امثلة الحذف بعد لوقوله: ''ولو بمنزلة (أنْ) لا يكون بعدها إلاّ الأفعال، فإنْ سقط بعدها اسم ،ففيه فعل مضمر... فلو قلت: الاماء ولو باردا ... من ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو اصبعا، كأنه قال ... ولو كان إصبعا'' (٣).

ويمكن تمثيل الحذف فيما تقدم كما يلي:

١- اضرب زيدا -----> زيدا، (حذف الفعل)
٢- يريد مكة -----> مكة (حذف الفعل)
٣- ولو كان إصبعا ----> ولو إصبعا (حذف الفعل)

وهذا لا يختلف عن قاعدة الحذف عند النحويين:

a + b ----> b (or a ----> null)   (٤)

وفي بعض الأساليب كالتحذير او ما كا بمنزلة (المثل)، فإنّه لا يجوز إظهار الفعل المحذوف: ''إلاّ أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثّل لك ما لا يظهر إضماره'' (٥).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٥٨
(٢) نفسه / ص ٢٦٨ .
(٣) نفسه / ص ٢٧٠ .
(٤) 4- LYONS. CHOMSKY. ABRECTS OF THE THEORY OF SYNTAX..P 128
وانظر : البنى النحوية / ص ٨٦ .
(٥) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٧٣ .

ويقول: ''كأنّه قال اذكر ديار ميّة. ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه'' (١).

وأرى أن سيبويه باستعماله مصطلح (إضمار الفعل المستعمل اظهاره) ومصطلح (اضمار الفعل المتروك إظهاره) قد ميّز بين نوعين من الإضمار في البنية العميقة، فمن دراسة الأمثلة التي عرضها مع المصطلح الاول، نجد أن الإضمار حدث في البنية العميقة لدى (فرد) شخص واحد، في حال معينة، مثال ذلك: (اضرب زيدا ← زيدا) كما تقدم، وهذا الحذف لا يجوز أن يستعمل مع باقي الناس الذين لا يعيشون ظروف الشخص.

أمّا ما يضمر لكثرة الاستعمال، فإن كلّ أفراد المجتمع يعرفون أصله في الكلام، ولكنّه لمّا كثر في كلامهم، صار ما يبقى منه كافيا في الدلالة عنه؛ فالحذف هنا مضمر في (البنية العميقة) للمجتمع كلّه، ولا حاجة للإظهار، ومثل هذا يصدق على ما جرى مجرى المثل، ولذلك نجد سيبويه، يستخدم ضمير الجماعة في هذا المقام: ''ولكنهم حذفوا (ذا) لكثرة استعمالهم وتصرّفهم، حتى استغنوا عنه بهذا'' (٢).

واجد أنّ سيبويه، يلتقي عنا مع تشومسكي، بأنّ المكوّن التركيبي يتفاعل مع المكون الدلالي، في البنية العميقة، قبل أن يتحوّل إلى البينة السطحية على شكل مركب صوتي، ويلتقي معه بأن الانسان الفرد لديه قدرات واستعدادات لغوية فطريّة، ولذلك وجدنا سيبويه ينسب الى (الفرد) القدرة على فهم المحذوف من التركيب، علما بأنه كان في معزل عن الناس (٣).

وأرى أنّ سيبويه يلتقي مع دي سوسير، في أثر المجتمع في إكساب اللغة للفرد، وهذا واضح من اتفاق كل أفراد المجتمع على

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٨٠ .

(٢) نفسه / ص ٢٨١ .

(٣) انظر : جوانب من نظرية النحو / تنظيم القواعد التوليدية / ص ٣٩ ، ٢٨ .

الحذف في تراكيب معينة، وأمثال محددة، فهذا يعني أن اللاحق قد اكتسب هذه التراكيب من السابق (١).

وبذلك يكون سيبويه قد جعل لمتكلم اللغة، جانباً ابداعياً، ذاتياً ينبع من استعداد فطري، ركّبه فيه خالقه، وجانبا مكتسبا يتعلّمه من السلوك اللغوي في مجتمعه، وهكذا، أجد، أن نظرية سيبويه اكثر تكاملا وشمولا ودقة، مما ذهب اليه كل من التحويليين والوصفيين.

... ...

أسباب الحذف عند سيبويه:

يمكن أن نحصر الأسباب (العلل) التي ذكرها سيبويه للحذف في ثلاثة أصناف: علل استعماليه، وعلل بنائيه، وعلل تركيبيه.

فمن العلل الاستعمالية ذكر: كثرة الاستعمال، وطول الكلام، والاستخفاف، والاستغناء، وما جرى مجرى المثل، والبدل.

ونجد أنه يجمع مع مصطلح (كثرة الاستعمال) أسبابا من العلل الاستعمالية: (٢) ''وإنما حذفوا الفعل في هذه الاشياء حين ثنّوا، لكثرتها في الكلام، واستغناءً بما يرون من الحال'' ٢.

- وقال: '' وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلا من الفعل'' ٢.

- وقال: ''ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولا ستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه''. ٢

---

(١) يقول دى سوسير : " اللغة نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة " انظر : علم اللغة العام / ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز / ص ٧ . وانظر : دروس في الالسنية العامة / تعريب صالح القرمادى وآخرين / ص ٩ .

(٢) كتاب سيبويه ج١ / ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ .

وفي ذلك يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة: ''ويعد سيبويه صاحب نظرية الحذف، لكثرة الاستعمال، حيث فسّر في ضوئها أنواعاً شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضيع كثيرة من كتابة... وتبعه في ذلك سائر النحاة'' (١).

وقد فسّر ما (صار بمنزلة المثل) في ضوء هذه النظرية: ''هذا باب ما يحذف منه الفعل؛ لكثرته في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل'' (٢).

ومن أسباب الحذف في استعمال العرب، كما ذكر سيبويه؛ الاختصار، وسعة الكلام: ''ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ''واسأل القرية التي كنا فيها'' ...وإنما يريد: أهل القرية، فاختصر'' (٣).

ومنه: ''هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً، لسعة الكلام واختصاره. وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول مقدم الحاج ... فإنما هو: زمن مقدمِ الحاج ... ولكنّه على سعة الكلام والاختصار'' (٤).

ومن أسباب الحذف عنده الاستخفاف: ''ولكنهم اضمروا الفعل استخفافا... وحذفوا كما قالوا: (حينئذٍ الآن) وإنما يريد: حينئذٍ واسمع اليّ الآن، فحذف ''واسمع''... وإنما اضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافا'' (٥).

أراد سيبويه من عرض هذه الأسباب، أن يبين بأن هذه الأساليب في الحذف، إنما كان يقوم بها متكلّم اللغة بشكل طبيعي، فهو يتصرّف هذا التصرف ،بما يمليه عليه ذوقه اللغوي، واستعداده الفطري، وظروف الكلام.

---

(١) ظاهرة الحذف / ص ٣٥ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٨٠ .

(٣) نفسه / ص ٢١٢ .

(٤) نفسه / ص ٢٢٢، وقد استنتجت الدكتورة خديجة الحديثي من دراستها للعلل في كتاب سيبويه، بأنّ: " كلّ هذه الانواع من العلل جرت جريانا طبيعيا من غير تعقيد ولا إرباك... وهذا النوع من العلل هو الذي نادى به المحدثون ... بوجوب بقائه لأنّ فيه النفع وانارة السبيل " : دراسات في كتاب سيبويه / ص ٢١٢ . وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه في هذا البحث .

(٥) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٢٤ .

وبذلك كانت هذه العلل نابعة من طبيعة الاستعمال اللغوي، فليس فيها أثر للمنطق، مع أن فيها ملامح من دراسة الحالة النفسية، التي كان عليها المتكلّم والمخاطب ،في أثناء ممارسة الحدث الكلامي.

... ...

أمّا العلل البنائية (الصرفية) التي عرضها سيبويه، فإنها دراسة لطبيعة الحروف قبل التركيب، وما طرأ عليها من تغير في صياغتها في بناء واحد.

ومن أنواع الحذف التي ذكرها، لعلّة صرفية: الحذف لالتقاء الساكنين، مثال ذلك: ''باب تحرك أواخر الكلم الساكنة اذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين... وذلك قولك: اضربِ ابنك، وأكرم الرجل'' (١) و''باب ما يحذف من السواكن اذا وقع بعدها ساكن''. ومن الامثلة التي عرضها في الباب الاخير (لم يخف) و (لم يبع) و (لم يقل). والأصل فيها (لم يقول، لم يبيع، لم يخافْ) التقى حرف العلة الساكن، بالحرف الذي سكن بسبب الجزم فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين، ولم يحذف الساكن الثاني، لأنه يحمل حركة الإعراب وهي مظهر التركيب الجديد، ومظهر الدلالة الجديدة، التي نتجت عن دخول لم في التركيب.

والحرف المحذوف لا يظهر في البنية السطحية، وإنما هو في البنية العميقة: لم يقول ← لم يقُلْ. و ← Ø (٢)

وهذا الحذف في الظاهرة الصرفية، ينسجم مع قاعدة الحذف الكلية.

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٢) Ø : رمز للعنصر المحذوف.

وقال في تفسير الحذف، في المضارع المثال الواوي:
''تقول: وعدته فأنا أعده، ووزنته فأنا أزنه... واعلم أنَّ ذا أصله على فَعَل يَفْعُل ... فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء ... كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة،إذ كرهوها مع ياء، فحذفوها، فهم كأنهم يحذفون من يفْعِلُ . فعلى هذا بناء ما كان على (فعَل) في هذا الباب''(١).

لقد جعل سيبويه (الصحيح) أصلا يقيس عليه بناء المعتل ليفسر ما يطرأ عليه من تحوّل.

فالاصل في وعد يعد وعداً: وعد (يوعُد) وعداً قياسا على الصحيح: قتل يقتُل قتلاً. استثقلت الضمة بعد الواو فتحولت الى كسرة (يوعُد ← يوعِد) فنجم عن ذلك بناءٌ غير متوازن صوتيا، لا تقبله العربية، وذلك وقوع الواو بين الياء والكسرة، فحذفت الواو: يوعِد: يعِد، و ← Ø .

وهكذا نجد سيبويه منسجما مع منهجه في القياس، يعتمد (الأصل) ليفسر في ضوئه التغيّر الذي طرأ على الظاهرة اللغوية. ونجده في الوقت نفسه، قد قدّم نظرية في التحويل، من البنية العميقة إلى البنية السطحية، لا تختلف في شيء عما يطرحه علماء اللغة في العصر الحديث. فالعربي لا يقول (لايلفظ) : (يوعُد، ولا يوعِد). وهذه إشارة واضحة الى أن هذا، يكون في المكوّن الأساس في البنية العميقة.

ومن أنواع الحذف، التي ذكرها سيبويه، لأسباب (تركيبية): حذف (نون المثنى) و (نون الجمع) عند الاضافة: ''وذلك قولك:

---

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٥٢ .

هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمرو'' (١). وهذا لا يختلف في تفسيره عما تقدم، فهو في البنية العميقة ''الضاربون زيدٍ، والضاربان زيدٍ'' ولكنّ العرب تحذف النون ولا تلفظها في الكلام المنطوق: هما الضاربان زيدٍ ← هما الضاربا زيدٍ. ن ← ∅.

هم الضاربون زيدٍ ← هم الضاربو زيدٍ. ن ← ∅.

وهكذا تبين أنّ العلل (الأسباب)، التي يذكرها سيبويه للحذف، علل استعمالية، أو بنائية، أو تركيبية. فهو لا يخرج في تحليله وتفسيره عن طبيعة وأساليب استعمالها عند العرب، ونجد أن النظرية التي اعتمدها لتحليل الظواهر اللغوية، وهي نظرية القياس على الأصل، نظرية صحيحة، بل إنها النظرية التي يعتمدها علم اللغة اليوم، في أحدث أسلوب، لتحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها.

الإحلال:

ذكر سيبويه نوعاً من الحذف، يعوض فيه عن المحذوف بلفظ ينوب منابه ويغني عنه في دلالته. ومن أمثلة ذلك عنده: أن العرب في النداء: ''حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك اذا قلت: يا فلان، عُلم أنك تريده'' (٢). فقاعدة الاحلال كما ذهب سيبويه: ''حذف الفعل، وصارت (يا) بدلاً منه، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

يا، أريد عبد الله ← يا عبد الله.

وهذه القاعدة تقابل عند التحويليين قاعدة الاختصار: يا + أريد ← يا : أريد ← ∅. $a + b \rightarrow a$

ولكنني جعلتها مع قواعد الإحلال لأن سيبويه يستعمل لها مصطلح

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٨٤ .

(٢) نفسه / ص ٢٩١ .

(البدل)، فهو لا ينكر أنَّ الجملة اختصرت من حيث الشكل، ولكنه يبين أن المذكور سدّ عن المحذوف في الدلالة فحلَّ محلَّه: ''لأنك اذا قلت يا فلان، علم أنك تريده''.

وذكر سيبويه أن العرب يحذفون الفعل، ويجعلون المصدر بدلا منه: ''هذا باب ماينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: وذلك قولك: سقيا ورعيا ...كأنك قلت سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا... وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل'' (١). ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

سقاك الله سقيا ← سقياً / سقاك الله ← Ø .

سقاك ← سقيا : a → b

وفي باب ''ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها''، يقيس الحذف في الأسماء على الحذف في المصادر التي تكون للدعاء كما مر في الباب السابق، ويمثل لذلك بقوله: ''وذلك قولك: تُرباً، وجندلا ... كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك الله تُربا وجندلا ... واختزل الفعل هاهنا؛ لأنهم جعلوه بدلا من تربَت يداك، وجُنْدِلْتَ'' (٢).

تربت يداك ← تُربا، جُندِلْت ← جندلا.

تربت يداك ← Ø ، جندلت ← Ø فحذف الفعل، وحلَّ الاسم محلَّه في اللفظ والدلالة.

وكذلك جرى (الإحلال) في مثل قوله: هنيئا مريئا: ''كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا، هنأه ذلك هنيئا ... فاختزل الفعل، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك'' (٣).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) نفسه / ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٣) نفسه / ص ٣١٦ - ٣١٧ .

ويقيس الحذف في المصادر المضافة مثل ''ويحك، ويلك'' على الحذف في مصادر الدعاء ''متيأ لك''، ويقيس عليها الحذف في المصادر التي تكون لغير الدعاء، مثل: ''حمداً وشكراً'': ''كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً... وإنما اختزل الفعل مهنا: لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء'' (١).

ومن ذلك الحذف في المصادر التي لا تتصرف في الكلام تصرف المصادر السابقة: ''وذلك قولك: سبحان الله ومعاذ الله...كأنه حيث قال: سبحان الله، قال تسبيحا، فنصب هذا على: أسبّح الله تسبيحا... ولكنهم لم يظهروا الفعل مهنا، كما لم يظهر في الذي قبله'' (٢).

ومن الواضح أن سيبويه، لا ينسى وهو يرسخ هذا القياس في قواعد الحذف والإحلال، أن يشير بأن الخليل كان صاحب الفضل الأول في تأسيسها ''وإن لم يُتكلّم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيل يُمثَّل به'' (٣).

ويوضح سيبويه الحذف في قول العرب: ''سُبّوحًا قُدّوسًا، ربَّ الملائكة والرّوح'': ''فقال سُبّوحا، أي ذكرتَ سُبّوحًا ... وخزلوا الفعل: لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من سبَّحتُ''.

ويبيّن سيبويه أنّ أمثلة الحذف التي عرضها، إنّما هي لغة العرب: ''وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلّمُ به رفعا ونصبا'' (٤) ويؤكد أنّه هو نفسه سمع بعض هذه التراكيب: ''وسمعتُ أعرابيا، وهو أبو مرهب، يقول: كَرمًا وطولَ أنفٍ، أي:أكرم بك، وأطول بأنفِك'' (٥).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) نفسه / ص ٣٢٣ .

(٤) نفسه / ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٥) نفسه / ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

وفي هذا ردٌّ على الدكتور فوزي مسعود الذي أكَّد: ((أنَّ سيبويه لم يسمع عن العرب بل سمع عن شيوخه، فاكتفى بما نقله عنهم مهما كان قليلا أو محدودا، في معرفة اللغات العربية)) (١).

ويلاحظ أن حجة الدكتور مسعود كانت واهية : ((ولو شافه العرب ما كان خلافُه مع الكسائي)) (٢) فلو كان الخلاف بين عالمين في مسألة من مسائل اللغة ينفي عنهما مشافهة العرب، لحقّ لنا أن نشك في علم العربية من أمامه، وهذا رأي بعيد.

قواعد التقديم والتأخير (إعادة الترتيب):

وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في (البنية العميقة) أولا، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح(٣).

وقد حفل كتاب سيبويه بهذا النوع من قواعد التحويل، فخصص أبوابا كاملة لبعضها، مثل: (باب ما يقدم فيه المستثنى) (٤) و (باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل) (٥) و(باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل) (ع) و (باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الاسماء) (٥).

وتناول في الكتاب إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والمستثنى، والتمييز، والظرف، وفي أسلوبي الاستفهام، والجزاء، وتحدث عن أثر الترتيب في تركيب (لا النافية للجنس) و تركيب (ما الحجازية).

ويشير سيبويه إلى جواز التقديم والتأخير في العناصر

---

(١) سيبويه ، جامع النحو العربي / ص ٣٧ ، وانظر كذلك : ص ٣٨ ، ٤٠ .

(٢) نفسه / ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ .

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ١٥٤ . وانظر أمثلة كذلك من الانجليزية في :
LANGACKER, LANGUAGE AND ITS STRUCTURE P. 133 -_135.

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٣٧ .

(٥) نفسه / ج٣ / ص ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ .

الرئيسة للجملة، بقوله: ''وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أو أخّرت'' (١). ويمكن توضيح ذلك، كما يلي: كان زيدٌ حليماً ← كان حليماً زيدٌ فاذا افترضنا أن اسم كان (أ) وخبر كان (ب) تصبح الجملة كما يلي: كان (أ + ب) ← كان (ب + أ). وهذه القاعدة هي نفسها قاعدة إعادة الترتيب عند ا يليين:

$$a + b \rightarrow b + a$$

وفي إطار منهجه في الموازنة والمقايسة، يوازن بين التراكيب التي يجري فيها التقديم والتأخير، فيقيس إعادة الترتيب في جملة (كان أخاك عبدُ الله) على جملة (ضرب زيداً عبدُ الله) وعلة هذا القياس عند سيبويه: ''لأنّه [كان] فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد''(٢).

وفي إشارة إلى كثرة التقديم والتأخير يقول: ''فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الاول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبدالله، لأنك إنما اردت به مؤخرا ما أردت به مقدما... وهو عربي جيد كثير، إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم'' (٢).

قاعدة الترتيب لا تغير في الإعراب، ولا تغير في الدلالة العامة، وإنما تضفي زيادة في الأهمية على المتقدّم.

فاذا كان اسم كان وخبرها معرفتين جازلك أن تقول: (٤) ''من كان أخاك؟ ومن كان أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت (من) الفاعل، و: من ضرب أبوك؟ اذا جعلت (الأب) الفاعل، وكذلك: أيّهم كان أخاك؟ وأيّهم كان أخوك؟ وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ. ومثل ذلك قوله عز وجل: ''ما كان

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٤٧ .

(٢) نفسه / ص ٤٥ .

(٣) نفسه / ص ٣٤ .

(٤) نفسه / ص ٥٠ .

حجّتَهم إلاّ أنْ قالوا›› (١): ‹‹وما كان جوابَ قومه إلاّ أنْ قالوا›› (٢).

فقياسه جملة (كان) على جملة (ضرب) بيَّنت ما بينهما من خصائص (الفعل). وقد بين في النص السابق الفرق بين الاسمين في جملة (كان وفي جملة (ضرب). فاسم كان وخبرها لشيء واحد؛ فإذا قلنا: كان زيداً أخوك، فزيد هو نفسه أخوك. لكن الفاعل والمفعول مختلفان؛ فإذا قلنا: ضرب زيدٌ عبد الله، فزيدٌ غير عبد الله. ولذلك جعل عناصر الجملة الاسمية هي الأصل في عناصر جملة (كان).

وهكذا مكّنه هذا المنهج في القياس أنْ يبين أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرتين، فيسهل عليه تصنيفهما وتفسير خصائصهما.

ويوازن في تقديم الظرف، بين جملة (كان) والجملة الاسمية: ‹‹وتقول: ما كان فيها أحد خيرٌ منك، ... ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم أجريت الصفة على الموصوف، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم نصبت؛ تقول: ماكان فيها أحد خيراً منك›› (٣).

فالجار والمجرور (فيها) في الجملة الأولى في محل نصب خبر كان، و(خير) نعت لـ(أحد)، فأصل الجملة: ما كان فيها أحد. وجاز أن يكون اسم كان نكرة لانه مسبوق بنفي، ودل على عموم. ولذلك جعلها (زيد) مخالفة لجملة: فيها زيدٌ قائم، لأن (فيها) هنا ليس ركنا (أساسا) في الجملة، فأصل الجملة: زيدٌ قائم.

---

(١) سورة الجاثية / الاية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف / الآية ٨٤.

(٣) كتاب سيبويه/ ج ١/ ص ٥٥ - ٥٦.

أما الجملة الثانية فيجوز قياسها على جملة (فيها زيدٌ قائم)؛ لأن (الجار والمجرور: فيها) ليس خبرا فيهما، فأصل الأولى: زيد قائم، وأصل الثانية: ما كان أحدٌ خيراً منه .

وقد تقدم الجار والمجرور (فيها) في كل من الجملتين على الركنين الرئيسيين.

ويعرض سيبويه قاعدة لهذا الترتيب، خلاصتها: أنّ المتكلم اذا جعل شبه الجملة في موضع الخبر فتقديمها أفضل، واذا لم تجعلها خبرا كأن تجعلها نعتا مثلا، فالتأخير أفضل، ويقيس ذلك على التقديم والتأخير في جملة (ظن): ((إلا أنك اذا أردت الالغاء(١)، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، واذا أردت أن يكون مستقرا تلتقي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه اذا كان عاملا في شيء قدمته، كما تقدم أظن وأحسب، واذا ألغيت أخرته، كما تؤخرهما، لأنهما ليسا يعملان شيئاً)) (٢) .

ثم يربط بين التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية، ويبين أن الهدف واحد فيهما، وهو العناية والاهتمام بالمتقدم، ويستشهد على جودة ذلك وكثرته بآية من القرآن الكريم(٣):

((والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل ((ولم يكن له كفواً أحد))(٤) .

ومثّل الفراء لذلك بقوله: ((فتقول: لم يكن لعبد الله أحدٌ

---

(١) اذا أردت الإلغاء : اذا لم تجعل شبه الجملة خبرا .

(٢) كتاب سيبويه /ج١/ ص ٥٦ .

(٣) نفسه / ص ٥٦ .

(٤) سورة الاخلاص / الآية ٤ .

نظيرٌ، فاذا قدمت النظير نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: لم يكن لعبد الله نظيرا أحد'' (١).

ثم يبين علاقة (الترتيب) بالاسناد، وما يطرأ عن ذلك من علاقات إعرابية بين الاسم والفعل (٢): ''فاذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد... كما كان الحد: ضرب زيدٌ عمراً ... وإنْ قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ.

فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته... وإنما تريد بقولك: مبنيٌ على الفعل، أنه في موضع (منطلق) اذا قلت: عبد الله منطلق... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ''وأما ثمود فهديناهم''(٣).

فأصل الترتيب في الجمله الفعلية: ضرب زيدٌ عمراً، وضربت زيدا ويمكن التمثيل له كما يلي: فعل + فاعل + مفعول به، فاذا رمزنا اليها بالترتيب (أ + ب + ج)، يكون التحويل فيها: ضرب عمرا زيدٌ = (أ + ج + ب) و: عمرا ضرب زيدٌ = (ج +أ + ب)، فيمكن كتابة القاعدة كما يلي: ج (الفعلية) = (أ + ب + ج) ← (أ + ج + ب) ← (ج + أ + ب).

ويمكن أن يطرأ عليها تحويل آخر، يتقدم فيه المفعول إلى موقع الابتداء: ج (الفعلية) = (أ + ب + ج) ← ج (أ + ب + ضمير (ج)). فتصبح الجملة الجديدة اسمية، وتكون الجملة الفعلية فيها في محل رفع خبر كما بين سيبويه (٤).

والاسم المتقدم في مثل هذا التحويل مرتبط بالفعل في الأصل، دليل ذلك: ''وان شئت قلت: زيدا ضربته، وإنما نصبه

---

(١) معاني القرآن /ج٣/ص ٢٩٩. ولم يشر الأخفش إلى التقديم والتأخير، وإنما اكتفى بقوله : "أحد هو الاسم وكفوا هو الخبر". معاني القرآن /ج٢/ص ٥٤٩.

(٢) كتاب سيبويه /ج١/ ص ٨١.

(٣) سورة فصلت / الآية ١٧. وهي قراءة الجمهور... والحسن، وابن أبي إسحق، والأعمش : ثمودا منونة منصوبة : البحر المحيط /ج٧/ص ٤٩١.

(٤) وهذا التحويل لا ينفي أن تكون الجملة الاسمية هي الأصل كما أشار سيبويه في مكان سابق، وهو ما أرجحه اعتمادا على قوله تعالى : " وعلم آدم الأسماء كلها " وتأييدا لرأي الدكتور مازن مبارك الذي بني رأيه على الدراسات الحديثة، كما تقدم.

على إضمار فعل هذا يفسره'' (١)؛ فأصل التركيب في البنية العميقة عند سيبويه: (ضربت زيداً، ضربته) ولكن حذف الفعل الأول استغناء بذكر الثاني. لكن يحق لمتكلم العربية أنْ يرفع الاسم الأول إذا أراد أن يجعله في مركز اهتمام المخاطب؛ ولكن هذا لا ينفي عنه ارتباطه بالفعل.

أما الجمل التي يكون أصل الاهتمام مركزاً فيها على الاسم، ويكون الحدث فيها مركزاً على شيء آخر، فالتركيب فيها على الأصل كما أرى، مثال ذلك: زيد لقيت أخاه، وإلى هذا أشار سيبويه حينما قاس جملة (زيد مررت به) على (زيدٌ لقيت أخاه): ''فإن قلت: زيد مررت به فهو من النصب أبعد من ذلك، لأن الضمير قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيد لقيت أخاه'' (٢).

فهو يرى أن العلاقة بين الاسم المتقدم (زيد) وبين الفعل (مررت) قد وهنت تركيبيّاً حينما وصل بين الفعل وبين الضمير العائد على الاسم بحرف الجر، ولذلك صارت الجملة أقرب الى تركيب (زيد لقيت أخاه) الذي أُسند فيه الحدث إلى اسم آخر.

ولذلك فهو يجعل الخيار بيد المتكلم؛ فإذا أراد أن يوثق العلاقة بين الاسم المتقدم والفعل نصب الاسم، وإذا أراد أنْ يجعل جل اهتمامه مركزاً على الاسم ليجعله موضوع الكلام، جعله مرفوعاً. وفي هذا يقول سيبويه: ''وإنْ شئت قلت زيداً مررت به ... وإذا نصبت زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: لابست زيداً لقيت أخاه. وهذا تمثيل ولا يتكلم به'' (٣). فتقدير (فعل جديد) في البنية العميقة دليل على بعد الارتباط بين الفعل المذكور والاسم المتقدم، ولكنه لا ينبغي، في الوقت نفسه، أنّ هناك ارتباطاً بينهما على وجه العموم، وإلى هذا يشير سيبويه، في تفسير الدلالة في (زيداً أهنت أخاه): ''والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيداً بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه، وهذا النحو في الكلام كثيرٌ'' (٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٨١ .

(٢) المصدر نفسه / ص٨٣ .

(٣) نفسه / ص ٨٣ .

(٤) نفسه /ص ٨٣ . وهذا يعني أنّ الجملة الفعلية تتولد هي الاخرى في البنية العميقة، وان كانت الجملة الاسمية هي الاصل .

ثم نجده يقرب هذا (الترتيب) من الجملة الاسمية حينما يقيس عليها الترتيب في جملة الأفعال الناقصة: ''ومثل ذلك أعبدَ الله كنت مثلسه... ومثله أزيدا لست مثله... فصار بمنزلة: أزيدا لقيت أخاه''(١). ليصل في النهاية إلى الجملة الاسمية في هذا النمط: ''وتقول: أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً، لا يكون إلا الرفع''(٢).

وهو يبين أنه يكون مرفوعا إذا كان الاسم الذي يتعلق به في الجملة الفعلية بعده مرفوعا، كما تقدم في الجملة السابقة فاذا كان الاسم الذي يتعلق به منصوبا انتصب: أعبدَ الله ضرب اخاه زيدٌ. ويمكن تمثيل هذه العلاقة كما يلي: - الجملة: (أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً):

عبدُ الله (مرفوع) لأنه عاد عليه ضمير المرفوع (اخوه): فاعل ضرب

- الجملة (أعبدَالله ضرب أخاه زيدٌ):

عبد الله (منصوب) لأنه عاد عليه ضمير المنصوب (أخاه): مفعول ضرب المقدم.

وفي ترتيب أسماء الاستفهام، يرى سيبويه أنها تحتل مركز الصدارة في الجملة الفعلية، قياسا على ألف الاستفهام التي تقع في أول الجملة، وهي الأصل في أدوات الاستفهام: ''ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل، فتقول: أيَّهم رأيت، كما تفعل ذلك بالالف... وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنها حروف الاستفهام''(٣).

ومن الجمل التي يرى سيبويه أن الاسم فيهما وقع (في الأصل) موقع المبتدأ، وأنه غير متحول عن فاعل ولا عن مفعول من الجملة الفعلية، جمل: ''زيدٌ كم مرةً رأيته؟ و: عبدُ الله هل لقيته، وعمرٌو هلا لقيته؟ وكذلك سائر حروف الاستفهام... فالعامل فيه الابتداء... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره... لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء... فحرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر''(٤).

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٠٢.

(٢) نفسه /١٠٣.

(٣) نفسه / ص ١٢٦. (٤) نفسه / ص ١٢٧ - ١٢٨.

وهذا يبين علاقة (العمل) بالترتيب في هذه الجملة، فلا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، و : ''لايجوز أن تقول: زيداً هل رأيت'' (١).

وبذلك لا يجوز أن يكون الاسم المرفوع قبل جملة الاستفهام الفعلية متحوِّلاً عنها، وإنما تولد المبتدأ في الأصل وجملة الاستفهام خبره. ونتيجة لذلك فإنَّ هذا النمط من الجمل جمل اسمية بالأصل، وليس محوَّلاً عن جمل فعلية.

ويمكن استنتاج ما أذهب إليه من الموازنة التي يجريها سيبويه بين الترتيب في جملة (الاستفهام) وجملة الشرط (الجزاء)؛ فالفعل فيهما ليس بصلة لما قبله، كما تقدم في قول سيبويه، وحرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر، كما تقدم في النص؛ فجملة الاستفهام (في محل رفع خبر المبتدأ) فهي جزء من الجملة الاسمية، ولا تصلح أن تكون أصلاً لهذه الجملة الاسمية.

ويقول المبرد: ''الجزاء منفصل كالاستفهام ... والجزاء لا يعمل فيه ما قبله، كما لا يعمل هو فيما قبله. ألا ترى أنك لا تقول: زيداً إن يأتِ يكرمه'' (٢).

وقال رضي الدين الاستراباذي في أدوات الاستفهام وأدوات الشرط: ''لها صدر الكلام'' (٣). وهذا يعني أن ما قبلها ليس متحولا عما بعدها. وبذلك تكون هذه الأنماط من الجمل الشرطية وجمل الاستفهام جزءاً من جملة اسمية في الأصل.

والأصل في ترتيب عناصرها بعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط: أن يتقدم بعدها الفعل على الاسم: '' وإنما أجازوا تقدُّم الاسم في (إنْ) لأنها أمُّ الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٢٧ .

(٢) المقتضب / ج٢ / ص ٦٨ .

(٣) الكافية في النحو / ج٢ / ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

فيها كما صار ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخَر'' (١).

فالأصل: أرأيت محمدا، ويجوز: أمحمدا رأيته. ومثل ذلك ... : إن رأيت محمدا فسلم عليه، يجوز فيها: إن محمدا رأيته فسلم عليه. فإذا كان (رأيت: أ، محمد: ب) فإن قاعدة الترتيب يمكن أن تصاغ كما يلي:

ج = إن (أ + ب) + تكملة ← إن (ب + أ) + تكملة. وتكون نتيجة التحويل: (أ + ب ← ب + أ).

وهذه هي قاعدة إعادة الترتيب عند التحويليين. وقد عالج سيبويه كلَّ مظاهر الترتيب على أساسها.

فيقيس التركيب في جملة: إنَّ ألفا في دراهمك بيض، وإنَّ في دراهمك ألفًا بيضٌ، على جملة: ما كان أحدٌ فيها خيرًا منك: ''إن شئت جعلت (فيها) مستقرًّا (خبرا)، وجعلت البيض صفة'' (٢).

والأصل في تركيب (نِعْمَ): نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله، قاسه سيبويه على: ذهبَ أخوه عبدُالله. ويحافظ التركيب على الترتيب بين الاسم والفعل، ولكن تختلف العلاقات الإعرابية، وينتج عن ذلك إضمار الفاعل وانتصاب النكرة على أنه تمييز، فيصبح التركيب: نِعْم رجلاً عبدُالله، وتصبح الدلالة: حسْبُك به رجلا عبدُ الله (٣). فإذا تحول الممدوح إلى صدر الجملة صار التركيب عبدُالله نِعْم الرجلُ، وهو هنا عند سيبويه: ''بمنزلة: عبدُ الله ذهب أخوه'' (٤).

فأصل الجملة: نعم الرجل عبد الله، تحولت الى: عبد الله نعم الرّجل. أي: أ + ب ← ب + أ: (أ: الفعل، ب: الاسم).

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٣٤ .

(٢) نفسه / ج٢ / ص ١٤٣ .

(٣) نفسه / ص ١٧٥ .

(٤) نفسه / ص ١٧٦ .

ويشير سيبويه الى أن (نِعم، وبئس) فعلان أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) ولكنهما جُمِّدا على هذه الصيغة، لإنشاء المدح والذم، وهذه إشارة من سيبويه، إلى أنهما متحولان عن ذلك الأصل، الذي يظهر في أسلوبي المدح والذم: ''وأصل نِعْمَ، وبِئْسَ: نَعِمَ وَبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصَّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى'' (١).

ويبين سيبويه أنَّ الأصل في ترتيب التمييز، أن يتأخر: بعد العدد، وبعد الصفة المشبهة، وبعد اسم التفضيل، وبعد تمام الجملة الفعلية؛ فتقول: عشرون رجلاً، وهو الحسن وجهًا، وهو أحسن منك وجهًا، و: امتلأتُ ماءً (٢)، ولا يتغيّر هذا التركيب: '' لا يقدم فيه فتقول: ماءً امتلأت ، كما لا يتقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة'' (٣) فلا يتقدم التمييز على عامله.

وسيبويه يشير إلى (البنية العميقة)، لبعض هذه التراكيب، وما اعتراها من التحويل، فجملة (امتلأت ماءً) أصلها في البنية العميقة (امتلأت من الماء) فهذا الفعل لازم لا يتعدى بنفسه، ولما حذف حرف الجرّ استخفافاً انتصب المفعول فيه (التمييز) (٤).

وقد وافق سيبويه الخليل، في جواز تقديم الخبر، إذا كان مشتقاً، مثل: قائمٌ زيدٌ، وتميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك: '' وهذا عربيٌّ جيد''. أمّا قوله: '' وزعم الخليل، رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، وعمروٌ على ضرب مرتفع'' (٥). فإنّه لايعني قُبْح تقديم الخبر إذا كان مشتقا.

وقد تصوّر محقق الكتاب (عبد السلام محمد هارون) أنّ

---

(١) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٧٩ .

(٢) نفسه / ص ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٣) نفسه / ص ٢٠٥ . ويجوز عند المبرد أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف : "فان شئت قلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت . وهذا لايجيزه سيبويه " ويرد على سيبويه بأنّ هذا يختلف عن (عشرون درهما) ، لأن ما عمل في الدرهم لم يؤخذ من الفعل : المقتضب / ج٣ / ص ٣٦ . وقد تبين أن سيبويه اعتمد في تفسير النصب في مثل هذه التراكيب على المخالفة كما تقدم .

(٤) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٢٠٥ .

(٥) نفسه / ص ١٢٧ .

سيبويه والخليل يستقبحان تقدُّم الخبر إذا كان مشتقًّا، ولذلك أشار إلى هذا النص بقوله: ((فَيقبح تقديمه مشتقا ج٢ / ص ١٢٧)) (١).

والحقيقة أنَّهما استقبحا أن يكون (قائمٌ) مبتدأ وزيدٌ: خبره أو فاعله، وعَدَّا كونه (خبرا مقدَّما) أسلوبا عربيا جيدا.

قواعد الزيادة:

عالج سيبويه (الزيادة) في سياق التركيب، وعالجه في بنية الكلمة. ومما تناوله في (سياق التركيب): زيادة (كان)، وضمير الفصل، وزيادة (ما) في: لا سيما، و(ما) الزائدة في تراكيبها، و (من) الزائدة في تراكيبها، وزيادة (الباء) و (أنْ) و(إنْ).

أما في (بنية الكلمة) فقد تناول حروف الزيادة: ((الالف والياء، والسين، واللام، والميم، والهاء، والهمزة، والواو، والياء). وعالج في هذا المجال: زيادة (الإلحاق) في الفعل، وفي الاسم.

الزيادة في سياق التركيب:

قال سيبويه: ((وتقول: ما كان أحسن زيداً! فتذكر (كان) لتدل أنّه فيما مضى)) (٢). فهو يحدّد العنصر الزائد (كان) ويبيّن أنّ سبب الزيادة عنصر الزمن. وهذا يعني أنّ الزيادة لها غرض دلالي، وأن هذا العنصر زائد على أصل التركيب: فأصل التركيب: ما أحسن زيداً!، اراد المتكلم أن يضيف اليه دلالة الزمن، فزاد كان، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ما أحسن زيدا ← ما كان أحسن زيدا! ولو رمزنا إلى جملة التعجب (ما أحسن زيدا!) بـ(أ) وإلى (كان): (ب)، لأصبحت

---

(١) كتاب سيبويه / ج٥ / ص ٣٠٨ .

(٢) نفسه / ج١ / ص ٧٣ .

القاعدة: أ ← ب + أ. وهذه هي قاعدة الزيادة عند التحويليين. ومثل ذلك قول سيبويه: ''وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء (كان)، وشبهه بقول الفرزدق (١):

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا - كانوا - كرامِ ''

ومن الواضح أنّ سيبويه، قد اكتفى بذكر الغرض من الزيادة في النص السابق. وسكوته عنه هنا، يعني أنّه غرض واحد، وهو إضافة معنى الزمن، (فالإلغاء) لا يعني أنّه ليس للعنصر الزائد قيمة دلالية، وإنما يعني انه زائد على أصل التركيب؛ لإضافة معنى جديد، سواء أكان ذلك بين ''إن'' واسمها، كما في: إنّ من افضلهم (كان) زيدا. أو بين الصفة والموصوف، كما في: وجيران لنا - كانوا - كرام. وهذا كله تنطبق عليه قاعدة التحويل (الزيادة) السابقة: أ ← ب + أ.

ويبين سيبويه انّه سمّى هذا العنصر، الذي أضيف الى أصل الجملة زائداً أو (لغواً)؛ لأنّه يترتب عليه تغيير، في العلاقات التركيبية والإعرابية في الجملة: ''واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حالة التي كان عليها قبل أنْ يذكر، وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منه'' (٢).

ويذكر الهدف من زيادة (ضمير الفصل) في هذا التركيب: '' إعلاما بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدَّث يتوقعه منه مما لا بد له أن يذكره للمحدَّث'' (٣) فهو يفصل ركني الجملة، للتشويق وتركيز الاهتمام على الخبر.

ويقيس الزيادة في تركيب (ضمير الفصل) على الزيادة في تركيب (ما)، ووجه الشبه أنّ كلاً منهما لا تغيّر ما بعدها عن حاله:

---

(١) ديوانه / ص ٨٣٥، والأشموني / ج١ / ١١٧. وقال: "وورد ذلك عليه (على سيبويه)، لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعا من زيادتها". وذكر أنّ (كان) تزاد بين العاطف والمعطوف، وبين نعم وفاعلها، وبين جزأي الجملة، ومثل لكل ذلك.

(٢) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣٩٠.

(٣) نفسه / ص ٣٨٩.

'' فصار هو واخواتها هنا بمنزلة (ما) اذا كانت لغوا، في أنّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر'' (١).

ويرى سيبويه أنّ بعض الحروف الزائدة لا يُستغنى عنها؛ لأنها تكون بمنزلة الحرف الأصلي، الذي تكون منه الكلمة، بالإضافة إلى معنى التوكيد الذي تؤدّيه: '' ومثل ذلك: ولا سيّما زيدٍ، فربّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة'' (٢).

ونقل عن العرب أنّ (ما) تزاد بعد (رويد): '' وسمعنا من العرب من يقول: والله لو اردت الدراهم لأعطيتك، رويدَ ما الشعرَ يريد: أرود الشعرَ، كقول القائل... فدعِ الشعرَ'' (٣).

وأنّها تزاد بعد اللام الفارقة: '' ومثل ذلك: ''إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ'' (٤)، إنّما هي: لَعليها حافظٌ''(٥).

وإذا زيدت (ضُمّت) ''ما'' إلى(حيث) وإلى (إذ) تشكّل منهما تركيب جديد (حيثُما) و (إذْما)، فصار أداة من أدوات الجزاء: '' ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يُضمّ إلى كل واحد منهما (ما) '' (٦). فهي تحوّلهما من الدلالة على الظرفية،إلى الدلالة على الجزاء.

وقد استشهد على زيادة (ما) بين الجار والمجرور، بقوله تعالى: '' فبما رحمة من الله لنت لهم'' (٧). قال الأخفش: ''يقول: فبرحمة، و''ما'' زائدة '' (٨). وقال الفرّاء في ذلك:

---

(١) كتاب سيبويه / ص ٣٩١ .

(٢) نفسه / ص ١٧١ .

(٣) نفسه / ج١ / ص ٢٤٣ .

(٤) سورة الطارق / الآية ٤ .

(٥) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ١٣٩ . وذكر الأخفش أن : "(ما : زيادة للتوكيد ، واللام زيادة للتوكيد". معاني القرآن / ج١ / ص ١١٢ . وسميت الفارقة لوظيفتها الدلالية ، فتزاد في تركيب (إنْ) المخففة من (إنّ) لتميّزه عن تركيب (إنْ) النافية التي لا يقترن خبرها باللام . وقد سمّاها الفراء (صلة) : "و(ما) التي بعدها (بعد اللام الفارقة) صلة " معاني القرآن /ج٣/ص ٢٥٥ سورة الطارق.

(٦) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٥٦ .

(٧) آل عمران / الآية ١٥٩ . انظر : كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٧٦ .

(٨) معاني القرآن / ج ١ / ص ٢٢٠ .

''العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً'' (١) واستشهد على ذلك بقوله تعالى: '' فبما نقضهم ميثاقهم'' (٢) و ''عمّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين'' (٣). وقال: ''والمعنى فبنقضهم ... وعن قليلٍ'' (٤).

وكل هذا تنطبق عليه القاعدة: أ ← ب + أ، وقد لاحظنا أنّ هذه الزيادة ترتّب عليها زيادة في الدلالة كالتوكيد، او ترتب عليها تحوّل في الدلالة، من معنى إلى آخر، كما تقدم في (حيثما) و (إذما).

وقد عالج سيبويه زيادة (الباء) و (مِنْ) في السياق، على أساس هذه القاعدة، وكان يبين الغرض من الزيادة، مثال ذلك قوله: ''فأمّا سمّيتُ وكنّيتُ فإنّما دخلتها (الباء) على حدّ ما دخلت في عرّفتُ، تقول: عرّفتُهُ زيداً، ثم تقول: عرّفتُه بزيدٍ... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أنْ توصّل بحرف الاضافة'' (٥). فالباء الزائدة في هذه التراكيب (عامل مساعد) يُتوصَّل به الفعل، إلى المفعول الثاني، وهذا (أصل استعماله) في هذه التراكيب كما بين سيبويه، فلما حذفت، انتصب الاسم بعدها، مفعولا به ثانيا، للفعل (سمّيت، وعرّفت، وكنّيت).

وبيّن أنّ الفعل كان يتوصل بهما إلى مفعوله الثاني، وكان يتوصل بها الى فاعله كما في قوله تعالى: ''كفى بالله شهيداً'' (٦).

وقد قاس زيادة (مِنْ) على زيادة (الباء) في هذا المقام: ''لأنّ معنى: ما أتاني أحدٌ، وما أتاني مِنْ أحد، واحدٌ، ولكن (مِنْ) دخلت هنا توكيداً، كما تدخل (الباء) في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي قولك: ما أنت بفاعل، ولستَ بفاعل'' (٧).

وهكذا نجده يوازن بين التركيبين ليعيّن العنصر الزائد، ويبيّن الغرض من الزيادة.

---

(١) معاني القرآن / ج١ / ص ٢٤٤.
(٢) سورة النساء / الآية ١٥٥.
(٣) سورة المؤمنون / الآية ٤٠.
(٤) معاني القرآن / ج ١ / ص ٢٤٤.
(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٨ - ٣٩.
(٦) سورة النساء / الآية ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح / الآية ٤٨.
(٧) كتاب سيبويه / ج٢ / ص ٣١٦.

وفي باب ''ما تلحقه الزيادة في الاستفهام'' ذكر الغرض من الزيادة، قبل أن يعرض الأمثلة: ''إذا انكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر ان يكون رأيه على خلاف ما ذكر ... وذلك قولك اذا قال: هذا زيد: أزيدُ نيه؟... وقد يقول لك الرجل: أتعرف زيداً؟ فتقول: أزيدَ نيه؟'' (١).

فاذا رمزنا الى (زيد): أ، والى الزيادة (يه): ب ، فان القاعدة تكون: أ ⟵ أ + ب .

وبذلك يكون سيبويه، قد أثبت وجود (الزيادة)، في الاستعمال اللغوي للتركيب العربي الفصيح، وفي هذا ردّ على ابن مضاء الأندلسي ،الذي ذهب الى أنّ: ''ادّعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل خطأ بَيِّن، لكنّه لا يتعلق بذلك عِقاب، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى... فالقول بذلك حرام على من تبيّن له ذلك'' (٢). من الواضح أن تعصّب ابن مضاء الى مذهبه، جعله غير قادر على الوصول الى الدليل، من تحليل الأمثلة التي استخدمها العلماء وتفسيرها؛ مما جعل حكمه يفتقر الى دليل علمي صحيح.

فاذا قلنا إن كلمة (زيد) عَلَم على شخص معين، وإنّ (النون) بدل من التنوين ،الذي يظهر في دَرْج الكلام في التركيب، فأي غرابة، واي حرمة في قولنا: إن (يه) حرفان زائدان على تلك الحروف ،التي تكونت منها الكلمة الأصلية، وإنّ هذه الزيادة أفادت الكلمة معنى جديداً؟ بل إنّ تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها هما أساس علم اللغة.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٢٠ .

(٢) الردّ على النحاة / ص ٨١ .

الزيادة في بنية الكلمة:

خصّص سيبويه، فيما أحصيته، خمسة عشر بابا للزيادة في بنية الكلمة، عالج في بعضها الزيادة في الأفعال، وعالج الزيادة في الاسماء في أبواب أخرى، وجعل بعضها لمعرفة الحروف الزائدة وموضع الزيادة، وخصّص غيرها لعلل ما نجعله زائدا (١).

ففي باب ''علم حروف الزوائد'' (٢) يحصي الحروف الزائدة: '' وهي عشرة أحرف'' ويذكر موضع زيادتها في الكلمة وترتيبها: ''فالهمزة تزاد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعدا، والفعل نحو: أفكل وأذهب، وفي الوصل، في آبن، وآضرب''. ويذكر سبب الزيادة: ''وأما الهاء فتزاد لتبيّن بها الحركة... وأمّا التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت'' (٣).

وفي باب ''ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل'' يستعرض الأسماء والصفات، التي طرأت عليها الزيادة، فيذكر الحرف الزائد، وموضع الزيادة، ووزن الكلمة بعد الزيادة، ويمثّل للاسم وللصفة، بطريقة توحي للقارئ، بأن المؤلف يحاول إحصاء كل مفردات اللغة، بهذا الاسلوب من الاستقصاء الدقيق. وهذا يلاحظ من تعقيبه بعد كل مجموعة على الأمثلة، التي يعرضها لكل وزن، مثال ذلك قوله: ''ويكون على (إفْعَل) نحو إصْبَع، وإبْرَم، وإبيَن، وإشْفَى، وإنْفَحة، ولانعلمه جاء صفة... وليس في الكلام إفْعُل... وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا... ويكون على (أفْعَال) نحو: الأسحار، ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة غير هذا'' (٤).

وقاعدة التحويل التي يمكن أن تستنبط هنا، هي نفسها القاعدة التي طبقت في (سياق التركيب)، فإذا كان الاسم، او الفعل المجرد (أ) وإذا سمينا العنصر الزائد (ب) فإن القاعدة تكون:

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٦٨ ، ٧٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ .

(٢) نفسه / ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٣) نفسه / ص ٢٤٥ - ٢٧٦ .

(٤) نفسه / ص ٢٤٥ .

أ ◄──── أ + ب

ويبين سيبويه أنّ الأصل المجرّد من الزيادة، يؤدي المعنى العام، وأنّ كل زيادة تؤدي معنى تفصيليا مختلفا: ''لانّ المعنى الذي في يَفعل هو في الثلاثة والمعنى الذي في يُفعل هو الذي في الثلاثة، إلاّ أنّ الزوائد تختلف ليُعلم ما تعني'' (١)، فالزيادة في (يَفعَل) تدل على أنّ الفاعل يقوم بالفعل بنفسه، أما (يُفعِلْ) فانّ الزيادة فيه تدل على أنّ الفاعل جعل غيره يقوم بالفعل. وهكذا فإن الاختلاف في الزيادة أدّى الى اختلاف في الدلالة.

ويقيس سيبويه الزيادة في (فعّل) على الزيادة في فاعل؛ لأن ترتيب الزائد فيهما في موضع واحد، فالألف تزاد ثانية، وهذا هو موضع العين التي ضُعّفت في فعّل، ولذلك نجدهما يتصرفان تصرّفا واحدا: ''فيكون الحرف على (فعّل)، فيجري في جميع الوجوه التي صُرّف فيها (فاعَل) مجراه... وتلحق (التاء) اولا في (فعّل) فيجري في جميع ما صرّف فيه ''تفاعل'' مجراه... وليس تلحق أولاً والثالثة زائدة الاّ في ''تفاعل، وتفعّل'' (٢).

وهكذا يمضي سيبويه في كل أبواب الزيادة، يعرض (البناء) الذي فيه الزيادة، ثم يعين الزائد، ليجري موازنة بين المجرد والمزيد، ثم يبين الدلالة التي ترتّبت على هذا التحوّل، من المجرّد إلى المزيد. ونجده يوازن بين بناء وآخر، ليبرز ما تشابه بينهما أو اختلف، ويبيّن النتائج الدلالية التي نجمت عن كلّ ذلك.

وهو يحاول أنْ يحصيَ كل مفردات العربية، التي تندرج تحت تلك الاوزان التي يعرضها، كأنه يقدّم معجما لمفردات الظاهرة التي يعالجها، وقد رأيناه يستخدم هذه الأوزان، أو مفردات معجمها، في دراسة التراكيب التي قدمها في باب النحو، فلم يغب عن باله

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٢٨١ .

(٢) نفسه / ص ١٨١ - ١٨٢ .

وهو يفصل النحو عن الصرف، أنَّ أبنية الصرف هي عناصر التركيب، وأنّ العلاقات التركيبية تقوم بالأصل بين مفردات وأبنية، وإنما كان الفصل بينهما في الدراسة، لأنّ دراسة النحو قائمة على تحليل العلاقات بين الأبنية وتفسيرها، بينما تقوم دراسة الصرف على تحليل العلاقة بين الحروف (الأصوات) وتفسيرها.

قواعد العمل:

عالج سيبويه أساليب (العمل) في العربية، على أساس أنها نوع (١) من (التوسّع) في التركيب، يترتب عليه توسع في الدلالة، وينتج عن كل ذلك علاقات تركيبية جديدة، يبرز مظهرها في مفردات التركيب بالعلاقات الإعرابية.

وقد اتخذ (الأصل) مقياساً، ليفرز في ضوئه الكلمات الجديدة على أصل التركيب، ويبيّن أثرها في التغير الذي طرأ على شكل التركيب ودلالته. وقد استخدم سيبويه الأمثلة التالية لتوضيح هذا (التوسّع) (٢):

١- عبدُ الله منطلقٌ
٢- رأيت عبدَ الله منطلقاً
٣- كان عبدُ الله منطلقاً
٤- مررت بعبدِ الله منطلقاً.

فالجملة الاسمية هي (الأصل) عنده، فلمّا أراد المتكلّم أن يتوسّع في الدلالة، أدخل (عوامل) جديدة على التركيب، وهي (رأيت، وكان، و: مررت بـ)، فتغير شكل التركيب لإبراز التغير في الدلالة، فظهرت حركات جديدة على آخر المفردات لتدلّ على العلاقات

---

(١) هناك نوع آخر من التوسع ينشأ عن دخول حروف المعاني غير العاملة، لا ينشأ عنه تغير في العلاقات التركيبية، وإنما يكتسب به التركيب معنى إضافيا، مثل حروف الاستفهام، وحرف النفي (ما)، (لا) النافية، وما شابهها.

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٤.

التركيبية الجديدة، ولتشير إلى الدلالة الجديدة.

وقال سيبويه لتوضيح التوسع والتحوُّل في هذه الجمل: ((ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ)) (١).

فلو رمزنا الى (أصل التركيب: أ)، والى (العامل) الذي أدخل للتوسّع في التركيب (ب)، لأصبحت القاعدة كما يلي: أ ←ب+أ. وهذا ينطبق على كل الجمل التحويلية: رقم (٢) و(٣) و(٤) التي ذكرها سيبويه آنفا. ويمكن تطبيق القاعدة على رقم (٢) مثلا:

(عبدُ الله منطلق) : أ ←(رأيت) : ب+(عبد الله منطلقاً) : أ وبالموازنة بين (أ) في الاصل، و(أ) بعد التحويل يبرز التحول في الشكل الذي نجم عن العامل:

عبدُالله منطلق ← عبدَ الله منطلقاً: تحوّلت الضمة إلى فتحة (من المبتدأ---> المفعول به) وتحول تنوين الضم في خبر المبتدأ الى تنوين فتح في الحال.

ويبرز مفهوم البنية العميقة، عندما نذكر أنّ الذي يقول: رأيت عبدَالله منطلقا، لا (يلفظ) قبلها جملة (عبدالله منطلق)، وإنما تبقى جملة الأصل في (العمق) وتتحوّل عنها الجملة الملفوظة ،بعد أن تكتسب دلالة جديدة، وأساسا تركيبيا جديدا.

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٢٤ .

أنواع العوامل وما يترتب عليها من أساليب التوسع.

لم يفرد سيبويه بابا خاصا سماه باب العوامل، كما فعل ابن السراج(١)، وإنما كان يتعرّض للعوامل في التراكيب، فيحلل التركيب ويفسّره، ويبيّن أثر العامل في العلاقات التركيبية والبنائية.

ومع هذا فإنّ من يدقق النّظر في كتاب سيبويه، يجد أنّ المؤلف قد جعل (العامل) أحد الأسس، التي ترتب عليها تحوّل التراكيب في معظم أبواب النحو في الكتاب، وأنه تعرّض لأنواع العوامل التي ذكرها ابن السراج؛ فقدم تحليلا وافيا لعمل (الافعال) و (الاسماء) و (الحروف). وأقام أبوابا كاملة عالج فيها العمل، في كثير من الظواهر اللغوية؛ مثل ''باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ويتمكن تمكنه'' (٢).

و''باب الأفعال التي تستعمل وتلغى'' (٣). و''باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منونا'' (٤). و''باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه''(٥).

فسيبويه في هذه الأبواب، وفي غيرها من أبواب العمل، يدرس العلاقات التركيبية، ويراعي نوع الأبنية التي يتألف منها التركيب، ثم يعالج الدلالة، ويبيّن علاقة كل ذلك بالعمل. ويوازن بين عمل وعمل.

أولا: الأفعال:

من أمثلة ذلك عند سيبويه: ذهب زيدٌ، و: ضُرِب زيد؛

(١) خصص ابن السراج بابا سماه : "ذكر العوامل" ، قدم فيه تفصيلا لأنواع العمل : " تفسير الأول ، وهو الاسم ... تفسير الثاني وهو الفعل ... تفسير الثالث ، وهو العامل من الحروف " : الأصول في النحو / ج ١ / ٥١ - ٥٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٧٢ .

(٣) نفسه / ص ١١٨ .

(٤) نفسه / ص ١٦٤ .

(٥) نفسه / ص ١٨٩ .

فالفاعل ونائب الفاعل عند سيبويه ارتفعا (بالفعل)، وحجّته في ذلك: ''والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول (١) كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تشغل الفعل بغيره، وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل'' (٢).

ومن أمثلته الفعل الذي يتعدى الفاعل، فينصب مفعولا به: ضَرَب عبدُ اللّه زيداً: ''فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت الفعل به كما شغلت به ذهب، وانتصب (زيد) لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل'' (٣).

والفعل اللازم الذي لا يتعدى لينصب مفعولا به، يتعدى إلى المصدر، وإلى اسم الهيئة، واسم المرة: ''واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، يتعدى الى (اسم الحدثان) الذي اخذ منه... وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهابَ الشديد، و:قعَدَ قِعْدة سوء، وقعد قَعْدَتين، اما عمل في الحدث، عمل في المرّة منه والمرتين، وما يكون ضَرْبا منه'' (٤).

ويؤيد الدكتور عبده الراجحي ما ذهب اليه سيبويه بقوله: ''والحق أن قضيّة العامل - في أساسها - صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه الى تصنيف ''العناصر'' النظمية، وفق وقوعها تحت تأثير عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء'' (٥).

ويبيّن سيبويه أثر العامل، في توسيع التركيب والدلالة، بشكل أوضح حينما يعرض أمثلة للفعل الذي يتعدى الى مفعولين، والى ثلاثة مفاعيل بأشكالها المختلفة. ومن الأمثلة التي عرضها لذلك (٦):

١ - أعطى عبدُ اللّه زيداً درهماً

٢ - حَسِب عبدُ اللّه زيداً بكراً.

---

(١) يقصد (نائب الفاعل) لأنه مفعول به في المعنى.

(٢) كتاب سيبويه / ج١ / ص ٣٣.

(٣) نفسه / ص ٣٤.

(٤) نفسه / ص ٣٤ - ٣٥.

(٥) النحو العربي والدرس الحديث / ص ١٤٨.

(٦) كتاب سيبويه / ج١ / ص (٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣) على الترتيب.

٣- أرى اللّه بشراً زيداً أباك

٤- كُسِيَ عبد اللّه الثوبَ

٥- نُبِّئْتُ زيداً أبا فلان.

ففي المثالين الأوّل والثاني تعدّى الفعل إلى مفعولين، ولكنّ كلّ فعل منهما يختلف في دلالته عن الآخر. وفي الجملة الثالثة تعدّى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل. أمّا في الجملتين الرابعة والخامسة فقد بُني الفعل للمجهول، فسدّ نائب الفاعل مسدّ المفعول الأوّل؛ لأنّه مفعول به في المعنى، ولكنّ الفعل في الرابعة ينصب مفعولين، في حين أنّ الفعل في الخامسة ينصب ثلاثة مفاعيل، بالإضافة إلى أنّ نائب الفاعل في الرابعة اسم ظاهر، في حين أنّه في الخامسة ضمير متّصل.

ونجد سيبويه يوازن بين التراكيب، ليبرز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وأثر العامل، كما فعل في الجملتين التاليتين (١):

١- كسوت زيداً الثوبَ

٢- ذهب زيدٌ راكباً

فهو هنا يريد أن يفرّق بين انتصاب الحال، وانتصاب المفعول به، مع أنّ العامل في كلّ منهما الفعل كما أشار سيبويه في عنوان الباب: ''هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول''(٢).

فالحال: ''إنّما هو وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول، في وقت وقوع الفعل منه'' (٣) كما أشار السيرافي.

ولو كان بمنزلة المفعول به لما جاز في ((ذهب)) لأنّه فعل لازم لا ينصب مفعولاً به، كما بيّن سيبويه.

ويقيس سيبويه تركيب العمل في الحال (ذهب زيدٌ راكباً) على تركيب العمل في التمييز: ((لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً)):

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٤ .

(٢) نفسه /ص ٤٤

(٣) نفسه / حاشية ٤٤ .

''فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل (مثله) فيما بعده، ألا ترى أنّه لا يكون إلاّ نكرة، كما أنّ هذا لا يكون إلاّ نكرة''(١).

ثانيا: الأسماء العاملة:

ذهب سيبويه إلى أنّ (المبتدأ) مرفوع بالابتداء، وأن (الخبر) يرتفع بالمبتدأ: ''فأما الذي يبنى عليه شيء هوهو فإن المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلق: ارتفع عبد الله لأنّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته'' (٢).

وقد وضّح ابن السراج المقصود ب(الابتداء): ((نحو قولك: عبدُالله أخوك، فعبد الله مرتفع بأنه اول مبتدأ فاقد للعوامل''(٣).

وقال الأخفش: ''فإنما رَفع المبتدأ ابتداؤك إياه'' (٤). وقال المبرد: ''أمّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره'' (٥). وقال الزجّاجي: ''الابتداء معنى رفعه'' (٦).

يتضح من كل ما تقدّم، أنّ (الابتداء) عامل معنوي، ويعني به العلماء (التعرّي من العومل (اللفظية)، فهو إذن موجود في البنية العميقة، وقد لمّح إلى ذلك سيبويه بقوله: '' ارتفع لأنّه ذكر ليبني عليه)؛ فإعداده وتقديمه ليبنى عليه الخبر (نيّة) في نفس المتكلم قصدها المتكلّم، فنوى تقديمه كموضوع للكلام، كما نوى أن يبني عليه خبراً بعد ذلك، وإلى هذا أشار المبرد حين قال: '' ومعنى الابتداء (التنبيه) والتعرية من العوامل).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١/ ص ٤٤ .

(٢) كتاب سيبويه/ ج ٢ / ص ١٢٧ . ويقصد بقوله : هو هو : أنه اسم مفرد كالمبتدأ ، وليس جملة ولا شبه جملة .

(٣) الأصول في النحو / ج ١ / ص ٥٢ .

(٤) معاني القرآن / ج ١ / ص ٩ .

(٥) المقتضب / ج ٤ / ص ١٢٦ .

(٦) كتاب الجمل في النحو / ص ٣٦ ، وانظر كذلك : كتاب الكافية في النحو / ج١ / ص ٨٦ - ٨٨ .

وإذا كان الكوفيون، قد رفضوا أن يكون (التعري) من العوامل عاملا في رفع المبتدأ، فقد ارتضوا ذلك للفعل المضارع (١). وبذلك يكون رفضهم في هذا المقام لمجرد المعارضة. وبذلك فهم يؤمنون بوجود بنية عميقة، تتكوّن فيها الظواهر اللغوية، قبل أن تتحوّل إلى السطح، وهذا يؤيد ما ذهبت إليه، بأن منهج التنظير واحد في أساسه. ومن أجل أن يثبت سيبويه، أنّ المبتدأ يرتفع بعامل مضمر، في البنية العميقة، وازن بين التركيبين:

١- عبدُ اللّه هل لقيته؟ ٢- أرأيت زيداً هل لقيته؟

فإذا كان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما يكون قبله، فإن (زيداً) في الجملة الثانية منصوب بالعامل (الظاهر قبله: أرأيت) ومثل ذلك يكون عبدُاللّه مرفوعا بالعامل (المقدر) قبله وهو الابتداء: ''وعبد الله هل لقيته؟... فالعامل فيه الابتداء، كما انك لو قلت: أرأيت زيداً هل لقيته؟ كان أرأيت هو العامل'' (٢).

ويبدو أن المبّرد حينما عرّف الابتداء، بأنه التنبيه والتعرية من العوامل'' قد استفاد من قول سيبويه في عنوان هذا الباب: '' لأنك تبتدئه لتنبيه المخاطب'' (٣).

ومع أنني أؤيد أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الابتداء عامل معنوي، فإنني أرى ان الابتداء هو (نيّة المتكلم) في جعل هذا الاسم موضوعا للكلام. أمّا التنبيه، فإن المبتدأ الملفوظ هو الذي ينبه المتكلم إلى هذا الموضوع، فيتوقع خبراً عليه من المتكلم، وهذا، عندي، هو تفسير قول سيبويه: ''تبتدئه لتنبه المخاطب''.

وقد بين سيبويه أن الاسم يعمل عمل الفعل، ومثل لذلك بعمل (اسم الفاعل) وعمل (المصدر) وعمل (أسماء الافعال).

---

(١) انظر : الانصاف / ج ١ / ص ٤٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٢٧ .

(٣) نفسه ص ١٢٧ .

أمّا (اسم الفاعل) فقد قاسه في (المعنى) والعمل) على الفعل المضارع. ومن الأمثلة التي عرضها، لإبراز علاقة هذا العمل بـ(المعنى والزمن):

١- هذا ضاربٌ زيداً غداً ٢- هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة ٣- كان زيدٌ ضارباً أباك.

ووضح (المعنى والعمل) الذي أداه اسم الفاعل، بموازنة كل جملة بجملة أخرى فيها (فعل مضارع) في موضع (اسم الفاعل): ((فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً ... و: هذا يضرب زيداً الساعة... و: كان زيدٌ يضرب أباك)) (١).

وبيّن أنّ اسم الفاعل عَمِل عَمَل المضارع، حينما اكتسب دلالته على استمرار الحدث كالمضارع بالاضافة إلى دلالته على الزمن: ((فاذا حدّثت عن فعل (في حين وقوعه) (غير منقطع) كان كذلك ... فإنما تحدِّث أيضا عن (اتصال فعل) في حال وقوعه)) (٢).

وذكر في عنوان الباب، أنّ اسم الفاعل يكون ((نكرة منونا)) إذا أدّى هذه الدلالات وعمل هذا العمل، وقال في عرضه: ((فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا)) (٢).

وبين أن التنوين قد يحذف استخفافا، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ((هدياً بالغ الكعبة)) (٣) و((عارضٌ ممطرُنا)) (٤).

فوصفت به النكرة، مما يدلّ على أنّه نكرة، على نية التنوين: ((فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة)) (٥).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٤.

(٢) نفسه / ١٦٤

(٣) سورة المائدة / الآية ٩٥.

(٤) سورة الأحقاف / الآية ٢٤.

(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٦.

وفي الباب الثاني: '' هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى'' (١) يقيس اسم الفاعل، الذي أثّر (عَمِل) في مفعولين (مفعول فيه، ومفعول به) على اسم الفاعل الذي عمل في مفعولين (مفعول في المعنى، ومفعول في اللفظ والمعنى)، ومثّل لذلك بقوله: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار. فهو عنده مثل: هذا معطي زيد درهما.

ويستمر سيبويه، في عرض (التوسّع) الذي يطرأ (بالعمل) على التركيب، وفي الدلالة؛ فيبيّن في الباب الثالث الذي خصّصه لعمل اسم الفاعل، موازنا بين اسم الفاعل وما يعمل فيه، وبين الاسم الموصول (الذي) وصلته:

'' وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين'' (٢)، فلما زادت (أل) على اسم الفاعل اتسع شكل التركيب، واتسعت دلالته.

وقاس المصدر في (العمل والمعنى)، على الفعل المضارع: '' هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه''(٣) لكنه فرّق بين عمل المصدر، وعمل اسم الفاعل؛ في أنّ المصدر ليس فيه فاعل، وإن دلّ عليه، خلافا لاسم الفاعل الذي يكون معه فاعل ظاهر أو مضمر: '' فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيدا، إلى فاعل ظاهر؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل''(٤).

ومن شواهده على عمل المصدر، الذي لا يذكر فاعله، قوله تعالى: '' أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيمًا ذا مقربة'' (٥).

ويبيّن كيف يتّسع التركيب، في اللفظ والدلالة، حينما يُضاف

---

(١) كتاب سيبويه / ج١ / ص ١٧٥ - ١٨٨ .

(٢) نفسه / ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٣) نفسه / ج ١ / ص ١٨٩ .

(٤) نفسه / ١٨٩

(٥) سورة البلد / الآية ١٤ ، ١٥ .

المصدر إلى فاعله، أو مفعوله في المعنى، ومثّل لذلك بقوله: ''عجبتُ من ضربِهِ زيداً''، إن كان [الضمير في ضربه] فاعلا؛ ومن ضربه زيدٌ، إن كان المضمر مفعولا'' (١).

ويوازن بين عمل المصدر، محلى ب(أل)، وعمل اسم الفاعل كذلك: ''وتقول: عجبت من الضربِ زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيدا، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين'' (٢).

ويخصّص لِ (الصفة المشبهة) بابا، يوضّح فيه عملها، ويقيس عملها على عمل اسم الفاعل، ولا يقيسه على عمل المضارع؛ لأنها ليست في معناه: '' هذا بابا الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه.

ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع. فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم؛ إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالالف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا'' (٣).

ويوازن بين تركيبي الصفة المشبهة في العمل والدلالة: ''فالمضاف: هذا حسنُ الوجه... كما تقول: هذا ضاربُ الرجلِ... الا أن الحسن في المعنى للوجه، والضرب ههنا للأول'' (٤) بمعنى أن الصفة المشبهه وصف لما بعدها، في حين أن الفاعل فيه وصف لما قبله.

وبين أنّ الصفة المشبهة تحلى ب(أل)، ثمّ تضاف إلى المعرفة، فتكون إضافتها لفظية، لأنّها لا تكسب بهذه الاضافة تعريفا:

''واعلم أنّه ليس في العربيّة مضاف، يدخل عليه الألف واللام، غير المضاف الى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه،أدخلوا الألف واللام على: حسن الوجه؛ لأنه

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٨٩ .

(٢) نفسه / ص ١٩٢ .

(٣) نفسه / ص ١٩٤ .

(٤) نفسه / ص ١٩٩ - ٢٠٠ . ورأى المحقق ، نقلا عن : (الشافيات الحوائم) أنّ اسم الفاعل حمل على الصفة المشبهة في هذا الباب .

مضاف الى معرفة، لا يكون بها معرفة أبداً'' (١).

ثم يقيس عمل (اسم التفضيل)، على عمل (الصفة المشبهة)، ووجه الشبه بينهما: أنَّ معمول كل منهما من سببه: '' ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه'' (٢). لكن اسم التفضيل يختلف في أنّه: ''لايعمل إلا في نكرة، ولا يكون الا نكرة'' (٢). وبذلك يشبه عمل العدد في المعدود: ''ومثل ذلك في ترك الالف واللام وبناء الجميع، قولهم: عشرون درهماً''.

وهكذا يجري هذا التسلسل من التوسع في التركيب والدلالة من الفعل المضارع، إلى اسم الفاعل، إلى الصفة المشبهة، إلى اسم التفضيل والعدد.

وقد جعلها سيبويه في إطار واحد، حينما اتخذ (العمل) مقياسه في هذا التوسّع؛ يحلّل على أساسه أوجه التشابه والاختلاف، ويفسّر العلاقات التركيبية والدلالية، التي تنجم بعرض المستعمل من كلام العرب في كل ذلك. فقاس (العدد واسم التفضيل) على الصفة المشبهة، ولكنهما ليسا في قوتها في العمل: ''لم تقوَ هذه الاحرف قوة الصفة المشبهة'' (٤) ولذلك اختلف بعض خصائص التركيب والدلالة.

وقاس الصفة المشبهة على اسم الفاعل، وقد اختلفتْ بعض خصائص التركيب والدلالة لأنها: ''لم تقوَ المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل'' (٥).

وقاس اسم الفاعل، على الفعل المضارع في دلالته على الزمن والحدث، وفي رفعه فاعلا ونصبه مفعولاً، ولكن اسم الفاعل يختلف عن الفعل، في أنّه اسم، وأصل دلالته على (الذات). في حين أن المضارع فعل وأصل دلالته على الحدث.

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) نفسه / ص ٢٠٢.

(٣) نفسه / ص ٢٠٣.

(٤) نفسه / ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥) نفسه / ص ٢٠٤.

وبذلك اتخذ سيبويه (العامل) مقياسا للتوسّع، يفسّر على أساسه (أثر) ما يزيده (المتكلّم) على (الأصل)، ليؤدي بالتركيب الجديد، دلالة أكثر تفصيلا من الدلالة العامّة التي أدّاها إذا اتفقنا في العمل. ويبين في ضوء ذلك، ما طرأ في تلك التراكيب من تشابه أو اختلاف.

ومن أجل أن يوضّح الدلالة، في عمل (أسماء الأفعال) نجده يوزان بين تركيب اسم الفعل، وتركيب (الفعل)، ومن أمثلة ذلك عنده: رويدَ زيدا ''فإنما هو اسم لقولك: أرود زيدا... ومنها قول العرب: حيهل الثريدَ، و... حيهل الصلاةَ، فهذا اسم: ائت الصلاة، أي : ائتوا الثريد، وأتوا الصلاة'' (١).

ويبين الفرق بين الأفعال، وأسماء الأفعال من حيث التركيب: ''واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي اخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل، وفي يومك''(٢). فاسم الفعل لايظهر معه ضمير الفاعل، لأنّ ذلك من طبيعة الفعل، وهذا الاسم، وإن أشبه الفعل في دلالته على الزمن والحدث، إلّا أنّه لا يتطابق مع الفعل في خصائص عمله، وأنّه في الأصل اسم، وليس فعلا.

ثالثا: الحروف العاملة:

جعل سيبويه للحروف العاملة في الأفعال، وللحروف العاملة في الأسماء أبوابا كثيرة، من ذلك[٣] ''باب الحروف التي تضمر فيها أن'' و''باب إذن'' و''باب حتى'' و''ما انتصب لانه غاية'' و''باب ما يكون العمل فيه من اثنين'' و''باب الفاء'' و''باب الواو'' و''باب أو'' ومثل ابواب ''إنّ وأنّ'' (٤)، بالاضافة إلى ما ورد من عمل الحروف في مثل ''باب الاستثناء'' و''باب الجزاء'' و''باب النداء''

---

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٤١ .

(٢) نفسه / ص ٢٤٢ .

(٣) نفسه / ج٣ / ص (٥ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤١ ، ٤٦) بالترتيب .

(٤) نفسه / ص ١١٦ - ١٦٥ .

وغيرها. وهذا يلفت النظر الى أهمية ((العمل)) في النحو العربي.

وماكتفي بعرض بعض الأمثلة، لتوضيح منهج سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية وتفسيرها.

ففي باب ((إعراب الأفعال المضارعة)) يقول سيبويه: ((اعلم أن هذه الأفعال لها حروف، فتنصبها، لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الاسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: ((أنْ)) وذلك قولك: أريد أن تفعلَ. و((كي))، وذلك: جئتك لكي تفعل، ولن))(١).

فهو يصنّف حروف النّصب الى قسمين، قسم يختص بنصب الأسماء، ويعني بذلك الحروف المشبهة بالفعل، كما تقدم. وقسم يختصّ بنصب الفعل المضارع، وهو الذي مثل له وذكر حروفه.

وتتداخل قواعد (العمل) بقواعد (الحذف) في ((باب الحروف التي تضمر فيها أنْ)): ((وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعلَ، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعلَ ذاك)) (٢).

وقد ساعده تصنيف (اختصاص الحروف) بأن يبرهن على وجود (الحذف) بعدد (لام التعليل، و:حتى) فهما مختصّان بجر الاسم: ((ف (أن) ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الاسماء فيجرّان)) (٣).

ولذلك جعل (أنْ + الفعل المضارع) مصدرا مؤولا. أي أنهما يؤولان باسم، وبذلك تكون (اللام، وحتى) داخلتين على الاسم؛ وهذا ينسجم مع أصل اختصاصهما بجرّ الأسماء.

وقاس تركيب المصدر المؤول من (أنْ، والفعل) على تركيب الاسم الموصول مع صلته: ((لأنّ (أنْ تفعل) بمنزلة اسم واحد، كما أن (الذي وصلته) بمنزلة اسم واحد؛ فاذا قلت: هو الذي فعل،

---

(١) كتاب سيبويه / ج٣ / ص ٥ .

(٢) نفسه / ص ٥ - ٦

(٣) نفسه / ص ٦ .

فكأنك قلت هو الفاعل. واذا قلت أخشى أنْ تفعلَ، فكأنك قلت: اخشى فعلَك.... فلما أضمرت (أنْ) وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنهما لا يعملان إلاّ في الأسماء''(١).

وفي باب ''ما يعمل في الأفعال فيجزمها'' يربط سيبويه بين العمل والدلالة: ''وذلك: لَمْ، ولمّا، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعلْ، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعلْ: فانّما هما بمنزلة (لم). واعلم أن هذه اللام، ولا في الدعاء بمنزلتهما في الامر والنهي، وذلك قولك: لا يقطعِ اللهُ يمينك، وليجزِك اللهُ خيراً''(٢).

ويقدم قياسا يبيّن فيه دور العمل، في تمييز سمات الاسم كصنف مستقل، وتمييز سمات الفعل كذلك:

'' واعلم أن حروف الجزم لا تجزم الاّ الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الافعال المضارعة للاسماء، كما أنّ الجر لا يكون إلاّ في الأسماء'' (٣).

ويبين علاقة هذا التصنيف بقواعد الحذف؛ فلا يجوز حذف حرف الجر، لأنّ الاسم به يتميز عن الفعل، ولا يجوز حذف الجازم لأن المضارع به يتميز عن الاسم: '' والجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار''(٤).

---

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٦ .

(٢) نفسه / ص ٨

(٣) نفسه / ص ٩

(٤) نفسه ٩/

كلمة الختام في قياس سيبويه:

تبين مما تقدم أن سيبويه سعى إلى تقديم نظرية متكاملة الجوانب في النحو العربي، وأنه جعل القياس عماد هذه النظريّة.

واعتمد سيبويه المنقول والمسموع من كلام العرب، لاثبات هذه النظرية؛ فبتحليل النماذج اللغوية مما سمعه بنفسه، ومما تجمّع لديه من مسموع شيوخه أو منقولهم، استنتج أنّ كل مستوى في العربية، من الأبنية والتراكيب والدلالات له (أصل).

وتبين له أن المتكلم يتصرّف بهذه الأصول: فيزيد على الاصوات (الحروف) الاصلية، أو على الأبنية، أو التراكيب، أو يحذف منها، او يعيد ترتيبها، فهو (المتكلم)يجري هذه التغييرات ليرتّب عليها دلالات جديدة.

ولذلك وجدنا سيبويه، لا ينفك يجري موازنة بين الأصل والفرع، مبينا ما طرأ على التركيب من تغيير، وما ترتب على ذلك من دلالة جديدة، مفسرا ذلك في ضوء ما يطرأ على ظاهرة لغوية أخرى في الباب نفسه، أو في غيره من الأبواب، مستعينا بفيض الأساليب التركيبية الوفيرة لديه. وهذه الموازنة نجدها في كلّ باب من أبواب الكتاب، بل في كل صفحة من صفحاته، لذلك أمكن أن يُقال: إنّ نظريّة النحو عند سيبويه، قائمة على القياس.

ورأينا في كتاب سيبويه، أنّ العلماء لا يتعاملون مع الأبنية والتراكيب، على أساس أنّها ظواهر لغوية موروثة، همّهم أن يصونوها أو يحفظوها من الضياع ، وإنّما وجدناهم يتعاملون معها على أنّها ظواهر لغوية حيّة متجددة، مع أنها تعتمد على أصول ثابتة، ولكنهم اثبتوا أنّ من طبيعة هذه اللغة، أنّها تنمو من الداخل، فلا

يؤثر فيها ما ينقرض من مفرداتها، ولا يبعدها عن أصالتها ما يستجدّ من كلمات جديدة، وذلك لأنّ طريقتها في بناء المفردات وفي حبك التراكيب أصيلة، وقد تبين ذلك من طريقتهم في رفض التراكيب أو قبولها، فما يتعارض مع الأصل يرفضونه، أمّا ما يتفق مع تلك الاصول فهو عربي فصيح، وقد رأينا ذلك واضحا في قياس الخليل، وقد اتضح في كلام سيبويه لدرجة أنّ الدارس يقتنع حينما يتابع إصراره على ترديد: ''وتقول، ومثل ذلك قولك، فإن قلت'' بأنّ سيبويه فهم أنّ قواعد اللغة تمكّن المتكلم من تكوين جمل لانهاية لها على أصول صحيحة، وأنّ تلك التراكيب مرهونة بالدلالات التي تستجدّ في كل مكان أو زمان.

وهكذا نجد أن سيبويه، يتخذ من القياس وسيلة لتطور اللغة، في الوقت الذي تحافظ فيه على أصالتها.

وتبيّن من تحليل نصوص سيبويه، كما تقدم، أنّه فهم أن اللغة إنّما تكون بين متكلم وسامع، ولذلك وجدناه مهتما بحال المتكلّم، وحال السامع، والبيئة التي قيل فيها الكلام، في اثناء معالجة الأبنية والتراكيب، وفي تحليلها أو تفسيرها.

ثم إنه يراعي سيرورة الكلام وانتشاره بين الناس، يظهر ذلك في تفسيره لكثير من الظواهر اللغوية، على أن سببها كثرة الاستعمال.

وقد عالج سيبويه في قياسه هذا، كلّ مظاهر (التحويل) التي رأى أنها ممكنة في العربية، فكان يعرض النماذج اللغوية المستعملة، ثم يقابلها بنماذج (البنية العميقة)، ويشير الى أن (هذا تمثيل، ولكن لا يُتكلّم به) ليوضح ما نجم من (حذف) أو (زيادة) أو (ترتيب جديد) أو (توسّع) أو (عمل).

ومع أنّ سيبويه اعتمد منهج النقل أساسا في دراسته، ليبيّن أنّه يتعامل مع لغة حقيقية هي كلام العرب، فإنه لم يكتف بمجرد

تقديم وصف دقيق للغة، فقد كان يتدخل دائما ليبين السبب (العلّة) الذي أدى إلى التغير في التركيب، وقد مكّنته وفرة الامثلة المنقولة والمسموعة من أن يجعل هذه العلل من صميم الاستعمال اللغوي، فهو يتقبل الظاهرة لأن (العرب تقول) كذلك، ويرفضها لعدم وجود شبيه لها في كلام العرب.

ومنهج التقبل الذي سار عليه سيبويه هو منهج القرّاء، كما تقدم، فقد ثبت أن شيوخه الذين استفاد منهم أساس قياسه، وذخيرته اللغوية، كانوا من القراء (١). ولذلك وجدناه لا يهمل لغة مهما قل انتشارها. وبذلك تدخل هذه اللغات ضمن الاطار العام في القياس، لأنها تعرضت لما تتعرّض له كل الظواهر الباقية من التغير، ولكنها وصلت في تغيّرها وتطورها، إلى مرحلة (الشّذ) أو مرحلة قريبة من الشذ، ولم يعد بالإمكان تفسير تغيرها، أو تفسير علاقاتها التركيبية بالقياس الى التغيّر العام الذي يطرأ على الظواهر اللغوية الأخرى، وذلك لعدم وجود نظائر مشابهة في التركيب أو البناء أو لقلتها، وهذا يعني انها غير مطردة، فلا يقاس عليها، ولكن هذا لا يمنع من استعمال هذه الظواهر كما هي. وإنما يترك الباب مفتوحا، أمام الباقرة من علماء العربية المحدثين، ليجعلوا لهذه الظواهر (الشاذة) أقيسة جديدة، ولا تتعارض مع الاقيسةالعامة للغة العربية، التي أثبتت دراسة العلماء في كتاب سيبويه، أنّها أصول صحيحة.

وتبين من تحليل نصوص كتاب سيبويه، أنّه اعتمد الأسس القياسية التي ثبّت اركانها شيوخه، خاصة عبد الله ابن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبا عمرو بن العلاء، وانه استفاد فائدة تنطق كلمات الكتاب وتراكيبه بشكرها، من كل ما جدّده اساتذته (أبو الخطاب الأخفش، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد) سواء أكان ذلك في دائرة النقل، أم في مجال التقعيد، والتبويب والتصنيف.

---

(١) وهذا يفسر ما توصلت اليه الدكتورة خديجة الحديثي : "مبينة الطريقة التي سار عليها هذا الاستشهاد ، ومدى اهتمامه بجعل الآيات القرآنية أساسا لقواعد كتابه الكبير ، وحاولت أن أبين للذين قالوا انّه يخطئ القراء ويلحنهم ويضعف القراءات أنهم لم يكونوا دقيقين في حكمهم ، فهو لم يعب قراءة ، ولم يخطئ قارئا معينا " : دراسات في كتاب سيبويه /ص٥.

ولكن سيبويه، استطاع أن يقدّم كل ذلك، في إطار نظريّة متكاملة؛ واضحة المنهج، شملت جوانب اللغة في كلّ مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية.

وجاء التبويب والتصنيف في كتابه، نابعاً من هذا التصوّر الكلّي، فقد دلّت إشاراته الكثيرة في الكتاب، كما تقدّم، على أنّه يصنّف كتابه بناءً على خطة مرسومة، وأنه قسّم أبواب كتابه، وصنّف الظواهر اللغوية فيها، وفقا لدراسة ذات منهج محدّد، وكان في تبويبه يعتمد القياس، فيجعل للباب أصلا أو أصولاً، يقيس على أساسها ما يتغير من التراكيب والأبنية، ويوازن بين الأبواب، أو يصنّفها على أساس هذا القياس. وبذلك يكون كتاب سيبويه قائما على ثلاثة أنماط متكاملة من القياس، هي: قياس التنظير والتقعيد، وقياس التبويب والتصنيف، وقياس المسائل. واعني بقياس المسائل (التطبيق على القياس) الذي كان العلماء فيه يختارون مسائل معينة في كل باب، أو قاعدة، فيحلّلون هذه المسائل بأسلوب الموازنة المعهود في منهجهم؛ ليبيّنوا أنّ هذه الظاهرة تجرى على القياس الذي اطرد في أصل من أصول الباب. وفي هذا الجانب كانت تحدث الخلافات بين النحويين؛ أي أنّها خلافات في بعض جوانب التطبيق، وليست خلافات في المنهج.

وقد استطاع سيبويه، أن يقدم لدارسي العربية زادا نحويا وفيرا؛ من الأبنية، والتراكيب، والأساليب الاستعمالية، التي يمكن استقلالها، وإعادة ترتيبها على شكل معاجم، يمكن الاستفادة منها في دراسة علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم التراكيب، التي يعنى بها درس اللغة العربية في العصر الحديث.

وتشير هذه الدراسة، التي أقدمها بين أيادي أساتذتي المناقشين، الى أن سيبويه نجح في دراسة اللغة العربية، على أسس علمية، وأن دراسته، هذه تصلح أساسا تعتمده الدراسات العربية الحديثة، في إعادة بناء درس النحو العربي، بما يتناسب مع مستوى التطور، الذي وصل إليه علم اللغة في هذا العصر.

الشواهد القرآنية	السورة	الآية	الصفحة

الشواهد القرآنية	السورة	الآية	الصفحة
((ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب))	البقرة	٧٥	٢٧٨
((لو ترى إذ وقفوا على النار))	الأنعام	٢٧	٢٧٨
((حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها))	الزمر	٧٤	٢٧٨
((وأنا ربكم فاتقون))	الأنبياء	٩٢	٢٧٩
((اسكن أنت وزوجك الجنة))	البقرة	٣٥	٣١٢
((مثلاً ما بعوضة فما فوقها))	البقرة	٣٧	٣١٢
((وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم))	الأنفال	٦	٣٢٦
((أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً			٣٢٧
وعظاماً أنكم مخرجون))	المؤمنون	٣٥	٣٢٧
((أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب			
من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم))	الأنعام	٥٤	٣٢٧
((فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا))	النساء	١٢٨	٣٢٩
((ودوا لو تدهن فيدهنون))	القلم	٩	٣٢٩
((ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد			
على الرحمن عتياً))	مريم	٦٩	٣٣٠
((وما كان حجتهم إلا أن قالوا))	الجاثية	٢٥	٣٧٩
((وما كان جواب قومه إلا أن قالوا))	الأعراف	٨٤	٣٧٩
((ولم يكن له كفواً أحد))	الاخلاص	٤	٣٨٠
((وكفى بالله شهيداً))	النساء	٧٩	٢٥٦

الشواهد الشعرية		الشاعر	الصفحة
اخاها اذا كانت عضاضا سما لها	على كل حال من ذلول ومن صعب	ذو الرمة	٦٦
ثم قالوا تحبها قلت بهرا	عدد القطر والحصى والتراب	عمر بن أبي ربيعة	١١٢
ديار مية اذ ميّ تساعفنا	ولا يرى مثلها عرب ولا عجم	ذو الرمة	٢٠٧
فما قومي بثعلبة بن سعد	ولا بفزارة الشعرى رقابا	الحارث بن ظالم	١٤٧
ودويّة قفر تمشّي نعامها	كمشي النصارى في خفاف الارندج	الشماخ	٢٧٨
أتوعدني بقومك يا ابن حجل	أشابات يخالون العبادا	بعض العرب	١٤٨
بما جمعت من حضن وعمرو	وما حضن وعمرو والجيادا	=	١٤٨
أقول لمّا جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر	الاعشى	١٥٠
انّي وأسطار سطرن سطرا	لقائل يا نصر نصرا نصرا	رؤبة	٨٧
حراجيج ما تنفك الا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا	ذو الرمة	١١٠
فلو كنت ضبّيا عرفت قرابتي	ولكنّ زنجيا عظيم المشافر	الفرزدق	٢٧٥
النازلين بكل معترك	والطيبون معاقد الازر	الخرنق	٢٠٩
أبالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور	اللعين	١٦٥
فان تك في أموالنا لا نضق بها	ذراعا ، وان صبر فنصبر للصبر	هدبة بن خشرم	١٦٦
لا بأس بالقوم من طول ومن عظم	جسم البغال وأحلام العصافير	حسان بن ثابت	٢٨٢
كم عمّة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت عليّ عشاري	الفرزدق	١٦٦
* يخرجن من أجواز ليل غاض *		رؤبة	١٣
لعمري وما عمري عليّ بهين	لقد نطقت بطلا عليّ الاقارع	النابغة	٢٠٩
* فيها ازدهاف أيّما ازدهاف *		رؤبة	١٠٢
هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق	من الخمسين	٥٢
ساءها ما تأملت في أيادينا	وأسيافنا الى الاعناق	عديّ بن زيد	١٢٤
وربّ مثلك في النساء غريرة	بيضاء قد متعتها بطلاق	أبو محجن	٣١٢
اذا جئت بوابا له قال : مرحبا	ألا مرحب واديك غير مضيق	أبو الاسود	٣٢٣
فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكر الله الا قليلا	أبو الاسود	٤٩
بها العين والآرام لا عدّ عندها	ولا كرع الآ المغارات والربل	ذو الرمة	٢٦٤
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فانّا معشر نزل	الاعشى	١٨٩
* يكشف عن جماته دلو الدال *		العجاج	١٢
أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا	جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم	حسان بن ثابت	٢٨٥
انّ بها أكتل أو رزاما	خويربين ينفقان الهاما	من الخمسين	٢٦١
سلامك ربنا من كل فخر	بريئا ما تغنثك الذموم	أمية بن أبي الصلت	١٥١
فما كان قيس هلكه هلك واحد	ولكنه بنيان قوم تهدما	عبدة بن الطيب	١٦٥
ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة	أخوالنا وهم بنو الاعمام	مهلهل	٦٦
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	الاحوص	٥٦

....

المصادر والمراجع

أولاً: العربية

١- القرآن الكريم.

٢- أبحاث في اللغة العربيّة، الدكتور داود عبده، مكتبة لبنان، ١٩٧٣ .

٣- أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١/ ١٩٧٤ .

٤- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١/١٤٠٥-١٩٨٥م.

٥- أساس البلاغة، للامام أبي القاسم الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٧- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٨- الأصمعيات، اختيار عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون - بيروت- ط٥، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٩- الأصول، دراسة ايستمولوجية، للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٨٢م.

١٠- الأصول في النحو، لأبي بكر السرّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه- القاهرة، ط٢/١٩٥٤م.

١٣- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (عن طبعة كوستاتسوماس وشركاه- القاهرة، ط٢/ ١٩٥٤م.

١٤- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (عن طبعة بولاق الأصلية)، صلاح يوسف الخليل- دار الفكر للجميع- بيروت، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٥- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور محمد أحمد قاسم، جامعة الأزهر- ط١، ١٣٩٦-١٩٧٦م.

١٦- الألسنية التوليدية التحويلية (الجملة البسيطة)، الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر- بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٧- الألسنيّة، علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)، الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية- بيروت، ط٢/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨- الأمالي، لأبي علي القالي، مراجعة لجنة إحياء التراث، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة مصححة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٩- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٠- الأمالي الشجرية، لضياء الدين علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط١، ١٣٤٩م.

٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب- بيروت- ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٢٨٠هـ-١٩٦١م.

٢٣- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٥/١٩٦٦م.

٢٤- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، ط٤/١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٥- البلاغة، فنونها وأفنانها، الدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦- البنى النحوية، نسوم تشومسكي، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٧م.

٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، ١٢٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٢٨- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور يعقوب بكر، والدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف، ط٥/١٩٥٩م.

٢٩- تحصيل عين الذهب، من معدن جواهر الأدب، ليوسف بن سليمان الشنتمري، مؤسسة الأعلمي- بيروت، ١٢٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٠- تذكرة النحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٢- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٣- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، حققه عبد السلام محمد هارون، دار القوميّة العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٤- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، ١٣٨٦هـ.

٢٦- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- ط١، ١٩٨٧م.

٢٧- جوانب من نظرية النحو، تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة البصرة، ١٩٨٥م.

٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة البابي الحلبي- القاهرة- (د-ت).

٢٩- الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق لويس شيخو، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٤٠- خزانة الأدب، للشيخ عبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٢٩٩هـ.

٤١ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

٤٢ - دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، مؤسسة الصباح، ١٩٨٧م.

٤٣ - دراسات في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.

٤٤ - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٩٧٦م.

٤٥ - دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب صالح قرمادي ورفيقه، الدار العربية الكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

٤٦ - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة- ١٢٢٠هـ.

٤٧ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد- ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٨ - ديوان الأعشى الكبير، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر- بيروت ١٢٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٤٩ - ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي، جامعة دمشق، ط٢، ١٩٧٧م.

٥٠ - ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيّد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٢٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٥١ - ديوان الحماسة لأبي تمام، شرح التبريزي، دار القلم، بيروت، ١٣٣١هـ.

٥٢- ديوان ذي الرّمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥٢- ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب، تحقيق وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٥٤- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٥٥- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر- ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٥٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الدكتور فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٧- ديوان الفرزدق، دار صادر، ودار بيروت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.

٥٨ - ديوان النابغة الذبياني، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٩- الردّ على النحاة، لابن مضاء الأندلسي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٦٠- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة- ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٦١- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٢- سيبويه إمام النحاة، علي نجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦٣- سيبويه جامع النحو، الدكتور فوزي مسعود، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦م.

٦٤- سيبويه والضرورة الشعريّة، الدكتور ابراهيم حسن ابراهيم، مطبعة حسّان، ط١، ١٤٠٢- ١٩٦٧م.

٦٥- شاعرات العرب، تحقيق عبد البديع صقر، منشورات المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٧م- ١٩٦٧م.

٦٦- شذرات الذهب من أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة.

٦٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٢٧٥هـ- ١٩٥٥م.

٦٨- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، ط٢/١٢٥٥هـ.

٦٩- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٧٠- شرح القصائد العشر، للتبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قبادة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧١- شرح المفصّل، لابن يعيش، دار صادر، إدارة الطباعة المنيرية بمصر (د.ت).

٧٢- شعر هدبة بن الخشرم، جمعه وحققه الدكتور يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.

٧٣- الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٤- ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٣٤٣هـ-١٩٢٥م.

٧٥- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٥٢م.

٧٦- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابرهيم، دار المعارف، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٧٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيّة، الاسكندرية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

٧٨- العربيّة، يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٩- العربيّة الفصحى، هنري فليش، ترجمة وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٨٠- العقد الفريد، لأحمد بن عبد ربه، تحقيق الدكتور محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

٨١- علم اللغة العام، فردينان د، وسوسير، ترجمة: يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.

٨٢- علم اللغة العام، الأصوات، الدكتور كمال بشر، دار المعارف، بيروت، ط١، ١٣٩٥- ١٩٧٥م.

٨٣- عيسى بن عمر، نحوه من خلال قراءاته، صبحي عباس السالم، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٣٩٥-١٩٧٥م.

٨٤- غاية النهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزري، عني بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٨٥- الفهرست، لابن النديم، تحقيق: رضا تجدّد، طهران، ١٢٥٠هـ- ١٩٧١م.

٨٦- في سبيل موسوعة علميّة، للدكتور أحمد زكي، دار الشرق، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨٧- في نحو اللغة وتراكيبها، الدكتور خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدّة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٨٨- القاموس المحيط، للفيروز أبادي الشيرازي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، ط٢، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

٨٩- القراءات القرآنية، وأثرها في علوم العربيّة، الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهريّة، ١٤٠٤هـ--١٩٨٤م.

٩٠- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، دار الحداثه بمصر، ط٢، ١٩٨٣.

٩١- القياس في النحو، للدكتورة منى الياس، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.

٩٢- الكافية في النحو، لابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٩٢- الكامل، لأبي العباس المبّرد، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٦-١٩٥٦م.

٩٤- كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، القاهرة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٩٥-كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٢م.

٩٦- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٨م.

٩٧- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، ورفيقه، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٥م.

٩٨- لسان العرب، لجمال الدين بن منظور، دار صادر، ودار بيروت- بيروت، ١٢٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٩٩- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط٢/ ١٢٩١هـ- ١٩٧١م.

١٠٠- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، تحقق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٢٧٤هـ- ١٩٥٤م.

١٠١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه، القاهرة، ١٢٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٠٢- محيط المحيط، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٧م.

١٠٣- المخصص، لعلي بن اسماعيل المعروف بابن سيده، دار الفكر (د.ت).

١٠٤- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٦م.

١٠٥- مدخل الى دراسة الصرف العربي، في ضوء الدراسات العربية المعاصرة، للدكتور مصطفى النحاس، جامعة الكويت-١٩٨١م.

١٠٦- مدخل في اللسانيات، لصالح كشو، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

١٠٧- مدرسة الكوفة، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

١٠٨- مراتب النحويين، لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤-١٩٧٤م.

١٠٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، دار الفكر، ١٩٥٨م.

١١٠- مصادر الشعر الجاهلي، للدكتور ناصر الدين الأسد، دار المعرف، ط٥، القاهرة، ١٩٨٥م.

١١١- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، حققه الدكتور فائز فارس، الفطاس، الكويت، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.

١١٢- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨٢م.

١١٣- معجم الأدباء، لياقوت الحمويّ، دار المأمون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

١١٤- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، صنعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١١٥- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١١٦- المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى ورفاقه، ط٢، القاهرة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

١١٧- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن مبارك ورفيقه، دار الفكر، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١١٨ - المفصّل في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمد خير حلواني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١١٩ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبّرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، علم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

١٢٠- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، للدكتور جعفر عبابنة، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢١- الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، در المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٢٢- المنصف، شرح التصريف، لأبي عثمان المازني، شرح أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقق ابراهيم مصطفى ورفيقه، مكتبة البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

١٢٣- الموشح، للمرزباني، تحقيق محمد علي البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

١٢٤- النحو العربي والدرس الحديث، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

١٢٥- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الانباري، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الاردن، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٢٦- نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٢٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م.

١٢٩- يونس البصري: للدكتور أحمد مكي الانصاري، مطبوعات جامعة القاهرة، الخرطوم، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

... ...

ثانياً: الابحاث:

- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، الدكتور خليل عمايرة، جامعة اليرموك- إربد -الاردن.

- التيار القياسي في المدرسة البصريّة/ الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، مجلة كلية الآداب - القاهرة، مجلّد ٢٤ .

- حقيقة الأسميّة في أدوات الاستفهام/ الدكتور سمير ستيتية، جامعة اليرموك- اربد -الاردن.

ثالثاً: المراجع غير العربية:

1- Chomsky Noam.
Aspects of the Theory of Syntax-The M.I.T Press, 1985.

2- Bloomfield,Leonard
Language, London, George Allen & LTD-1969.

3- LangAcker, Ronald W.,

Language and its Structure, Harcourt, Brace & World Inc, 1967-1968.

4- Bach, Emmon, An Introduction to Transfomation Grammars- Holt Rine-hart and Winston, Inc, New York, 1964.

5- Fromkin, Victoria,

An Introduction to Language- Third edition- Holt Rane hart, and winston, 1983.

ANALOGY IN SĪBAWAYHI'S BOOK: AL-KITĀB

ABSTRACT

This dissertation aims at exploring the concept of Analogy in Sībawayhi's Book: al-kitāb. It also purports to discover the influence of Sībawayhi's Analogy on the linguistic approach adopted by Arab grammarians who succeeded him. The investigation of the above objectives were based to some extent on modern linguistic approaches.

Sībawayhi's Book is considered to be the core of this study. Texts have been chosen, analyzed, and contrasted with each other and evaluated to extract the principles of Analogy in Sībawayhi's Book.

This dissertation consists of two parts. The first part discusses Analogy from literal and technical i.e. terminological point of views. Taking into consideration the implications of the technical perspective, one can easily distinguish the profound understanding of techniques of Analogy prescribed by some scholars such as al-Ḥaḍramī, 'Issā Ibn Omar, and Abu 'Amr. Principles of Analogy of these scholars were broadly discussed in the first part of this dissertation, whereas Analogy of their successors such as al-Khalīl and Sībawayhi were dealt with in the second part.

The ancestral grammarians of Sībawayhi were experts of recitration of the Holy Qur?ān. They could create the theoretical implications of analyzing linguistic phenomena with much more concentration on taxonomy and distribution. Abu 'Amr for instance, was the first to discuss al-?aṣl: "the Origin" of all derivative phenomena. Al-Khalīl made use of Abu 'Amr's approach and even used some of his instances.

There was a late stage in which Analogy was broadly used in extracting grammars of Arabic. This stage was Sībawayhi's one. He used Analogy to extract the phases of deletion, insertion, and topicalization.

Sībawayhi's predecessors exhibited great effect on his Book. This can be remarkably observed in the concept of ?aṣl and far' : "branch" i. e. the main principles of Analogy by which deep and surface structures were connected and analyzed according to this connection.

The main results of this research can be summerized as follows:

1. In the stage of theorizing Arabic grammar, it is noticed that Arab grammarians were greatly qualified both in linguistic knowledge and other related fields such as: recitations of the Qur?ān and its interpretations.

2. Arabic grammar was influeced and developed by the recitors of the Qur?ān. These recitors were the most earlier grammarians to be known.

3. Sībawayhi did not create Arabic grammar despite the fact that his Book was the first in Arabic grammar to get to us.

4. The most recent and technical models of analogy were practically applied by Sībawayhi and his predecessors despite the fact that early stages of theorizing ,in general, are full of errors. Arab grammarians could make clear-cut answers to the main problem of Arabic i.e. ?i'rāb:"inflection, ending vowel". This problem was solved in light of al-'āmil : "regent theory". This theory is originally built on Analogy.

5. Some common errors regarding the foundation of Arabic grammar and its relations with other cultures have been corrected by historical evidences.